

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمن تلخيص المسبوط والجامعين والسير والزوائد والنوادر
والفتاوى والوقعات مدونة بدلائل للمتقدمين ربحها الله

تأليف

الأبناؤ برهان الدين أبي الفعاني محمود بن محمد الشريفة بن مازة البغدادى

بجدة الفقهية ٥٥١ هـ ١١٦٦ م

استثنى بحريه رشيد

نعيم أشرف توير حيد

المجلد الثالث والعشرون

الطبعة الأولى

إدارة القرآن

المحيط البرهاني

أول طبعة كاملة في ٩٠٠ الف واللام

سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٤م

جميع حضرة الطبع مسموعة لافرة انصراف والعلوم الاسلاميه طبعه وان هذه النسخه سجله لدى الجهات التقنيه لاجزاء: اعادة طبع هذه النسخه بانيه حوره ثور وبيعه الكرويه ذات ابو النسخه او علاقه دون اذن ان مر من مرقم القاسم

الحمد لله رب العالمين

۲۷۹. در تکرار لغت عربی و فارسی ۱۳۰۰ بافتار

• ۱۹۸۵-۱۹۸۶ •

● 2000年10月1日起，凡在境内销售货物或提供应税劳务的纳税人，均应按销售额的一定比例向购买方开具专用发票。

• **الزراعة:** لا تزال الزراعة تهيمن على الاقتصاد، خاصة في المناطق الريفية. يتم إنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل، بما في ذلك القمح والقمح والحبوب.

2000

P. B. Hoog: I. Johannesburg 2003, South Africa

2. major withdrawal area:

At Fowl Simplex
D.D., Nagsalli
Gujarat 396015
India

Al-Hilafah, London
[unpublished serial # 2]
March 1949, 74800.
Pakistan.

پہلے ۱۰۰۰ روپے کر کے ۱۰۰ روپے لگاؤ

فوز بانمكة حكمة الرشيد المياض السعدية

الفصل السادس والعشرون

فيما يكون خصماً من صاحب الوصية والعريم
والوارث وما لا يكون خصماً

٢٠١٨٣ - روى الحسن بن أحمد بن يوسف وحمدة بن زجل مات رجل عيلاً وورثة
صغيراً وبنيكاً على رجل ، فقام بعدة من ماله أخته ، وأرضاً له ، وبنى
عليه القبر ، فاحضر ، فاشهاده جنازة ، ويقصر ياتق ، وما وصية بلعد ، ويبنى في
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله أن لا تقبل شهادة عاقل ، وإن كانت الورثة
كباراً ، فقام القدر بنه على ذلك ، فاشهاده جنازة ، ويقصر بالعق ، ويقصر لعد وصية
في قول أبي موسى ، وحمدة الله ، وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله

٢٠١٨٤ - روى المتنبي بن زجل مات ، وبنيك أخصي ، وبنيك أخصي ،
مقتلاً ، وأخذ من ابن أخته ، وغاب أحد عشر ، فقام رجل ثلثة أن ثبت أو من له ثلث
ماله ، وفيه يأخذ من الحاضر ثلث الثلث التي أحفظها عند أبي حنيفة ، حمدة الله ، فقام
الحاكم أبو الفضل : هذا خلاف رواية الأجل ، ومدة من ماله من قبل .

٢٠١٨٥ - روى أبو داود بن أبيه عن محمد بن حمدة الله : رجل مات ، ورجل عليه
دين ، وأرض ملك ماله ، فأمر بدينه بمسألة رجل ، فأحاطها بأرض له ، ثم جده للفرج
وبورثة شهود أو عيب ، وقدم الموصي له بنى القاضي ، فالقاضي له لا يكون خصماً له
ويبنى لفرج حصراً ، وإن كانوا كلاً ، وإن كانوا كلاً ، فمن أنصف ، القاضي خصم
وصياً

وعدم أن الموصي له لا يكون خصماً للفرج إذا حبست له ثلثه ، فقامت ، فقام
عاقدين ، ولا يعدم الموصي له بالوارث في هذه الحالة ، وإن حبست الوصية بما زاد

على الثلث إلى جميع المال، وصحت الوصية بأن لم يكن له وارث، فالوصي له خصم للغير في هذه الحالة، وبعتبر الوصي له في هذه الحالة بالورث لأن استحقاق ما زاد على الثلث من خصال الورثة، والورث يتكسب خصماً لغيره.

٢٠٦٨٦ - قاله مدحه الله في الجمع: رجل هلك، وترك ثلاثة آلاف درهم، ووارث واحد، فأقام رجل شبهة أن الميت لوصي له ثلث ماله، وحشد التورث فتدفع فقصي القدر له بالثلث، وشهدت له، وهو ألف درهم، ثم أقام رجل الشبهة أن الوصي لوصي له ثلث ماله، وأخضر الوصي له على القاضي، فالتفتي بيمينه خصماً، وبأمره أن يدفع نصف ما في يده إلى الثاني؛ لأن الثاني يدعي نصف ما في يد الأول لنفسه، والأول حال بينه وبين ما يدعي بقوى الفل كلفه، وهو مفسر الخصم، وإذا صدر خصماً، ثبت حق الثاني في الوصية الثانية بالثلث كما ثبت حق الأول، فلهما اجمعة والمثبوت كان الثلث بينهما نصفين.

فإن قضى القاضي على الأول بنصف الثلث، ولم يكن عنده شيء، بأن هناك الثلث في يده، أو مشهده وهو لغيره، وحضر التورث لم يكلف الثاني إعانة الشبهة؛ لأن الميت حذر من خصماً عليه بإقامة الشبهة على الوصي نه الأول، وإذا صار الميت متصفاً عليه، صار التورث من خصماً عليه أيضاً، وكان شمر على الثاني أن يتراجع التورث، وهو ما في يده، وأخذ جميع ما في يده؛ لأن الوصي له بالثلث فترك التورث في الشركة كأحد التورثة؛ لأن ما في يده من الشركة كالتورثة؛ فلو وصي له الثاني، يقول التورث المأليست. وبما الأول يملك على ستة أسهم، وأربعة أسهم لك، ولكن واحد من سهم، والأول أخذ سبعة وألفاً على حده، وقد تولى ذلك عليه، وهو مفسر، والأصل في الله فاسترك أن ما حذرك يملك على الشركة، وسد في بقى على الشركة، فما بقي في يده يبقى ويملك على قدر حقا، وحتى في سهم، وحظك في أربعة أسهم، فيقسم ما في يد التورث بينه وبين الثاني على حصة أسهم، فلهذا يأخذ الثاني خمس ما في يد التورث. ثم الثاني مع التورث يتبع الأول، فأخذ ما من نصيب ما أخذ، لأنه أخذ ذات ميراث، فلهذا أخذ ذلك التورث على حصة أسهم أيضاً، وأربعة أسهم للتورث.

فإن قيل: القاضى عين الثلث لله فروع إلى الأول محل الوصية، وحق الثمن إنما يثبت في محل الوصية، وليس في يد الورثة منه شيء، فينبغي أن لا يكون للموصى له أن يثني حق نصيب الورث.

قلنا: القاضى جعل الثلث الموصى مستحق الأول على تقدير العلم أم صبه الثانية، فإذا ظهرت الوصية الثانية، ظهر أن دفع ما زاد على نصف الثلث إلى الأول كان بغير حق إلا أن القاضى أخطأ في ذلك، وخطأ القاضى لا يكون مضموناً عليه، فيجعل ذلك كالتبلي، فلهذا كان للثمن حق الشركة مع الورث، والخصومة إلى القاضى ملقاة في الأول، وإلى قاضي آخر سواء، لأن الأول إنما صار خصماً بحكم يده، وفي حق هذا العن هذا القاضى، وقاضى آخر سواء.

ولو كان للموصى له هو الغائب، وأحضر الثمن الورث، والقاضى يقضى على الورث، لأنه خليفة الورث، بغير خصم في الاستحقاق عليه، ويكون الفصل على الورث قهراً على الموصى له الأول، لأن الورث لا يتعصب بخصم من الميت، صار الميت مفضلاً عليه بالفضاء على الورث، وإذا صار الميت متعصباً عليه صار الموصى له مفضلاً عليه لكونه كأحد الورثة، فإن كان القاضى قضى بوصية الأول، ولم يدفع إليه شيء حتى خصمه الثاني، والورث ثالثه، فقد خصمه إلى ذلك القاضى بعينه جعله خصماً، لأن ذلك القاضى عرف أن ذلك الشركة معك الموصى له إلا أنه أمانة في يد الورث، ويد الأمين كيد المالك، فصار من حيث التقدير كأنه في يد الموصى له، ومن خصمه إلى قاضي آخر لم يجعله خصماً، لأن الحق يدهى نصف الثلث لنفسه، وهذا القاضى لم يعرف كون الثلث في يده، لأن حيث أخففة، ولا من حيث الحكم، لو ثبت ذلك بما ثبت بإقرار الموصى له الأول أن الثلث في ملكي، وهو أمانة في يد الورث إلا أنه بهذا الإقرار لا يصير خصماً، لأن هذا في الحقيقة دعوى على الورث، فلا يصدق في ذلك، وإذا لم يصدق القاضى في هذا لم يثبت ما يوجب كونه خصماً.

ولو كان الموصى له الأول، هو الغائب، والورث حاضراً، ولم يدفع ثمن إلى الأول، فالورث، وهو الموصى له الثاني، لأن القاضى بما يجعل الورث خصماً لثبوت لكونه خلفاً عنه، والقاضى بما لم يذلك، فلم للموصى له أن يصير خصماً يكون

المال في يده ، إما حقيقة أو تقديرًا ، والفاضل الثاني لم يعلم بذلك

وهنا كله إذا لم ير الوصى له الأول بأنا مال الذي في يده بحكم الوصية ، أو كنت ذلك معلومًا للفاضل ، وإنما إذا لم يكن شيء من ذلك ، فقال الأول : هو ماني ورثته عن أبي واليت ما أوصى لي أبي ، وما أخذت من ماله شيئًا ، فإنه يكون حصصًا للوصى له الثاني بمزلة ما لو ادعى رجل عدة في يد رجل أنه اشتراها من فلان بكاء ، وقال ذو الرد : هو عيدي ورثته من أبي ، فإنه يكون حصصًا ، وبعضه عليه بيينة المدعى ، كذا هو هنا

ور قال : هذا المال عندي وبيعة فلان ليت الذي يدهي الثاني الوصية من جيته ، أو قال : عصبه منه ، فلا حصوة يسبها ، لأنهما تصدقا أن هذا الميراث وصل إلي الوصى له الأول من جهة الميت ، فكانت يده عصب أو ودية ، وأما ما ذكره ، لا يكفر ، يد حصوة في حق من يدعي الثلث من جهة مالك كسافر ماله لشره من جهة ، فإنه شفع عنه الحصوة .

وإن قال : هو ودية عندي من جهة فلان ، على به رجلا آخر غير الوصى ، أو قال : عصب منه ، فهو عصب إلا أن يقسم يته ما فعله ، فإنه انتصب حصصًا بظاهر اليد ، فمجرده دعوه كونه يد ودية أو عصب لا يتدفع عنه الحصوة .

٢٠٦٨٧ - قال : رجل أقام بيته على ورث ميت أن الميت أوصى له ببيته الجعيرة ببيها وهي ثلث ماله ، وقضى القاضي بذلك ، فدفعها إليه ، وغاب الوارث ، ثم أقام الآخر بيته على الوصى له أن الميت أوصى له بها ، وذكروا رجوعًا ، أو لم يذكروا ، قضى للفاضل لشارحه ، لأنه ادعى جميع ما في يد الأول لنفسه إن ادعى الرجوع ، وصحها إلا لم يدع الرجوع ، وهو الذي يدعي كونها لنفسه ، وهي مثل ما انتصب دو اند خصمًا كرجل ادعى أنه كاد اشترى هذه الجعيرة ، وبصفتها من الميت قبل موته ، شفع الوصى له خصمًا له ، كذا هيته ، ثم باق انتصب خصصًا ، فإن ذكروا رجوعًا ، قضى الخاصي بكل الجعيرة للثاني ، وإن لم يذكر رجوعًا ، قضى له بتصفه للثاني لمزاحمة وتسلوطة ، ويكون هذا فضل على الوارث غيره ، أو حذر حتى إن الوصى له الأول لو أطلق حقه كان كل جارية للثاني : لأن الوارث إنما يتلقى ملك الميراث من جهة الميت .

وقد صرح لبت مفسياً عليه بهذه البينة، وكل من ينفي الملك من جهته يكون مفسياً عليه أيضاً.

وإن عرف الموصي له، وخصم الورثة لم يتصلب الورثة خصماً للموصي له
الأخر، خاصة إلى القاض الأول، أو إلى غيره، لأن الموصي له الحاربه، وهي ليست
في يد الورثة لا حمله ولا حكماء، والورثة بما يصلح حصصاً ليسا يصلح الورثة
خصماً حال حياته، والورث لا يصلح خصماً في حال حياته وبما إن من ملكه ويده،
فكذلك الورثة بحال ما إذا كان الثاني يدهي وصية بالثالث، وأخيراً الورثة حيث يعبر
خصماً، لأن ذلك الموصي يدهي نفسه شركة فيما في يد الورثة على ما ساء، فيتصلب
الورثة حصماً في إناث سب عليه، أما هذا فيخلافه.

وإن كان القاض فخصم للأول بالحاربه، ولم يسمع به إليه، حتى نحاسب الثاني
الورثة، فإن خاصه فيب إلى القاضي الأول لم يحمله حصماً، لأنه عرف كوما غيره،
وعرف كون الورثة أيضاً بها، وبه الأمين لا تكدر يد خصمه.

وإن خاصه من قاضي آخر جملة خصماً، لأن القاضي الآخر لم يعرف كوما
غيره وكون الورثة أيضاً، بل عرف كوما في بعض شريكه، ولا يصدق في أدب لقائهم.
وإن أمس فيها إلا بينة بنسبه على ذلك، وإذا لم يصدق فخصم عب، وصار الموصي له
الآل مفسياً عليه، لأن الموصي له الأول يدهي ثلثي الملك من جهة الميت، واليت صار
مفسياً عليه بهذه البينة، فصر من يدهي ثلثي الملك من جهة الميت مفسياً عليه أيضاً،
مختلفة في ذلك في أبواب الدعوى في الملك المطلق، إن صاحب اليد إذا ادعى أنه مودع
فذلك، ولم يسم بينة على ذلك أن القضاء عليه لا يجعل قضاء من اليد، دعي أنه أمية
لأنه لا ينفي من جهة المفس عليه، وهو صاحب اليد ملكاً، فالنقض القضاء على ذي
اليده، فإن هذا فيخلافه.

ثم إن القاضي إذا سمع بينة أشام، علم الورثة في هذا الفصل، وهو ما إذا
خاصه الثاني بعد قاضي آخر، فخصم للثاني بصرف الحاربه، سمها فيها شهوده من
الزوج عن الوصية الأولى، أو لم يشهدوا على الرجوع، وهذا لا يشكل فيما إذا لم
يشهدوا على الرجوع، وإنما يشكل فيما إذا شهدوا على الرجوع، والوجه من ذلك أن

الموصى له الثاني أثبت الوصية لنفسه في العبد ، وهو استحقاق على الميت ، والوارث خصم في ذلك ، أما إثبات الرجوع عن الوصية الأولى فليس باستحقاق على الميت ، بل هو استحقاق على الموصى له الأول خاصة ، ولا يقع ذلك على الميت ولا على الوارث ، والوارث ليس بخصم عن الموصى له الأول ، فصعق القضاء على الوارث بالوصية ، ولم يصح انقضاء حايه بالرجوع ، فلهذا كتبت الجارية بينهما نصفين ، فإذا حضر الأول ، فإن أعداد الثاني البينة على الرجوع أحد فكل ، ولا أخذ نصفها ؛ لما قلنا .

ولو أقام الأول بينة أن الميت لموصى له ثلث المال ، ودفعه الغاضى إليه ، ثم أقام ثلثي البينة على الأول أن الميت رجع عن الوصية الأولى ، ولموصى بثلث ثلثه للثاني . فالتقاضى بأخذ الثلث من الأول ، ويدفعه إلى الثاني ؛ لأنه يدعى استحقاق جميع ما حق به . وله بعد ذلك ، فينصب خصماً لقيام شيد ، وإذا انتصب خصماً كان ثلثي مثلي مستحق حصه وبطلان حتى الأول على من هو خصم ليهما ، فلهذا كان كما قلنا .

ولو كان الوارث هو الماهر فمضى بالوصية الثانية دون الرجوع عن الأولى ، لما مر قبل ، ولو كان الأول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع إليه بقضاء قضي ، ثم أقام آخر للبينة على الموصى له أن الميت لموصى له بمائة من ماله ، فالموصى له بالعبد لا يكون خصماً له ؛ لأن الثاني لا يدعى استحقاق شيء ، عما في يد الأول بعينه ؛ لأن في يد الأول عبداً ، وإن لا يدعى استحقاق شيء ، عما في يد الأول بعينه ، ولهذا لو هلك العبد في يد الأول ، لا تبطل وصية صاحب المائة ، فلم يكن الثاني مدعياً استحقاق شيء ، عما في يد الأول بعينه ، والموصى له بالعبد إنما ينصب خصماً لمن يدعى استحقاق شيء ، عما في يده بعينه .

ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الأول ، كان الوارث خصماً للثاني ؛ لأن الوارث خصم لمن يدعى على الميت ديناً على ما مر ، فكذلك يكون خصماً لمن يدعى وصية مرسلة ، ويكون القضاء عليه قضاء على الموصى له الأول .

٩٠٦٨٨ - قال محمد رحمه الله في الجناح : رجل له على أعراب ألف درهم قرض ، أو كان غصب منه ألف درهم ، وكانت في يد الغاصب فائمة بعينه ، أو شتودعه كلف درهم وهي فائمة بعينها في يد المودع ، فأتاه رجل البينة أن رب المال توفي ، والموصى

له بهذه الألف التي له قبل هذا الرجل ، والرجل مضر بالمال ، لكنه يقول : لا أدرى لمات فلان أو لم يموت ؟ لم يجعل القاضي بينهم خصومة حتى يحضر وارثاً أو وصياً ، أما في الودعة والغصب فلأنهما اتفقا على أن يده إما به أمالة أو بد شعيب ، وأيا كان لا يكون بد خصومة على ما مر ، ونظيره إذا ادعى عبث في يد رجل أنه اشتراه من فلان الثائب وذو اليد يقول : أنا مودع الثائب ، أو غصته من لا يتنصب خصماً للمدعي ، كذا ما ، وأما في الدين فالله يدهي على الميت لمثلث الدين التي في ذمة هذا ، وليس للمدعي عليه يد على ما يدهي للوصي له ، لأن المدين لا يذله على ما في ذمته من الدين ، ولا ملك له ، فلم يتنصب خصماً .

٦٥٦٨٩ - فارق من هذا وينسب فو ادعي وجل أنه وارث فلان . نه أو خصوه والغاصب أو المودع مضر بالملك . ولكنه قال : لا أدرى لمات أو لم يموت ؟ لو قال : لا أدرى ثمته وارثه أم لا ؟ فأقام البيعة على ما ادعاء تحمل به ، وانتصب ذو اليد خصماً ، والفارق أن الوارث خلفه الميت فأنتم مقصده ، وكونه مودعاً أو غاصباً لا يدفع خصومة صاحب الودعة والغصب عن نفسه حتى لو قال المودع أو الغاصب : لا أدرى ، هل أنت الذي تودعني ؟ أو هل غصبت منك ؟ ثم لا ؟ لا يدفع عنه الخصومة بهذا القول ، فكما كونه مودعاً أو غاصباً لا يدفع عنه خصومة وارثه ، فاما الوصي له ليس بخليفة عن الميت ، وإنما يتنصب المدعي عليه خصماً له باعتباره يده ، وتدل جمع المدعي عليه خصماً له يحكم اليد على ما مر ، فلهذا افترقا .

وهذا الذي ذكرنا إذا كان الذي قبله لئال معقولاً بملك ، فإن قال الذي في يده المال : هذا ملكي ، وليس عندي من مال الميت شيء ، صار خصماً للمدعي ، لأنه نازعه بدهوى الملك ، وصار خصماً به في إثبات الملك سبه ، وصار كمن ادعى عبثاً في يد رجل أنه اشتراه من فلان الثائب ، وذو اليد يقول : هو لي ، فإنه يتنصب خصماً للمدعي . كذا هنا ، وإذا جعل القاضي خصماً في هذا الوجه ، قضى له بثلاث ما في يد المدعي عليه ، لأن محل الوصية الثلث ، والغاصبي لم يعرف للعبث ما لا آخر ، فيفرض له بثلاث هذا لأن إلا أن يقيم المدعي بين أن الميت ترك كفى درهم غير هذه الألف ، أو الوارث قبض ذلك ، فحينئذ يقضى له بكل هذه الألف ، لأنه أثبت استحقاق كل اسم بالبيعة العادلة ،

فلو حضر الوارث بعد ذلك، وقال: لم أقض من مال الميت شيئاً، لم ينفذ إلى قوله: لأنه صار مقبلاً عليه بوصول لغيري فوهم إليه في ضمن ليرث الألف ثلث الشركة.

ولو كان مكان الموصى له ثوباً يباع مائة دينار عن الميت، والمائة يحد بها الم يكن انتهى قبله إيمان خصماً، سواء كان صاحب البدن مقرأ أو جاحداً، أما إذا كان مقرأ فلا لا يتصب خصماً للموصى له في هذا الوجه مع أنه يدعى شركة في العين، فلا لا يتصب خصماً للموصى به، ولأن لا يدعى شركة في العين كان أولى، وأما إذا كان جاحداً لأنه لا يدعى شيئاً به صاحب البدن، وإنما يدعى شيئاً عن الميت واستعلاف العين تابع له، فإذا لم يصلح خصماً في الأصل لا يصلح خصماً في التبع أيضاً.

فإن أقام هذا المدعي بینه أن فلائاً ماتت ولم يدع وارثاً، ولا وصياً، فبطلت أقاضى بيته، وكان ينبغي أن لا يقبل هذه البيعة؛ لأنها قامت على غير حزم.

والجواب: لا، بل قامت على خصم وهو القاضي؛ لأن الشهود لا شهدوا أنه لم يترك وارثاً، فقد شهدوا أن شركة الميت لجماعة المسلمين، فالمدعي يدعى حقاً في مال جماعة المسلمين، ولا يمكن الخصومة مع جماعة المسلمين، فينتصب القاضي خصماً عنه لكونه نائبهم، ولأنه يدعى بهذا وصوبت نصب الوصي على القاضي حجة، والقاضي فيما عليه يصلح قاضياً، ولذا قضى القاضي بهذه البيعة بنصب^(١) من الميت وصياً يأمر المدعي أن يقيم البيعة عليه بفعله الدين، فإذا فعل، قبل بيته على الدين، وأمر الذي قبله أن يفضد الدين إلى المخرج إن كان قاضي قبله المال مقرأ بذلك.

ثم عماد محمد رحمه الله إلى حصر المسألة، فقال: ولم أن الوصي له أقام البيعة أو فلائاً ماتت، ولم يدع وارثاً، وأوصى له بالألف اثني عشر فلان، وقال الشهود: لا تعلم له وارثاً، والذي قبله المال مقرأ بالألف الذي قبل فلان، فالقاضي يلزم بالمال للموصى له، ففرق بين هذا، وبينما إذا كان للميت وارثه والفرق وهو أنه إذا كان للميت وارث لا يمكن أن يجعل الموصى له بمنزلة الوارث؛ لأنه من إبطال وارثه من جعله قسراً وارثاً في غير الوصي به، وليس للعبد ولاية إبطال ما أبطله القسراً، فجعل الإبقاء به تمليكاً، وجعل الموصى له مشعكاً على الميت بمنزلة الموهوب له والمشتري، فلم يكن الموصى له

فإنما عن الميت، فلا يتصل برذخ والوصية خصمه له، وما إذا لم يكن سميت وفوت
 فالوصية لا يجرى ولا لأن الوصي أنما مقام نفسه حيث يتركه، وهذا هو مقصود
 الوارث، وأمكن جعله وارثاً لأن جعله وارثاً لا يؤدي إلى إبطال ما أتيه الشارع، فعمل
 كالوارث، وقد بينا أن المدخول لا يندفع خصوصه الوارث، فكذلك لا يندفع خصوصه الوصي
 له.

ثم يشهد في الكتاب، فإن الأثر في فهم الوصية أن سائرهم حل
 موهبة في هذا الحيز، لأنه أم لا يعلمون له، وإنما عيود جعلت ما له وصار المدخول
 خصماً، وإن لم يثبت منه من أبيه ما لم يكن لفقيره إرث، كذا هو.

٢٠٦٩٠ - قال صاحب رحمه الله في الخواص: "يقول رجل له من أخيه له
 نوع من ثياب أو كان الأبي في يده هبة أو وصية، أو كلب لأبيه وصلى إلى الذي هي
 في يده من قبل، أو من، أو شيء أو الذي في يده مال، وكنت في يده لهذا
 الرجل، فجاء صاحب من، فمد رجل، وأدعى أن صاحب مال من، وأنوصي له
 به، والألف التي وصل هذا الرجل، ولا يثبت له، ففعلته الذي فعله، ففعلها على
 وجهين: إما أن نفر لدعي أن صاحب مائة، أو ثمانية، أو ما لا يرى له وارث أم
 لا، أو قال لدعي ليس لصاحب المال وارث، وإما كان صاحب من، حلاً بمصراتيه
 سلم، وصلى، ولم يبرأ أحد، فصدقته القوي ففعل المال في ذمت

في نوعه لأن الفاضل لا يهني على الذي في يده حال في الوصية الأربعة
 غير والوصية وصديقه والإبصار، لأن الذي قبله المال لا يتصلب خصماً لدعي من
 الفاضل صاحب من، ورأى، وقال لا أثر له وارث، ولا، وبه رأيت الذي
 قبله المال ما أدى بدعي لا نسب به لدعي على مدعي عنه، فهذا هو ما لا
 من أقدم، فيكون مدوذكاه لو ستر من أجنبي

وفي نوعه سائر يصبح ثوبه حتى يلزمه الفاضل مدعي المال به، لا فاضل في
 من نوعه ثالث، وبأن لا يجرى، فلهذا مدعي، أو وارث، ولا نص في المال، فهذا
 المدعي، أما صاحب الفاضل الذي قبله المال يتصلب خصماً لدعي إذا لم يكن
 لصاحب المال وارث، لأن في له ما أتيه إليه عليه في هذه حيزه بغير بينة، فكذلك هذا

أول ما يجب من خصم يصبح، وأما الثاني فأنك تعلم أن حب ما يؤتى إليه الجسد
صبيحة تفتت به غيرة، وبصير الأمر بخلاف ما أقر به لدى قبله الله، وعلى ثقافي
صباحه ضياعه من بعض ما أمكن.

ثم يدعي الخصم عليه بعد النوم، ويدفع مال به، فيحدث ضيقه، ويحذر
صاحب المال حيناً، فإن كان مال غصب عند الرجل، فقد حب ما لا يحب، إن شاء خصم
الخاص، لأنه ليس مال غيره، لكنه يدعوى ضيقه، فيكون مضطراً عليه فاقصر من
حكمه فليبع الماسد، وإن شاء خصم الخاص، لأن ما كان الماسد المبيع إليه لم
يصح على الخاص، فليس بخاص، فباعتها كباقي، فإن خصم الخاص يرجع على
المالك، وإن خصم الخاص لا يرجع على الخاص.

وإن كان الله، دفعه عند الرجل، كان له من خصم الخاص، لا بدع، ولا وجه
له أن يخصم المودع، فباعتها من محمد، رحمه الله، كان بذلك لا بدع عند المودع
بالتمتع، بالإنفاق، لأن دفعه على الأخذ، فقد شارك ما شرب من الخمر، ولا
باعتها من محمد، كما لو كان له سارقاً عليه.

وقد نرى أن يوصف رحمه الله ليس له ذنب، لأنه يوصف من أن يخصم
الآخر، ولا بدع، ولا وجه، إلى الآخر، لأن دفعه من الله، لا بدع، ولا وجه،
ولها من خصم، وفيه من الآخر، فليبيع، لا يخصم المودع، ولا وجه، إلى
الآخر، لأنه كان مكره من المودع، وما يوصف له، فقد دفعه على الأخذ، فباعتها
إلا أنه من أحد بعد الله، ولا بدع، ولا وجه، إلى الله، فباعتها من
الأخذ بعد الله، لا يخصم بالأخذ.

وإن كان مال دين، فيصحب المال من خصم المرم، ليس له أن يخصم
الخاص، إلا أن خصم المرم كان له يرجع على الخاص، وأما إذا كان له وصل إليه
من قبل أنه أقرضه، أو به، وصورة هذا وتفسيره، أن رجل أقرضه مائة، فباعتها
إلى رجل، رجعه، فباعتها، ثم مات الموصي، وله ابن غائب، ثم مات الوصي، فباعتها
معه، المال إلى ابن الوصي، من جهة أنه كان الوصي، فباعتها، فباعتها، فباعتها.

التي هي المدعى فأمر القاضي، ثم جاء صاحب المال حين أراد محمد رحمه الله بقوله في هذا الفصل جاء صاحب مال حين أتى جده من الوصية جاء، أو سمع من حياً، ولكن جده وأولاده تغشوا إذا جاء صاحب المال حين له أن يصحب القاضي، وليس له أن يصحب الذي عنه فإن نازعاً، أما عند أبي يوسف رحمه الله فلائ عبده أو كمال الذي قبله المال مودعاً لا يصحب إن دعي المال إلى المدعى قضاء دعي من مراً، فهذه أولى، أنفي قبله المال، ليس بمودع

وأما عند محمد رحمه الله فلائ لم يلزم حفظه فلا يصحب بالتصحيح، ولهذا قد تأخر وقد انقضى الوعد بالوديعة إذا دعي الموصي أو المودع بحسب ما لا يجب عليه التمسك بحلف ما إذا كان المدعي نفسه المال مودعاً من جهة صاحب المال على ما مر ولو لم يصحب صاحب مال حياً، ولكنه حضر وولده، فأقام البينة أقدمه لآبائه وأمه لا ورثة له غيره، فلا ضمان على الذي قبله المال في مخرجها، لأن الأمر القاضي بالمدعى إلى مرضى به قد صح ما كان صاحب المال قبلاً، لأن القاضي ولاية على مال الميت لكن القاضي ممنى فأمر

ولو أتى الذي يرثه المال أن هذا أخ صاحب المال وأنه قد مات لا أتى لا يرى أنه ورثته أم لا؟ له يفتن القاضي للمعسر له يسوء، لأن سبب بالقرابة لا يرى على القاتل باله، ولو دعي، السه أن هذا أخو القاتل، وله يشهد أنه ورثته، بالقاضي يأخذ المال من يده إلى أن يشهد أنه ورثته لا يحلف به ورثته غيره من على هذا في كتب الدعوى، على الأمر أو ليس، وإن أمر أنه ورثته لا ورثته له غيره، فإن القاضي يقضي للمعسر له بأمان، لأن هذا يتردد حصل من خصم، ولقد قيل عنه بين المدعى إذا انكر ما دعي المدعى، والثابت بالقرابة الخصم كالتأنيب مما به

ولو ثبت بغيره أنه حقه، ورثته، لا ورثته له غيره بمعنى ما دعي كذا هذا، ولكن سأل القاضي عن ذلك ما على حسب ما أتى إليه إجماعه بمصداق من القاضي عند ظهور الأمر بحلف الشهادتين أن الشهود به قال، هذا، أنه لا يعلم له ورثته آخر، فإنه يسقط به السوم، والفقير أنه قول الشهود لا يثبت له ورثته آخر شهادته ولو لم لا يعلم به، أن آخر، سقطت التلوم عن القاضي لأن يثبت هذا شهادته،

يطلبه كقبلا منه لا يامر بدفع المال نظرًا للمعاتب يجوز أن يكون سبب من غير قسم
مما يستحق جسد من الله من قال هذا هو لها

أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فلا يأخذ كقبلا ما غنى ما ذكر في الجامع
القصير ثم من مات، وجد رجس، ولا عى أنه فيه، وسعد له بذلك، ولم يقولوا، ٧
معلم له وارثا غيره، يتلوم القاضى رمثا، فإذا تلوم، ولم يظهر به وارث، حرر يسلّم إليه
البركة، ولا يأخذ منه كقبلا عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما يأخذ منه كقبلا، وقال
عامة مشايخنا رحمهم الله ٨، بل هذا على الأشاعرة

والعرف لأبي حنيفة رحمه الله على قول القاضى بن طبر ميثاق بالأمر، وقته
حجة قاصرة، ضعيف حد، حتى، فيصالح بأخذ الكميل، ومن ينك المسألة المحيية
مات، وثنا حجة منديه، فعوى الحق، فلا يصالح إلى أحد الكميل، هذا جاء وارث
آخر، فلا يصالح من انتهى منه، مثال في التوجوه كلها، لأن أمر القاضى بالدفع قد صحح
عامة أن القاضى ولاية عن مالك الميت، ولكن للمصالح عن القاضى وعلى كقبلة، لأن
القاضى أخذ المال منه بغير حق، والكميل صرح به

ثم قال في الكفار وكذا جميع ما وصفنا من إقرار الذي بيده مال بالوصية
لصاحب الوصية بغير ناصح الكبريت، فإن القاضى إذا دفع المال إلى امرئ له بعد ما
تلوم ومثلا، يأخذ منه كقبلا منه عزرا أن يظهر الأمر في تنافي من حلال ما أقر^٩
فيأخذ كقبلا نظرًا للمعاتب

ولو كان الذي حضر، ولا عى أن له على صاحب المال ألف درهم دين، وأمه مات
وصدقه الذي قبده المال في ذلك لم يصب القاضى إلى ذلك، ولم يجعل بينهما خصومة
حتى يحضر وارث في الوجوه الأربعة، لأنه لا يدعى شيئا لي يده في مدعى ديني في
دعة الميت، وهو في حق ذلك اجبي، فلا يصح إقراره، وقد إذا ربح المدعى أن قلعت
وارثا، أو قال لا أدري به وارث أم لا، فإن أقر الذي قبده المال، وأمدى أنه ليس له
وارث، فالقاضى يتلوم، وإن يمثلا، ثم إذا تلوم، ولم يظهر به وارث لا يدفع المال
إلى المقر له، ولكنه يصب نسبت وصبا لأنه لا تلوم رمثا، ولم يظهر له وارث، ولا

وصي، ظهر أن هذه تركته مهمته لسر لها وارث، ولا وصي، نصيب الفاضل وصياً؛
ليستوفي ما للمصيب علم الناس، ويتوفى ماله عليه، وإذ نصيب، باسم المدعى بإقامة
البينة على الوصي.

٢٠٦٩١- مرد في هذا وبينما إذا ادعى المدعى أن الميت أوصى به لفلان الذي
قله، فأنه لا، رغم به لا وارث للمصيب، وصدمه في ذلك الذي قلته لفلان وعائى
بالمقتضى في ذلك بمناً، ولم يظهر له وارث آخر، حيث يدفع حال به، ولا يكلف
المدعى إقامه البينة على ما ادعى من الوصية والميراث، ومهدى ما يكلف المدعى بإقامة
بينة على ما ادعى من الدين، والفرق في مسألة الوصية بأمال وأسماء الذين قلته المثل
أمر للمدعى مدعى ما في يده، لأن الموصى له والموصى به يستعملان عن التركة، وهذا الذي
قله انش ممراً للمدعى مدعى ما في يده، فأمر بالدفع إليه، أمها عاين قبله لما لم
يقرب مدعى ما في يده، لأنه لا حق للميراث في عي التركة، ثم يكن معاً عن نفسه، بل أقر
على البينة، فلا يثبت ما أثر به إلا بالبينة، فمما أقام البينة على هذا موصى أمراً المدعى
تأن يدفع حقه إليه.

فإذا دفع، ثم جاء صاحب المال حياً، والمال مسدود عند لقر به، كذا الخواب في
توجوه الأربعة الاربعة والعصبة والدين والوصية كذا من في الفصل الأول، وجرم
يجري صاحب المال حياً، ولكن حفر وارثه، وحشد الدين ثم يستعمل في جوده،
وكان هذه النصوص ما صي، ولا يكلف المدعى للدين إقامة البينة على الوارث، لأن
تصرف شخصي في بركة ما جازى عنه الإرث ونصبه، هت، والله منزه عن
جائر، وإذ حذر ذلك صار موصى حصلاً، فتثبت به للمدعى ذاته على خصم، فلا
يحتاج إلى إعادة البينة عن الموارث.

٢٠٦٩٢- كان في مجمع رجلاً له عبد رجل وديعة أو عصب، أو دين
عليه، فأقام رجل بينة أن عبد المال قد توفي، وأن هذا المدعى هو، لأيه وأمه وارثه،
ولا وارث له غيره، والذي قلته المال حاشد للميت، أو مفر ما، مكر ما ماله، فإنه
ينصب حصصاً به، أمدر في حاشد فلا تنك، ولم يذا كان معاً، ولأن الوارث نائب
عن الميت، وله دهرن أو كونه مردعاً أو غاصباً أو مديوناً لا يدفع عصى من هو نائب

القبض

وإذا قضى القاضي بمال كذا، فقبضه، ثم جاء صاحب المال حب، وقد ملك المال من يد القاضي، فإن كان الذي منه، مال غاصباً، فالملك باطل، وإن ضمن الشهود، وإذا شاء ضمن المصحب، وإن شاء، ضمن الأخ، أما الشهود فلا يملك المالك على المختلف حيث علموا مال من ملكه، إلى ملك أخيه، ولشاهد يده بعد من يده، سب كلفه، وأما المصحب فلا المصحب لا يبرأ من الفضل إلا بالبر، أو بالبر من خالته، أو من ياتيه، والأخ لم يكن نائب عنه في القبض إذا سمى بملكه حدث، ولم يصر ذلك أيضاً فهو القاضي، إذ ليس للمصحب ولاية على المصاحب في حب أو كسب، وأما الأخ فلا يملك قبض ماله غيره بنفسه بغير حق، فإن اختار ضمير المصاحب، كان له الخيار، إن شاء، ضمن الشهود، وإن شاء، ضمن الأخ، لأن المصاحب لذلك مال، مصاحب، فغيره من التمدد من الشهود، ومن الأخ دفع على المصاحب، فبعض أبيهما شاء، فإن ضمن الشهود، رجعوا على الأخ، لأنهم من كونه مأثراً المصاحب، ولأنهم إن ادعى عليهم، وإن ضمن الأخ، لا يرجع على أحد، لأنه ملكه لم يدر المصاحب من دلت الشهود، ولم يجمع عليه حد حد، من جهة حد، وإن اختار الملك ضمير الشهود، فإنهم يرجعون على الأخ، لا على أحد، وبما أحسن، لأن الملك تضمني الأخ فإنه لا يرجع على الشهود، كما مر أيضاً

وإن كان الذي قبضه مال مردنياً، فلا ضمان لصاحب المال على مدافع، لأنه كذا صحيحاً على الدفع، ولكن يجوز صاحب المال، إن شاء، ضم الشهود، وإن شاء الأخ، فإن ضمن الشهود، رجعوا على الأخ، وإن ضمن الأخ، لا يرجع على أحد، لأننا قلنا

وإن كان مال دينا، فلا ضمان لصاحب المال على الشهود، لأنهم لا يملكون عليه سناً، وقد القى في دمة الحرير كما قاله، ولا ضمان له على الأخ أيضاً، لأنه يبرأ من الحرير، لا ضمان لصاحب الدين، ولكن صاحب المال يرجع على الحرير نفسه، لأنه لم يزد الدين إلا إلى الثالث، ولا إلى ما به فلا يبرأ، فإذا أخذ صاحب مال الدين من الحرير، كمال الحرير بالخير، وإن شاء، ضمن الساهدين، لأنهما أنقضا ملكه في الضمير عن شهادتهما بالاطالة، وإن شاء، ضمن الأخ، لأنه يبرأ ماله لنفسه بغير حق، فإن ضمن الشهود،

رجعوا على الأخ، وإن عصم الأخ لا يرجع على الشهود، وما يصح تصرف الأخ في هذه الرجوع، لأن الشهود يطلب لهم لا ثمة معه خلاف رجوع الشهود، لأن هناك سلطان الشهود لهم في بعتهم وهو أنهم رجوع

ولهم باتت بعد حب في حب، بل تحض مونة كما قد سجد الشهود، فأقيم وحل بعتهم له من سبب في القاصي عليك، لأن يكون الأثر في ٧ يناسي التلقين لهذا، وإذا قصر بذلك، فلا ضمان على المدفع في الرجوع كنه، لأن القاصي ولاه على مال البيت دفع الأمر بالدفع، فلا يصح الدفع شيئاً، ولكن لا ينال الخيار إلا شاء، فمن الشهود، لأنهم خلقوا معكم الأمر إلى الأخ، وقد ظهر كدبهم فيما شهدوا لما ظهر البتة لهم، ولا يشاء، فمن الأخ، لأنه نفس ماله لنفسه بحر حق، وإن عصم الأخ ثم يرجع على الشهود، وإن عصم الشهود جمعوا على الأخ، ما لا

١٦٩٣ * قد فرغ من هذا ويصايرها الشهود بمونة حب، فمن هناك لا يكون له ولاية بضمين الأخ والشاهدين، وهذا قال له ولاية بضمين الأخ والشاهدين، أما العرق في سز الشهود، فإن الشهود يموتون إن جاء حب، فالشهود ما زالوا ملكة عن الدين، فإن حب في دمه العرير على حاله، وما أحالوا به من الدين، فإنه يثبت له مظنة لمعير بالدين فامعها، فإنهم زالوا ملكة الأس من الدين وأحالوا به وبين الدين، فإن لا رجوع عن مظنة العرير بسبب سعادتهم، وأما العرير في حق الأخ، فإن هناك ما يفي الدين في دمه العرير، كان الأخ فاضل مال العرير لا مال هذا الملك، وهذا ما يفي الدين في دمه العرير، كان الأخ فاضل مال لا يبيعوا الحق، فلهذا انقرا

ولو لم يسم الثاني به أنه من القبيح، لكن أحسن بيت أنه أحسن بيت ذنبه وأقره ووارثه قضى القاصي بيت بعدد المائة، ويخص له بضع ما قبض لا من المرات، ولا ضماناً على الدين به المان في التصوله كلها، لأن لا ضمان عليه، إذ كان الثاني إنما مع أن الأخ المبيع لا يسلو وارثاً مع الأبى حلاله، لا يجب الضمان به، والأخ المتأخر يبقى وارثاً مع الأخ الثاني كان أبوى، ولا ضمان على الشهود به، لأنهم لم يرجعوا

عن شهابهم . لم يحد من مهادتهم ، ولا ما جعل سبباً له من الأثام
الأخوة القديس وكبره ، لا يمي كبر الأولين . كما سميت سبباً لهم من
مقتضى ما جعله السالفة الأولى ، لأن كبره إقناث . جعل كبره
سبباً لهم من مقتضى ما جعله السالفة الأولى .

هذه هي الامم التي اشتهرت في الدنيا لا اولى لها ولا علم ولا حكمة



فقطا جس ہمارے صلب شہادۃ، وکیفہ پکڑو ہمارے صلب الشہادۃ، اپنے شہادۃ علی انہی، لا ان انہی کسی کائنات پر موجود نہ تھا حتیٰ نظر انہ میں نظر ہو، و رب انہم کہم بہ التوبۃ سبغہ، عہد ملکہ الملوک، آہ ان پکڑو ہمارے صلب شہادۃ فلا، و لا امل انہم ہمارے صلب الشہادۃ ہمارے ان جو الشہادۃ کا تہذیب

الفصل السابع والعشرون

في تصرف الأب ووكيل الأب وغيره

والتفويض وأمينه في مال الصبي

٢٠٦٩: الأب إذا باع مال نفسه من إيه الصغير أو أسرى ماله نفسه حاز
 المصنف، واعتبر أن لا يجوز، لأن الواحد لا يصنع عقداً من اثنين في عقود
 المفاد وصانته له فيه من وجوه اعتقوا المضادة والأحكام المتباينة من الواحد على ما
 عرفه وطريق الجواز على جواز الاحتجاج في الجملة لا بد من التصغير في
 التصرف، ولكن جمعه، سواء عنه لا إنشاء التهمة عن تصرفه مع نفسه بسبب كماله
 الشبهة، وبغيره الرسول عبارة للرسل، فصار العقد له ما يجري من معنى كأن الأب باع
 من هذا السلام وهو باع، ثم تحمل التهمة عنه بحكم الأب، لعجزه عنه فلا يردى إلى
 التصرف في الأحكام؛ لأنه إن يردى إلى أن لو كان خلت التهمة الأب بحكم التهمة،
 ولهذا لم ينع المصنف كتاب التهمة على خلاف الركن؛ لأنه لم يرد في سائر الركن
 سبب تحمل التهمة سوى العقد. وكان حقوق التهمة في حقه بحكم العقد يجب التصرف
 على التام دون هذا العقد لا يرد التصديق والتسليم ونحوه، لأنه أحد مبادئ
 ومقتضى مقتضى ومعه، لا يصغير عن يد الأب وماله في يد الأب، فالباع والشراء
 صدف محلاً منهما، فلا يجب التسليم والتسليم ولا مطالبه، فلا يصدق التصرف في
 الأحكام وهو مانع من غيره.

ب احتساب المبيع هو ما هل يشترط تسليمه من التهمة الإيجاب، وتقوم،
 والتصحيح أنه لا يشترط حتى إذا قال: يجب هذا من ردى بكنه، وقيل:
 اشتريه حد ذلك، فإنه يتم العقد، ولا يحتاج إلى القول بعت وشراء، وفيه
 نسيان في الكتاب، فإنه في يد باع من ولده، تسلم على ذلك حاز، ولم يشترط
 القول، وهكذا ذكر الركن في الواقع، وهذا لا يمنع في العقد بدون اللفظ

[illegible]

تمثال محمد بن عبد الله بن أبي بكر الإسفندياري، تكتاسه بنی، حبه الضراط محواری هذا
الطبع وثقافته، ذي ذكره عن وجهه لاسفندياري حق الصغير حنجر، كد معدهاشه، مسجور، ولا
يوجد تركه بعد مره

حجب حجباً، وبيع من لاء في لغة عامة، أي بغير وجه، من الناس في اصطلاح وروى
 الحسن بن علي بن حبيب رحمه الله لا يبيع هذا القوم لا قبل الفقه، فلم يجعل في
 هذا القوم من البيع على وجه براءيد، وروى في نسخة من نسخة مع لأحسان، والصحيح
 في المتن ليس، ثم ينقل في نسخة مع الإحسان: لأن بيعة صف، لأن ليس لا
 يوزن لأحسان، غير وروى، وبيع بغيره مع علة البيعة ممكنة، لأن الإنسان قد يوزن
 نفسه على وثقه، فكونه غير واقف على ذلك، وذكر في ظاهر المتن أنه مع
 لأن القوم ليس، أي يحمّل في بغيره مع الإحسان، لأن الصغير، عند غير محكي لأنه
 يحمّل تحت عنوان الوكيل، وهذا معنى موجود في بغيره مع نفسه، وهذا من المعنى
 ليس بمتحجب، لأن الإنسان بحكم سقطة يتصرف الصغير في بغيره مع نفسه لا يمكنه
 ذلك، في بغيره مع لأحسان، فكان معنى إفتاء انتهى بهذا البرز وظهر

[illegible]

فإن كان الأب غاصراً، وقيل من الوكيل جاز، ويكون بهذه من حجاب الأب على الأب، ومن جاز لا عن الوكيل، وقيل من العكس، لأن حمل الأب متصرفاً عن نفسه أرس، لأن الأصل في الإنسداد يكون مضموناً له، والأول أصح؛ لأن نصيب الأب عنه مباح، يتصرفه للصغير لزمه، ويصح غير الإنسداد عما هو من عبء أوى من إيفاءه عما هو مباح له، وعنده في أن متى بقره ورها عشرة ودرهماً لعله عشرة مقرر، بهذا العشرة يجعل المقتود من الفراء، لأن قصص على التقرة في المجلس مسنوح، وبعض تلك القنود ليس مسنوح، بل هو مباح، وقد وجد النص، كل بقائه من المسحق أولى

٢٠٦٩٥ ذكر حسان في بواقي عن محمد رحمه الله، إذا اشترى الأب عبد له الصغير بمائة شراء، فمال العبد قبل أن يستعمله الأب، أو يقضه، أو يأمره بعمل، مات من مال الصغير لأن البيع الفاسد لا يفيد ثلث بقائه بل يوقف على النقص، وبالنسبة لا يجعل للمصافي البيع الفاسد بل بشرط النقص المحسوس الذي يصير به عاقل من العبر عن صغير مضموناً بالقيمة، فلهذا، وله ذكر ما في كتاب البيع أن النسيئة في البيع الفاسد مبطل على قوله

ولو جاء عبده من أنه صغير بيمناً فاستأه ثم اعنته جاز عنه، لأنه لا يخرج عن ملكه بمجرد البيع الفاسد، بعد اعتق ملكه عنه

٢٠٦٩٦ وفي المتن اشترى من أمه عبد، والعبد في يد الأب، فمال العبد، وهو من مال الأم حتى يأمره الوالد بعمل، أو يقضه ماله عبد لشراء وهو ودية عنه، وهذا لأن العبد في يد الأب فاسد، وقبض الأمينة لا يبرئ عن قبض الشراء

٢٠٦٩٧ وإذا كان لرجل لسان، فباع ماله أحدهم من الآخر، فمالا صغوري. بأن قال، بحث عبد أبي فلان من أبي فلان بثلث، لأنه يربح مال حذفت من نفسه بجزء، وإذا باع من الآخر، كدلت بجزء، فكذلك ذكر المسألة في الربح فاق، ولم تذكر ثمة قهراً إذا لماله، فالعبد على من تكون؟ وقد احتجوا عليه، والصحيح أن العبد، تكون عليه ما، لأن حقوق العبد لأب طريق التحمل عتبا لصغيره، من النقص، مسهما، والمطروح

أرتفع الصغير، فكانت ماله عبيدا فهدا

ولو وكل الأب رجلا حتى باع مذكر أحد قاصصين من الآخر لا يجوز، فلو كترنا،
فمن قرى الكتامة ألا يرى أنهما لو كانا كبيرين، هو كلا رجلا حتى باع مذكر أحدهما من
الآخر لا يجوز، وهذا جواب عن سؤال مقدم ولم يذكره، وهو أن التوكيل صاتم مقام
للوكل، والأب يبيع من أحدهما من الآخر يجوز، هذه وكل مددت رجلا يجب أن
يجوز، فاشاور ابن أبي دحر من المسألة، ثم الفارق بين تصرف الوكيل وتصرف
الأب ما ذكرنا

ولو وكل الأب وكيلاً يبيع ووكيلاً بالشراء، صاخر الوكيلان يجوز، لأن المدفوع قام
بالأثنين، وروايت الاستحالة

٢٠٦٩٨ - وفي التماري: الأب، إذا باع مال الصغير من أحسن بمثل القصة، فهو
على ثلاثة أوجه، فإن كان الأب مضموماً عند البيع لم كان مضموراً أصلاً، يجوز البيع
حتى لو كسر الابن، ثم يكره له أن ينقص النسخ، لأن ثلاث شفعه كماله، ولم يطرأ على هذا
المعنى حتى آخر، وكان هذا البيع بظنك يجوز، وإن كان الأب فاسداً فإن باع الفاسد
لا يجوز، حتى لو كسر الابن له أن ينقص البيع عند بعض المتأخرين، وبه أخذ المصنف
الشهيد رحمه الله، إلا إذا كان جبراً للصغير، بأن باع مضموماً نفسه، لأنه عذر عن شفعه
الأب حتى آخر، فلم يكن هذا البيع ظروفاً.

وإن باع ما سوى المصارف من المقتولات، فقه روليناس في رواية يجوز، ويؤخذ
للمتن ويوضح عن أبي عبد الله، وفي رواية لا يجوز إلا إذا كان جبراً للصغير على نحو
ما قلنا وبه أخذ المصنف رحمه الله

٢٠٦٩٩ - وفي نوادر مشايخ عن أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه
الله: الأب إذا باع لأبيه الصغير من ثلث عشرة ذراعاً ثم يبيع باع من جنى يجوز،
فإن اشترى له ما يملكه من ثلث عشرة ذراعاً لم يجر، وفي الأصل سوى بين البيع والشراء
في هذه الضرورة ونسأله، ولم يجوزهما؛ لأن تصرف لأب مطلق بشرط النظر، وقد
قال القنطري، وهي هذه الرواية فرق بين البيع والشراء، فلم يجوز الشراء لمكان التهمة
لأن للأب أن يبيع الشراء إلى نفسه، فيتم من حيث إنه يترى نفسه، فمما وجد هنا

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أحب الله أحب الله» ورواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

وذكر من أحب الله أحب الله في الدنيا والآخرة. ورواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

٢٧٠٠ - وفي رواية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أحب الله أحب الله» ورواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

٢٧٠١ - وفي رواية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أحب الله أحب الله» ورواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

٢٧٠٢ - وفي رواية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أحب الله أحب الله» ورواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

٢٧٠٣ - وفي رواية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أحب الله أحب الله» ورواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

خاصة ولا يرجع به في مال الابن، قال: وفي كان ما يسري، يرجع به عنه، يرجع
بشئ الكسوة والهدم عنه، وكذلك كن دين لزم انصري في حاجته، فقصه الأب،
فبته لهم يرجع به عن الاب استحيانا، وهو متطوع فيه

٢٠٧٠٤ - روى انصري لامة دارا، ولشهادته عند عبد الله انه يرجع عليه ماله،
فكان له ان يرجع عليه به، وكذلك كل شيء يسري بما لا يجر الاب عليه، وكذلك كل
دين كان على الابن، فقصه الأب عنه، وذكر في الملتقى عن أبي يوسف رحمه الله
تصليلا فيما اشترى الأب لابنه، قال: إذا كدت ان تسرا مائتا، يجر الأب عليه، بل كان
طعاما أو كسوة، ولا مال للصغير لا يرجع الأب عليه، وإذا شهد عن الرجوع، وإذا كان
المشتري حيا، لا يجر الأب عليه، بأن كان المشتري طعاما أو كسوة، وللصغير مال، أو
كان المشتري ذكرا أو عبدا، إن كان الأب انشهد وقت السرا أنه يرجع به، يرجع، وإن لم
يشهد لا يرجع

وهو غير حجة رحمه الله، فيما إذا اشترى ذكرا أو مبيعا أو مملوكا، لأنه للصغير إن
كان للأب مال، فالرجوع بالثمن على المبيع، إن شهد وقت السرا أنه يرجع به، يرجع
وإلا فلا، وإن لم يكن للأب مال، لا يرجع، أشهد على الرجوع أو لم يشهد، سمع
سعي الفرائض بشرط لإشهاد وقت السرا، وهي بخفضها وقت بعد الصل، ويقول: إن
أشهد وقت بعد الصل أنه ان يصدق الثمن لا يرجع عليه

وروى الحسن بن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله، بمن اشترى
لابنه الصغير ثوبا، وهدمه إليه في صحته، ثم أدى الثمن في مرضه، لا يرجع على الابن
شيئا، لأن الذي يرجع به^(١) الأب على الابن التوب، وعد أمه في حال الصحة.

٢٠٧٠٥ - روى سمر عن أبي يوسف رحمه الله: رجل تزوج امرأة عن أمة لابنه
الصغير، فمهر حائره، وأدها لملم لأمة، يصير مطلقا للأمة ممي، أو مستبرضة قد ضا
فاسدا، فعضو قيمة الأمة في ثوب ثوب حنيفة رحمه الله، ولم يقل أم يوسف رحمه
الله لا يصح إسهال الأمة، ويكره هبتها على الأب ذكرا أو مبيعا، وإذا روج أب منه
الصغير، فقد دكر ما يثبت في كتاب النكاح إذا روج بأمة ابنه الصغير يجوز

٢٠٧٠٦- راد من الأب مباح إليه التصغير - من عبد الله لا يجوز.

والأب = ابن يحوز، وهذا الميم ليس ولا سجد له على يدي أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله، وعلى قول أبي يوسف حمله لا يجوز، فعلا، وقد فسأله عن ذلك
أنه لا بد إذا دعاه ما يصغر به من غير أن يكون عليه من الدين، على قول
أبي حنيفة ومحمد جميعاً أنه يجوز، ويصغر النفس فصاعداً مدينه، ويصغر هو صاعداً
لتصغير خلاف لأبي يوسف رحمه الله

واحتمو على أن الأب إذا أراد أن يوهي دية من ما يصغر، يسأل له ذلك
ذكر ضمن الأئمة الحرامين رحمه الله في شرح كتاب الزهد، وذكر القاضي الإمام
صمد الإسلام في شرحه أن الأب يملك قضاء دين نفسه من مال الصبي، وأنشأ إلى
المصنف، فقال: نعم، لأن دين نفسه من مال التصغير يجوز بيع مال الصبي سره
والأب يملك ذلك من القيمة، ويحتمل أن يكون في المسألة رويان

وراد مباح من الأب مباح للصغير بقدر نفسه عند الله، فهذه الزهري في
المرس، حيث جاء به، ونسب الأب لتصغير نفسه الزهري إذا كانت نفسه مثل نفسه
أقل، فأما إذا كانت النفس أكثر من الدين، فممنوع من التصغير، ولا يصح الزمالة لأنه
فيما زاد مودع مال الصغير، وله هذه الولاية

٢٠٧٠٧- ذكر ضمن الأئمة القرحي رحمه الله في شرحه أن الأب الزهري لو

للأب أن يصغر من مال ولده نفسه، وذكر شيخ الإسلام رحمه الله في شرحه أنه ليس
به ذلك، ذكر ضمن الأئمة القرحي رحمه الله روى ضمن من أبي حنيفة رحمه الله
أنه ليس للأب أن يصغر من مال لصغير نفسه، على رحمه الله، وقد فصل بكم التمس
فيه، قال: وأما محمد، رحمه الله في كتاب الزهد أبي أنه يملك ذلك، قال: وعليه عامة
الشافعية جميعاً

وهو به أن يصغر من مال التصغير من الأصغر ذلك شمس الأئمة القرحي رحمه
الله أن من الراديات الظاهر في له ذلك، وفي رد به كتاب الزهد في ذلك، والأب إذا
أقر من مال نفسه ماله، وعنه أن من مال ولده، فإن له ذلك، وهكذا ذكر ضمن
الأئمة دخل إلى روح الإسلام رحمه الله رحمه الله

٢٠٧٠٩- وفي يوم ربه اعادة علي محمد، رحمه الله، لا بعد وأمر والد المعتوه عليه حتى يرضى منه من يوم صار صموهاً قال: ولا أعتد به من أي سعة وتي يوسع وجهه لله شيتاً، قال في صفة: ذكر محمد، رحمه الله، وفي حديث شهره، سمعته حرم من امرأة، وقته سنة، وكل حروب غرقه في المعتوه، فهو الخواص في المحزون: لأبها يتوبون في لأحكام

٢٠٧٠٩- وإذا أرسل الأب علامة في حاجته، ثم باعه من من صغيره، جازم ولا يصير الأب نائب عن من يبيع حتى لو علمت العلم من أن يبيع إلى الولد هلك من مال الولد بخلاف ما إذا باعه من حيث يصير قاصداً من لاس نفس الهية، والخرق في بيع الأب هو العقد بغير أدلة، لأن قصر الإنسان ما يسهل من أمته، وأنه يوجب عن من لا يربح من بعض التروا

مرع على مسألة البيع، فقال: لم يرد العقد ورجع في التروا وعلى الولد من مقبه بغير الولد نائب له من ولده، وإن لم يبيع الولد، لأنه عاود صغيراً، وبغير الولد حتى له، وإن سم يبيع العقد حتى يبيع الولد، ثم رجع العقد إلى الولد، لا يبيع الولد فاقصد لتولد حتى لو علمت من أن يقصد الولد، هلك من مال الولد، لا يسمى البيع، فالأصل في الأب إذا اشترى لأمه صغير شيتاً، فساد من لاس صغيراً، وهو الصغير للأب، وإذا لمع لاس، فإن كان الأب قد اشترى من الأحس، وهو الصغير للأب، وإن كان قد اشترى من أمه، وهو الصغير للأب، ولا يجوز قصر الأب عليه

٢٠٧١٠- وفي حين لأصبي ذكر طريه برأ الأب عن السس الذي وجه عليه لأمه الصغير، فقال: يخرج لأب مقدار ثمن من مال أمه، وذلك مائة دينار مثلاً، ثم يقول لأب: ابن صغيره من ماغ لي كد مائة دينار، وهذا مائة دينار مخرج من مالي مائة دينار الذي اشترىته، وقد قبضتها لاس يكون في يدى، ويشهد في ذلك

وعلى محمد رحمه الله في التروا أنه قبل لا يبر من أمه ما لم يشر لأمه بذلك التمس من مال أمه مائة دينار، وعلى هذا إذا انفق من مال به الصغير في حاجته بعهده حتى وجب عليه الصمان، وعصب شيتاً من أمه الصغير حتى رجب عليه الصمان،

تجارت و بازرگانی

دعای عباد و الشکر الہی نیزہ الام شریفہ ۱۱۸ ویدہ، لاسر الایامہ حتی
بصد الخافض وکالا ۱۱۸ صد و ششصد م م صد و ششصد یادہ العوض ایدہ علی الام
جنی بکون غی ہادہ نکر ایند دہادہ

[illegible]

١٧٦٧-٧-٢- ولے انہاروی : لایع الاب من بہ الصغر حبہ لہ وہی علی
الاب حبہ لہ لہ خلتا فی حبہ لایسر لاس لک علی یس لک
ذلک وکنت فی الذہ لاس لک لک وکنت ادا کاد علی حبہ حتی یترعاعیا

١٧١٣ و بعد از آن اسجد و گفت: «اگر چه من در این راه خسته شدم و راه صعبی می‌باشد، و در راه و به سوی این راه می‌روم، اما این راه است که به سوی خدا می‌رود»

٢٠٧١٢ - وإذا استأنح الألب للعصير أجبر ما كتب من امر مثل عمل أو أجر، بحيث لا يفسد المص فيه لأن الألب يتم بطلان حديثه ولا يسمع لإسلامه في سراج التيسير. فإن لا حرج بعد عن التيسير إلا أن على التيسير حرج من عماله. والألب إذا أجر مصه للتيسير، أو استأجر التيسير لنفسه، فقد كفا هذه المسائل في كتاب الأحكام فصلًا في عمل الاستئجار لمحمد.

٢٠٧٦٥- وقد هبط الرحالة وترولاكند ورومي سي، في أرسلان- أن بعد
وصفاك ولومنا. وهذا دليل كبريائه وثقته بهما. ولربما هناك وعدها التي يمكن للأب
لأربعين سيكاس الركة هذا رزاقه ووجه الله في الأفاضل والبرق.
بغيد الرعية من الحب. ولأن قلبه غني وتفتح على العرفاء، وهو ما لم يكن عليه
عنده. فري من عند رومي الألب، قد روي الألب يفتح مع شركة القضاة من قبل

وحمله الله، فأما حتى يولد له شيء وحمله الله فيسبى أن يجوز قبي وقصاص
الناظر، إذ اشترى مال البعير نفسه من وجهي البعير يجوز، وإن كان القاضى حمله
وصفاً لأن يوصى نائب عن نائب لا عن القاضى

٦١٧٦٦- إذا باع من القاضى مال الصغير بأمر القاضى وبهش المشتري للبيع،
ولم يسلط الثمن حتى أمر القاضى الأمين أن يضمن الثمن عن المشتري، فضمن، صح
صحته، حتى كان الإمام أن يأخذه بذلك، فرق بين حد وبين الأمر بالبيع من جهة
الملك إذا كمل بالثمن عن المشتري حيث لا يصح، والحد بينهما أن الأمور بالبيع من
جهة الملك حلوى البيع^(١) ترجع إليه بحكم البيع كأنه باع نفسه، لا يرى أنه لو عاهد
الوكيل كان له أن يذهب الثمن، وكفلك لو نهاه الوكيل عن بيع الثمن حال حياته، لا
يحمل فيه، وكذلك ثمرة العهدة، فإن البيع متى استحق من المشتري، وكذا المشتري
فحق النس لموكل، وحدث عنه كان للمشتري أن يرجع على الوكيل بالثمن كأنه باع
فكف نفسه، وكذلك لو وجد المشتري مبيعاً ورده وكان الوكيل يبيع الثمن،
وهلك عنه كان للمشتري أن يرجع على الوكيل بالثمن، وإذا كان حنوف العقد ترجع
إلى الوكيل، والعهدة تلزم الوكيل لا تصح كعاقبة الثمن من المشتري، لأنه باعتباره أن
الحقوق له، فعاقبة الثمن به يوصفت القفالة، فيكون ضماناً لمن يبعده عن نفسه،
وما عاين أن العهدة تلزمه بر صحت الكفالة، صائر المانع صامت الثمن، أما الموكل أو
للمشتري فإنه يضمن بدموكل قبل ظهور الاستحماق والرد بالعب، وبعد ظهور
الاستحماق و رد بالعب للمشتري، ولا يجوز أن يضمن الرهن بر أحد مالا لأحد
الرجلين، لأن المضمون له يكون مجهولاً.

وإن نامور يبيع مال الصغير من جهة القاضى لا يرجع إليه حقوق العقد بحكم
المقد طليل أن الإمام يوفى به، حتى قضى الثمن صح به، ولا نمره العهدة متى استحق
البيع من يد المشتري، رده للمشتري بالعب، وإذا كان لا يرجع به حقوق طفق، ولا
يلزمه العهدة كأن سافر أو حضر أو الإمام يجره الرسول، والرسول في باب البيع إذا
باع، وخسمن الثمن عن المشتري المرسى، صح الصناد، حتى كان للمرسى أن يطالبه
بذلك، وإن كان بمرسل ببيع وكيفاً بقبض الثمن، لأنه ليس ببعض الثمن بحكم

[illegible]

والأثر: إتيان ما في المعاد - وهو ما كان في الدنيا من غير العلم به - لا يحج
صحته: وعد الفرق على اسمه

١٩٧٦-٢٠٠٢ - وقد راد النفاض نصب القوصي، على أن يوضع نصبه على
 لفصل يتصل به في أرب القوصي، ويذكر ما به أن النفاض قد راد نصب القوصي
 صغير، على يسموه حصرة القوصي، ولا شرط في ذلك نصب يدعي وصيها الصغير
 وحصره في عامس لأنواع منصرف وصايته على تلك النوع والوصاية من قبل النفاض
 فإنه لا ينعصر بصلاحه بخاصة من جهة الأب.

٢٠٧١٩ وفي القنطرة رحل صاحب من عيرون مصر، فقال القفاصى رحل
جعلك وكلاهما تركه لئلا فهو وكيله في حفظ لآل خداه حتى يكون له مع
ويستوى، ونوفال جعلك وصي به. مهر وصى تام قال عليه رحمه الله و
فاخذ آل عيسى الرم في لآخر - وفيه في مائة - ١٠٠ كونه في حقل عاصه بود
عمره، ونوفال ابن وصى في مائة، فهو وصيه تامة بعد ثوب فكم من القفاصى في

۶۶-۶- و غی برادر پسر عی ای دوست و حمه ک . اسمی انسانی می

المصطلح المفقود والمفقود

في ثبوت الميراث لم يرث في التركة وفي تصرف الميراث
في التركة وتو له شيئاً من التركة قبل الفسخ
واتخاذ لطلب الميراث للميراث على الميراث^(١) الميراث.

٢٠٧٢٢ - الدين إم. كان مسمراً في التركة مع جريمان ليرث في التركة استثناءً،
وهو قول علماء التلثة رحمهم الله لقوله تعالى: «فمن بعد» صبه يوصي بها أو
فيها^(٢) جعل إراد ليرث بعد الوصية والدين. وإن كان الدين قبله لا يورث مسمراً
للتركة لا يمنع جريمان ليرث في التركة استثناءً وهو قول من جريمان رحمه الله الآخر،
وهو قول من يوسف ومحمد رحمهم الله.

وجه ذلك أن ما جعل الدين القليل مع جريمان لا يأتى إلى ميراث غيره
بالوثة؛ لأن ماله من بعد عن قليل الدين. فيؤدى إلى أن لا يملك بركة ما بالإرث،
وفي ذلك هو غير بالوثة خصوصاً إذا كانوا أصنافاً معدودين إلى المأكوب والمفقود
والشخص. فقلت، بجريمان الإرث بهذه الضرورة. وبه فارق الدين المفقود، لأن التركة
تخلو عنه عائلاً، ولو جعلناه ماله لا يؤدى إلى إقصاء ظاهره بورثه، وأما دين العبد
هل يمنع جريمان ليرث في ربة العبد؟ نكرى ظاهر البرقية أنه لا يمنع، ويرى من أبي
يوسف رحمه الله أنه يمنع وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله. وإليه أقدر محمد رحمه
الله في الباب الآخر من إقرار الميراث.

والتوجه بظاهر الرواية أن دين الميت، مما عرف ما يشاء جريمان إلا ما بالدين، وهو
قوله تعالى: «فمن بعد» صبه يوصي بها أو ديني^(٣)، وبه يساوي ديناً على الميت، ودين

(١) حكاه في ظهركان من ديني الميراث الذي إذا كان مسمراً بتركته، وفيه من الميراث
الميراث على الميراث الذي إذا كان مسمراً بتركته. وفي الأصل والدين الميراث عند من هو الدين
إذا كان مضمراً.

ويترك الباقي، وإن كان له عثم لا يسميه أنه يبيع سلة صلب وبأكثر، كذا قال أبو سبيح
الحري وحاشي رحمه الله

٢٠٧٢٦- وفي دعوى فداوى الفصل - إذا مات رجل من أحم وأمره وأمر،
فللمرأة ثلثه، وإن قدر الثمن في بخال أو يورث لا محالة، لا النكحة مسترقة، ولا أحد
تشرى يملك في المكين والموروث أن يكون بالحقبة

٢٠٧٢٧- وفي موارث شافعي في الثلث ورحمة الله عن أبي يوسف رحمه
الله عن ماب، وراث طعمها وثقيف وصحة، فهو ميراث كذا، وهو كالميراث صارا،
وهم امرأة استحب ما يكو ذلك بينهم، ومن كان منهم كبيراً كان حصة

٢٠٧٢٨- ورثة صهار وكفار، وهي النكحة بين وعفا، يرى بعض الناس، وتفق
الكبار الحق على أنفسهم وعلى أهله أو ماله، وهو عن ثلثهم، وما ألقى الكفار
صواحة الصهار، كان أممو ميراثهم الفاضل له الوصي، وما أنعموا عليهم بأمر
القدسي، أو الوصي، حسب أهم، له ثلثه منهم

٢٠٧٢٩- وفي موارث ابن سميحة عن محمد رحمه الله رجل مات، وترك
ابن صغيراً وكبيراً، وترك ألف درهم، فألقى الكبير على الصغير خمسة مائة من الألف
مئة مائة، وهو ليس بوحى ذلك، هو متفق في ذلك، وهو كالميراث، ترك طملاً أو
توق، فطعمه الكبير الصغير أو ألسنة التور، خمسة الصغير، من حيث أن لا يكون
على الكبير ضمان في دين

٢٠٧٣٠- وفي نكح عن أبي حنيفة رحمه الله لأحد الورثة إلى يدها الوصايا
إلا أن يفسد لا يورث، لو، عن ابن سبيح يصدق به لغيره، ولا أخير في الوصايا
يتصدق بثلثه غير مقسوم

٢٠٧٣١- وفي خبر الأصم الكبير رجل مات وفي يده ودائع مقوم تسمى،
وترك أموالاً وعنه دين يخط يده، وترك ورثة، فخص بعض الورثة ثلثه والورثان
بغير سهميه الورثة، وبغيره، من الوصايا، فهلك في يده، فلا ضمان عليه، وهذا
استحسان، وليس له أن يخصص ما على أن أحد الورثة لا يورث مقصود، بين من المات
أخير الذي كان في منزل ليهب، ورد فودائع التي تكون في سرب بيت مات، وهي

الإمكان، وكان العمل من هذا الوجه أولى من العمل على العكس؛ لأننا لو عكسنا يشبه كونه شيئاً من حق الأجنبي، وأثبتناه حتى القبيض، وإنه أبعد من ذلك، فالحق، وأمرنا بالعمل بهذا الشبه في حق الوارث، وإنه أقرب إلى هذا المثال من طريق الأولى، فحقيق يتعطل العمل بالشبهين، فعمد على الوجه الذي قلنا: فيمكن العمل بالشبهين، فأما الذي في يد المودع مخلوق من كل وجه، فلم يكن للوارث ولا لأجنبي حتى القبيض، فهو الميراث بالقبيض طاماً

وتقلقت لو كان مكان المودع عاصب غصب هذه الأموال من ثبوت كان الجواب كما قلنا؛ لأن المال مخلوق من كل وجه بيد العاصب، فإنه يبالغ في الحفظ فهو ما يبالغ المودع حتى يبرأ من العاصب، فممكن للوارث حق الأحاد، وإن رجع الأمر إلى القاضى، ونصاً دقراً على ما وصفنا أمر القاضى العاصب يدفع ما في يده إلى الوارث إن كان الوارث أهلاً بذلك، وإلا يصح على يده عدل؛ لأن العاصب مأمور بالنظر لأصحاب الديون والودائع، وذلك فيما قلنا؛ إذ لا يمكن ترك هذا، قال من يد العاصب؛ لأنه قد ظهر منه، فحاله في هذا المال، فلا يشك في يده، فحين النظر فقساً، وإن كان ذو اليد قد أودعه الميت، مال الذي في يده في حياته، تركه القاضى في يده إن كان أهلاً له، وإلا دفعه إلى الوارث إن كان أهلاً، وإلا وصحه على يده عدل، وحاصل أن القاضى مأمور بالنظر في مال الميت، فبعد ما كان تجمع في حق الميت

٢٠٧٢٢ - وإذا كان على الميت دين، والتميت على رجل دين، وليس للتميت وصى، فأراد الوارث أن يمسك الدين الذي للتميت، قيل كان الوارث موقوفاً به، فله الخصومة والقبيض، وإن لم يكن موقوفاً به، فله الخصومة والتماضي، وليس له القبيض، وإنما القبيض للميت، يجب أم للقاضى أو لغيره.

٢٠٧٢٣ - ذكر شيخ الإسلام في شرح المأثور الكبير، وفي كتاب الدعوى من فتاوى أبي الليث رحمه الله صاحب قرآن اجتماع هذه الآية بأكلون مال، فادعى بعض الورثة عليهم بضعاً ما أكلوه، قال أبو القاسم رحمه الله: إن أكلوه بإذنه، فمن كان معهم وارثاً ضمن ما أكل ومن لم يكن وارثاً حجب ما أكل من ثلثه، وقال القاضي أبو الليث رحمه الله: إن كان المريض يحتاج إلى تعاملهم في مرضه، فأكلوا معه ومع حياله

يعبر إن لم لا ينجب بعدهم استعناهي كورب وغيره

٢٠١٤٥ في الف، في سائر النسخة أبو جعفر عمن أوصى أن بعد الثاني طبع
 حد وعانه، ويستمع النبي بمصروف شعيرة قال: يجوز من نسب من طول مقامهم
 عنده والذات يمس من مكانة بيده، أو أعيان والفتنة في منة عن بيده، ولا يجوز
 الذي لا يظور مناهة ولا مناهة، وقد فضل من المظالم في كبر يقضي كوصي، وإن
 كثر قليله أو يفسد، وقيل: من النسل النبي يظن من محمد الرعية، وهو مظهر
 طرئ الكلب والنسب، أو لا يمشوا على منازلهم، ومن أبو بكر حماد عن عمن أوصى بأن
 يتحد طعنه بعد موته بظلم النبي ثلاثة أيام حتى الرعية باطية ومثل أبو أنس عن
 حمل الطعنه بعد أن نصب، والآكل عنده قال: حدث ذلك في الأجداد، فيه مخروم
 سلعهم بغير منبه من أحاديثهم، الحمل في النسخة الخالف إذا أصبح النواحي
 مخروم، لا، أعده عن الإثم

المصل، نتاج والعروق

في الوصية بالكرم والهدى وقراءة القرآن على الغير
ويأتصل بذلك، فيه الوصية بدهم الكتب

[illegible]

١٣٧٠ هـ - وفي حوال سنه ابر القاسم رحمه الله بعد من ان اوصى بها
 ان يكتب بمقتضى ما يلقى لثلاثة سنه بعده ان لم تفعل لثلاث
 جميع اليرثه وهم كما ، فميتها حصة الثيف ان كانت لكن ربعه ، لا تحس بها
 سى . وان كان يحسن ربعه دور البصر ، فما كان من غير ثلث لم يحسن ، وما كان
 ذلك حسب

وستر "أخيراً" أوجه أن يكفى له من شخص واحد عدم دفع الوصي به تلك
 مالي لأخيه من عبء، وإن وجدنا يسيراً ما أولئك ليس بمبررة

٧٣٨ - و من انوار رحمة الله على امراء قوس - الى روحه وامن به ان يكتبها من مهرها التي به عليه قال - امرها وبيها في يامه الزكيات - على - ولو - بكن لها مثل - فكتبها في - فكن دون الروح بلا صلاح بن عبد الله - منهم الله - قال - عليه أبو الفيت رحمة الله - هذا حبيب ظاهر برواه عن صاحبنا - رحمه الله - و - في حبيب عن أبي يوسف وسمعه في - في الخلف عن ابي ارج كالمسوة - وعن محمد بن رحمة الله - لا يجب - قال - وثقني أبو يوسف رحمه الله في ما وجد

قال الملب أبو بكر رحمه الله عن الوصي أن يكلم في نوب ذواته إلى حده التي رخصه

باطنه

٢٠٧٣٩ - وقال إبراهيم بن يوسف رحمه الله فيس مات ، ولم يترك شيئاً قال :

إن نوبت من واحد ، يكلم فيه ، ولا يسكن - وإن لم يكن هناك نوب ، ويكلم فيه .
ولا يسأل بالمرأه ، رجلاً كان أو امرأة قال القاضي : هذا قول إبراهيم ، وقال ابن ستمه
وغيره ، يكلم في ثلاثه الأب ، وكلاً القولي حسن

ولو أن وصي مات بكلم في نوب كذا ، وتدفق في مدح كذا ، فلو وصيه في مريض

تلك في وجوبه مدح طاعة

٢٠٧٤٠ - ولو رضي مالاً تدف في ذمه فوصيه طاعة ، لأنه يرضي ربه

مستحب له . ولا لأحد من المستحقين ، فإن دفع فيها ، فهو كدليله . مير وصيه ، في دفع إلى
القاضي . فإن رأى أنه يأمرا برفضه ، فقل

٢٠٧٤١ - وإن سمع بأن يدنو فلان في داره ، فهو باطل ، لأن الوصي أنه يجعل

داره مقبرة للمسلمين ، ولو أوصى بأن يصل على فلان فقد ذكر في الميعود أن
في وصيه طاعة ، رضي بواحد من وصيه رحمه الله . أنها جازية ، وبأن يصل عليه
والقاضي عليه ما ذكر في الميعود

٢٠٧٤٢ - وفي رواية من صحاحه عن أبي يوسف رحمه الله إذا أوصى قلت

عالمه في كتاب من المصنف ، أنه في حجر من المصنف ، أو في صفته المسلم فقل
هذا باطل ، ولو أوصى قلت في إكراه من المصنف أنه في حجر من المصنف ، فهذا حذر
في وصيه إذا لمعت بغيره ، لا يشرط فيها الصلة بخلاف ما ذهب إليه

٢٠٧٤٣ - إذا أوصى أن يرضي في مسجد المصنف ، ومن يرضي ، ويقتدر عليه ، فهذا

رضيه بما ليس بمسروع لمصنف ، ويكفي كراهة خلفه ، وهذا في مائر المسلمين

٢٠٧٤٤ - إذا دفن في قبر فيه ميت آخر قال : لا بأس حتى لا يبق منه

شيء من العظام وغيره ، فإنه يجوز ، وإن بقي فيه العظام ، فإنه يبال عليه التراب ، ولا
يجوز العظام ، ويظهر أنه في نصب الأول إلى الثاني وجعل بينهما ، هو من التصديق

٢٤٢ - رَسُلُ بَرِّ خَاسِدَ حَمَلَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَوْصِيَاءِ بَحْرِ عَصْرَةِ أَفْئِدَةٍ وَكَلَّ
 بِإِيَّائِهِمْ مَعْرِفَةَ اللَّهِ بِأَمُولِيٍّ، وَأَوْصِيَهُ حَلَّكَرْدَ، لَا بُدَّ عَنْ عَمَلِهِ الْقَصِيرِ، وَمِمَّا
 قَرَّبَهُ، وَفِيهِ بَنَ كَمَاتِ الدَّاصِبَةِ بِالْخَطَرِ لِدَعْوَةِ أَثِيَاءِ سَبِيحٍ أَوْ أَنْصَرَاءِ مِنْ غَيْرِ تَدْبِيرِهِ
 مَوْجِعًا، دُرُودُهُ بَاضَةٌ

وَمِنْ أَلْوَالِيَّاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَوْصِيَاءُ بَحْرِ عَصْرَةِ أَفْئِدَةٍ لَمْ يَسْتَحْسِنِ
 ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ، وَيَكُونُ عَلَى الْخَصِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَبَعْضُ مَسْأَلَةٍ رَحْمَتِ خَلْقِهِ وَاتِّمَامِ
 إِذَا لَمْ يَكُنْ يَكُونُ أَثَرُهُ لَا يَجُوزُ

٢٤٣ - وَإِذَا أَوْصِيَاءُ أَنْ يَكُونُ كَنَّهُ، ثُمَّ يَجْرُؤُ أَنْ يَكُونَ هَيْبَتُهُ لَا
 يَتَّعِزُّ أَحَدٌ، أَوْ يَكُونُ فِيهِ مَسْأَلَةٌ هَيْبَتُهُ تَذْهَبُ، وَتَكُنُّ بَيْنَ أَلْوَالِيٍّ وَاقِيًّا
 فَيَسْمَعُ تَعَالَى وَيَسْمَعُ عِبَادَهُ بِهَا، وَبِأَنَّ أَلْوَالِيَّاتِهِ الْأَمْوِيَّةَ إِذَا
 يَجُوزُ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ سَمِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَعْرِفَتِهِ، أَوْ يَتَّعِزُّ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِزْ
 الْأَسْمَى وَبِهِ، وَأَلَدُهُ مِنْ أَلَدِ الْخَلْقِ الْكَلْبِ، وَلَا سَرَّ، وَبِأَنَّ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ،
 وَدَعَمَهَا فِي أَوْصِيَاءِهِ لَا بِبِهَا فَدَرُ كَانِ حَسْبًا، وَلَا أَحَبُّ لَمْ يَجْعَلْ بَانِدَ حَتَّى يَجُوزَ
 مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ تَعَالَى وَأَسْمَاءِ بِنْتِهِ وَمَلَانَتِهِ، وَبِأَنَّ دُكْرَ سَبِيحٍ مِنْ حَذِّ الْمَسْأَلِ
 مَسْأَلَةُ دَعْوَةِ الْخَصِيرِ مِنْ كِتَابِ الْأَسْمَاءِ

فصل الثلاثون

في الوصية بالخير والبر والعدل والعدل والعدل
والعدل والعدل والعدل والعدل

٢٠٤٥٢ في ذكر في فضائل النفساني الامراء في ١٠٤٥٤ في ذكر في
بصرف الى قوله انه بعد ان اوصى بالعدل والعدل والعدل والعدل
بذل في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
والعدل والعدل والعدل والعدل

٢٠٤٥٣ في ذكر في فضائل النفساني الامراء في ١٠٤٥٤ في ذكر في
بصرف الى قوله انه بعد ان اوصى بالعدل والعدل والعدل والعدل
بذل في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
والعدل والعدل والعدل والعدل

٢٠٤٥٤ في ذكر في فضائل النفساني الامراء في ١٠٤٥٤ في ذكر في
بصرف الى قوله انه بعد ان اوصى بالعدل والعدل والعدل والعدل
بذل في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
والعدل والعدل والعدل والعدل

٢٠٤٥٥ في ذكر في فضائل النفساني الامراء في ١٠٤٥٤ في ذكر في
بصرف الى قوله انه بعد ان اوصى بالعدل والعدل والعدل والعدل
بذل في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
والعدل والعدل والعدل والعدل

في ذكر في فضائل النفساني الامراء في ١٠٤٥٤ في ذكر في
بصرف الى قوله انه بعد ان اوصى بالعدل والعدل والعدل والعدل
بذل في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
في الوصية بالعدل والعدل والعدل والعدل
والعدل والعدل والعدل والعدل

هذا الأولى؟ قلنا: يعجب فيه من شيوخ رحمهم الله وأبداً ممدوداً رحمه الله في السير إلى أنه يتدخل

٢٠٧٥٦- إن أوصى رجل يفرش سلاحه سن أن يوصى رحمه الله: أهو على سلاح الرحمن، أو على سلاح القروش؟ قال: على الرحمن، قال البقلاني في حواشي: وأدنى ما يكون من السلاح سيف ورمح ونرمس أو فوس

٢٠٧٥٧- إن أوصى له بمعبد أو مقبرة والموصى سيف معني بغيره ففرقة كلت الخلبة له؛ لأن الخلبة ذهب وقفه على الجميع، ألا ترى أن حكم الضرر قد غلب في حصه الخبة في البيع والسهم للورثة؛ لأنه لم يدخل تحت الوصية، بعد هذه المسألة على وجهين، إن لم يكن في بيع الخلبة ضرراً فاحشاً، نزع حبيب من السيف، وأعطى للموصى له، وإن كان في رهبة ضرراً فاحشاً، ينظر إلى قيمة الخلبة، وإلى قيمة السيف، فإن كانا قيمة السيف أكثر، يصير الورثة، إن شاءوا، أعطوا الموصى له قيمة الخلبة حصتاً عما من خلاف حبيب، وصار السيف مع الخلبة لهم، وإن كانت قيمة الخلبة أكثر، يصير للموصى له إن شاء، أعطى قيمة السيف وأخذ السيف، وإن شاء، تركه، وإن كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة

٢٠٧٥٨- إن أوصى رجل بغيره والموصى حبة أو قباء حشو، فهو لا شيء له؛ لأن الخدو معيب في حبه غير ظاهر، وما كان معيباً لا يرى، ولا يشك فيه، فهو يعني المستهلك، ألا ترى أنه جعل معني المستهلك في حق حواري العملاء، وهي حتى إباحة فليس حتى حد، لمعجل حبه أو عياد حشوه، فهو، وحادث العملاء فيه، فكذلك في حق الوصية

٢٠٧٥٩- إن أوصى لرجل ثوب قنز والموصى حبة بطنها ثوب قنز، وظهرها ثوب لرق، كان للموصى له الثوب القنز، والآخر للورثة

٢٠٧٦٠- إن أوصى به بجنة حرير، وله جنة بطنها حرير، وظهرها حرير، وضفت تحت الوصية، وإن كانت العهدة حرير والبطانة غير حرير، فكذلك الخواب، وإن كانت البطانة حريراً، فلا شيء له؛ لأن الخبة تنسب إلى الظهارة فهي الأصل في إطلاق اسم الخبة، والبطانة كالتابع به

٢٠٧٦١ - وبأوصى به يحيى يدخل تحت امره كل ما يصدق عليه اسم
أعلى، سواء كان منصف برمره أو يلقب بغيره كـ ركن - مع ذلك النسيئة
له

٢٠٧٦٢ - وبأوصى به يحيى وله ثوب فيساج مسوح من ذهب، فإن كان
الذهب مندي استب من اعرس، فليس له منه شيء لأن السدي من حكم المصنف
عليه النسيئة عنه، وإن كان الذهب من سائر كان ذلك بنموحي به وبوراء ذلك
للورثة، فبمع النسيئة، ويقسم من على قيمة الذهب وما سمى به من ذهب نسيئة،
فهو لسيدي له، وهذا لأن الذهب إذا كان يرى به غير مسؤول، من هو مركب عليه
كخليفة في السيف، فيدخل تحت النسيئة

٢٠٧٦٣ - وبأوصى به يحيى وحل تحسبها ائتم من الذهب، أهل يدخل تحسبها
الحق من تحسبها، فإن قال من اخوانهم التي يستعملها الساء دون الحال دخل، وإن
كان من اخوانهم التي يستعملها الساء دون الساء لا يدخل، والحاصل أنه إذا دخل
في عرف الاستعمال إلى بطني حتى ما يمس الساء للنسيئة دون ما سمى امر حال، وهذا
يدخل فيها النسيئة، وأما ما ورد به حد في تركه مركباً أو شيء من الذهب أو تحسبه
يدخل بالانفاق، وإن لم يكن من كذا، فليس هو، أي حسمه، رحمه الله لا يدخل، لأنه
ليس يدخل، ومنه من ذهب يدخل، لأنه حق، وأصل الساء هو الساء، وإنه لا يفسد
حسناً فليس عند نسيئة لا يحالعه ذهب ولا فضة، لا يحب من يهب عند أبي حنيفة
رحمه الله، وعندهما حد، وبورس، فقد أورد مركب من ذهب أو فضة، بحيث هي
عنه بالأجماع

٢٠٧٦٤ - وبأوصى به يحيى وله مسوح (نساء) من حديد يسرع لركابها،
ويطيان توصي به، وبأوصى يكون للورثة

٢٠٧٦٥ - في شئ من رأتني عبد له وعمل كركته به عنه - وعلموته
وقسميه وسراويله وراوده، ولا حل مطلقه ولا بيعه، وإن لم له منه شيء، وحل
السبع والمظنة بيب، وهو زينة عبد، به بين الميراث رحمه الله

لفصل احدى والثلاثون

في الإيضاح

هذا الفصل ينسب على نبي وعشرين بركة الأور في مرقس الوصايا ووردها

٧٦٦ ٢ - فان محمد رحمه الله في الجامع الصغير في الراجح يوصي إلى رجله ففعل في حياته الوصي ، فهو صايف لا راحة له حتى لو أراد الخرج ميا بعد موت الوصي ليس له دمه ، وإن رده في حياته ، إن رده في وجهه ، سحق الود ، وإن رده في غير وجهه ، لا يصح الرد ، ومعنى قوله حتى وجهه بعمه ، وهو غير وجهه بغير علمه ، والله حجة ذلك أن الإيضاح ، سرج طرأ للمصنف ، وحصلت له وصي على الوصي لتصرف في أمواله ، يسمى في اسمه بعد وفاته ، فيقول الوصي بعد وفاته ما قال عليه في حياته ، فإذا لم يترك لمختصر عنه فله وصي يتصرف على ماله ، فلا يوصي إلى غيره ، ولو كان ذلك ، لأن بي إبطال حق الوصي ، وإلى لا يوصي به ودفعت لا يجوز ،

وكذلك لو رده في حال حياته في غير وجهه لا يصح الرد ، لأن الوصي إذا لم يعلم رده بحسب إرادته ، ما سار له ما قال عليه في حياته ، فلا يوصي إلى غيره ، فلو صح الرد به بغير ربه حيث يحل له ما قال رده في وجهه لا يهدد ، رده بعمه يترك أن يوصي إلى غيره ، أن يدفع الضرر عن نفسه ، وهو يسرع في قوله ، يصح رده

فإن الخصام رحمه الله في كتابه رد له صايف حال حياته الوصي من عمو علمه ، ثم مات الوصي ، ثم بين الوصي الوصاية ، صح حجة ، لأن ذلك الر ، ثم بعده ، مضار وجوده في العدد غيره ، قال إلا ما يكون الوصي غرضه من الوصاية بذلك الرد بحيث لا يخرج عن الوصاية ، ولا يصح حوته بعد ذلك

واختلف شراح رحمهم الله في مخرج هذا الحكم ، فمنهم من أدعى قول مصر القطة ، يصح رد الوصي من غير علم الوصي ، فمنهم أخرجه الشيخ من الوصاية بذلك الرد ، فله نصي على نفسه ما يشاء فيه ليعلمه ، ربه من شمس الأئمة

المرحوم رحمه الله، وبعضهم قالوا: لا حاجة إلى هذا التكليف؛ لأن الوصاية لو صححت بقوله، لكانت للمفوض إليه مخرج من الوصاية، ويصح الإخراج، فبها أوتى، وإليه مال شمس لأنه خلواتي رحمه الله

ثم عرق بين هذه المسألة وبينها إذا أوصى بثلاث ماله برجل أو بغيره، قيل للموصي له الوصاية به حال حياة الموصي، لا يصح قبوله حتى لو رده بعد وفاته، صح الرد، وقد قال بأن الموصي به لو قبل الوصية في حال حياة الموصي، ثم رده بعد وفاته لا يصح رده كما أن الوصاية في ذلك مضبوطة إلى ما بعد الموت، ولا جده أعشير الرد والقبول بعد الموت لا في حالة الحياة، فالإيصاء مضبوط إلى ما بعد الموت، فيجب أن يعتبر الرد والقبول بعد الوفاة لا في حالة الحياة.

ووجه الفرق بينهما من وجهين. أحدهما أن يقال بأن الفاسد أن لا يصح قبول الوصية حال حياة الموصي كما لم يصح قبول الوصية له الوصية حال حياة الموصي إلا إذا تركنا القياس، وحولنا موهبه حال حياة الموصي نظراً للموصي، وهذا لنصير عنه على ما ذكرنا، وهذا يعني لا يثبت في باب المال؛ لأن أكثر ما في الباب أن الميث يعتمد على قبوله، ولا يوصى بثلاث ماله نصبر، إلا أنه لا ضرورة للميث في ذلك؛ لأنه ترك الثلث فورثته، والإسناد كما يباب أن جعل ثلث ماله لغيره يثبت إذا ترك الثلث على ورثته، فلا ضرورة على الميث متى حاز رده بعد وفاته بعد ما قبل الوصية به حال حياته، إنما الضرر على الموصي به فصاح رده

والثاني. وهو أن الإيصاء توكليل مطاع إلى وقت مستعمل وهو ما بعد الموت، وإصاغة التوكيلات إلى وقت في المستقبل جائزة على مواضع الفاسد، ألا ترى أن التوكيل المضاف في حاله حياة إلى وقت مستعمل جائزة، فلهذا إذا كان لغيره. وكذلك بيع عيني غداً ورأس الشهر حراً ميسراً واستمسكاً. والوصية بالمال عليك مضاف إلى وقت في المستقبل وهو بعد الموت، وتوقيت المال مضاف إلى وقت في المستقبل مما يبيى القياس، فإنه لو قال: ملكك هذا الشيء غداً أو رأس الشهر، لا يجوز

وإذا كان التوكيل المضاف إلى وقت في المستقبل جائزة في حالة حياة قبلت واستمسكاً، صح الإيصاء بغير مضاف إلى ما بعد الموت، وإذا صح الإيصاء للمحال

الوصى الكل يشري الكر بألف، فيحصل فلحميت زيادة مائتي درهم بيع الكر، وقد
مست الحاجة إلى حفظ سنت الزيادة حتى إذا ظهر على بيت دين يمكن منه بتلك
الزيادة. والتكبير قد عجز عن تحصيل تلك الزيادة، وإن كان حاصراً، لأنه لا ولاية له
على نصيب الصغير، سواء كان الوصي قادراً على حفظ نصيب الصغير، أو كثر عاجز
عنه، نصيب الوصي، لأنه بيع نصيب الصغير والكبير جمعاً، فحفظ مائة، فالثالث على
اليك

ولا كانت الزيادة كلهم كلاً، وهم غيب، فحجر الوصي موقوفاً لهم أو شيئاً من
عقاراتهم، جاز ذلك، وهذا الجواب لا يشكل في المنقول، لأنه يمكن بيع المنقول في هذه
الصور، حيث جاز المنقول أيضاً، بما يشكل في العقار، لأنه لا يمتد بيع العقار على
التكثير، فغيبهم، والفرض في ذلك أن الإحصاء مع الجمع، وهي مما يتولى ويخلص،
فكانت بحوله المنقول والوصى بذلك مع المنقول على الكسار لتعيب الخشية المتلف، فإلا
بذلك مع الجمع، وإن تولى لا مسألة أولى

هذا هو الكلام في وصى الأب، وصاوصى أم مطلق وصى الأم لا يملك
على الصغير بيع ما ورثه الصغير عن الأب العقار، والمنقول في ذلك على المسواة، لأن
وصى الأم قسم مع أم، والأم سال حياناً لا يمتد بيع ما ورثه الصغير، العقار
والمنقول المنقول بالدين والخالى عن الدين على المسواة، وما كان موقوفاً للصغير من
جهة الأم إن كان خالاً عن أمين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار، لأنه لا ولاية
للوصى عن الصغير، وإن لم يحفظ التركة على اليك سوهم أو يظهر على الميت دين،
وبيع المنقول من حصة الحفظ، بما يبيع العذر فليس من حصة الحفظ

وإن كان تركه مسمرة بالدين أو موصية، إن كان الدين مسرفاً، فله أن يبيع
الكل، ودخل بيع العقار تحت ولايته، لأن بيع العقار طريق قبض الدين، وقضاء الدين
دخل تحت ولايته. بيع العقار يدخل تحت ولايته أيضاً، وإن لم يكن الدين مسرفاً،
يبيع فغير الدين، وهو يبيع الزيادة على قدر الدين، وعلى الاختلاف الذي مر قبل هذه
وكل جهات عرفه في وصى الأم، فهو الجواب في وصى الأب ولعمري لأنه كما لا ولاية
للأم على الصغير في المال، فكذلك لا ولاية للأب والتم على الصغير في المال أيضاً

ولا يعتبر الوصي عنى إبعاد وصاياه، وفصله بغيره بغيره إلا من شئ الدار، والوارث لا يرعى بيع جميع الدار، إن كان اثنين يأتي على جميع الدار، أو على بعضها، وإن كان لا يبقى من إلا سبعة عشر، فله أن يبيعها، لا يبيعها لأحد، إن عدم له اثنين يترى على البيت طويلاً بولم يبيع، وإن لم يوصى بأحد من الدار الوصايا حر كاه الوارث

٢٠٧٧٥ - وصى باع شيئاً من أموال أبيه، مع طرسة منه بغيره ما يبيع، يعتبر في ذلك شيئاً من أهل البحر والأمان، فإن قالوا ذلك انقضى باع الوصى فبعضه لا تنكص إلى بيلانه من بريد، وإن كان من بريد بشئ ما كسر، ومن المروى بأن لا يجب على الوصى بيع ما يباع من بريد، بل يرى ذلك أهل البحر والأمان، فإن اجمع على ذلك وحل صميم اعتماد الوصى من نفسه، وفي بعض المواضع يقولون إن هذا واحد من أهل البحر والأمان، إن ذلك فبعضه اعتماد الوصى على قوله، قبل أن يشرع في بيعه من قول محمد رحمه الله، والأحكام ما يراعى فبعضهما كما في البركة والله أعلم

٢٠٧٧٦ - لو وصى أو لأب ببيع مال الصغير، ثم أقال يبيع مع الصغير، صححت الإنقاذ لأب الوصى نائب عنه في مطلق البيع، ولأب كذا، والإنقاذ نوع عبارة، فصحح محمد عن الصغير

٢٠٧٧٧ - وفي الدار قال أبو نصر سألت محمد بن مسلمة عن وصى باع بركة البيت لإبعاد الوصية، فمحمد بن نصر، رحمه الله الحاكم، ومثل الحاكم بحكم الوصى يعلم كونه، كتب ببيع؟ قال، يقول له القاضي إن كنت صادقاً، بعد بحث البيع بينكم، كتب ببيع الفسخ؟ قال، إن كان مثل هذا ببيع، مال القديع إنما يحتاج إلى فسخ الحاكم، لأن الوصى لو عزم على ترك خصومه، وجدد البيع، صار حقوق بركة لأبيه يبيع، ويلزم الفسخ الوصى، فإذا فسخ الحاكم لا يلزم الوصى، ولكن يرجع إلى مدعيه، نليت

٢٠٧٧٨ - لو وصى إذا أراد أن يقرض مال السليم من غيره، فبعضه ذلك ما تفاق الروايات، وإذا من ماع السليم بدين استغناه عليه، فبعضه منهن، ثم إن الوصى استغناه من المدين لخدمة السليم، فبعضه هو بد الوصى حسب مال السليم، وبين

المرئى على يسم بحاله، بعثك به الوصى، وإن كان الوصى قد عهد المرء من الرجى، واستعمله في حاحه الصغير^(١)، فذلك في يده، ضمن الوصى فيسته لحق الوصى لا حق السم، وإن استعمله بعد الفسخ في حاحه نفسه، ضمن لخصمه حتى إن في فصل لأو، أى ذى خبره بما عسى، وجع بذلك من ماز البتيم، وفي فصل التنى، لا يرجع

وإن نصبه الوصى عهد الوصى، واستعمله في حاحه الصغير، فضمن مبعته للمستصوب منه، هل يرجع بذلك في مال البيم؟ لا روية فيه من صحابة وخمهم الله، قال مسأله خازنهم لله، وبسبب ذلك لا يرجع الوصى

١٧٧٩-٢٠ إذا سأل عن أحوال ما كثر من أمر سأل عن الأمر حسب لا يمتنع من من، ذكر القاصر الإمام وكفى الدين على سعدى في شرح السير، أن قوصى حسب مسأله الأمر نفسه، يجب جميع لأجر ماله، وذكر شيخ الإسلام في شرحه، لا الجارة تمنع الصغير، ولكن لأجر أمر من عمله إذا عمل، وتفصل بر د على الصغير، وذكر مع الإسلام فصل الأب أيضاً، وجعل اجوابه منظر الخواب في الوصى

١٧٨٠-٢٠ وإذا حرر الوصى النفس في عمل من الأعمال، فهو حائر وكذا إذا أحرر عبداً لصغير، أو مالا حرر لصغير، فهو حائر، فإن بيع منه أو يسهل الإبداء انتهى عقلاً عليه، وبسبب أنه أيسر الإحالة حتى عقلاً على ماله، وشعر وهو أن الجارة العبد صرف في المال، حسب الأب^(٢) ماله فيه، وصار كونه أحرر، وهو بالغ، فما الجارة لعدم من يتم بينهما معاً في حر الصغير، لأنه نصاب نفسه وكان يشترى أن لا يملكه الوصى، بل لا يملك من جهة التهديت والرياسة، فدوى ولاه التهديت والرياسة، ولا يله التهديت قد انقطعت مثيلوع

١٧٨١-٢٠ ولما عاود من سماعة عن محمد رحمه الله، ما كان في البرقة صغار وكبار، فتح الوصى العره من ماله لهم أو بالمساير والكنار عب، ثم صرف

(١) أى ذى خبره في حاله الصغير

(٢) أى ماله الوصى

الشمس إن كان ذراعهم بالمعسر أو دمسر بالقدر، هم لا يجوز، قال وهو قدس قول أبي حنيفة رحمه الله، وهو المصنف مع اشكال، ووجهه أن الشمس بها عر الجميع، ولذلك حكم البديل، ثم سئل الرامي عن هذا الكبير هذا النوع من التصرف في البديل لم لا يملك هذا النوع من التصرف في البديل حال عيبه أصلاً، وجوابه أن مالك يبيع العرفض على أكثر بطريق استحسان؛ لأن العرفض مما يحل عليه الشف، وهذا معنى لا يتأني في المصارف بالشمس.

٢٠٧٨٢ - وهو من أن يدفع مال الصغير مصارفة، وأن يملك به عبده وإن يبيعه؛ لأن هذه التصرفات بأسرها نظر في حق الصغير.

٢٠٧٨٣ - وفي مودر من سحابة عن محمد بن حماد قال: روى عن أبيه، وله على رجل ألفه درهم دبر، وطلب رخص يلبس من القريم رهنًا لديه، فدفع إليه الدرهم وقتها، وعلق حده حتى أدفع إليه المال إلى ثلاثة أيام، فأحده من رده، وقبضه ذلك، فصيح في يده، فأحدهما عن الوصي، وأنه لم يل بسب وجوب الدين، إن ولى ذلك غيره، وإن قبضه الوصي منه على أنه يكون، مبيته له لصاحب الدين.

٢٠٧٨٤ - وفي نوادر هشام عن محمد بن حماد رحمه الله في وصي يبيع دوح علاماً للينيم بألف درهم، وقبضه ألف درهم على أن الوصي يباعه، فرددت "ألفه العبد في حدة الخيل، فصارت من درهم، فليس للوصي أن يبيع البيع، قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله.

٢٠٧٨٥ - وعن محمد بن حماد رحمه الله أيضاً في وصي يبيع دوح الصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فبيع العلام في ثلاثة، ثم تم الثلاث، حاز البيع، قال وهو اعترافه الوكيل ببيع، يبيع على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فأمره الأمر أن لا يبيع يبيع حتى يرى الأمر رايه، فليس يبيع أن يبيعه، فإنه مضت الثلاث حاز البيع، وإن أخذ الوصي ذليلاً في الثلاث، أو مات، ثم جبر حتى يبيعه العلام.

٢٠٧٨٦ - وهو من وصي يبيع دوحاً للينيم، فأنشده خبر ثلاث، ثم مات الينيم وقت الخيل، حاز البيع، وكذلك الوقت، على، ففرد لأب العبد إن وقع

[illegible]

وفضيلة الشبان ان لا ية ووم لاي حدى محمود انه وخصه من هرتين الشبان
بما جاهدوا من اعداء من اعداء لادى الى حى بيشه ذات من وجهه راسبه انو حيل من
وجهه اقباشه لادى الى اعداء الشرف كالآب، ولان نصرف غير ولايه لا عن امره
لان نصرف به النص لامر ولو كفى نصرف عن م كان لا يصب به من النصرف
بهذا المطامع الا ركا الوكيل، انما يسهل انو حيل لادى الى ان نصرف من جهة اخرى ولو كان
يسه الامر من جميع الوجوه حار عظمه وان لم يكن، فصغير له منعه طهره، ولو
كان به عوفى من جميع الوجوه فكان لا يجير عظمه، ان كان نصرفه منعه
له

[illegible][illegible][illegible]

بالقدس من بطون دسار مبدعة ماهرة، وهونا لا يظهر منتج في حق أحدهما إلا بحدود
الضرورة حتى الآخر، وكذا، وقد وصو لهذا بالتصرف صاع حدهما حاله في الآخر
لا يجوز، لأبعد استعد، بولاية من جهة الوصي، وقال صلى لم يحد ذات نفسه لا
يصور، فكانت إذا فعل من مستند من جهة

٢٠٦٩٢ - هـ. النصي المذكور في صاع مثل نفسه من الوصي، فهو كسبح الوصي
من عنه، فقد اعتمر في تصرفه مع أنه سعى جهه السام من الوصي كذا به صلى تولد
نفسه، وجرى في النص المذكور أنه من الأحسن بعد فاحش يجوز عند أنس حبيبه حقه
كده واعتبر أبو حنيفة، رحمه الله في تصرفه مع الآخر حسب جهه شاركه ولا يباله لا جهه
السام، فإن الوصي لو دأب حاله من أحسن بعد فاحش، لا يجوز

وهذا المعتبر جهه التبادله في تصرفه مع الأمان بينهما حكم ولا يوافق النصي،
قاله من الأحسن بعد فاحش لا يجوز، كذا، لو باع الوصي فوجه فوجها إن النصي
استعداد له لآبه من الوصي فيكون شأني نصي التصرف

وأبو حنيفة رحمه الله يقول: بأن النصي صانعت تصرف لا به في ربه يوع
تقصده، في جميع إلى ما يجب ذات التقصده، وذلك في الوصي، فبعدنا لهذا في
أصل التصرف لثمة ما لثك تصرف ما شأني ومحف التصرف سم به صفة الكمال، أمر
لوصي به عير ما جهه لآضاله عاملاً، واعتشرا جهه التبادله من مع صاع التبادله، وفي
تصرفه مع الوصي لوصيه، بوضع التبادله، فيجب لهذا جهه التبادله

٢٠٦٩٣ - هـ. راجعات التناهي رحمه الله أنه صلى الأمر به، أو يجرى
له شيء من السهم، واستراجه، لا يجوز بخلاف ما إذا أسرى نفسه على غير أبي حنيفة
رحمه الله، فعلى أنه إذا أسرى نفسه، فحقوقي العقد هو حاسب التيسيم رحمه الله
السم، ومن حلقه الله، فلا يردن إلى نفسه، وقد أسرى بغيره، فحقوقي العقد من
جهه التيسيم واجبه به، وكذا من حاسب الأمر فيقوى على انصاف

٢٠٦٩٤ - هـ. والوصي إذا أخذ من التيسيم مراعاة، فقد عطف به، مع رحمه
الله، سهم من فال يجوز مطلق كذا، لو دفعها إلى آخر، ومهم من ذلك إذا كان
السم من التيسيم لا يجب، إذا كان من إتلاف سمه حالاً، وإذا كان من الوصي غيره

لأن الأرض يغير مستأجر من شئبه فكذلك كانت قسمة سدسها الوصي الصغر.
وذلك جازع عنه من حبيبه رحمه الله: "من بعد الله" والله تعالى - وعلامة
المشايخ ورحمتهم على عباده، يؤيد أن الأرض التي ارسمها بمقتضى حق نبينم تبييه من
إخراج من بحر فرائده، وإذ كان ما يبييه من خلق حيزه، حيز من فرائده لأن نام
البحر بالوصف من هو.

هذا ما ذكر في وصفه لأعلى عرلى به وصف رحمه الله أن وصى البشير: دارع
بهو البشير في أرض البشير، وأنشد عنه اليروع أنه: "من بعد الله" وأنه استأجر
الأرض لنفسه، لأن كتاب البحر خير ألبوم، حتى أجعل البحر بيبه وروع، وللوحي
بن كان اليروع خير بيبه، لأن البحر لو كس من حيز مثل الأرض، لاني أنجل اليروع
نفسه.

ولو كان يستحق من اليد من ميراث التسم: ذكره في أرض نفسه، وفروع ثلوص
والقول قوله: "من بعد الله"، وكذلك اليروع من أرضه، ثم فروع اليروع
البشير من أرض البشير، لأن أرض البشير، فإن كان في وصف ظاهر البشير.

ثم بعد هذه هناك دليل على أن الأرض ملك الاستقر من مال البشير، وذكر
في التفسير من بعد الله: رحمه الله وسأله على أنه لا يملك ذلك، وصونها الوحي
لما استقر من بيت من مال البشير، وقسمه على ذلك من بعده حرمية، ثم صعد، فلا
خمس على الأرض، لأن بحر كه: "فكذلك"، ولو كان ملك الاستقر من
لأوجب عليه بمقتضى ذلك.

وقال سبحانه في سورة سمعت محمد رحمه الله يقول: "من بعد الله" من
يستقر من بيت من مال البشير من أي حبيبه رحمه الله، وما في ذلك من ذلك،
وبه: "من بعد الله"، وفي سورة كتاب: "من بعد الله" من بعد الله، لأن الوحي لا
يملك أن يستر من من التسم لعه، وذكر في التسم على من سرج كتاب
البحر: "من بعد الله" خلاف ذلك.

١٦٥ - وفي السور إبراهيم عن محمد رحمه الله: "من بعد الله" من بعد الله

البيمين مضاربة، وإن أخذته على أن يكون له عسوة تردهم من الربح، فهذه مضاربة
فاسدة، ولا أجر له، لأن هذا شرط يوجب قطع السرى في الربح عسى، وعقل هذا
الشرط يوجب صفة المضاربة، ونوعه، ولا أجر له مشكك؛ لأن المضاربة متى عسدت
تتخذ إبرة فاسدة، والمنازع ينقسم بحكم العقد الفاسد، فيبني أن يجب له الأسرع
هذا، قال لا يجب لأجر نوصي، وتوجه فيه أن الأصل في منافع عدم النقص، فبني
فوجب الأجر، فقد أوجبنا ما هو منقسم في الأصل بمقابلته ما ليس ينقسم في الأصل وله
لا يجوز.

٢٠٧٩٦ - الوصي إذا أجر نفسه من الصغير لم يجر، أما على قول محمد
ظاهر؛ لأن الوصي لا يبيع مال نفسه من الصغير مع أنه مقلقة المصالح، فلا
لا يملك إجره نفسه منه، وبمقاسه المصالح للمصلحة الأولى، وأما على قول أبي حنيفة رحمه
الله، فإنه إنما يملك مع مال نفسه من الصغير إذا كان النفع به ظاهراً للصغير، ولا يقع
هنا الصغير، إنما يقع نوصي؛ لأنه جعل منافع نفسه مضمومة بالعقد، ولو استأجر
الصغير لنفسه ينفى أن يجوز في قوله لم يجر، حقيقة رحمه الله، إذ كان بأجرة لا ينفع الناس
في مثلها؛ لأنه جعل منافع الصغير مضمومة بالعقد، وإذا روي عبد الصغير فولي له
نصفه، فقد ذكر في كتاب النكاح، وثالث التزوج بأب الصغير، ذكر في نكاح
شامل

وما يتعلق بهد الزوج:

٢٠٧٩٧ - الوصي إذا وهب مالاً لنفسه يدين نفسه لا يبيع رقبته، ويجوز
استحساناً، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله. لا
يجوز قياماً واستحساناً، وهذه مسألة يتاه على أن الوصي إذا باع ما للبيمين يدين نفسه
من وجب الدين بمنزلة عليه من الدين، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
يجوز، ويصير ذلك من هدايا بده، "صير هو ضامناً، وعلى قول أبي يوسف رحمه

(١) وهو مروي.

(٢) زيد من نسخةه.

الله لا يجوز، واحتموا على أنه لو أراد أن يوصي دين نفسه من ماله الصغير ليس له ذلك، وإذا وصع الزم من دين نفسه عندهما، فهلك الزم في يد الموصي هلك نفسه ويحس الزم من صغير نفسه الزم إذا كانت عقل النسي أو العقل، ما إذا كانت القسمة أكثر فإنه يوصي بعد الزم، ولا يقسم الزم إلا لأنه لم يرد ماله الصغير، وله هذه الولاية

النوع الرابع

في مقاسمة الوصي

٢٠٦٩٨ - قال محمد رحمه الله: يوصي الأب ماله صغير أي شيء ما كان مفعولاً كان أو غير، معين - ير ولا يملك، معين فاحتر، والأصل في جسد هذا المسائل أن من ملك بيع شيء من نفسه، لأن في القسمة يحد الزم، ومن ملك بيع شيء ملك يقبضه، أو نسيه، فقول الوصي يملك بيع ماله، الصغير أي شيء ما كان صغيراً أو غيراً يبيع، ولا يملك بعد فاحتر، فكذا القسمة

٢٠٦٩٩ - وإذا عيب الفاضل وصياً يوصي كل شيء، بعد سمي عليه في العقد والعريض جاز، لأن الوصي الموصي يملك بيع ماله الصغير أي شيء ما كان، فكذا يملك القسمة، وهذا إذا جعله الفاضل وصياً في كل شيء، فأن إذا جعله وصياً في القسمة، أو في حصة من نفسه، لم تجز قسمة، لأن لا يملك بيع ماله إذا عيب الفاضل إليه أمراً خاصاً، فكذا لا يملك القسمة، وهذا بخلاف وصي الأب، فإن الأب إذا وصي إليه في شيء، بصير وصي في الأنواع كلها، والمصير إذا جعل وصي في شيء، لا بصير وصياً في الأنواع كلها، وسببني بين الموصي وصي الأب وبين وصي الله تعالى بعد هذا - في شاء الله تعالى -

٢٠٨٠٠ - وإذا سمي الوصي الوصي له يكتسب في الزم، وهم صغار، فذهب إليه الثلث، وبعد الثلث لم يرد، صح حتى لو خلف نصيب الزم في يد الوصي، لم يكن على الوصي الضمان، لأن هذه حصة حرم من شخص غيرهم، ولأن القسمة، أما الوصي له قطره، وأما الوصي فلأنه ولاية على الضمان، مطهر، لأنه أقيم مقام أبيهم.

ولا يهجم على الكفار ، صبرك ، تكلم كما لو احسن ، وصبرك التفرقة مع الوصي له ،
فصح قصته ولا يكرر بمرور على الوصي له من كسبهم نعم ، دنت بانفسهم

عاب قصة الوصي مع الوصي له على الوصي له ، والى : ذكرها : حضور الوصي له
غائب ، فانها باقية ، تعذر واستول على ذلك على السر ، لا لا ولا الوصي على
الوصي له ، الا ترى لا يجوز بيعه حبه ، فكما لا يجوز له حبه ، وذكر من خلاف
رؤى ويعرفون : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا يجوز بيع حبه ، وذكر من خلاف
رحمهما الله لا يجوز التمسك به وعلى قول أبي سعيد رحمه الله تجوز

فان حدث حصة الوصي له في يد الوصي ، ونفى نصيب الوصي له ، كان للوصي له
أن يأخذ ذلك ما بقي في يد الوصي له ، وإن هلك حصته الوصي له ، يمسك ، وهلك حصته
للوصي له في يد الوصي له ، فما هلك في يد الوصي له من حصته الوصي له ، فالوصي
لا يصح ذلك ، ما حدث في يد الوصي له من حصته الوصي له ، فهو بالخيار إن شاء صم
الوصي ذلك وإلا ، صم الوصي له

حنا بن وصى الأم ، انقور ، وصى الأم بقال ، بريد الصغير منقولاً لها التي
ورما من الأم ، فانه يمكن تصغير أم ولا وصى أم ، أم يد ، كانه : أحدهما لا يصح
هو ، لأنه لا يملك بيع منقولاته من هذه الحالة ، فكما لا يملك مسك ، ولا يملك قصة
عقرانه على كل حال ، ولا يملك قصة ما ورثه الصغير من ميراث الأم ، العمار : لقول
فلك على النساء ، ما عرفت من الجواب في وصى الأم ، فهم الجواب في وصى الأخ
والنعم ، لا ذكر قبل هذا

٢٠٨٠ - من ولو كان الوصي ضمن بين الورثة ، وعرف عيبه كإسناد ،
وهذه عيبه رحمه ان نكر ، الورثة خفوا كلهم بس فيه كبير ، ومن هذا الوجه لا
يقول فيه أحد ، لأن من العيب معنى البيع ، فيجوز حقيقة البيع ، والوصي إباحة
مثل أحد الشبهين من الأمر لا يجوز على كل حال لا خلاف عند إباحة ، وهذا
بخلاف الأب ، لا يصح ما : أولاد الصغار وليس فيهم كبير ، فإنه لا يجوز ، لأن الأب هو
ماح حال بعض حبه الصغير من البعض يجوز ، لأن من بعد هذا : الله تعالى - فكما
إد فاصم بينهم بخلاف الوصي

عقله، وهو وصي، وهو اختار الفقه في حقه رحمه الله

٢٠٨٠٧ - وفي المأثور أني أكتب رحمه الله يد علي بن محمد أسأجرتك علي ابن شاذ وصاياي بك، هذه ليست بإجازة، بل هي وصية مبيحة بالصبي، فهو عاقل، وأصل الوصية المستحق الوصية وما لا خلاف، وإذا دلّ ثلاث وصي من غنوم فلان، ثم الوصية إلى فلان كان لأول وصي من غنوم الثاني، ثم الوصية إلى فلان الثاني لا إلى الأول

٢٠٨٠٨ - عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا دلّ الوصية، حدد إلى يدوم الثاني، وإذا دلّ الثاني، فهما مبيحة وصية، لأن مطلق الإذن مثل يد علي، ونحو الحجرة، مطلق كمنطق الوكالة المسترط، معبر العروية إلا أن في ظاهر الرواية قال في الوصية أيت ولاية الوصية في يد مقرر، فلا يبيح بعد تلك اللغة

٢٠٨٠٩ - وفي الحسن بن علي مطيع رحمه الله عن عيسى بن علي، حل، وجعله وصي من مائة يخرج من مائة، هو حذره، أنه يخرج من مائة،

٢٠٨١٠ - وفي كتاب الوصية إن صبي في سبيل مائة، أو من وصي مائة فلا تأوصي، ثم عارضه غيره، أو يرى من مائة مائة، وإن لم يذكر هذا، فهو وصي كيف مائة، لأن الأول مقدّم، والثاني معقّد، إذ كتب أبو الوصية إلى فلان، أو كتب جعفر بن فلان وصية لأولاده، ولم يذكر باسمه ثبت هل يصير ذلك الرجل وصي؟ بظهر إن كان المكتوب عنى رسم الكتابة، بأن كان مكتوب في الكتاب، أما بعد فإني أوصي إلى فلان لا يكون في وصية نام مع اسمه، آخر يكون وصية، أما إذا كان على لسانه لم يردس لا يكون كما في الظاهر وسواء، إذ قال في كتابي في جمع مائة مائة، جعلته وصي، لأنه لأن الوكيل والإعابة، أي عن معنى واحد

الترغ السادس

هي بيان أن الإيصاء من قبل الأب لا يقبل التخصص

٢٠٨٩٠ - إذا أوصى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده جميعاً، وهذا مدعيه: قال الشافعي رحمه الله: هو وصيه في ماله لا غير. ولقب المسألة أن وصى الأب في نوع من يكون وصياً في النوع كلها حجة للشافعي رحمه الله في ذلك أن الإيصاء تركب بعد الموت، فمصر بالوكيل حالة الحياة، ثم الوكيل حالة الحياة في نوع يختص بذلك النوع، فكذلك التوكيل بعد الوصية

احتج في ذلك أن الوصى يشبه الوكيل من وجه، وبسبب الوصي من وجه، فعليه التوكيل لأشخصه بحدكم التمييز كالوكيل، ويشبه الوكيل من وجه: لأنه استفاد هذه الثلاثة للموكل، كما أن الوكيل يسمى بالولاية على حادته بموت ولده، فعلى أنه بموت الوكيل من وجه وبموت الوصي من وجه، والعمل بالأسرى في كل حكم منجذبه لما بين حكمهما من التماثل، لعدم بكل واحد من الأمرين في بعض الأحكام، فمن حيث إنه بموت الوكيل توقف حكمه على قبوله ورده كقولك حالة الحياة، ومن حيث إنه بموت الوكيل، ولا يذو الوصي غير منجذبة عمت ولايته عملاً بالشبه بين الأمرين

ولما قلنا أنها كالة بكمه وحس القول بعميمها صوره: لأنه متى أوصى بلى رجل في ماله، وسكن من الأولاد، يحتاج إلى نصب وصي آخر من حق الأولاد، فكان إقامه هذا الوصي من حق الأولاد، وقد وصى به ألب أوامر، وإقامة وصي آخر لم يرص به البت بخلاف أن كاله حالة الحياة، فله لا ضرورة فيها إلى تعيين الأئمة لم يعينها ما أن ينصرف، لو كان نفسه فيما لم يفرص إليه، أو يتم من به آخر، فيكون التام وكيل الموكر كالأول، وهن أليت عاجز عن سره أسببه، فكان إقامة محار الب الوصي من إقامة غيره، فلا ضرورة، فلما سمع الإيصاء استحسنه، وإن كان الإيصاء توكيلاً

٢٠٨٩١ - قال: إذا وصى بالمال العين بلى رجل، وأوصى بشيء من الغنم إلى رجل آخر، قال أبو حنيفة: أمر برصد ردهما الله إن كان أحد من الوصيين يصير

وصاياي للعبي والذين جميعاً، وقال محمد رحمه الله بصير كل واحد منهما وصياً فيما
أوصى إليهما خاصة، هذا إذا لم يدل على أن لا بد لأحدهما عن الآخر فيما للأخر، وإنما
إذا دل على أن لا بد لأحدهما على الآخر فيما للأخر، حكى عن القاضي أبي الهيثم
رحمه الله أنه كان يقول: هذا الفصل أيضاً على هذا خلاف، وقد روى الحسن بن زياد
عن أبي حنيفة رحمه الله أن كل واحد منهما بصير وصي فبأن وصي إليه خاصة،
وكان رولاه العبي لم يبلغ أبي الهيثم

الحمد رحمه الله أن الأربعة أو كذا من وجه وإثبات ولاية من وجه، فهو على
الأمرين، فبما قدر لإمكان، فتقول من حيث إن ولاية من وجه سواء، ولم يوص
إلى آخر نوع آخر بصير وصياً في الأنواع كلها، وبغير رؤية محضة من هذه الحالة،
فتستدبر مجرته، ومن حيث إنها وكالة للأوصى، من آخر من نوع آخر لا بصير وصياً
في النوع الذي أوصى إلى آخر، وبغير وكالة محضة من هذه الحالة عملاً بالذي يليه بقدر
الإمكان

ولا يبي حجة رأيي بوصير جميعهما في المسألة وجهاً، أحدهما أن له عليه
وقاية من وجه ولاية من وجه، فيوفر على الأمرين عطف، لتقرر من حيث إنها
وكانه يعطى قبضه ويرد برجه، ومن حيث إنها ولاية لأمرين النحرى والخصوص
سواء، أو وصى من آخر من نوع آخر، أو لم يوص عملاً بتفسير بقدر الإمكان.

الثاني إن سلم أن الوصاية وكالة معدة، فكذلك مع هذا رجب القول بكونه م
للضرورة، ألا ترى أنه إذا أوصى إلى إنسان في نوع، وبكت عن ذلك، ولم يوص
إلى غيره فيه عد ذلك النوع بصير هذا الوصى وصياً في الأنواع كلها، وإنما بصير وصياً
ثمة في الأنواع كلها للضرورة، وبأنه أنه لو لم يصير وصياً في الأنواع كلها، يحتاج
لحقاقي إلى نص وصى آخر من ما لم يوص إلى هذا نوعي لأن ليس عاجز عن
إقامة وهي أثار، وكان إقامة هذا وصياً به، أو من إليه، هو محذور اليب
ومريضه من بعض أسبابه الأولى، وفي مسائلنا إن لم يتحقق هذا النوع من الضرورة
يتحقق نوع آخر، (بأنه أن العبد قد سقط شيئاً، بضاع، أو يستنكح إنسان، فتعي
قصر الوصية على العبد يحتاج إلى أن يصحب وصى آخر من صدره، وكفلك اللين

ليست فيه احد ، من مصاديق رحمه الله في كتابه ، فهو على ما بينا ان سجدته احد
 انه ليس لا يتم في التصرف فيه ، بل في الاستعداد له ، فحينئذ هو في تصرفه ، فلا
 بد من وصي حرم ، فانه على قوله ، ان يوصى وصيه الله ، فانه لا بد من وصي يفرق بين
 الله وبين غيره ، فلهذا في التصرف ، ولا حاجة الى ما في بعض النسخ

ويستمر في كتابه ، لا بد من وصي في كل وقت ، ولا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 وبما على قوله ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 الآخر ، حتى يذاعه احد من حاشية يستحقه عن صفة ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 فالآخر ما عليه في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا

ثم خلت من بعض حاشية رحمه الله في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 حاشية لا يفرق احد من النسخ ، (الجماع) ، فهو على ما بينا ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 جملة ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 فالإحصاء ، في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 وهو أقرب الى النص ، لا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا

و هو في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 وهو أقرب الى النص ، لا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا

٢٠٨١٢ رد الوصي في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 الآخر ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا
 في بعض النسخ ، ان يوصى رحمه الله ، فلا بد من وصي في كل وقت ، فلهذا

في الكفن ، كتابها ، فأما هبة فقد موصى إليها المخطف مع النوبي ، ألا ترى أن يكن واحد
مهما أن يدفع نصيبه من الأجناس ، وإن لم يكن محشر نصيب من حصه ، فلا يكون له
النفع إلى صاحبه ، وإنه مختار نصيب

في موصي من موصي لو لم يوص الأمر إلا به ، وعليك يكن واحد مهما أن
يدفع نصيبه إلى صاحبه ، كما هو

٢٠٨١٧ - وإذا كان وصيها نقياس ، فطاعته أحسنها ، ثم يجوز في قول أبي حنيفة
، صاحب رحمتهما الله ، لا أن يكونا حاضرين ، وإن كانا معاً ، فلا إمام ولا
وعند أبي يوسف رحمه الله ، يجوز أن لا في التسمية معنى البيع ، فيعثر بالبيع ، ولو باع
أخذ قوسين من مال الصلابة ، لم يجر حثاً في حقه ، ومحمد رحمه الله إلا أن
يكونا حاضرين ، أو كـ أحدهما محثاً ، ولعل الحاضر يادن الغائب ، وعنده أبي يوسف
رحمه الله ، يجوز أن يكونا معاً ، فكذلك القسم

٢٠٨١٨ - وإذا أوصى برأى إلى إمام أو وجه أو وصي من غير وصية وغير
ذلك ، وركب صفة رتبة وصية ، وحلفت لغير وصي ، فقال روح أنا أحمد
وصيها من خالص ماله ، ولا أبيع التثنية والخلق ، إن أفند الروح هذه الوصايا فإن
لوصي الآخر وهو لا بد كانت في صلوات ووصيها بعد حج حبه إلى شراة شيء ،
وقد حله على أن يرجع به في البركة كمال ذلك ، ديناً في البركة ، وإن ضمن ذلك على أن لا
يرجع لم يجر من الوصية ، وما احتجج إليه من الصلوة من غير سراة ، فلا يجرى من
الوصية يرجع من الوصية

فإن أحب الروح أن يبقى هذه الأعيان لأولاده ، وبعد الوصية من نفسه به من
الوصية ، فالأول ، ثم سبع موصيات مقدار الوصية من رجل ، ويسرى الأب لصداق ذلك من
بعد التمسك ، بل ذلك الأمر ، أو أكثر ، ثم ينفذ ذلك المال فيه إلى البائع ، ويصنف الوصية
من أنتم الصيغة ، فيمدان فيه الوصية .

٢٠٨١٩ - وفي خبر أبي ليث رحمه الله ، إن أوصى الرجل في فضل
أحدهما ، وسكت الآخر ، فقال الذي قبل السكوت بعد موت موصي ، استر للفت
كذا ، فاسترى ، قال هو بغير موصيه وحيه أيضاً ، أو موصي برجلين ، وفن لهما

صحا ثلث مالى حبب مسما، ثم مات أحد الوصيين، بطل الوصية ويرجع ثلث إلى ورثة الميت، ويوفى له جعث ثلث مالى للمعدن، ونسأله بحالها، قال يعمل المقتضى وجب المهر، وإن شاء يقول للمال منهما اسم أحد جعث، وعلى قوله إلى يوسف رحمه الله لأخر أن يصدق وحده.

٢٠٨٢ وفيه أفت سئل أبو القاسم عن أوصى إلى رجلين مائة بشرى من ثلث ماله عبدًا بكذا درهم، ولأحد الوصيين عبد لميت أكثر مما سماه الوصى، هل للوصى الآخر أن يشرى العبد بما حص للوصى؟ قل إن لوصى أوصى إلى كل واحد من الوصيين أن يشرى من ذلك - بشرى من صاحبه مختار، وإن لم يعمل ذلك - باع صاحب العبد من أحبي، وسلمه إليه، ثم يشترى جعده للميت.

٢٠٨٢١ وفيه يجب سئل أبو بكر رحمه الله عن مر أوصى بى رجلين وقال له اعمل فيه رأى فلان، مال هو وصى تام، وله أن يعمل بغير رأى فلان، ولو قال له لا تصح لا يرى فلان، مائتي هو الوصى، والاول وصى ناقص، قال ينبغي أبو القاسم رحمه الله وبعضهم قال "كلاهما وصيان على الوجهين جميعاً، وقال بعضهم الأول هو الوصى، وبه مال نصير، وقال أبو بكر رحمه الله إن كان يعمل فيه بأمر فلان، فهو الوصى خاصة، وإن قال لا تعمل إلا بأمر فلان، فهم وصيان، وهو أشبه بشوق أصحابنا رحمهم الله، فإيهم قالوا عيسى ركل عيسى عبيده، وقال به بالشهود، لماعة الوكيل بغير شهود، جاز، وكذلك لو قال بعد تمخير فلان، باع بغير شهود من فلان، يجوز أو قال له لا تبع إلا بالشهود أو لا تحضر من فلان، باع بغير الشهود، أو بغير محضر من فلان لا يجوز، وعلى هذا إذا قال للوصى "اعمل بعلم فلان، أو قال لا تعمل إلا بعلم فلان

٢٠٨٢٢- وإذا أوصى إلى رجلين، وقال لهما صدق مالى حيث شئتما أو قال أعطيا من شئتما، ثم أحدهما في ذلك، فقال أحدهما أعني فلاناً، وقال الآخر أعطيه فلان آخر لم يكن بواحد منهما ذلك، أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافًا لأبي يوسف رحمه الله. وهذا لأن وصح المال تصرف، يحتاج فيه إلى الرأى، لأن التوافق مطلوب تصديق الغير لأن المقرء يتفاوتون في الاستحقاق والمصلحة، ومن مذهبهما

أن أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف فيما يحتاج فيه إلى رأي الآخر إلا في أشياء معدودة على ما مر

وهذا بخلاف ما مر من أنهما أعيناً ثالث سائر فلائنا، فأعطاه أحدهما حيث يجوز، لأنه لا يمنع به من الرأي إذا كان التصرف إليه السبب محضاً، فإن تحقق بعد ذلك، ووضعاً بعد آخر جاز بخلاف ما إذا كان الوصي واحداً، فاعطاه عند بعض ورثته، ثم أراد أن يصحح حصة لم يكن له ذلك، لأن تعيين الوصي في كتاب واحد لا يمكن أن يجعل كسعين سبب، وإن أريد فيه الوصية في بعض ورثته، لم يمكن للوصي أن يضع عند غيره، فكذلك إذا عيّن الوصي، وأما إن كان الوصي اثنين فلا يمكن أن يجعل تعيين أحدهما كعين حيث، فنصار وجود التعيين من أحدهما والعدم بغيره، فكانت لهما الوصية عند غيره، - والله أعلم -

النوع الثامن

في الوصيين من جهة الأبوين وفي تصرف الأبوين وتعيين وصي الأم

٢٠٨٦٣ قال محمد رحمه الله في البرقيات جارية بين رجلين صاحب يرضع، فأعياه جميعاً حتى يثبت السبب بينهما، وصلى به الجارية، أو ولد به من غير ما عرف، ثم إنهما أعياها جارية واكتسبتا كتمسكاً، ثم ماتت، وفرضت إلى رجل، وبعد مدع وإثبات غيرهما هناك، وهو صغير، ثم بيع كان ولاية التصرف في مال الوالد، وحفظه للوالدين لا لوصي الأم، أما ولاية التصرف فلائ الوصي الأم فأنتم هذه الأم، وولاية التصرف حتى حياتها للأبوين لا للأم، بعد وفاتها تكون الولاية للأبوين أيضاً، لأن مال مدهم، وأما ولاية الحفظ فلائ المال محفوظ بولاية الأبوين بمقتضى ولاية التصرف، ولا حاجة إلى إقرار ولاية حفظ، لأن

من علم أبو الذاب أن يظهر ولاية وصية الأم، فثبت له ولاية حفظ، لأنه حسب الحاجة إليه، ولأن ولاية الحفظ على الصغير في ملك من هذه الحالة، فكذلك في حال مقتضى، ولكن يثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الأم، وفيما كان صغيراً على موت الأم لا في مال يحدت للصغير بعد ذلك، وهذا لأن الوصي لا يمكنه الولاية من

١- بحمد الله بن قس الامام - جلاله في جميع - نور عيسى لاب نبي عليه السلام
 برحمته وعيسى الاب له من - عز وجل القصص

والله في أن يرضى الله عن الوصي استغناء له لأنه من حيث وجوب القبول من
أولئك طلب الولاية، فلم يصح لأحد من خلفه من حماد بن موسى الذي مات أخيراً،
فما وجد أحد من بعده، والولاية سبب له بسبب القرابة أصالة لا طريق لاستقلال
الولاية من دولته، والله أعلم بالصواب، والحمد لله رب العالمين، والولاية من بعده
مكرّمه محمد بن أبيه

الموقع التاسع

هي الموصى بوصى، اي غيره.

[illegible][illegible]

التوسع الاقتصادي

ففي بيان من يجوز الإيصال إليه ومن لا يجوز.

٨٦٦ - ٦ - دار : بدأ موسى إلى عبده ، إلى عبد غيره ، فهو على ثلاثة وجوه : إما
أن تكون الزوجة كـ : كلهم ، أو كأنه كانوا وسعدوا أنه كانوا بعد أن أكلهم ، فلهذا كانوا
كلوا أكلهم ، أو كانوا بعد أن أكلهم ، فلهذا كانوا بعد أن أكلهم ، فلهذا كانوا
لجميع العصور : في " لأصل " وأردف قوله : إنها هذه ، وبها تتصل حتى
تصرفه قبل الإرسال في الشرحه بـ ، أو ما أنشبهه ، بعد تصرفه ، وتكون المعنى على
الوجه ، وهذا لما ذكر أن الوصف يشبه الوكيل ع - وجه ، وبه الوجه ، في وجه ، فهو
حتى فيه وكيل جود الإيضاح ، في بعده ، من حيث أنه مرة أولى ، والجد لا يصلح أولى
غيره ، يقال لم يحمي لا مثله ، ونبت للخاصة إخراجها من لوحده ، في معنى الأمرين
حظهما ، وهذا كأنه كان بينه وبينه من وجه ، وبه من وجه ، في وجه ، وهو
عن الأمرين حظهما ، من حيث أنها فيه ما دام الفسوس من موهوب لا يملك
لوحده ، كأنه هو ، ومن حسب به عمره ، لا يملك ، إذا دفع الدائم عن امرئ ، أو دامت
صار للوصي به ، من كنهه في امرئ ، من أجور ، حيا به حتى يورث به ، فربما أغنى
الأمري حظهما ، فكذلك هنا

وَبَدَأَ كَلَامَ الدُّرَّةِ حِينَ رُكِبَهُمْ ، فَلَا أَوْسَى إِلَى عَبْدِ عَمْرِو ، هَالِكُ مَبْنِيَّةٍ بِحَقِّهِ ، وَإِلَى
أَوْسَى إِلَى عَبْدِ مَعْنَى ، هَالِكُ مَبْنِيَّةٍ حَتَّى فِي قَوْلِ أَثْنَى حَبِيبَةٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهِيَ أَنْبُوسَةُ
بِرَحْمَةِ اللَّهِ ، لَيْتَهَا طَلَفَ عَلَى الْفَتْرِ الَّذِي فَلَنَا ، وَهِيَ لِحَمْدِ رَحِمَةِ اللَّهِ مُصْطَفَاةٌ ذَكَرَهُ
فِي بَعْضِ الْفُرُودَاتِ مَعَ نَبِيِّ حَنْفٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهِيَ حَبِيبَةٌ مَعَ أَبِي يُوسُفَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ،
وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ بِرَأْسِ الْبَيْتِ الْمَكَانَةِ ، أَوْ بِبَيْتِ مَكْتُوبِ عَمْرِو ، مَا يَجُودُ .

فلما يورثه رحمه الله من لاهله إلى عبده على الإيصاء، إلى عبده ووالديه
الإيصاء إلى عبده والبرائة عما على الإيصاء إلى عبده ونورته كبر ربه منهم كبر
وتعنى أن الرضى من الله من وجهه وأمره من وجهه، فعن مالك بن
فعلول لكونه ركباً يصح إيصاء إلى عبده من حيث به برادة أبوي وألفه لا إلى

غيره ولا يقع لأبيه، ولا يترى المكتاب؛ لأن الوصي وكيل من وجهه من وجه، وإن
 ظُهر إلى وكالة المكتاب يصح وكيله من وجهه ولو من وجهه، وإن ظُهر إلى
 تولاه، فالكاتب يتصرف ولو لأنه يلى غيره بحكمه الإيواء، فإنها هي على ولده أو ولد
 في الكتابة، أو الولد لشري، بخلاف المند

ومن أبو حنيفة رحمه الله فقد ذهب إلى أن الإيصاء بأبي من وجهه ولا يصح
 وجهه من أبيه، فكان الإيصاء بغير أبي يثقل التولية، لأب بين الوكالة والتولية، وإذا
 كان بائناً عن أبي التولية لم يشترط ثبوت هذه التولية ما يسره له التولية المطلقة من
 الطرية، وإن شرط سبب هذه التولية فثامنه كونه الوصي مادام على إقامته انصرف
 التولي خصوصاً إليه، هذا كما قالوا إن الوصية بأبي من وجهه يرث من وجهه، فكان
 بعض في معنى الإرث، فلم يشترط لصحته ما يشترط لعق الإرث حتى يجوز وصيته
 لمسلم لغيره بماله، وإن كان التولي لا يرث من المسلم، لأنه ليس يرث مطلقاً، بل
 بعض في معنى الإرث، فكان الإيصاء وكالة وتولية، فكان بائناً عن معنى التولية، فلا
 يشترط ليرث به بشرط ثبوت التولية المطلقة، بل يسره نسوب كون الوصي قدر
 على إقامة ما يوصى إليه بعد موته

الأمر أن يجوز الإيصاء إلى المكاتب، وإن لم يكن المكتاب من أهل التولية
 على غير حال، لأنه بعد أن يقيم ما يوصى إليه من المصروف بعد موته، وإن كان
 يوصى المصروف إلى أبيه من وجهه من كتاب الوصية من كتاب الوصية صحت إقامته على
 إقامة ما يوصى إليه من المصروف لمحال؛ لأنه ليس لأحد أن يدفع من المصروف له بعد
 وإقامته لهم المصروف في الدنيا، وإن تعلق الوصية، ولكن هذا لا يمنع حواجز الإيصاء وتولية
 كما لو أوصى إلى مكاتبه، أو إلى مكاتب غيره، وليس كغيره غيره، وفي التولية
 كذا؛ لأنه يخرج عن إقامة ما يوصى إليه من المصروف من كتاب، ومن شرط لصحة
 الإيصاء، ولو أنه كون الوصي قدر على إقامة ما يوصى إليه بالحيات

فإن قيل، إذا كان له المولى كان يجب أن يلزم

فلا لازم من أن يخلو للعبد، الإجارة غير لازمة، فكان له أن يرجع، وقد
 خرج المولى بعد حال أنها كرامة ولأه، فبنا عدم دلالة كتابة، فكان ناقص في

مجلس الولايات يمكنه سحب ر.ر. دعيا كونه الوصي قادرا على اداء عمله، فهو يملكه من التصرف.

٢٠٨٢٧- وبما أوصى مسلم أن يرمى، هذا وصيه بانه يريد سقط، فإنه لو تصرف في تركته بيت مصر فليس أن يخرجه القاضي من الوصية، بعد مصرعه، وحققا فكرت أن الإحصاء بكون من وجه انتك ولأنه من وجه من الرجة الدية بناء فيلعبيلو فلو كالة إن صحت، لأن الدمي يصح وكل المسلم كف في حالة الخية، فباعتبار التولية لا يصح، لأنه لا ولاية للدمي على مسلم محال في الأحوال، فمن حسب أنها وكالة صحت، وصار وصيا، ومن حيث أنها ولاية لا يرد، وكان نقاضي حراجه من الوصية، ومن لم يظهر من خاتمة ثوبه على الآخرين حظهم بعد لامكان

٢٠٨٢٨ - وهذا بخلاف ما أوصى في عيادته، روي أنه صعد كلهم، فرد
المرء حاضرة لأرامله، وروى ابن حنبل رحمه الله، وإمام يكن، من أهل الزلاية
على غيره بصح، ودفن ما ذكرنا أن الإصعاد ناقص في لبنات الزلاية، غير هي نيموها
ولزودها كونه موصى، فذكر أعني بقله ما هو من الإصعاد، وأعيد لا يحل منه
على حاله، وسبب لا يحل منه إيمان التوراة حيث لا يحل من إيمان التوراة،
وهذا جدي في عيادته إذا كان عدلاً مسلمًا، والتوراة صغار كلهم هذه لا سبب، فإنه
قدور على إقامة ما هو من الإصعاد، وأبش لا يحل منه على، من أين إذا كان
عدلاً، ومسلم لا يحل منه إيمان التوراة هي الحجة، لأنه لا بأس من العمود ما هو
محرم في التوراة إذا كان مسلمًا، وإذا كان كذلك اتضح العدم ما هو المسلم

فَبِمَا نَفْسِي فَإِنْ كَانَ قَادِرٌ عَلَى تَقْدِيرِ مَا عَصَى إِلَهُهُ مِنَ الْجَهْرِ فَإِنَّهُ لَا يَسْبِقُهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَصَرِ فِي تَرْكِهِ (إِيٓثَ) وَلَا يَحْبِبُ مَعَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ عَدْلًا فِي دِينٍ إِلَّا أَنَّهُ يَحَابُ مِنْ إِيْقَاعِ الْقُوَّةِ فِي الْخُرَادِ: بِالدَّمِ بِسَبِيحٍ عَقُودًا هِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى الشَّرْبِ بَعْدَهُ وَكَأَنَّ بِهِمْ لِيَعْلَمَ الْبُورَةَ فِي الْخُرَامِ مِنْ جُودَاءَ مَكَانٍ لِلْقُلُوبِ بِحَرِّهِ عَلَى الْوَصْفِ بِهِ. وَلَقَدْ أَكْرَهَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَوَكَّلُوا عَلَى الْبَصَرِ فِي الْبُورَةِ: لِأَنَّهُ يَبْعَثُهُ فِي خُرَامٍ عَلَى

١٢٩-٦ وان اوصى مسلم الى حويي عثمان بن ابي رباح مستشاره ، فهي ماطلة ، معناه شيطاني ، لا يروى اسمها الى النعمان ، وان النعمان ان يظنها ، ويخرجها من

المعدة، والكبد تسمى بـ "الزكام" أي مكان ما دنا مده انفع الى قاضي وكرم خلة
يكون به سرح الحرس، ربه ليس من جاز ولا غشا، ويتوهم منه بيع لو نه في حرام
مع ذلك انه يرم

معدية، الكبد تسمى بالزكام اي مكان ما دنا مده انفع الى قاضي وكرم خلة يكون به سرح الحرس، ربه ليس من جاز ولا غشا، ويتوهم منه بيع لو نه في حرام مع ذلك انه يرم

وہی ہے کہ اوصیٰ الیٰ علیہ السلام وہ ہے جو اپنے مال سے کسی کو وصیٰ بنائے۔
 اوصیٰ من بعدہم یہ ہے کہ اوصیٰ الیٰ علیہ السلام کے بعد کے اوصیاء ہیں۔
 اوصیٰ فی حرمی یہ ہے کہ اوصیٰ الیٰ علیہ السلام کے حرم میں سے کسی کو وصیٰ بنائے۔

عمره في سنة ١٠٠٠، وهي التي اذ لم يحضر الأستقبال مع بعض القوم
الذين هم في سنة ١٠٠٠، لأن جوي "١٠٠٠" مع من القوم ما يتبعه القوم

فلما انكسرا لاهوتهم من الحزن ايسع لورثا في حرم، ثم باحجف منه على
 ٢٠ لبيبة لانه يصيح حزين مثل المسلم والمسي، فرمى بالحقه، وابتلعها على وجهه،
 في اكلها الحزن من حجاب منه على مالي شمس ذات حمار، بطاص في اعرجه من
 اوجيه، في كسبه الدسي من يحك منه على ان، ثم انما في الحرحه من
 (الذي بهاء، منظره، و) (الذي بهاء، منظره، و) (الذي بهاء، منظره، و)

وإذا أُرِضَ دَمِي أَلَمْ يَمَسْ نَدَا حَيَاوَاءَ وَلَا يَحْدُ حَسَّاسُ عَرِ السَّوْدَةِ أَلَمْ
أَلْقِ لَكَ سَلَامًا مِمَّنْ يَصْنَعُونَ بِكَ كَلَامًا لَدُنِّي بِصَاحِبِهِ بِكَ بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي
الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ بِكَ بِصَاحِبِهِ بِكَ بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ
بِكَ بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ
بِكَ بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ
بِكَ بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي الْقَاسِمِ

ولما بدأ الرقص الذي في مقامه بعد ذلك - ولا جد - كما من على أنه صله
لأنه لم يفسح أن يكون تركيلاً للشيء ويخرج - كما كان من قبل - في الرقص

[illegible]

٢٠٨٣٠ ورد: وصبر الرجل إلى أن أتاه الأعمى، فهو حائر أدنا

واحدة موصية بصريح وطبلا وروب ، كذلك بإداة حتى إلى محدود في نفسه ، لما قلنا ، وإما
 نقل شهادته بعد التوبة لا نفسه ، ولكن حقا على العبد

٢٠٨٣١- وإذا أوصى إلى فاسق يخاف على ماله ، فالوصية بده ، وإذا كان
 فاسقا يصلح أن يكون زكيا ، بما لأنه يخافه على حال ، وقد عسر مطلق ،
 فللخاص إخراجها عن الوصية ، لأن في إقامته على الإبقاء بتمام الحائز ، وقد قال
 عليه السلام : « إن من أشد ما الساعة أن يكون الأمان ويوم من ذلك »^١

٢٠٨٣٢- وإذا أوصى بوصية ، فالخاص يخرج من الوصية ، وحمل حكمه
 بالقاء حكمه ذكر إحصاء رحمه الله في الكتاب ، وإن يخرج من وصية ، لأنه لا
 يمتد إلى التصرف ، ومثل هذا تصرفه قيل أن يخرج من الوصية ، كما يعتد
 تصرف العبد والدمي^٢ ، لأنه خالف المصالح رحمه الله في ، منهم من قال : بأنه
 الإبقاء ، بأنه من باب يسهل في التصرف ، وإبقاء الشيء في التصرف صحيح ، إلا أنه
 لو تركه صح ، والدليل على أن هذا في الكتاب ، أخرجه الفاضل عن الوصية ،
 والإخراج للخاص يكون ، وقد دخل على غيره ، وهو المصنف

وسمى من قال : بعد ذلك تصحيح ، لأن هذا يؤيد ولأنه ، ونفسه إن كان
 يصلح وكذا لا يصح ، لأن هذا التصرف لا يملكه ، بوجه العهد ، لا يمكن إتمام
 العهد على الميت ، ولا غير النفس ، لأنهما شاعر أهل لزوم العهد عسبا ، يقول
 العهد لا يمكن بعد هذا التصرف بدلات حالة الحياة ، لأن يمكن إزاء العهد على
 الموكل بدلات العبد والدمي ، لأنهما من أهل لزوم العهد عسبا

قال : ولو لم يخرج العبد والنفس والنفس الخاص من الوصية حتى عتق العبد ،
 بلغ النفس ، وأسمه الدمى ، فالعبد يقتضى بقا وصيه ، ولا يخرجهم انصاف من
 الوصية ، لأن التابع من المتبذر هو الكفر والفرق ، وهو ، قال ذلك ، فلا يكون له حق
 العتق ، وإنما هو حر النفس فقد احتلوا فيه ، قال أبو حنيفة رحمه الله لا يكون وصيا ،

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٩٩/١ (٦٨٧٢) والحاكم في المستدرک ١ (٨٦٦٦) والبيهقي
 أيضا في مسنده ١٠٩/٩ (١٢٥١٤١) ومجموع راسدني جامع ١ : ١٠٥ ، والطبرسي في
 التكميل ٢٧٩/١ : ٤٥٥ ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ٣٢٣

بحماية دار اليتيم ، وكان بحيث يواضع ، ازدادت الميزة ، يدفع من شركة جبهة داره .
فلا ضمان عليه ، وكان كالمصانعة ، وهذا لأن الحماية في هذا الزمان المعتمد بالخروج
ولو دفع الوصي خرج أرض اليتيم في حالة لا يفسد ، فكذلك جبهة

٢٠٨٢٦ - وفي فتاوى أبي الثيث رحمه الله ، مثل أبو القاسم عيسى الرضى إلى
إسرائيل ، ترك ذرية ضعافاً ، فترى سلطان حاكم في داره ، فعين بعده امرأته ، إن لم يخطه
شيئاً استولى على العدة ، فأعطاه شيئاً من المال ، قال مصانعة حائز ، **«وإنه يعلم**
الطيد من المصير» ، وبه نصاً ، وهو مرعى اليتيم على سلطان حاكم ، وهو
يحافظه إن لم يره سرعة من بعده ، من حال اليتيم ، فلا ضمان عليه ، وكذا مضارب

قال القاضي أبو بكر الإسكندر رحمه الله - ليس هذا هو علماء دار رحمهم الله ، إنما
هذا قول ابن ملطمة رحمه الله ، وهو اسحق

قال القضاة أبو الثيث رحمه الله ، وعن أبي يوسف : رحمه الله أنه جرد للأوصياء
المصانعة في أموال البائس ، وإن كان من ملطمة أحد ذلك من ذرية أبي يوسف رحمه
الله ، وكثير من المصانعة أحد ، يبدأ الثقل ، وهو الكتاب يسهل له ، فإن الله تعالى يقول
خيراً من العبد المصالح **«أَمَّا السَّعْيَةُ فَكَأَنَّهُ لَيْسَ كَيْفَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ دَاوُدَ إِذْ**
أُتِيَ» الآية ، فقد جرد حداث القيد في حال اليتيم مصانعة أحد ، فتعصب به ، وبها
أنشئ

٢٠٨٢٧ - ومن القضاة أبو جعفر رحمه الله حسن دانت وحلف الظن وعصه ،
فطلب السلطان التركة ، فخرج الوصي السلطان تراهم حتى ترك السلطان شعره ، كان
ما أعطى من نصيب العدة خاصة ، أو من جميع الميراث قال إن لم يقدر الوصي على
تحصيل التركة إلا بما غرم ، فذلك محسوب من جميع المال ، وهذا إسناده إلى أنه لا ضمان
على الوصي في عمل المصانعة

٢٠٨٢٨ - ومن نصير رحمه الله عيسى الرضى أخذه سلطان غالب أو متعصب على
كورة ، وسأله بحسن مال اليتيم ، رهنه ، ودفع إليه ، قال لا ينبغي له أن يعطى ، ولذا

(١) سورة البقرة الآية ٢٦

(٢) سورة الكهف الآية ٢٩

بالمعروف^(١) ، وهذا استحسان بقدر ما يعنى من ماله ، والقبول أنه لا يجوز لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ أَمْوَالَ الْبَنَاتِ طَلْعًا﴾^(٢) من غير نصيب ، وبعل الإثبات أولى صارت مسوقة بهذه الآية

٢٠٨٤٢- مثل ابن معاذ عن رضى أنهن حال اليتيم في حساب نفسه حال لا يرأ برده على أبيه ، ولا نفسه من ماله ، بل لا فائدة بشرى ليهنم ما يجوز له شراء ، ثم بقوله المشهود كان يتيم على كذا وكذا ، فلما اشترى هذه ، فيصير فصاعاً ، وميراً عن فديس ، وكذلك هذا الحكم مساًداً لمسيكاً ثم من ماله ليس ، وقيل بعض الشراح لا يرأ حتى ياتي الحاكم ، فيخبره بنفسه ، فيصومه ، ويأخذ الصمان منه ، صحته يرأ إلا أن يعطى عنه الرافع إلى الحاكم ، بأنه لا يجد العاصي ، أو يحاق ظلمه ، فيحذف بشرى ماله عنه سيما بليهم

٢٠٨٤٤- وفي الوصايا : وصى أخذ ماله : من حجره وأتقعه ، ثم وضع له مثل ما أنفق لا يرأ إلا أن يكفر ، فينقح إليه ، وذكر في التوراة عن نصير رحمه الله : أنه يشتري لنفسه حراً ، ورضى ثمنه من ماله عنه ، فيرأ - بإذنه الله تعالى -

النوع الثالث عشر من الوصايا يعول : أنفق على البسيم من ماله كذا وكذا

وما يتصل به من ذب الخراج وغير ذلك وما يصدق فيه وما لا يصدق

٢٠٨٤٥- قال محمد بن حماد : إذا قال الرضى ليهنم أنفق ماله عليته في كذا وكذا سنة ، فإنه يصدق من عنه مثله في تلك السنة ، لأنه أقر بما كان موصياً إليه ، لأن نفقه مثله أقر لا بد منه ، أنه لا يبيع إلا به ، وكان موصياً إليه بهو أمي ، وقول الأُمير مقبول فيما لم يكنه الظاهر ، ولا يصح في الفصل على بقية مثله ، لأن ذلك ليس بموعود إليه ، الظاهر بكمية ، فلم يعمل قوله ، ثم نفع المثل ما يكون بين الأسراف وبين التقتير ، حال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْعَمُوا بِهِ يُسْرِفُوا وَلَهُمْ عُسرٌ رُبٌّ وَلَكِنَّ يَوْمَ ذَلِكَ

(١) سورة غسان الآية ٦

(٢) سورة غسان الآية ٦

تو ایستادی؟

والوصي أو أكرم النسب على ما ارسل ، يصدق في المواضيع جميع ، كذا هو ، وهو مطير
المشترع مع رب الرعي إذا خلف في انقطاع أقاله في المدة بعدكم حال ، كذا هو

وأبو يوسف رحمه الله يقول : فإن الخراج يمر به الفل من العدة ، وبها قال محمد
رحمه الله في كتاب العمر ، فخرج من الميسرة : إن العدة إذا أوتيت كان لسطور من
جسه ، حتى لا يجر من صاحب الأرض ، لأنه يستند العدة من جهة الخطأ ،
حيث دفع العدة عن ، منه خارج المهر ، حتى سلبت له علة ، وإن كان الخراج
من له الفل من العدة ، فالمرء ما إذا أخرج من ماله أقر ، أنه عطي شيئاً من مال
المصغير ، وأخذ ما يبدل به ربه هو المنة ، وكان الخراج من هذا الوجه يمر له صحت
الشراء ، فيكون الوصي مقبول القبول في

٢٠٨٥٦ - ويرى الوصي للتسليم إنك استيفتكت على هذا الرجل في مصر
كذا وكما قضيت ، وكتبه أليهم في ذلك كذا ، عالمون ، مور اليتيم ، والوصي
ضلي عن الكل ، لأنه امر به أن يفي من ماله الصغير شيئاً من غير عوض بدله ، وهذه
ليس بمهر ، إليه ، ولا هو من جس ما هو من إليه ، فلا يفسد فوره إلا بجمعه ، وكذلك هو
قال الوصي : إن العاصي من من لأحييت ، لأعطي هذا عتق في ماله كل شهر كذا ،
وأذنيه إليه من ماله مند عهد من ، وقال أبو ثابت : ثم يصير أحد من بعضاً على
شيء ما عتق ، فأنفق من ماله الوصي ، والوصي ضامن في ذمتهم جميعاً ، لأنه أقر
باعتقاده من ماله الصغير من غير أن يستفيد بقتلته شيئاً ، فلو يكن ماله من إليه ، ولا
من جس الوصي إليه

١٠٨٥٧ - ويرى الوصي لليتيم إلا عتقه مما له أو إلى المذم ، فأنما أجره
رجلاً ، فجاه به من الضام مائة درهم ، فأعطيت الأجر ، وأنكر اليتيم ذلك ، فأنقول قول
الوصي في ذمتهم جميعاً ، ما عد أبي يوسف رحمه الله ، لأنه لو لم يمر بالاستحلو ،
وقال : فعتت حمل الراد كان بعد فاع أن وجوب ذلك ، ثم يكن معنى ما ساء الوصي .
هذا أقر به ، بالاستحلو لا يصدق ، ووجوب الآخر كان معنى ما ساء الوصي للوصي
كل أن ، وأما عند محمد رحمه الله ، فملاز الآخر ، لا يجب فعل الوصي وهو

الاستحجار . وجهه كذا الوجه على الوصي . لأنه من العادة . وما يجب سبب فعل
وحد من الوصي بنفسه كذا الوصي موصى في ذلك فليس المبيع وبصوره بصلاح
المحل . منه مما يجب سبب مباشرة الوصي . وفي مثل هذا . يكون مستلفاً

ولو قال الوصي من عند كذا . إنما أديت ذلك من مالي لأرجع به عاقبت . وكذا
المبيع . فإن الوصي لا يوصي في قولهم حبس لا يبيع . لأن من لا يبيع إنما يبيع في
دفع المقضاه عن . لا في حق استحقاق المصداق . فبعض نظام حاشية الوصي إلى
دفع المقضاه . ليس بوجه . وما حاجته في مستحق الدين على الوجه . فلا يقبل قوله
إلا منه . وهو نظير الوكيل . سواء بدله . اشترط دفعه . فهل عدى إلى كذا الشيء
متفقاً إليه بغير بوجه . وإن كان غير مدفوع إليه لا يدر . لأن في الزوجه لأول حاجته
إلى دفع المصداق من نفسه . وفي الزوجه التي حاشية في مستحق المصداق . فكذلك فيما
تقدم

وما يتصل به الدعوى .

٢٠٨٥٣ - ذكر من سمعته عن مولده عن أبي يوسف رحمه الله إذا أوصى
الوصي على النسيب من ماله . وعلى النسيب عاقب . فهو منصرف . لا أن يشهد أنه خرج
عليه . وإن أخرج من ماله . فحينئذ لا يرجع . وفي الزوجه التي حاشية دفعه الله
الوصي إذا استمرى نفسه بغير كسوة . أو . يتفق عليه لا يكون منظر من غير فصل

٢٠٨٥٤ - إذا استمرى الوصي نفسه بغير كسوة . وفي النسيب من ماله نفسه . كان له أن
يرجع بذلك في ماله بيت . لأن الوصي وكيلاً بغير كسوة . مفسر بوكيل أخص
بغير كسوة . وكيلاً بغير كسوة . إذا اشترى له كسوة . وبعد النسيب من ماله . كان له أن
يرجع في نقد على مولده . فكذلك هذا

وكذا لو وصى بغير كسوة من ماله نفسه . رجوع في نفس في ماله بيت . لأنه وكيل
أخص بغير كسوة . بغير بوكيل أخص . ووكيل أخص بغير كسوة . الذي إذا قضى نفسه من
ماله . يرجع في نفس على الموقوف . كذا هوذا

۲۰۸۶۴- و فی دعوی، علیه فی الخصمی حق طلب بر او نه لازم است.
و فی دعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.

۲۰۸۶۵- رأی القدر بر اینست که اگر چه دعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.

۲۰۸۶۶- و فی دعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.

۲۰۸۶۸- و فی دعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.
و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.

السوق الرابع عشر

فی الوصی یبطل شیئاً من اتركه ثم يستحق المبيع من بیه بشری
و ما یترمه من اعرامة بسبب عمل عمله للمیسه

۲۰۸۶۹- و فی دعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است. و فی الدعوی بر او نه است.

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible]

فما من ورع أبداً فصار من محبة الله في ربحه ما، وبه ألف درهم،
واله يربح إلا عبداً، فباعه الناس بدور ابن القمصى، وتمتص ثمنه، فصاح عبده به
لحقن قصده، رجع السرى على القمصى، فخلاصه لأبرج على العريم يسى، ولا في
يكون العريم فان يوصى به رفض، فان حال ذلك، برج جوسى على العريم.

[illegible][illegible][illegible]

قوله: ادعني ارجس ذمته عليه - حذو - فقال المذموم عليه - فمد يده الى المذموم

ومضى عليه ، فخصى الناقص بالمال على اللقي عليه ، وامره بالدمع إلى الوصي . فلفقه إليه ، فخصى الوصي من ذلك مائة الفيت . وأندد منه وصاياهم من حج ، وعقبي بمسند ، ودفع اليقني إلى الورثة . ثم أعلم المريم أنه خصى الميت دية ، فإن كان الوصي بعد ما أيت وصايته . أمضى مده لأشياء يعير فمير الله خصي ، رجع مدعي عليه بالمال كله على الوصي ، ورجع الوصي على المريم . وعنى صاحب حج ، والنواب كان دفع إليهم . ولا يرجع على الميت ، لأن المدعي رجع عن الوصي ، وإن كان مدعي هذه الأشياء يأمر القاضي . ثم يرجع المدعي عليه على الوصي بما أشق من حج ، ولا بالدين الذي قضاه عن الميت . ويرجع عليه بما منه في نفس الميت . عتق ، فقال . لأنه لم يعققه بعد ما اشتره كان اسره له يعني بومسي . فيقع التبع على الوصي . فيضمن ما اشتره له . ومعنى هذا التبعين أن بعد دفعه المدعي عليه أنه عني ما ادعى ، من أن الوصي ما اشترى العبد بمسند بما اشتره لنفسه . وقد في ثمة مال الصغير . فمضى ذلك له والله تعالى أعلم -

الوع الخامس عشر

في الوصي يعد العبد فيما قد اشتراه الميت حال حياته .

٨٦٦ قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير . وجز اشترى عبداً ركبت نومه . وقبض انعمه . ولم ينفذ الثمن حتى مات ، وأوصى إلى بستان ، وعلى الميت سوى ثمن ألف درهم حرى دية . ولا مال له صرى هذا العبد . فوجد الوصي بأنهم عبيداً فرد به بعبر قضا . هذه جنازة . وليس للزير غطه . لأن حتى للمريم في ساية العبد . وبالرد بالمعيب لا يفرط سي . من ملبية . ولأن الرد للعبد يعير فمير . يوم جفد من حق الثلاث . فعبر في حق المريم كآل الوصي . ع . هذا العبد من رجل فخر . وذلك حلقه . فهو كدست . ويرجع الوصي على الشارع . فبأحد ما نصف ثمن . ويعطيه إلى المريم الآخر . لأن هذا الرد من الوصي لغيره حديثاً . من حل المريم . ولما كان هكذا وجب على مردود عليه بالعبد لثمن للميت . وله عني لك من ذلك . فلتلقا فصاحت . وأدبنا إد . فمضى . صار اخرها فصاحت لأولهما . وثانيه هكذا صار

الوصي مؤثراً ببعض العيوب، وإنه لا يجوز، فيرجع عليه مصعب النسي، وبصرفه إلى العرم تحقيقاً للتسوية بين العرم، وإن تولى النسي على البائع، فلا ضمان على الوصي للنسي، لأن هذا الرد لا يصبر بهتاً حقيقياً في حق العرم، صار كأن الوصي يباعه من رجل، وتولى النسي عليه، وهناك لا يضمن، فكنا هنا

فرق بين هذا وبينها، باع الوصي هذا الممتد من رجل، حبر بألف درهم، وتيقن ثمنه، ونقعه إلى المتاع حيث يضمن للعرم الآخر، والقرى أنه لما باعه من غيره، ويضمن ثمنه تعالى من كل واحد من العرمين، فهو بالنقح إلى أحدهما يصبر منفقاً على الآخر حقاً، والمخ في إيجاب الضمان ملحق بالحقيقة، فكان به أن يضمنه، أما هذه الوصي لم يضمن شيئاً، بما دسر الرد بالعيب، وإنما مع جفيدة في حق العرم، وله ولاية البيع، فلم يوجد سبب الضمان، فلا يضمن

قال شيخنا رحمه الله: وهذا هو الخلل للعرم إذا أراد أن يضمن ديناً عرم البيت، وخاف ظهور دين آخر على البيت أن يبيع شيئاً من دين البيت من عرم بما للعرم على البيت من المال، فلا يضمن إذا ظهر دين آخر، فهو أن الوصي حين أنوار الرد بالعيب، لم يقبله البائع حتى عاصه الوصي إلى القاضى، فإن كان القاضى يعلم بدين العرم الآخر، لا يرد العبد بالعيب، بل يبيعه، ويقسم ثمنه بينهما، لأن فيه إبطال حق العرم الآخر، لأن الرد بالعيب بمصاء نسخ من كل وجه، يبطل البيع، ويعود إلى الأصل، فيسقط النسي، ولا يصل إلى العرم نسي

ولا يضمن البائع لمصعب العرم، لا قبل بيع القاضى ولا بعده، أم يبيعه، علان يبعه حرم لنسي، فكان ليس حتى، وباع منه، وأم قبل بيع القاضى فلا أن استناع الرد لمص من جهة المشتري، وهو اكتسبه بسبب وجوب ندين للعرم الآخر، واستناع الرد لمص من جهة المشتري لا يشت حتى الرجوع بقضاه العرم، وإن لم يعلم القاضى بدين عرم كعمرده على البائع، وسقط النسي عن البائع لا تصاح البيع من كل وجه

فإن أقيم العرم، لأمر بعد ذلك يئة على دين حرم القاضى البائع من أن يضمن الرد، ويضمن للعرم الآخر مصعب النسي ويؤ أن يتغير الرد، وهو بالعبد حتى يباع في

[illegible]

الفرع السادس عشر

فی عشاں لہ پوہ.

و لا يفرق بين من يدين الله وبين من يدين الناس

الأول في قصص الرقص وهو الميث

[illegible]

عندما أذاع موسى بين الأكراد دينه بأمر القضاة ١٠٠ : ما قد دفع إلى الأول يعقوب
 "مروءة كى ، مثالي أ. بعض ١٠ صر حادثة من مائة من الإصحاح ١٠٠ : لأنه دفع من الثاني إلى
 لأول صر أمر الدين ١٠ : كتاب صانع في هذا الجدع لا مكره ، قصار صانع ، وإن ساء
 صر القضاة ١٠ : لأن القضاة قبض بعض حق على سبيل سبيل ، وبسر نه نصه

فلما صر الوصى لثاني حصته بما دفع إلى الأول ، من به مع الوصى ١٠ : صر
 على الأول أن يدفع به ربحه بوسم أو ثمنه مطلق في الدعوى ، وبما قدم من أئنه
 "مروءة على الأول ١٠ : به ربحه ١٠ : مطلق بهما القضاة ١٠ : من جهة الثاني ١٠ : من الثاني
 ضمة حب صممه ١٠ : نظوم أ بظنه غير ١٠ : وإن دفع نه مع ١٠ : مع ذلك على الأول ١٠
 لأنه ربحه ١٠ : ذلك حصته به ١٠ : الصناد ، جاء صار خاصاً نصه ١٠ : دفع إلى الأول ، وقد
 ملك ما دفع من جهة الصناد ، فكان أنه تزوج به ذلك على الأول ١٠ : لأنه دفع ما
 دفع إلى الأول وهو الصناد ١٠ : الأول ١٠ : وقد ظهر أن دفع ما دفع من الوصى ١٠
 فكان الوصى أن يرحم عليه بذلك

هذا النص ١٠ : الأول ١٠ : ما قد دفع في الطلب ١٠ : مع الدين ١٠ : القضاة
 بالبيعة ، ولكن كذا قر خيب بين يدي الوصى أن يفرق ، عند كذا كذا دفعه ، وذلك ١٠ :
 الدين بمدينه الوصى ، بأن صر أن الحصة على حصة مستحق مال ربحه ، أو صر يرضى
 منه مالا ، هل يبيع الوصى ١٠ : بعض هذا الدين ١٠ : أنكر الزور ١٠ : لا و به بهاء ، واختص
 فيه المستأجر وحدهم ١٠ : مال بعض مستأجر ١٠ : أنه أن بعض ذلك الدين ١٠ : لأنه علم
 بوجود هذا الدين على الربح ، أنه عبي الإقرار المبيع ، وأنهم إز حجة ، نص به القضاة
 أنه لم يمتنع ، وعدم الاستعداد والاسم صر ، فإنه يوجب أن يرضى المبيع ، بعض
 القضاة بذلك أم سم بعض ١٠ : به الوصى بوجود هذا الدين على ثبته كذا
 الوصى أن بعض ذلك ١٠ : سبب المدين على ثبته عند عايشي نائب ١٠ : أنه إذا حق
 أئنه دين من أئنه الدين ذكره ، فالوصى يخص حصته ساني ١٠ : لأن بعض ما دفع إلى
 الأول من الثاني ، وقد دفعه من الأول صر امره ١٠ : هو صانع من دفع ، نصه الوصى
 خاصاً ، والقضاة صر ١٠ : الأول ١٠ : الثاني أن دفع من الدين بهما ساء

وقال بعض مستأجر ١٠ : أنه ربح الوصى ١٠ : لا بعض ١٠ : من دفعه امره من بعض

لصوم: لأن الورثة متى ائتمروا على قضاءه، وآتوا به بالبيعة، غرما الوصي، وله أن لا يرفع يده في الغرم خلافاً لما لو كان له دين ناساً على القاضى بالبيع، لأنه من خصي لا يعرض يده على الغرم؛ فإن الورثة متى علموا ذلك منه، فإنه لا يكون لهم أن يعرخوا الوصى

وأما إذا شهد شهود عدول بين يدي الوصى أن لصلاب على الميت كذا كذا دين، ولم يسهدها رب عد القاضى، هل يحل للوصى قضاءه، قد ذهب إن أنكروا الورثة لا روية لهذا، وختلف فيه المسايخ ورحمهم الله أيضاً فقال بعضهم: لا ذلك، لأنه علم بوجود الدين على الميت، فكان له أن يعضيه كما لو ثبت عند القاضى بالبيعة، وصم من قال لا يسهه القضاء، لأن الشهادة في حقوق العباد ليس اتصال القضاء بها ليس حاجة، فلا يقع به العلم قبل القضاء، ألا ترى أنه ذكر في كتاب الاستحقاق، أنه إذا شهد شاهدان عند رجل أن فلاناً على فلاناً عتقاً، لا يسمع بولي القتل فتل القاتل ما لم يقضى القاضى به، وإذا شهدوا أن فلاناً أخذ من فلان بيت كذا لا يسمع لصاحب البيت أن يأخذ ذلك من الأخذ بخلاف ما لو هاب المرء لثاقل بالدين، أو علم أنه قتل أخاه، وشهادة العدول في حقوق العتق إذا لم يكن حجة بين اتصال القضاء بها صار وجود هذه البيعة وعدمها بمنزلة، ولو عدلت لا يكون للوصى أن يلقى ذلك، فكذلك هذا

وقال مصير عن أبي سبيح ورحمهما الله في وصي شهد عده عدل إن لهذا على الميت أقصد درهم ثلث، يسهه أن يعطيه بقوله، وإن حاد الثمنان رسهه أن لا يعطيه، قل: فإن كان هذا شيئاً يجب جازية ومجودة، وعلم ن هذا، لهد، وكان الميت خصيه، قال: فهذا يدفعه إلى، معصوب منه؛ لأنه بالجمع يصير صاحب

٨٦٦ ٢- وإذا أقر بدين يدي الوصى بالدين، أراد الوصى أن يعضيه الدين، ولا يلحقه الغرم، فقد اختلف فيه المسايخ ورحمهم الله منى سنة أقوال. فممن من قال: يسمي له أن يحس إلى القاضى، فيقول له: أقسم أنت أميراً من الورثة حتى إذا ظهر دين آخر ماليه، لا يكون للغرم الثاني أن يحاصص، ولا يرجع بالصداق على.

كان موروثاً بغيره، أو رجب بغير الوصي عهداً، لا يرجع حقوقه إلى المقتد، لا يصح، ولا يبرأ المذيون وإن رجب بغير الوصي عهداً يرجع إليه حقوقهم قبله إلى المقتد، يصح بعده زهراً فقبول، وذكر المسألة في كتاب النكاح في باب مكنة الوصي

٢٠٨٦٨ - وهو مسمى من محمد رحمه الله رجلاً اسمه زهراً رجل، وله مورث صغير، فادرك الصغير، ونصب دين على وصي، فقبض الوصي الدين بعد ما ادرك، فخرج جائز، ولم يصب، قال مئة، وروى (البرهان) عن غيره بعد ذلك، فقبض، أم حر فقبض.

٢٠٨٦٩ - وقد أقر الوصي غير بما من حر ماء الميت، عهداً من وجهين، إن كان الدين واجباً بمقتد الوصي، فإنه يصح ليراعه في موطن أبي حنيفة، محمد رحمه الله عهداً، ويصح من ماله، ولا يصح في قول أبي يوسف رحمه الله استحساناً؛ لأن الوصي وكيل، حيث بالبيع، فحينئذ يوكيل الخي، ووكيل من بالبيع، أو المأخوذ عن أصل كاتب المسألة على خلاف، انتهى ذكرنا، فكذا وصي ببيع، وإن كان قضاءً، وجب لا بمقتد الوصي، فإنه لا يصح ليراعه بعدهم حملاً، لأنه وكيل أنت شخص المذير، ووكيل من يصره فحينئذ إذا أقر المذير عن الدين، لم يصح ليراعه بعدهم حينئذ، هكذا، وكذا ببيع الوصي.

القسم الثالث

في الوصي به عن الدين لمقتد على الميت:

٢٠٨٧٠ - من الفصول ثلث نصير سألت سداً رحمه الله عن الوصي إذا قال لي على الميت دين أخرج الدين للثركة من يده؟ قال: وإن ادعى شيئاً بعينه أخرجه من يده، قال: يعقبه، ولقد قبل إن الوصي من ادعى على بيت دين، ولا يبرأ له، وإن أفاضه بغيره من الوصي، لأنه يستحيل إلا أحد من دار البيت، ولا أحد يعتدي أو القاضي يقول للوصي: إن يتركه عن الدين الذي عليه، وإن لم يتركه عليه حتى يتركه، وإنما أخرجت عن الوصاية، وإن قترت، وإلا أخرجه من مكنة حر

وسئل أبو القاسم رحمه الله عن ذلك، فقال: حكى عن أبي عمير عن صاحب رحمه الله أنه قال: أحاكم بعهده، وصورة محمد بن مسلمة رحمه الله.

١٠٨٧١ - وسئل أبو عسر رحمه الله عن وصي يبيع داراً لم يرعي أبا كتابته وبين له مالاً، إن كانت الدار في حيلة فليت في يده، وبغيره يبيع بغيره ثم يصدق الوصي على ما لا يفيء عليه، فجعل أحاكم وصياً فليست حتى يقيم الوصي الفينة عليه، وكذا إذا أدى الوصي دين الميت، جعل للقاضي ثمناً وصي حتى يقيم الفينة على الوصي؟ لأن الفينة لا تقبل إلا بحضرة خصم، ثم أحاكم بالخير، إن شاء، تركه حرجاً عن الوصية، وإن شاء، أعاده اليه بعد ما جسي دينه، لأن القاضي ما أحرمه كان ذلك قصده منه، فله أن يبيع على قصده، إن شاء.

قال القاضي رحمه الله وذكر الخصائص رحمه الله في كتاب القاضي أن القاضي يجعل الميت وصياً في ماله، ذلك الفين خاصة، ولا يخرج أحد الوصي من الوصاية، وذلك القول أصح، وبه أخذ.

وفي الوصية من ينادى وسئل أبو القاسم رحمه الله عن من عسى آخر وصي وصيه وانقلب وارثه أو وصيه أباً له أن يأخذ ماله حقه من غير عدم الوارثة.

القسم الرابع

في دعوى الدين على ميت وبينان من يتتصبب خصماً عن الميت

ومن لا يتتصبب خصماً عنه:

١٠٨٧٢ - سئل أبو القاسم رحمه الله عن ميت، ولدت أمراً وأولاداً صغاراً، هادي رجل دين على الميت، وادي رجل حرم وديعة، وأدعت امرأة مهرها، هل للوصي أن يؤدي ذلك من غير حجة؟ قال: أما الدين، فهو ديعة فلا بد من بيناتهما عند الحاكم. وأما المهر، فإن أدعت مقدار مهر مثلها، فذلك واجب، وكفى بالكاح شاهداً. قال القاضي أبو القاسم رحمه الله: إن كان الزوج يبي بها مائة مائة مقدار ما جرت

سقط حقه، بهلاك المال، وهدمته في دمه من حبه الدين، وهدمته ما جبر أن يهدم حقه
تعيّن تركته للفقراء، بما لا أن يكون حقه في غير البركة، وهدمته ما جبر أن يهدم حقه
الدين، ولو لا في دمه الميت لتعيّن تركته للفقراء، وفي دعوى الدين على ما لم يهدم
ولو نه. أو وجهه دون العرب

ولو كان العرب الأول هو لعائش، قد حضر الثاني وهدمته، كان حصصاً له؛
لأنه يلقب عن أبيه حسب تدعى عن الثالث قد حضر جميعه حصصاً بهذين الإيصاء على
المساواة، أما المهرم ليس ما نسب عن أبيه حتى يجعل حصصاً مطروبة بينه عن ثلثيه، ولا
يكره جعله حصصاً بطريق الأصالة، لأنه لا يدعى شيئاً لا في نفسه، ولا في يد غيره ما
هو، وإنما قضى ما نص عن الوارث، وقد بوي ما أخذه الوارث، وجمع الصريه المتفق
على المهرم الأول، وأخذ منه بعض ما قضى، ثم جسد الوارث ما بقى لهما، لأن
الثاني يهيئته ثلثه عتاً، ولو علم المتقاضى ما له من الوارث، وقد قضى
الأول تمام حقه، وبوي الباقي، فالتقاضى يتقدم به بعض ما لنفس، ويهدمه إلى الآخر
شئ يستويها، به يتبعان الوارث بما بقى لهما، كذا هنا

ولو لم يكن الأول عربياً، وذكره موسى له بالثالث وعصمه، وهدم الوارث، فقام
الرجل السهل به عنى من دينه، فالموصى له ليس حصصاً له، لأنه لا يدعى بعض ما
في يده؛ إذ لا هو للمهرم في غير المهرم على ما مر، بما يدعى ديناً على الميت،
والموصى به ما نسب في يده حصصاً عن أبيه من مال أبيه وصل بينه بحلاف
الوارث حيث ينصب حصصاً مما يدعى في مال الميت وفي يده، لأنه حلف في ذلك
قام مقام لقب مطلقاً لحقه إلى ذلك، أما الموصى له بالثالث فحلافه على ما مر قبل
هو.

وكذلك نوكد الأول عربياً، ولشأن موسى له بالثالث، بما يمكن المهرم حصصاً
به؛ لأن الموصى به أن كان عربياً يدعى كذا في وجهه أن حقه مؤخر عن الدين، وأنه لا
حتى هبما في يده، وإن كان متكرراً يدعى كذا في وجهه أن الأول ماضى، وبه الماضى
لا يكون مد حصومه، والوارث حصصاً في ذلك كله، لما عطف

٢٠٨٧٤ ذكر في الوارث رجل مات وعليه دين يأنى عنى جميع تركته،

فأعبر مع نفسه وإزاء الميت فمد يمين يمينه لا يكون مضمناً بغيره. وقيل يكون
تخصيصاً وهو مضاف إلى من حق التقصود، وبه أخذ الفقهاء أبو النيث رحمه الله، وعليه
الفتوى

وهو موصى حر برأيه - ورقة كلها لغيره أو لأكثرها، إلا على مدح آخر على
الميت شيئاً، وعجز عن دفعه إليه، ولو لم ينفذ الورثة وأصحاب الدين، لا يمين
على الموصى، "سلاً" لا يدين له إلا مدعي عليهم شيئاً، وكذا لا يمين على الورثة إن كان كل
التركة مستعملة بالدين، وإن كان له دين، فهو المخصص، وإن سمى يمين له وصى جعل له
الخاص وصى، وإن كان من مال فضل عن الدين يخصص وارثاً، وهذا ذكرنا في
كتاب أدب القاضي أن الورثة إذا لم يصل إليه شيء من التركة بسهم عليه بنية
المدعي، لكن لا يستجاب قبل أن يظهر للميت مال عن يمينه، فثبت للمدعي أن يجمع
ولو قال رحمه الله

٢٠٨٧٥ - ادعى عن ميت شيئاً ووصيه غائب عيباً منقطعاً، فالمدعي يصيب
تخصيصاً عن يمين خصمه المدعي، وهذا ذكرنا هذه المسألة في آخر كتاب أدب
القاضي. وكذلك لو كان موصى حاضراً، وأقر سمعه على المدعي، فالمدعي يصيب
تخصيصاً عن يمينه، لأن مقرر الموصى على الشيء لا يجوز، فلا يمكن للمدعي أن يخاصم
الموصى فيما أقر به، بل لم يصيب المدعي وصياً للمدعي لا يصل المدعي إلى حقه،
هكذا ذكرنا في ١٠٩٠٦، وفيه نوع آخر، فاعلموا أن المدعي لا يخاصم المدعي إلا على
القاضي في باب الشك والصبر، أن أحد الورثة إذا أقر بالدين، فالمدعي المدعي لهجة
على هذا اليمين لم يدين يمينه يمين المدعي في جميع التركة، بسهم يمينه، وكذلك لو أقر
جميع الورثة بالدين، فالمدعي المدعي عليهم: الشك فدين من حق غيرهم، نقل منه، هكذا
ههنا بسهمه أن تصحح البنية هي الوصية بعد ما أقر به موصى مدعي بالآخرة، لأن هذا
إقرار الورثة فقد عساه به سمع المدعي غيره، وههنا إقرار الوصى ما بعد عنه ولا على
غيره

٢٠٨٧٦ - وفي المصنوع ، دعا أوصى إلى امرأته وبرك صبيهاً وبها عليه مهر ، أو
كان له من الثمن مثل مهرها ، فلهذا الأسم من الثمن ، وإن لم يكن له مهر ،
فلهذا أن سح ما كان يصنع بغيره ، ومنه حتى جصاً صداقته من ثمن

٢٠٨٧٧ - وفي مواريت التورث ، عطفوا مات ورب ابنه وابنه ووصيه ،
فهذا أن يرجع مقدار حقه من ميراثه ، علم تو ، به

٢٠٨٧٨ - وفي ميراثه دين ، الثمن ، والحب الوصى بوصاه وبه ، الوصى أن يبرأ
ذلك بعد الوصى ، و ينفق دينه من ميراث نفسه ، فبغيره فبغيره ، ويحكي أن يبرأ
ميراث الوصى من ميراثه ، لأن ذلك الثمن ميراث الوصى فبغيره فبغيره

وإذا كان بميراث دين على ، حله ، وله ، وصى ، ابن ميراث ، فذلك الدين ، ثم يقضى
الوصى الابن حله ، ولر كذا ، لأن ثمنه ميراث الوصى فبغيره فبغيره ، فذلك ميراث

٢٠٨٧٩ - وفي ميراث الوصى ، إذا تفرق وصى من ابنه فبغيره فبغيره
الميراث على الثمن ، ميراث ميراث ميراث ، وقال الوصى ، دعيت إلى كذا وكذا ،
وقال الوصى ، ما لميراث ميراث ، ولا ميراث له كذا ، وقال ميراث ميراث ،
الوصى مع ميراث ، وبو ميراث ميراث على ميراث ، لميراث الوصى من ميراث ، لأن ميراث
يقر ميراث ميراث ، ميراث ميراث ، كذا ، أو ميراث ميراث ميراث ، أو
ميراث ميراث ميراث ، كذا ، ميراث ميراث ميراث ، فذلك ميراث ميراث ميراث
ميراث

٢٠٨٨٠ - وفي المصنوع ، وصى الميت أنا قال ، نصبت ميراث ميراث ميراث
التي كذا ، ميراث ميراث ميراث ، فبغيره فبغيره ، ميراث ميراث ميراث
ميراث ميراث ، لأن لا ميراث ميراث ، فبغيره فبغيره ، ميراث ميراث ميراث
ميراث ميراث ، لأن ذلك ميراث ، فبغيره فبغيره ، ميراث ميراث ميراث
الآلاف ، أما ميراث ميراث ، ميراث ميراث ميراث ، فلا يكتفيهم ميراث

٢٠٨٨٦ - رجل مات وعليه ديون، وترك وقفا، فصالح الورثة العرصة قبل بعضهم لابسع الورثة ذلك، ولكن هذا لما كان المصلح يباح، الورثة العرصة إلى المصلح، أما إذ كان ذلك على احتياك المرماء من غير هذه الورثة لا يسعهم؛ لأن أكثر ما قد أن سقط به بعض حقوقهم إلا أنه إنما يسقط برضاهم، وإسقاط لإسناد بعض حقوقه يوقف جازر

القسم الخامس

من هذا النوع من قضاء غير الوصى والوارث دين الميت

٢٠٨٨٧ - قال مسلم في رواية - سمعت محمداً رحمه الله يقول، في رجل في يديه ألف درهم، ديعم رجل، وقدم مائة رطل الوديعه وعبد دين ألف درهم معروف، وبوك بأمره، فمضى المسودع الألف للوديعه المعروف، لا يقضى؛ لأنه مضى بالألف ميت دين الميت، وليس للأب ميراث حتى يقضى الدين، وأشار في كتاب الكمال إلى أنه يقضى، وكتاب الألف ديناً عليه، فقضاء عريم، لم يصر للموصى قال: إن كان جبر قضاء قال: هذه الألف على قتلا الميت عن أنصبيها؟ عن الميت من الألف التي تدعى بيت، فهو جازر، ولا يقضى، وإن لم يكن قال: ذلك، ولكن قضاء الألف من بيت، فهو منقطع والألف عليه، قال هشام: قلت لمحمد رحمه الله: أتحفظ هذا عن أبي حنيفة رحمه الله؟ قال محمد رحمه الله: وقد أبو حنيفة رحمه الله وأبو يوسف رحمه الله من مات وله غلام، وقد كاتبه عن ألف درهم، وعلى الميت لإنسان ألف درهم، فقضاء المكتوب للمريم بماله على - ولا يرأى للموصى إلا ما القيس هو باطل - ولا يمتن المكتوب حتى يمتنقه القامى، مكتادع لميلاس، ويمتن المكتوب يوم أداء المال

القيم المتوسطة

في هذا النوع من متفرقات

[illegible][illegible][illegible]

نوعی ^{۱۵} ششصد و پنجاه و نه نفر ^{۱۶} ششصد و پنجاه و نه نفر ^{۱۷} ششصد و پنجاه و نه نفر ^{۱۸} ششصد و پنجاه و نه نفر ^{۱۹} ششصد و پنجاه و نه نفر

$$p \in \text{supp}(f) \Rightarrow p \in \text{supp}(g) \Rightarrow p \in \text{supp}(h) \Rightarrow p \in \text{supp}(f)$$

٢٠٠٠

[illegible]

فهو المانع لشخص ربيع ليعمل، فإنه يكون فيه نوعي تعزيم، وخصم هذا، وهذا
محرمة طرهي لا يكون رأس آخر، وهو صورة أخرى التي استشهد به إذا كان يعطي المدين
وهو، فحقوق الإنسان سائق دين المبرور الكذب عليه وهو، فأنشأ من هذا، فكون يكون فيه
أخرى، ولا يكون، فحارب الدين فتمت التلخيص، فاولي ما مر عليه المرمز

٢٠٨٩- وفي بواخر ابن مسعود عن محمد بن حبيب ان ابن رضى ان عليه
 ديناً ثمانى واربعمائة واربعمائة دينار فادفعوا اليه فلان بعضى من دينهم
 فقد اوصت اليه ان بعضى من دينهم فادفعوا اليه فلان بعضى من دينهم
 بعضه الذين ان يكون ببلادهم فادفعوا اليه فلان بعضى من دينهم
 دفع ذلك الى رضى به بعض الناس فادفعوا اليه فلان بعضى من دينهم
 بعضه في قول محمد بن حبيب انه قال ابو يوسف رحمه الله هو رضى مع الوصى
 في تركه لو كان كانه رضى من الدين فادفعوا اليه فلان بعضى من دينهم

١٨٩١ - وقد أنفق الوصي لشركة على الصفاة حمراء، وبنو الشركة، ولم يبق منها شيء، ثم ألقى من على باب ديار، وأنتهت بالحب عند غدا، رقص القاصي - حين أهدت شعير له بضم وصي، لا مكر بعد ذلك في الكثرة، وقد سعى لذكره أحرفه على السبيل، أن أنس عليهم أمر القاصي ولا صحت منه، وإن أنس بغير أمر القاصي، جعله الصفاة، لأنه مقدم على الميراث، ومن حق الوصية، وإذا أنفق بغير أمر القاصي، فقد تصرف في حق شمره، وهو محسب أنه تصرف في أمره القاصي سلك، يكون عنه لصفاة.

٢٠٨٩٢ وفي ذلک یوم علی بن ابی طالب وعبد بن مسعود شریکین
والله اعلم بصلواته اولی به مال، لعل فی القریة کثرت ما وغیرهم الا ان
عصایح القریة هم عبد اوی به علی مال، کثر بهر الغرم، الذی انما لیس
المستعرب مع سوا هذا لقرنة فی القرية قد علی من علی بن ابی طالب
مریدیه الیه قال عبد بن اذخره لقرنة اذا کان فی بدو مال

۱۳۹۴-۲: و به اینها نیز عین مستند کافی را ارائه می دهیم. به این ترتیب که:

٢٠٩٧ قال محمد رحمه الله في إقرار الأصل إن أقر رضى الميث أنه قد استوفى جميع ما نسبت عن فلان ابن فلان ولم يسم، كم هو؟ ثم قال بعد ذلك إنما نسبت ما كنت، وقال العريزم، كان الميث على نفسه درهم، وقد نبضه، فهذا على وجهين إما أن قال هذا وبوجب إداقته الرضى، أو إذا قال الميث، ولم يكل واحد من الوجهين لا يحتج به أن يكون إداؤه بالدين بعد إقرار الرضى بأسبقه جميع ما عليه، أو قبل ذلك، والرضى في كل واحد من الوجهين لا يحتج به أن يرضى قوله وهو ملته بإقراره عنه استوفى الخصم أو يحصل، وقد ملأ محمد رحمه الله يزيد، كان الدين واجباً بإدانة الميث، وأقر الرضى، ولا بأس به جميع ما كان على العريزم، ثم قال وهو ملته معصراً لا في إقراره، ثم أقر العريزم بعد ذلك في الدين كان عليه ألب درهم، وقد استوفى الرضى من ألف درهم، وذكر أن العريزم يراه في ألف حتى لم يكن للرضى أن يبيعه^(١) يثني، وأنفون ثوب الرضى مع ثمنه أنه قبض مائة، ولا يصدق عريزم مع الرضى حتى لا يقض تسمانية مد منه بسبب المحمود

وإذا قال إنه برئ العريزم من الألف، لأن إقرار الرضى أنه استوفى من العريزم جميع ما عاها صحيح؛ لأن الرضى يملك شيئاً ما عاها من الدين، فبذلك لإقراره كاتب، وإذا صح الإقرار بأسبقه جميع ما عليه، برئ العريزم عما عاها، سواء كان عليه مائة درهم أو ألف، لأن الألف والمائة داخل تحت اسم الجميع، وإذا برئ العريزم عما عليه من الدين بإقراره لو صححنا هذا التبعان من الرضى معصراً لا كان في ذلك إبطال براءة يثبت للعريزم جميع ما عاها على المائة بإقرار الرضى بعد ثوب؛ لأن حكم الكلام إنما يقرر بالسكوت عليه، والبيان إذا كان فيه إبطال ثابت متغير يكون رجوعاً، ولا يكون بقاءً وفرض يصدق في البيان، ولا يصدق في الرجوع، وكان بمره الاستثناء من القرض ما صكب عن الإقرار لا يجمع؛ لأنه تصور حكم الإقرار بالسكوت عليه، وكان الاستثناء بعد السكوت عن الإقرار يهدد لا واجب بالإقرار لا سلفاً لفرض الواجب وإبطال اثبات رجوع، وليس بيبس، وفرض يصدق في البيان، ولا يصدق في الرجوع، فلهذا هذا صري من عريزم عن جميع الدين بإقرار الرضى لما تم يصح هذا التبعان من الرضى وكان القول

(١) هكذا في نسخة، وقال في الأصل ما ينفذ

فبذل الوصى مع بمسءاله من مخصى إلا مائة. وحدث أن البردادى من مائة تو قسمها
 الوصى، فبذل بمسءاله بالمرءى العزيم أن الدين كان عليه مائة درهم، و بالوصى صدر
 جاحداً لشمسالة ما أمر بمسءاله لا غير، ولا يجوز أن يقسم البربادى على المائة ياقول
 العزيم، لأن إقرار العزيم بالدين كان قطعاً جاحداً، البروصى بالأسبب، سببه عني
 الوصى فبذل جحد سمعانه، لمصر، يقرأ على نفسه بإيجاب الدين، لأن سببه قد كتبت
 للعزيم ياقول بروصى، فيكون سببه على الوصى بالحدود، والحكم لا يسبب بشهادة
 الفرد، فلهذا هو أن لعل قول الوصى من عقد مضر، ولا يحسن مسببه
 ثلوثه ياقول، والعزيم

فإن عاقب لمسبب بروصى على الدين على العزيم كان في ذلك الوصى لمسبب
 عزم اليت، كان العزيم بروصى من جميع الألف حتى لم يكن بروصى أن يسبب للعزيم
 مسببه، لأن إقرار الوصى أنه مضر من جميع الدين أو مضر، ويرى مضر ما
 عليه، سواء كان عليه فنة أو ألف درهم ياقول الوصى، ويقسم الوصى مسببه
 لورثته، وذلك لأنه ياقول ما عليه، أن ألف درهم في حق الوصى، لأن
 اليت حجة في حق كافة المص، وإذا ما في المص كان ألف درهم، وقد قسم الوصى
 ما سببه، جميع ذلك، فإذا ما هو مسببه مضموناً جاحداً، ما عني سببه إلى تمام
 الألف، والامتنع بمسبب بالحدود، وأن قيل إن اليت سبب أن الدين كان أثبات في حق
 الوصى، فبذل بمسءاله العزيم، وقد ذكرنا أن قول العزيم في هذه الحالة شهادة،
 والحكم لا يقض سببه الفرد

فإذا إقرار العزيم بدين ألف درهم بعد إقرار الوصى بأسببه، جميع ما عليه، فلما
 إقرار العزيم، ولا بد من ألف درهم، ثم قسم الوصى أنه أسبب في جميع ما عليه، ثم
 ذلك، وهو ما عليه مضموناً لا يقرره ما يقرره في كذا، فبذل الألف باليت،
 يكون العزيم بروصى من جميع الألف ياقول الوصى، ويعرض الوصى تسببه للورثه
 بالحدود بخلاف ما ذكره إقرار العزيم بعد إقرار الوصى بالأسبب، فإن الوصى لا
 يصدر شيئاً بولي، والعزيم سببه بالمرءى في قوله ما عليه، ألف درهم في إقرار
 الوصى بأسببه، ما عليه مضر على نفسه بإيجاب ألف درهم، فيكون مسببه في هذا

الإفترار : لأنه لا شبهة في هذا الإفترار ، فإنه يوجب على نفس ألف درهم ، والسيعة متى انتقص من إفترار ألف ، السب بإفتراره ذلت ألف مائة ، لأنه ما عساه ، عدم إذا أقر بعد إفترار الوصى ، عهد سيما غير الوصى ، ليس هو عسى نفسه ، لأنه لا يوجب على نفسه ديناً في هذا الموضع من نوع السب ، لأنه عن الذي يذوق الوصى ، لا يوجب بغيره ، سيما في سعة مائة على الوصى بسبب وجوده ، فيكون ضامداً على الوصى لا يمر على نفسه ، وإلحكم لا يثبت بشهاده غيره

هذا الذي ذكرنا إذا كان الوصى وعى مائة منصرفاً عن غيره ، فإنه إذا كان موصولاً ، فإن حال مشترك جميعه المصلحة هي فلا وهو مائة درهم ، وإلّا لم يجرم لأجل كل ألف درهم ، ذكر أن الوصى يقتضي في هذا الدين حتى كان يوصى أن يبيع المخرج فلا ، فإنه مائة لا يثبت ، لأنه لا يبيع هذا الدين في حق كرم حتى لا يكون له وصى ببيع المخرج

والفرق بينه وبين الوصى موصولاً وهو مائة إن لم يحب كلامه ، وليس مخرج ، وإن لم يحبه بكلام صحيح من التكلم بما لا يبيع المخرج ، وإن أصبح هذا فيلزم صلاته بالحب ، لأنه وهو جميع الدين ، فإن العرب لا من ألف درهم ، وإن كان هذا ، فإن مائة مائة ، لأنه أقر بمشاهدة دين محبوه ، فكل ما يبار لشعار المصطفى بأن لم يسمعوا من حيث أهلوه ، فيكون يبرأه بجنحة الخط ، وليس تحبه إبطال براه مائة مخرج ، لأن حكمه لا كلام لا يفر من السكون عليه ، وإن كان في آخر ما يبيع حكم الوى ، ولله صبح الاستثناء موصولاً ، واختبر بأن لم يسمعوا لا إبطال آخر ثابت ، وإن كان هذا ، فإنه ما يحتمله التكلام ، وسن تحبه إبطال حق ، لا للمخرج صبح هذا البيان من الوصى بخلاف حاله ، فإنه موصولاً ، لأن تحت هذا البيان إبطال ، أنه من التكلم ، وإبطال حق تست وجوع وأسر ، وإن كان صحيح من التكلم ، وفرجوع لا يصح

ثم فروج به وزير أدبته فيه في الوصى هذا لأقر من ذلك ، وإن لم يجرم يبرأ عن جميع لألف حتى لا يكون لمطلب الجميع ، العربى سى ، ولم يصح هذا التبريد من المالك ، وإن كان موصولاً بإفتراره إذا كان مائة ، ومصح إذا كان الوصى

موصولا ، ولقد رتب اليه لا يفعله ، وانصرف جهده الى حسن في هذا البيان ما يوجب صحته ، وما يقع صحته من حيث يتبين المقادير المسموعة ، ويستولي مجهول المقادير ، وبهذا مقدار الجهول صحيح ، وبه صحيح ، وفيه ما يجمع صحة ، لأن بيانه يان لا يستعمله لول كلامه ، لأن قول كلامه لاستعمال جميع ما عليه من البيان ، والوجوب ذاته كان ، وكثير ، لأنه اضاف الاستغناء إلى الجميع ، والاستغناء يوجب سقوط اثنين بعد الوجوب ، ولول الكلام يوجب سقوط اثنين بعد الوجوب ، وهذا قول ، وفيه ، وهذا القول متى صح ، انقضى عن الوجوب فيما وراءه ، لأن البيان متى صح ، انقضى ما يوجب انكلامه ، وكأنه قال : استوفيت منه ذاته وهي جميع الدين ، ونحو ذلك ، فكذلك ، كذلك ، فبما انقضى لول وجوبه ، وبما انقضى ، وهذا البيان متى صح ، انقضى عن الوجوب فيما وراءه ، لأنه لا يستغنى ، لأنه ذاته بعد الوجوب ، وبين سقوط الدين بعد الوجوب ، وبين معنى الوجوب من الأصل بصدقه ، وبين ما لا يحسنه الكلام ، لأنصح ، ولو كان موصولا ، فصيح قوب ، به جميع فيه ما يوجب صحته ، ولعمري بالأمير في حالة واحدة مصدر ، ما من السامع ، فمقتضاها في الحاشية ، فقد من كذا في حكم بصدقه هذا البيان ، وفيه حق الغير لا يظنه يجب القول بصدقه عملا بما يوجب صحة هذا الشأن ، في كذا في الحكم بصدقه هذا البيان أيضا ، هو الحكم بوجوب انكلامه بطلانه عملا بما يقع صحة هذا البيان ، وهو العمل بما يوجب صحته إذا كان فيه إبقاء حق الغير لا يظنه أولى من العمل بما يوجب صحة إذا كان فيه إبقاء حق الغير ، لأنه متى وجب إبقاء حقّه وهو مآل الإبقاء وجب إبقاء حق غيره ، وهو غير مآل الإبقاء من حريق الأولى ، فيبطل العمل بالنسبة حينئذ ، ولهذا وجب العمل بما يوجب صحة هذا البيان ، إذا كان في حكم بصدقه ، وفيه حق الغير لا يظنه ، ووجب العمل بطلانه ، إذا كان في حكم بصدقه ، وفيه حق الغير لا يظنه ، ومن كذا البيان من الوجوب ، فقد وجب الدين لا بدائته من صحيح هذا البيان بقاء حق الدين في سعة ، فوجب حكم بصدقه هذا الدين ، حتى لا يظن حق الدين في تسميته ، وذاك ، مآل وعمله ، ثم يصحح هذا البيان ، لأن في حكم بصدقه هذا البيان بقاء حق انكلامه ، كان مآل في النص وأصله ثلثي ، ولول كذا ، وذلك ، وفيه لغيره ، لأنه ذلك النص حتى لا ينصرف لوكيل^{١٥}

(١) مكلفا في حدود ، وفيه الأسوة في الفوضى .

عن القضي، ومثل ذلك، عند أبي حنيفة ومحمد وجمعت له، وفي من هذا الموضع يجب العمل بما يقع صحتة عند أبيه حتى يحصل له بعد بالدين جميعاً، وإذا لم يصح هذا التبرع من أمثال صار كأنه مال من جهة الجميع، ومن يبر وهو مال.

هكذا في الخبر، بأن أقر العزم بولايتي ألف درهم، ثم قال برضى استوفيت جميع ما عليه، هو مائة، فالحواب فيه كالحواب فيما لو كان قراره من الألف، فولايتي لأبى حنيفة، يصح من الأب رضى موصو لا منى وصحب الدين، وبعد الرضى، وإذا صح، هذا كله قال بعد إقرار العزم استوفيت مائة من جميع ما عليه، والعزم غير ملقب بوجه، وبه قال محمد لا يبر عن تسعة مائة، هكذا.

٢٠٨٩٨ - هذا بدارت الدين بإقامة الميت، فلهذا إذا وجب بإدائه برضى إذا أقر رضى بالألف، ولا به قال مفسرنا، وهو مائة مع لبر العزم، ندين كذا أيضاً فالحواب فيه كالحواب فيما إذا وجب الدين لا يخلقه به في العزم عن جميع ما عليه، ولا يجب له من ثبوتاً بوجه بغير العزم، لأن الدين هو وجب بإدائه الميت ثم يصح بأن رضى به مفسرنا، وإن كان بذكره وهو لا لا به مع ذلك، وإن أقر، وإذا به يصح بینه، وكأنه لم يبر ثبوتاً، ثم كفي قال استوفيت جميع ما عليه، وأخبره أقرقه كذا على ما هو، وله كان كذا، فإنه لا يخلقه بشيء، فكذا هذا، وفي فاصد ثبوتة على أن الدين كان له من مائة فالحواب فيه كالحواب فيما إذا وجب الدين لا يخلقه الرضى يكون العزم ترك من جميع الدين ما عليه بغير الرضى، وهو الرضى لقدرته بتسليمه.

٢٠٨٩٩ - هذا بدارت رضى بولايتي ألف درهم، ومن العزم بولايتي مع قال الرضى استوفيت جميع ما عليه، ثم قال وهو مائة مفسرنا من الرضى، فالحواب فيه كالحواب فيما إذا وجب الدين لا يخلقه به، وكذا العزم بغير رضى عن جميع ما عليه لإقرار رضى، ورفض الرضى لقدرته بتسليمه، لأن الثابت بغير العزم قبل إقرار الرضى بالألف، ولا تبعه ثم إقراره، لأنه غير غلى فمعه بإقرار الدين كالثابت باليه.

٢٠٩٠ - هذا الذي ذكر، كذا في: أن الرضى، وهو مائة مفسرنا من إقراره.

قال إذا قال: موصي لا بالمال المستوفيت جميع ما يحبه وهو منه. وقال تعميم
كل ما ليس على اليد منه وقد نصها. فلا العزم يكره. رتب من جميع ما يحبه حتى
لا يكون للوصي شيء من شيء. ولا يصح للوصي بدونه إلا قدر ما أمر به نفسه وهو
منه.

٩٠١ - مروي بين حد. يسا في وجب القدر بمادته بيت. فقال الوصي حد
المستوفيت جميع ما يحبه على فلان وهو مائة درهم موصو لا بد منه. وقال العزم
كثر على الحد درهم. فإن عزم لا يرأ إلا عن ذاته. وكان موصي أن يبيع سمعته.
فقد صدق بوجوب الحد البيات من الوصي من وجه القدر بدنه البيت. رتب جميع موصي
وجوب الدين بمادته الوصي. وإنه من حكمه. لما ذكرنا من حد. بيت. صحيح إذا كان في
تصحيحه إجماع من الغير. لا يصح متى كان في تصحيحه بدنه حد. ومضى وجب
الدين بمادته البيت. متى تصحيحه إجماع حتى البيت لا يثبت. حتى الوصي. لأنه لا حق
للوصي من الدين متى وجب بدنه البيت لا في الأصل. ولا في البعض. ولهذا لم
يصح إيراد الوصي. وذا كان في المصنف في أهل البيت. بأنه صدق متى صح هذه
البيات كان في صحيح حد. بيت. من الوصي بدنه. حتى لم يبق سمعته. فصح هذا
الحد من الوصي. وإنه صح صار كنهه مثل المستوفيت مائة درهم ومضى جميع الدين.
وقر العزم. موصو. وكره. قدمت. فإن الوصي يسميه بسمعته. لأنه متى أن يكون م
و الله الله واجب. سمك من العزم. ثم قرأنا بعد حد سميت. وكان الأمر
صحيح كمن قد لا حد من على خلاف. سواء كان ذلك صحيح أم لا. وكان
لنفسه أنه لم يصدقه. ويأخذ منه ما قرأه. فكذلك هذا. حد أو. حب الدين بإذنته. فلو
تصحيح حد البيت. كره من تصحيحه أين. حقه. لأن البعض حقه كأنه عقد التصديق
وقد ذكرنا أن حد بيت غير صحيح إذا كان في تصحيحه بدنه حد. من غير. وإذا لم يصح
هذا البيان. حد كأنه حد. المستوفيت جميع ما عليه. به أم العزم يكره درهم. ولو كان
فذلك لا يصح العزم من شيء. ومضى لا يصح للوصي لا قدر مائة درهم على ما مر. كما
هو.

٩٠٢ - هذا. أن موصي أو لا يستحياء. فأما إذا مر العزم لا يأنه درهم.

ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وصي مائة، فإن العريم يكون برئاً عن جميع الألف؛ لأن بيد الوصي متى كان عاقلاً غير صحيح، فكأنه قال، استوفيت جميع ما عليه لا غير، ولم يقبل، وهي مائة، ويضمن الوصي الورثة تسددها هذه؛ لأن الثابت بإقرار العريم قبل إقرار الوصي بالاستيفاء وثمة مقر على نفسه، لا على الوصي كالثابت للغير، ولو ثبت الألف بأنه لكفى للعريم برئاً عن الألف ويضمن الوصي للورثة تسددها أخرى سوى المائة التي الربية، فكأنه هذا - والله أعلم -

٢٠٩-٢ - قال، ولو أن وصياً باع خدماً للورثة، وأشهد أنه قد استوفى جميع مائة وهو مائة، وقال المشتري بن كان مائة وخمسين، فهذا وصي رجيب إذا أن قال الوصي وهو مائة موصلاً بإقراره، أو مائة مفصلاً، فإن مائة موصلاً بإقراره، فإنه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ المشتري عن مائة وخمسين بإقرار الوصي أنه استوفى جميع ما عليه؛ إذ ذكرنا أن الدين متى وجد يحمله هذا البيان من الوصي لا يصح ذكره مفصلاً أم موصلاً، وإذا لم يصح هذا البيان، وكان الوصي قد استوفيت جميع ما عليه، ثم أقر العريم أن جميع ما عليه مائة وخمسون، ولو كان كذلك يكون المشتري برئاً عن جميع الثمن بإقرار الوصي، فكذلك هذا، ولا يضمن الوصي خمسين درهماً، وإذا قال الوصي، وهي مائة مفصلاً عن إقراره، فكأنه أجاب، يكون العريم برئاً عن مائة وخمسين بإقرار الوصي أنه استوفى جميع ما عليه، ويكون القول قول الوصي فيما قضى، لأنه لو قضى الزيادة ضمن بإقرار المشتري، وإنه ساعد على الوصي، وليس يجزى على نفسه

والجواب فيما إذا كان مالاً، وأقر باستيفاء جميع ما على المشتري، ثم قال وهو مائة موصلاً أو مفصلاً، كجواب في مسألة الوصي، ولو أقر الوصي أنه قد استوفى من مائة مائة درهم وهي جميع الثمن، فقال المشتري لا، بل الثمن مائة وخمسون، فأراد الوصي أن يتبعه بخمسين درهماً فله ذلك

٢٠٩-٢ - يرق بين هذا وبينما إذا قال الوصي قد استوفيت جميع ما على المشتري وهي مائة، وقال المشتري لا، بل كان الثمن مائة وخمسون، وقد قضى، فإنه لا يكون للوصي أن يتبع المشتري بخمسين درهماً، وقوله وهو مائة موصلاً بإقراره

[illegible][illegible][illegible][illegible]

له به، فإنه لا يصح متى قال موصولاً، لما فيه من عطل عن العزم من الزم من المنة
الأخرى بعد ما ثبت، وبما ركوب الوصى عن الإقرار، وقد لم يصح من البيان،
فكان قال استوفيت منه جميع ما لثمت، ولم يقل شيئاً آخر، ثم لمعت البينة أنه كان
ماتكس، وهذا بكون صديقاً للمائة لأخرى، لأنه جحدتها ما زال قبض مائة بعد ما ثبت
من الإقرار بطبق الكلي

وهذا معلوم ما يروى من هذا الذي يعلقه الوصى وحسبته بحالها، فإن الوصى
يضمن للمائة الأخرى، لأن نبيته منه لا يصح متى وجب بدين مائة منه وإلى كان
موصولاً، وإذا لم يصح البيان كان اجراءه فيه كالجواب فيما ادد وجب بدانة لثمت، وقد
قال موصولاً وهي مائة

٢٠٩٠٦ - قال أبو الوصى أنه لمستوى ما لثمت المية بعد ثلاث من ودعة،
فومضارة أو شرته، أو بعبارة، أو حاربه، ثم قال بعد ذلك في نفسه من عاقبة،
وأقر لظنوب أنه كان سميت عدة ألف درهم. فهذا على وجهين، إما أن أقر الوصى
بالاستيفاء لولا، ثم قال لظنوب أنه كان ألف، أو أقر لظنوب أنه كان عدة ألف
دوهم، ثم أقر الوصى باستيفاء ما عطفه، وروى الوصى وهي مائة إن أقر مؤسراً
بما رواه أبو موصولاً، فإن أبو الوصى بالاستيفاء لولا، ثم قال بعد ذلك في نفسه من عاقبة،
وقال لظنوب، كان ألف درهم، وقد قبضها، فإن الوصى لا يضمن أكثر مما أقر
بفسقه، ويكون لظنوب بريقاً من الخصم كذا في الخبر، فإن مات البسه به كان عدد
الظنوب ألف درهم، فإن الوصى ضمن لذلك كله، وذلك لأن بيان الوصى أن ما قبض
عاقبة غير صحيح متى كان موصولاً، لأنه متى صح هذا البيان صار لظنوب ضماناً
لنصف مائة، لأنه بصير جاحد، لنصف مائة يقوله، قبض من ألف درهم، لم يكن
الوصى يضمن منه شيء، والأمين يضمن بالتحديد، والبيان من الوصى موصولاً لا يصح
سوى كان من الإنسان يجاد ضمان على الميراث، كما لا يصح به كان فيه إطلاق براءة
وشت للعزم، ونفرت بقرارة، وإذا لم يصح من هذه أسنان، فكانه قال استوفيت
جميع ما عد لظنوب رسم يقى وهو عاقبة، ثم قامت عليه على أنه كان عد لظنوب

ألف درهم، وذلك بصبر صاحب التهمة؛ لأنه مبرر جاحداً لمزاده على ألفه بعد ما ثبت حقه بخلافه. وإن أقر بذلك، ولم يقر السب، لأنه لو صحت صحت بقول المطلوب، وإيه شهادة فرد، ولا يصح المطلوب؛ لأنه لو صحت، صحت أصول الوصيّ إيه مبرر مائة، والناهي عنك، وقد جحدته لما ادّعى من الكلي

هذا إذا قاله موصولاً، فأما إذا قلّه موصولاً، ثم أقر المطلوب، ما بعده كان ألف درهم، وإن القول بول الوصيّ إيه يقضي مائة، ولا ينعى المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا من الدين، فإنه ينعى التعزيم بالباقي ذلك، لأن البان منه صحيح متى كان موصولاً، فيثبت بقض مائة لا غير بقرارة إلا أن المطلوب لا ينعى الباقي؛ لأنه يقول دعبت الباقي إلى الوصيّ، وهو ليس من الباقي، فصدق في حق ركة نفسه عن التهمة إن كان لا ينعى في يوجب التهمة على الوصيّ بخلاف ما يقول؛ لأنه لم يستثن من التعزيم إلا مضر مائة لما صح منه البيان، لأن التعزيم ادعى إيه الباقي إلى الوصيّ، ونكر الوصيّ، فيكرر القول بول الوصيّ فإنه مع ينصرف

٢٠٩٠٧ - هذا إذا أقر الوصيّ أولاً بالاستيلاء، فأتى بآخر المطلوب أولاً أن الأمانة عند ألف درهم سميت، ثم أقر الوصيّ أنه استولى بجميع ماله وهو مائة موصولاً أو مفصولاً، فاجواب في كل قولين فيما إذا أقر السب، أن يقال عند المطلوب كان ألف درهم، لأنه غير مسمي في هذا الإقرار؛ لأنه بعد الإقرار ليس بوجه، فحقاً على غيره، وإيه يقضي نفسه، وقد انتفعت التهمة عن الإقرار، صار السب به كالنائب بالبيئة، ولم يثبت بالبيئة أن ماله موصولاً، صار ضامناً لذلك، وإن قاله موصولاً لا يلزمه إلا ما أقر بنفسه إلا أنه لا ينعى المطلوب بشيء بخلاف الدين على ما يـ

٢٠٩٠٨ - قال وإدّعى من الكلي أنه يقضي من مائة على الناس، فجاء غريم بصلان، مثلاً، فقال للوصيّ: قد دعوت إليك، وكذا، وقال الوصيّ: ما غضبت من شيء، لا عني أنه كان بصلان عرفت شيء، فالتزم بول الوصيّ، ولا يثبت التهمة بعد ما بعد الإقرار الذي وحده من الوصيّ لأن الإقرار بالاستيلاء حصل للمجهول لأنه لم ينعى الاستيلاء إلى جميع ما سميت من الدين إلى رجل بعينه، فإنه لم ينعى استولى بجميع ما للبيت من الدين على الناس من ماله، وإنما انحصر إلى

يرأ جميع عمره ، يس من نفسه ، لأنه أقر باسبغده حريق نفسه من الذبول التي تركها
است من الناس من هذا النوع ، وإلهه منصور ، بل يسر شيم نفسه ، نفسه ، ثم كان
مأمورا من جهنم ، فكان من حصل فلولوا ، ما أنقر به منصور

٢٠٩١٠ - ولما أن وجب أنقر أنه يقدر جميع ما في سر من لئلا من ماله وعمره .
ثم دخل بعد ذلك رفو مائة ، خمسة أثواب ، وأدعى الوارث أنه قد اقتر من ذلك .
وأقاموا عليه أنه كان في ممرات أبيه يوم ميث في هذا البيت ألف درهم ومائة موب .
فبه لا بد من الوصايا الخمس من أقر بحقه ، وإن قال وهو مائة موصولا عن الإقراره

عوى من ، ومن الذي ، هذه أو أقر أنه أسوي جميع ما نسب من القديس على
لئلا ، ثم كان موصولا وهو مائة ، ثم فاصد البيه له الذي كان عنه ثوبا ، فإن لم يصم
يكون خرافة لأب كها ، وإن كان كذلك لأن الناس من سالب صبح من الموصولا ، وإن
كان موصولا ، ديب عن الحكم بحسبه يطه ، سواء دابه للعب ، أو يحاط عصان على
العصر ، فيصبح من هذا الباب كمالو ذكره موصولا ، وإن صبح هذا الباب ، وإن كان
موصولا ، صار كيه من موصولا ، وهو مائة ، وحده أثواب ، ووفى . كذلك يست
فيص ما أنقر به ، ولا نيك نفس الباقى ، فكما هذا

وعاصر عد من الذين ان لو دل ، وهو مائة موصولا ، فبه لا يرمه إلا هو ما أنقر
به ، والسعي بنى على عمره ، سحلاه ما لو عن موصولا في باب الذين وهو مائة .
لأن الناس من سم صبح في حو العرج لخاصه من يهال حو إليه ، ويرمهم فيما راد على
اللقه يوم لو أنه سوي من جميع ما عنده ، وإنا لم يصح أسان ، فكأنه قال . ستوب
جميع ما عنده ، ويرمهم . وهو مائة . ثم فاصد السنة أنه كان ألف . م هناك بقره الأثواب ،
تلكه هذا . والله أعبد

السورة الثامن عشر

في دعوى بوصاية ربياتها

٢٠٩١١ - بعض مسان هذا السورة ذكرناها في كتاب أدب عاصي والمعه

في بطنه حصية به أكبر بالمال ، وحصية أم إذا حصية فلانه هم ان به هي بده مقته ،
فصبت حصية به بحكمه ، وأما إذا فخره ملان لمودع ، عاصب بصير حصياً
للمالك ، و به حده مدسه ، والوصي قائم مقام الوكيل في حقه له قتلوه ، و طيننا بصب
خضه ، و من القاضى الرده عليه ، يأمره بالدمع .

فإن دفع له الرجل المال إليه بأمر القاضى ، و جاء به حب مال حيا ، فهذا على
رحمن الله أنه عصب عار في به لوصى ثم كان قتلته ، أما الوصية الاخر ما إذا ملك المولى
لم يه لوصى لغور لا صلا على الشهود وإن ظهر كذبهم ، لا لهم ثم شهدوا إلا
بغير القاضى بدموى ، بهذا لا يوجد العصبان كمن في حانه عباد له بعد هذه لسانه
على ثلاثة احواله : إما أن يكون (المالك) قد قتل قبضه ، أو عاصب أو مودعاً ، فربما
كان عاصباً كان بعد ذلك أن يقبضه إن شاء ، لأنه إذا عاصب به بعد ان عصب
الساو ، ولم ير ، بالتسليم الى القاضى ، لأنه ظهر انه به يكن نائب عن المالك ، وإذا شاء
صمن القاضى لو صبه ، لأنه قضى ماله بغير حق ، و من صعب العاصب . جميع على
مدعى الوصية ، لأنه ملكه من وقت العصب يأمر ، عصبان ، فيرجع عليه كما في
عاصب العاصب

وليس تسليم من عاب لأنه يت قبض ماله على سببه ، دفعه ، لأنه إن دفع
المال إليه ، على أنه مال وصي ، وإن عاصب مدعى بعد قد ظهر المفعول ماله
ظهر انه لم يكن وصياً بالدفع ، وكان له أن يرجع به عليه ، و من مدعى الوصى به
لم يرجع به على عاصب ، لأنه ثمرة عاصب انه است من أن عصبه لا يرجع به
على العاصب ، و كان الذي في منه المال مردعاً ، فلا عصب مدعى ، لأنه كان مكرهاً
ومجبراً في الدفع ، فلا مدعى كذا لو عصبه منه عاصب بخلاف ما ذكر الذي في
يديه ثلث شمس ، لأن هذا العصبان كان و جاء حاجاً الى سرده ، بالتسليم إلى من
لم يدر ما بالتسليم به من حجة لذلك لا يبرأ من العصبان ، وإن كان مجبراً في التسليم ،
لما في فيه دفعه ، هذه ان لم يكن و جاء و حث به بعت تسليم وهو كذا عصباً في
التسليم ، و يمكن له من صاصر ، وإن قضى بأمر القاضى لا أمر العاصي لأنه لم يصح

لا ظهر صاحب المال حباً، فصار مديناً ماله بخير لدمه، وبغير إذن من بلى عليه، فكان ضامناً، وإن كان حاله دنيئاً غير رجل، فليس لصاحب الدين حق تصفية الدين للوصاية؛ لأنه من قبض له، من قبض مال الغير، لا يعرف أن يسهو بنفسه بأستمالها لا بأهليتها، ولكنه يفسد الذي عليه الدين، لأن الدين كائن واجباً عليه، ومن يبرأ بالدفع إلى الدين، لأن أكثر من في السب أن يدفع كل مقرر القاضي، لا أنه ظهر أن أمر القاضي بالدفع، كان حال حياته، فكان باطلاً، فلهذا كان له حق تصفيه، وإذا ضمنه كلاً له أن يرجع على الدين بوصاية ي قبض منه فوجهين ' أحدهما أنه إنما يبرأ بالدفع إليه ليحصل له براءة دمه، فإذا لم يحصل له ذلك لم يكن راضياً، وكان له حق الرجوع، والثاني أن المدفوع ليحصل به براءة مدفوع بجهة المدفوع، لأنه يصير شريكاً ما في فته بما يؤدي، والمفوض بجهة المعارضة مفسون كالمدفوع بحقه، لمعاقبه

وأما الوجه الثاني: وهو من إذا كان المال قائماً في يد مدعي الوصاية وصاحب المال بالقرار إن شاء، أجاز قبض المدعي للوصاية، وإن شاء لم يجز، أما في الردعه والتعصب فلا، لأن المدعي له بالوصاية قبض مال غيره بصيرته من عبه، فسقط على إجازته، وأما في الدين فلا، من عليه الدين صدر مشتبهاً في دمه من عدة القاض بما أدى بخير لدمه من الدين، فصار كغيره مالاً إنساناً من قبضه، فبشرقه على إجازته مطلق المدفوع ثامناً، فإن لم يجز كلاً له قد يفسد الخاص والغير؛ لأن الضمان كان واجباً عليه، والبراءة لما تحصل إما بالبراءة، أو بالدفع إلى المالك، أو إلى غالب المالك ولم يوجد، وإن أجاز دفعه، برئ القريم والخاص حتى لو دفع ما في يد الوصي بعد الإجازة قبل قبض المالك، ثم يكن للمالك على القريم والخاص سن، لأن الإجازة صحت بقيام البعض ببعاء المفوض، والإجازة في الانتها، كإذن في الابتداء، ولو أن له في الانتداء، كان اجواب كذا قلنا، فكذلك إذا أجاز في الانتها.

وحكى عن الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يتولف البعض على إجازة المالك؛ لأن التولف إنما يكون للمنفرد دون الأفعال، وكان المذكور هنا قول محمد رحمه الله

٢٠٩١٢- هذا الذي ذكرنا إذا جاء صاحب المال حباً، فلو أنه لم يأت صاحب

على ذلك.

ذكره ج لا أوردناه، في شرح هذا الكتاب، وإنما قال عبد الله خافياً لا
يعني للقاضي بغيره، ولكن مع هذا هو له بعداً، ويظهر وصفاً آخر ذكره شيخ
الإسلام هذا في آخر وصايا في باب الوصى والتوصية

١٠٩١٥ وفي ندوى بمصر، وصى على وقف، وفي ركة ميت شعري
أغنياء بأمر الملك، الوقف، وأقدم الحاكم هذا آخر، ثم قال الوصى، أنا م حمد بن طاهر
على القيام بمرضى إلى، من بيده الحاكم إلى ما كان، قال هو وصى بني خاله لا
يحتاج إلى إعادته حكم، لأنه لم يدر، في أنه قد قل الحاكم، وأما كيف آخر مناهج حتى
يتصور ذلك من الأمر، أنه ذكره في عام بعد آخر، والأول لا يعرف باسم علم إلى

النوع المشرود

في الشهادة على الإيصاء من الوصى وهو غيره

١٠٩١٦ قال وقد صرح في وصي، ثم أضاف، أنه وصي، في ذلك
معهم، فهذا على وجهين، إما أن يقال أن يشهد له بما في يده، أو يحلف، فإن كان
يدين، فلا يفسد، لأن ليس بشاهد، ومن الاستحسان، عين، وجه القياس، مهما
شهادتهم، يجوز، إلى أنفسهم، معناه، لأنهما شهادتهما، لعدم لأحد منهما معناه
بشهادة، وهو مما لا يجب، فإما لهما في هذه الشهادة، معناه، فكان يجب أن لا يقبل
شهادتهما

وجه الاستحسان، أنهم، لم يشهدا بذلك، ولكن ما لا من القاضي أن يقبل
معهما عند الزوجين، وهو يريد، لك، كان للقاضي أن يجرى بهما، وإن لم يشهد
كذلك، الثالث مرضى، حيث يشهد عدلين، فإذا ثبت كونه مرضى، ثبت بشهادتهما الوصى،
وإن كان للقاضي، قال، الثالث معناه، في أنه يجب أن كان الثالث، يريد ذلك من غير
شهادتهما لا يكرر، ثبت هذا الثالث من القاضي، وصا معهما في ركة، فلهذا مضى في
المرتب، هذا، كان المشهور، مدعى ذلك، فتمايزت، في بعض هذه، شهدتهما لا

يحتك فيه خلان، فيحتاج من أن يذكر لأخي يوسف حبه لله وحبها حرا، وهو أنه هي
عصب الثالث وصفا من سمعة سمعت حتى إذا هم به لأمران حسنة، فإن الشاكت
بجهما، فإن لم يمتدا مع لأمر إلى القاضى حتى يردوه، فكان ما مضى في سمعت
معهم ثلثا عدائي برسم، يحصل للمعتك في سمعت أيت من لأيه في ثلاثة
عمره قد أنه يكون به إدخال الثالث معهما مكان العجز، ورد من بهما، رمال لا أنيل
الوصية، بل أن يخط معهما ثالث، لأمر القومى أن لا يخط الوصية بعد ذلك ما لا قبل
من أي، فإنه لا يحصل رده من به

٢٠٩٧ - قال: وقد شاهدنا أن أهدى الوصى إلى خلان، وقيل ذلك
خلان وقلان يدعى، فالعباس أو لا تعين شهادتهما، وهي الاستحسان، نقل، وجه
القبض أنهما يشهدان أن أهدى، من هذا بعد وفده في مسانه، وقد شهدا حتى حده
أدرك كل هذا بهن سمعوه، وقيل: وأدب جانب والوكيل يدعى وعمره أليت
يصلحون لأمن هذه الشهادة، فكذلك هذا بل أولى، لأنه لا سمعة بهما في كونه وكلا
حال حياة الأب، بل سمعة لأيهما لا غير، وقد وفاء الأب كما أن لأب سمعة في كون
هنا صير له، كونه بعد وصاياه، ويمضي حيوة، ويعطف تركه حتى إذا ظهر بين أو
وصيه، فإنه يمكن القصد، بل بؤرته في تلك سمعة أيضا، فإن الوصى - مخرج أموال
لب من الناس، ويحده به، حتى يأكله الوثقة، وإذا لم يكن له شيء، يكون ولا
لأيهما حال حياة الأب، وبعد وفاة الأب أولى، والتميز عنه من ثم سها أن خلان
توصى إلى أبيهما، فإنه قد نزل وقلان يدعى، فإنه يصل شهادتهما، لأيهما يشهدان
لأيهما، بالبدالة له من ما يسم، علم بين سمعتهما، فكذلك.

وجه الاستحسان، أنه من حيث لو لم يشهدا بذلك، ونكتب ما لا من أشخاص
أن سمعتي هذا وصى من غير شهادة كذا لقاضى حقت، إلا كان الوصى يريد الإيهاء
ورع فيه، وإن لم يثبت كونه من وصى أيت بشهادة عدلين، فصار ما يثبت كونه من وصى
لكل شهادة عدلين أو من

وقيل ذلك، وهذان يدعيان أن لا يقبل هذه الشهادة، وفي الاستحسان غشياً،
وجه القيس: أنهم يهدون اليهود يجران إلى أنفسهم عصباً، ثم يصابان كسيتهم
بطاقته بالدين، وبخاصة من معه، وبخاصة حتى حر شهادته معصاً لا يقبل شهادته؛
لأنه كان ساعد نفسه، لأن من أنه لم يهد حائل حاد الملب أنه لم يكن فلائلاً بمضاهيهما،
والذي قيل يدعي والمرح عائب، لم يه لا يقبل يشهاديهما لأنهم يشهاديهما يجران إلى
نفسهما معصاً من أنه جه لدى ذكرها، فكذلك هذا

وجه الاستحسان: أن ليس القيس لو سأل من القاضي أن يقص هذا، وصياً بعد
موت القديون حتى يقص ديهما، وبخاصة بدمته، وهو يوجب في دونه الوصايا، كان
لقاضي أن يقص هذا، وصياً بعد أبي القيس، وإن لم ينس كونه من أبي القيس، وإنما
كان للقاضي سبب الوصي بدون شهادة رب القيس، مع شهادتهما أو من بخلاب ماسو
شهادتهما بالدين حال حياة عديون، والقديون عصباً، فن هذا يقص ديه، فإنه يفضل
شهادتهما لأن من الذي هو عصباً من القاضي أن يقص هذا، كلاً عن يعتب من
خصماته في الدين، يقص ديهما، فإن القاضي لا يحرمه، كلاً عن الجانب بطلبيهما
وإذا لم يكن للقاضي عصب يوفيل عن الملب في عصب ديه، فإن كان أو كليل يور
يدانك، لم يكن له أن يقص يشهاديهما، لأنهما يهدون شهادة يجران إلى أنفسهما
معصاً

٢٠٩١٩ هـ: إذا كان أبو موسى يدعي ذلك، وإن كان لا يدعي، كان ورثة الملب
وهو أن ساعد من عزماء الملب يدعون ذلك، فإنه لا يقبل شهادتهما معصاً، واستحساناً
لا لعدم الدعوى، لأن الدعوى وجدت من هو سبب من هذه الدعوى، ولكن لأن
لقاضي لا يصدر ب نصيب من وصياهي مركبة للملب، فإن لا يوجب في الإحصاء
بنيهما، ولم يحرمه عصب إلى يجعله يشهاديهما، ولا يجوز نصيب من يشهاديهما
لأن لهما في هذه الشهادة منفعه

وإن كاتب الورثة ورثة العزماء لا يدعون برحمته قائماً، لأن نفس ديهماً واستحساناً
لوجه القيس ذكره، وكذلك إن شهد بجلال عنيهما دين عصب أن ليس أو موسى إلى
علاء وجلال يدعي، أن يسأله عن القيس والاستحسان، وجه العزماء بجاه شهادتهما

٢٠٩٦٦- وإيما شهد أنا، أحمد الوحيي أن في ن رضى بن إسماعيل بن محمد
كان الأب بعم ، به لا نقل هذه الشهادة لأخو بن لأب ولا أم بن الأخي .
أما في حق الأب فلا ثبت فيه ، وأما في حق الأخي فلا ثبت شهدا بكمه و حقه ، وقد
سئل عنهما ، م عار الثاني ، هذا ، قال له محمد رحمه الله عن كتاب العتق ولو شهدا
بن فلتا دفع ، ما ، وقالة بكمة واحدة لا نقل هذه الشهادة لأن هذه شهادة و حقه
قد نقل بعضها عطل كنها

ول كان الأب لا بدعى ، ويدعيه الوتة ، فإن شهدا ، نقل وان كان للأب
ذلك متعده لأبنا صحت صحيحه ، وإن كان الأب لا بدعى ، ولا ميراث الأب ولا
الوتة لا نقل هذه الشهادة لعدم الكهولي

٢٠٩٦٧- قال وإذا شهد شاهدان أنه وصي بن عبد ، إنه رجع عم ذلك .
وأوصى إلى عبد أعز حرمها شهدا بعم . حلت عن الشهادة وإذا شهد شاهدان
الوصي الوصي إلى عبد الرجن م شهد أنا الوصي د الوصي عزير أبا عن الوصاية
وأوصى إلى فلان ، حرم م شهدا بعم ، لأبنا بعم على بعم لا يبي . أليها
ببطلان أدبيها ، وهذا من الوتة في بركة اليب

٢٠٩٦٨- قال أبو محمد الوصي إلى أبيها ، ثم عر بن الوصاية ، ولو وصى
بني هذا أجرت شهدا بعم لأب ، في الحاصل يشهدان على بعم ، قال ، وهو شهد على
ذلك أنا اليب أو عر بآبها بعم حقه بن ، وله نقلها بعم بعم ، و لسانة على
القيس ولا صحاح الذي ذكره

٢٠٩٦٩- إذا شهد شاهدان أن فلاناً عمل هذا كذا في جميع ما ركه بعد
موته ، جعلته وصيه ، لأن برهانه وأوصايه يسان م معنى واحد ، لا يرى أن من
قلاً لأخو كى ، وصى في حربي صار وكيلاً لأبنا سان عن معنى واحد وإذا قال
جعله وصياً ، فهذا قد قال وصيه إليه سواء ، وصيه وصيه

٢٠٩٧٠- وإذا شهد أحد شاهدان أنه الوصي إلى فلان يوم الخميس ، وشهد
الأخر أنه الوصي ، يوم جمعة ، نقل هذه الشهادة ، لأن لشهوده فر ، واختلاف
تسهر في الأموال من حب الرمان ، الكمال لا يجمع دون الشهادة

السوى احدى والعشرون

فى شهادة الوصى سميت أو للوارث بشىء

وشهادته على ايب وشهادته على الوارث.

٢٠٩٦ = قال محمد رحمه الله: شهادة الوصى بمسبب يدى، أو غير ذلك باطله سواء كانت الورثة معاراً أو كسراً، إذ كانت صمد، فلا بد من ثبوت فى حال الصمد، والقبض ليدى، لصحة كاشافته، وإن كان كبيراً، فلا بد للوصى من عين ايب. وإن كان الورثة كفهم كباراً أو صغاراً كان أو عبيداً حتى يرضى القوم من القضى، وله بيع لمعروض حال حينهم، وإذا لم يكن له بيع حال حضرهم، وإذا كان له تبص مال الميت، وإن كانت الورثة كباراً، صار متعدي نفسه، فلا تخلص شهادته كما لو كانت الورثة صغاراً كهم

قال: وإذا شهد بعض الورثة على ايب يدى أو غيره، والورث صمد، فإنه لا تقبل شهادته، لأن الوارث إذا كان صغيراً، فثبوتى التصرف بوصى، فصار كاشافته لصحة، وكذلك لو شهد يدى على الأجنبى لا يعمل لأنه هو الذى يصح به التصرف فيه، وهو كاشافته نفسه، ويؤكل الوارث كبيراً، قد شهد به باليدى على ايب، فكذلك على الورث أى حيلة رحمه الله، لا تقبل هذه الشهادة، وقالوا: تقبل، وجمعوا على أنه إن شهد بوره الكثير عين، أو غيره على الأجنبى، فإنه نفس شهادته

وجه قوله: هو أنه يشهد للورث يدى لا يكون مصر دست به، فوجب أن تقبل هذه الشهادة، فإنما غير ما شهد للورث شكراً عين، أو غيره على الأجنبى بخلاف ما لو كان الورث صمداً، لأنه هو الذى يصح له ذلك، فلا ترى أنه قد شهد للورث التصغير غير، أو غيره على الأجنبى، ثم قيل: شهادته، فكذلك على ايب بخلاف ما بعد به

وأما أبو حنيفة رحمه الله: فذهب إلى أن الوصى قد يصح مقام الوصى، والوصى لو شهد فى مرضه ما به بغير القوم، على نفسه ثم نفس شهادته، لماعه من يشتر بعض ورثته على بعض بشىء من مثله، فكذلك الوصى الذى لم يمانه بخلاف ما لو

الفصل الثاني والثلاثون

في الوصية بصبي ابن لو كان أو ثل صبي ابن
فبجيز الورثة أولا بجيز أو بجيز بعضهم

١٩٣١- من يجب عليه في هذا الفصل أن الوصي بد قدر وصية الوصي له
تصيب بالورثة محذوم بصحيح انقصه أولاً من الموجودين ثم يراد عيب صبي ذلك
الورث الذي صفه الوصي ، ثم يحول منه إلى الوصي به يجعل هكذا ، إلا إذا تعذر
تصحيح الفريضة من الموجودين أو لا على ما يجب منه هذا - إن شاء الله تعالى - وإنا
جعلنا هكذا لأن الوصي أقوم للموصي له مقام من سواه وحول بصبي المسمى إليه ، فلا بد
من معرفة صبي يسمى يحول ذلك إلى الوصي له ، وطريق معرفة ما

١٩٣٢- قال محمد رحمه الله رجل فملك ورثه أما وابن أو وصي لرجل
بصبي بنت لو كان ، فالوصي من سبعة عشر سهماً للموصي به خمسة أسهم ، وللأم
سهماً وللأبن عشرة أسهم ، والورثة في ذلك أن يسير الفريضة أولاً لولا الوصية ،
فتقول : لولا الوصية كانت الفريضة من ستة للأم السدس سهم والأبني للابن خمسة ،
فلذا الوصي بصبي بنت لو كان يراد على الفريضة بصبي بنت وبصبي بنت نصف
صبي الأب ، ويراد على أمه ففريضة مهمل ونصف - فصار بها ربع ونصف ، فوافق
الأكسر ، فوجب للضعيف ، فصار سبعة عشر ، وحصل كل حق ضعف ذلك يعطى
الموصي له ولا خمسة ، لأن وصيته حصل بأقل من الثلث ، فتكون معدومة حتى اثرات
يعني ثمة اثنا عشر ، يعطى الأم سدس ذلك سهماً حتى ثمة عشرة يعطى الأب ، تظهر أنا
أعطى الوصي له نصف بنت لو كان نصف ما أعطى الأب ، واستخدام التمر يج

فإن قيل قلص الوصي أن يكون للموصي له من صبي البنت بالميراث ، ولو
كان ههنا بنت كان لها خمسة من ثمانية عشر بالميراث ، بأن يرث أحد أخيه ففريضة وذلك
سبعة للأم سهم يعطى خمسة لأم البن والابن والابن اثناً اثناً وذلك خمسة للابن ،
فلم أنه لو كان ههنا بنت كان لها خمسة من ثمانية عشر على ما عرفت ، فيبقى أن يعطى

وروي عن محمد بن ربيعة أنه سمى التوارث أن النسب جاني يسمى بين الموصي وبينها
على - حد - يوم روى النصحيح - وجه ذلك اعتبار حالة الأوصياء بمدة الأعمار، ولو
تفرق كل واحد من الوصيين بعدة كذا للموصي له بالثالث الذنب روى عن أبي بصير
في ثالث الرجع، لأن مثل الشيء غيره ولكن يتأخر وقد أوصى به سي، ولم يوص به
بين ثلث مع غيره، ويصحب الأس بالثالث الثالث، فيصوب إلى ٧ مثل ثلثه، ونسأل
إذا صرح بأنه مثل ثلثه كذا فيصوب رجع مثله، ١٠ صحبه من حد باب ثلثه وربع
وأقل ذلك أن عمر، ثم يوصي له بالثلث وهو أربعة و أحد يوصي له بمثل النصيب
وهو ثلاثة عند عدم إحد، ويصوب بمثل ثلثه وذلك بوجه، فلو كان الثلث نصيباً
مختلف ما زاد الوصية بتعصيب ابن ثالث، لأن ذلك الوصية جعل يوصي له مثل نصيب
أحد الأس، لأنه أوصى به بتعصيب ابن ثالث لا غير بتعصيب ابن ثالث، ويصوب إلى
ثالث مثل نصيب أحد الأس، ويصوب ثلثه إلى نصيب أحد، فيصوب إلى ثلثه مثلاً
بوجه، وإذا زاد منه مثلاً نصيبه كان المصوب ثلث حصته، فيصوب الموصي له
بتعصيب موصي به بالثالث، والأخر موصي له بالثالث، فمقدم الوصية يتقدمه
فيما حصلته على ما روى

ثم قد روي عن أبي بصير عن الوصية بتعصيب ابن الوصية بتعصيب ابن الوصية
لو كان ذلك الموصي، وروى ابن ربيعة أن الوصية لو جعل بتعصيب ابن ثالث
شيء واحد، حر لا يباين كان للموصي له الثلث، ولو أوصى من نصيب ابن ثالث،
كان للموصي له أربع، وفي الفرق بين الوصية بالتعصيب وبين الوصية بمثل النصيب
فكذلك بعد ثلثه

٢٠٩٣٤ قال: وإذا ملك رجل، وترك أحد ورثته، روى لرجاء بتعصيب ابن
لو كان، فذكر وصية، والموصي له ثلثه، قال: قال ابن ربيعة: وصية، لأنه لو
كان هذا ابن، كان ابن ابن الوصية ثلثاً، وكان الأخ معجوب بالابن، فمعرفة
نصيب الابن ثلث مال، فيعطى ثلثه عند الإجراء، يعني تلك الحصة بين الوصية والأخ
نصفين، لأنه لو لم يكن هذا وصية كان لثالث ابن الوصية والأخ حصتين، فكذلك وجدت
الوصية روى عن الوصية، لأن الزيادة على الثلث عند الإجراء يستحق من نصيبها
وإذا تكوّن الزيادة من نصيبها، إذا قسمنا ما في نصيبها بالوصية

يُغنى بصيب أحدهما أنكرًا لكل واحد منهم أربعة من مائة عشر ، فعند الموت يقرض الموصي له يَنْبُص بصيب أحدهما أربعة منهم من ثمان مائة عشر سهمًا وهو تسعة المائتين وصاحب النصف يقرض بالنصف ، فيقسم النصف بينهما على قدر حصتهما^(١) ، وإن أجاز الأثنان وصيهما تأخذ صاحب النصف تمام النصف سبعة وتسعين مثل النصف بأحد أربعة ويغني ثلاثين تسعين ونصف تسع خمسة من ثمانية عشر

ولو كان أوصى رجلين يغل بصيب أحد الأبوين ، وأوصى لأخر يغل بصيب الآخر ، وأجاز الأثنان كان لهما نصيب المائتين وثلاثين النصف ، لأر بصيب كل ابن حيا الوصية سهم ، فده أوصى ببنه ومثل الشيء غيره صدر كل نصيب سهمان ، فعصار ائلاف أربعة لكل واحد منهما ، ولو لم يوصي ، فالثلاث بينهما سهمان ، لأر بعد الوصية في الثلث لا يتوقف على الإجازة ، وإن أجاز أحدهما دون الآخر فلهي حياز الربع ، عصارًا لوجود الإجازة ، وللملئ لم يجر الثلث عصارًا لعدم الإجازة

٢٠٩٢ - قال : زاد حدث الرجل ، وترك ثلثًا وأوصى بثلثي يغل بصيب ابنه أو بصيب ابن لو كان وأجاز ، فله الموصى له خمسة من أحد عشر وثلث سهم وللابين خمسة ، لأر يصحح العريضة بين الأبوين والأب بولا الرضعة ، تنصوب بولا الرضعة كلفت العريضة من مئة عداها إلى المئتين سهم لألاف وخمسة منهم لأبوين ، فإذا أوصى يغل بصيب الابن بولا مثل بصيب الابن وذلك خمسة مئة أصل العريضة ، فيصير أحد عشر ، وكان يبغي أن يكون للموصى له خمسة من اثني عشر ، ويجعل الابن الآخر موجودًا ، فيصير العريضة من اثني عشر بأن يجعل أصل العريضة ستة ثلاثين سهم ، وللابين خمسة ، وأخمسه نكسر على اثنين بالنصف ، فيصير أربعة للفكره فيصير اثني عشر والخمسة ما مر قبل هذا

وإن لم يجر للموصى له الثلث أو لا واليا في بين الابن ولأب سداسيًا ، فيحتاج إلى حساب له ثلث ولثلاثة سداسين ، وكل ذلك تسعة للموصى به الثالث ثلاثة والباقي وذلك ستة من الأب والابن سداسيًا ، وإن أجاز أحدهما دون الآخر ، ذكر في الكتاب أنه ينظر في حياز لإجازة وحال عدم الإجازة ، والعريضة بعد لإجازة من أحد عشر

واحد، وذلك من نصيب الامرين من نصيب كل واحد منهما نصف سهم، فانقسم بالانصاف، فصار نصيب كل من نصيب اثنين من نصيب واحد من نصيب كل واحد منهما سهم، فإما أجازة أحدهما نصف الإجازة ثم حقه، ولم يلم للموصي له نصيبه، وذلك سهم، نصيب الموصي له خمسة من اثني عشر ولم يحجب ثلاثة ولم يغير التوزيع لقرعة، لانه لم يمس الثلث الذي صار للموصي له بل نصيب المجرى حتى يقسم بينهما على قدر حصصهما لهذا أن الموصي جعل نصيب الموصي من جميع المال، كذا هو.

٢٠٩٢٢ - حال ومن حيث يترك الامرين والموصي من نصيب مال والآخر يتل نصيب أحدهما أو نصيب من ثالث أو كذا، فأجازة الامرين، فصار الثلث ثلث الثلث، والباقي بين الامرين وبهم الموصي له بالنصيب أثلاثاً، وحب من سهم على ما مر، فله الموصي له ثلث ثلاثة يعني ستة، فصار بين الامرين بين الموصي له بالنصيب أثلاثاً لكل من سهمان، والموصي له أيضاً سهمان مثل نصيب أحدهما، وذلك يجرى بقسم الثلث بين الموصي له من سهمان وهو ثلثا الثلث ذكرناه من نصيب الثلث على سبيل الاستشهد.

ولو أجاز الامرين الوصية لهما حب الفري دون صاحب الثلث، فصار الثلث نصف الثلث، وهو السدس كما لو لم يوجد الإجازة وللموصي له بالنصيب ثلث ما بقي لهما الإجازة لرحمة، فخرجت إلى حب الإجازة منه السدس ينقسم الباقي أثلاثاً، وأقل ذلك ثلث حب من نصيب الموصي له ثلث السدس ثلاثة يعني خمسة عشر تقسم بين الامرين وبين الموصي له بالنصيب أثلاثاً لكل واحد خمسة، وإن أجاز أحد الامرين الوصية لصاحب الثلث، فصار الثلث، ونم يجرى الامرين الآخر الوصيتين تسليلاً، فتقول، لو لم يجرى، فإن لصاحب الثلث نصف الثلث ثلاثة من ثمانية عشر، ولو أجاز ذلك لصاحب من خمسة من ثمانية عشر، فتفاوت ما بين سهمان من نصيب كل واحد من الامرين سهم، فإما أجاز أحدهما، صحت الإجازة فهو نصيب خمسة، فيصير لصاحب الثلث أربعة، وصاحب الثلث ثلاثة، ولم يحجب خمسة، ولذا لم يجرى في

فصل الثالث والثلاثون

في لوصبا التي تحت فيها قبة العبد للموصي له واثني لاجب

٩٣٨ ٢ - ما يجب عليه في هذا الفصل انه من حين يور السرية والجلية
اختلاف الفلح ، مع ذلك يصاحبه ليراه الى الجحش حتى ان من قطع به عهد انسان ، مع
ياحه الموتى مع سري التي اليه ، ومات في يد السري ، فالدفع بغيره ، في ثيل لا
غير ، وهذا له في حقه ، بعد ييجاب ضمان المصروفه من موسى ، لانه لو وجب ان
يجب ضمان المصروفه ، بل انك الحديق لا يجره في الأثر ٩٣٩ لاسراره لم تكن في
مكنه ، ولا رجه في اليه ؛ لا لشدة احايه لم تكن في مكنه ، متى لم يتصل بين
المصروفه ، حياة خلاف ذلك لا يجمع إضافة لاسراره في اليه ، لا لاجابه فتدفع
واشواها كان علمه ، واحد ، فأنك ليجاب عود السرية على

٩٣٩ ٢ - د عرف هذا قال محمد رحمه الله رحل أوصى بعده لاسراره وطعد
بحرج من السب ، فطع رحل يد اللطاف حتى ليد ، من الموصي في
الوصية ، ثم قبل له في به بوجبه بعد حرب اوصى رحل يد اللطاف من قطع اليد او
فله ، فهو سواء ، ولموصي به على عاقبة ففان حية معه في ملام سري ، ولا سي
للز في من ذهب ، وان لم يمس الموصي له لوصيه كان فيه العبد ، وانه موصي ، لانه لم
يحلل بين ليراه في حياة ، خلاف الثالث : لانه الاصل الوصية ظهر في العبد كان ملكا
للموصي في من حين ما ، موسى ، وهذه لفقه ، هو ألا لجب ، لا بعد ، عطف لعل من
اموصي له ، أو ان ضمن الوصيه مع الميراث ، فحقه ، ان لا يعرف قيمته الملك
يطوعية على ما وراء ، يورث إلا انه لم يمس الملك في ملكه بان ما عباد او لموصي لا يقدر
على ليهاب الملك الساب غيره من غير مصلد ، حيث في وجه الترميم ، فاما على ظهر أن
الموصي له ملكه ملكا ، بان من حين عود له في لاسراره بوجبه ، وبعد اقلوا ان
حدث من الزوائد بعد مات قبل التقسيم ، إذا كان مخرج من يدك ، بل يكون الموصي له
لا حل ، ولا لم يمسبب بعد من الأصل ، فميراث ليراه ، احايه كان على حكم ملك

اليتجدد بعد قيل فسمه ثم كذا لأن المركبة قيل فسمه ثم كذا علي حكم ملك
الملك وبنو ملك العبد بعد فسمه ثم كذا فلكل ملك لأن ملك لا يملك المركبة فلكل
مستاء بل يقوم في ملكك لملك كذا هو، فسم يحتل بين جدية و السراة فلكل مستاء
فليس من كذا أجداه عس منك، فلا يملك السراة، وإن لم يملك سرية وجب جميع
أثيرة علي عالة العاني لأن العبد ملك العاني وملك العاني في خطأ فحجمه الحاقلة
سواء كان الخشون عبداً أو حرّاً

هذا الذي ذكرناه إذا كان بعد يخرج من تحت قدمه لا يخرج من تحت رجله
 بل يخرج الموصلة من قدمه ولا من ماله لأن إختراة أقوات ليس تحت مشد إيد هو إبطال
 حق التوريث، وبعبارة أخرى هو معنى فيملك الموصي له الموصى به من وقت موت
 الموصي، وكان من جملة ما "أولاد أبي علي مطلق" لموصي به، بـ ١٠٠٠ رية، وإن
 لم يجرى وكان بنت أمه به بعد معنى به على الفخامة بعد ما لم يكن قبل الموصي له
 الموصي به لأنه قد ظهر أن بعده وليس له على شيء أحد كات عن ملك الموصي
 له، هو ثلثي الثلث علم حكمه بنت أبي صاب والعبد من نسبه الميراث أو بعده،
 فحصلت أحقية واسترابة، وليك الموصي في حق ثلثي سهم معنى له (من حق التوريث)
 الموصي به وإن لم يعم الموصي به أن معنى ذلك كل المعنى لقوله بـ ١٠٠٠ رية

٢٠٩٤ - هذا الذي ذكرناه قد قطع فيه بعد موت موسى ، لأنه إذا قطع قبل موته ، ثم جاءت وعلامة يخرج من قلعه ماله ، بعد موت العلامة من قطع ، قبل أن يقطع الموصى له الوصية ، ثم قبل موته له الوصية بعد موت العبد ، ثم قبل ، فالوصية لا تنجز في الحالين ، لأن حذبه والوصية كانت على ذلك ثبت ، وأنه تركه على حكمه منكم ما لم تقسم ، ولهذا قلنا بأن ما يحدث من الزيادة في الركن بعد موت الموصي ، بحيث علم حكمه منكم حتى ينقض ما فيه من ركنه ، وإذا قبل الوصية له بعد موت العبد ، بحيث نصبه بعد ذلك ، لا به مال له حالة انقضاء ، وما كان هكذا ، لم يحل في الوصية ، وإنما هو من ذلك ، الجائزة على ملكه ، ولم تنجز الوصية ، لكن إذا قبل الوصية له ، الوصية كان الركن قبل الموت ، وجمعه نفس معطو له الوصية ، كما إن الركن بعد الموت ، لأن العلامة في تقصير بين يوت حتى الوصية له من انقضاء ، فإن حو الوصية له إلى ما بعد الموت لا ينافي ، وإنما لم يثبت حقه من الوصية

القول قول الورثة انى بعد ر الالف حتى يرجع العريم عندهم بسى ، ان هناك العيين ،
والقول قول العريم هو المهادة عى الالف حتى لا يرجع اليه ث ثلث بسى ، لان ما
الزيادة على الالف العريم لا يكره ، يدفع الاستحقاق عن نفسه ، وانى لثلاث ما يكره يدعى
استحقاق شىء من مال العيين عاى الورثة ، فصل قوله هو حتى يرجع لاستحقاق عن نفسه
لا حتى إثبات الاستحقاق بنفسه ، فكما هنا

٢٠٩٢ - عد ، او مسمى للعريم لما عليه من العير ، ووصى به رجل اخر بما يقى
من ثلثه ، فلما انا وصى للعريم عى عيه من الثلث وهو مقدم بنفسه ، وصى فرجل اخر
ثلث ماله ، ثم دفع الاختلاف بين الورثة بين الوصى له ثلث من ماله والثلث من ماله
الورثة الذين ائتم بهم ، قال ابو حنيفة له ثلث الذين حسبنا ، ولم يترك الميراث
مع ذلك اثنى درهمين ، ذكرو صاحب الكتاب يعرف ان مسمى ر حصة الله أو القبول
قول الورثة ، وكذلك ذكرو حصة الله فى بعض روايات هذا الكتاب ، لأن الوصية
بثلثين إذا كانت مستعرة بثلث ، لا يستحق الوصى له بالثلث شيئاً ، لأن محل الوصية
الثلث ، وانه مسمى وهو الأول ، فلم يعرف بوجوب حصة الله صرياً بالثلاث ، وإنما
يعرف ظهره بالانحصار عن حق الأول ، ففى الوصى له بالثلث مدعى بالثلاث ، فلهذا
والورثة يكرهون ، والقول قول الميراث

« ذكر محمد بن حنيفة رحمه الله فى كتابه روايات هذا الكتاب ، ان يقول الوصى له
ثلث ، وانه اصبح ، ووجه ذلك ان الوصية بثلث ظاهرة معروفة ، فإن ارتكبت مطلقاً
صحة ، وثبتت فى عرسه على حصة العريم ، وفى الثلث العيين شىء من ثلث ماله
هو جاز الوصية غير اسم الحنيفة عن ماله لا يكره ، فانه لا يدعى بسى الوصى له
زيادة فى الميراث ، وهو مكره يكون بعد قوله بینه ، وهو أن الوصى له بالثلث رضى
الذين حسبنا ، وأن جميع مال الميراث والحمد لله ، وثبت ماله وثبت ماله وثلاثة
وثلثين وثلاث ، وبسبب انساب يساير ما كمل واحد ما يحسنه ، وهو العريم فى
خمس مائة وحتى فى ثمانية وثلاث وثلاثين وثلاث ، فبجعل لى ماله رسته وسبعة
وثلثان مائة ، مكره حتى فى حصة اسب ، وهو العريم فى ثلث وثلثان ، فبجعله
مما يكره بثلث ، عى ثمانية مائة خمسة أمتد الثلث ، والعريم ثلاثة أمتد ان الثلث ،
وإذا صار ثلث ثمانية مائة ، الثمان مائة عرس ، ولكن أربعة مائة ، فبجعله فى

وكذلك لم يعزل مريض العدا حتى، ولكن ارضى بصفه - عات المريضي -
ووقع الاختلاف بين امره وبين العيد الحري في نفسه بعد ذلك فقال له القيرته كانت
فيهمه ايضاً انما - قد بطل وصيكت - لان كانت هناك مصروف من الأول وهو مقدم
تأليف، وقال العبد - من - كانت قيمه مسمونه من ثم البت ثلاثمائة وثلاثة
وثلاثون وثلث كان القدر من العدا الحري - ثلثاً

٢٠٩٤٨ كتاب صحيحه رحمه الله أيضا وخص الرخص لاخره يعني من ثلثه،
وعال لعلان على دين الله فله فيها مال، والموال ثوب مبركه من دين الى امام التلث
يخصه ان يعرف اولاد الرخص فيقول لورثته لعلان على دين الله فله فيها مال ولم
يخص لاحد بس، من حكم به؟ تقول: الحكم به ان لا يصح الأمر بالتصديق مطلقا
حتى لا يهدى دعوى الدين بالبيعة، وفي الامتناع به مع عدم التلث، وقد مر
انفاله من قبل، وادعوا الحكم في تلك الصورة جهه الى مسأله دعوى اوصاح
الأمر بالتصديق الى التلث لانه وان ينظر المرمم لان موثوق من حسن الموثوق له فيما
يقضي من ثلثه، فبظن دعوى المرمم حتى يعلم أنه هل دعوى من التلث؟ فإلى دعوى
المرمم معذور التلث، كان جميع ذلك له، ولا شيء لتدريسي لا لعدم حسن وصيته،
إن ادعى لعلان من ثلث بعض ما ادعى ويعطى لموثوق به ما بقي من الثلث

[illegible]

فى حقه إن سم يكرى حصة فى حق الورثة

٢٠٩١٩ - رجل قال لى بنى فلان خمس مائة ليس بى عليه غيرها فأوصيت له بمائى عليه، وأوصيته لملائى بى بنى من الثلثة، ثم صاب، وترك لى درهمين، فعاشت الورثة، كان الدين على الميراث ألف درهم، ولا لى درهمين به بى بنى، وقال الموصى له الدين عليه خمس مائة وللى ما بى بنى من الثلث بمائة وثلثه وثلاثون وثلثه، فإتة لا يكتفى بى مول الورثة، لأنه يكتفى^(١) بإقرار الميراث أن الدين خمس مائة، وإقراره معبر فى هذا الباب، ألا ترى لو أقر، وقال، ليس لى على ملائى شىء، فإنه يصير إقراره حتى لا يصح دعوى الورثة بعد ذلك لئنه، وهو أن الورثة يدهون على الميراث، وقد أقر الميراث أنه لا شىء له منه، وإدسا بإقرار الميراث أن الدين خمس مائة كان مجموعى له منه الثلث بأربعة من المال العبر ثم العبر بميراث الورثة على ما تصدقوا، وقد تصدقوا، لأن الدين ألف، وأنه داب على الورثة من ثلثى المال ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث، فإيرد العبر ذلك على الورثة، وسلم لغيرهم ما بى بنى من الدين بمصدقهم، وذلك سبائة وستة وستون وثلاث

ولو كان مكان الدين عهد به أعتقه للميراث من حرمه، وأمر أن قيمته خمس مائة، وأوصى لرجل بى بنى من الثلث، صاب العهد للميراث قبل أن يصراف ماله، فعاشت الورثة، كانت قيمته ألفاً، ولا شىء للموصى له بما بى بنى، وقال الموصى له، لا يلى كتاب قيمته خمس مائة، بى بنى الثلث، قال قول الورثة ولا يكون للموصى له بما بى بنى شىء، فقد عسر قول الموصى بى بنى مقدار اثنين، وثم عسر قوله بى بنى مقدار قيمة الميراث

والعرق أن يث عشره قوله بى بنى مقدار الميراث، لأنه أمر له من غيره، ولا كذلك قيمة العهد، لأن الإنسان على لا يعرف قيمة عهده، ويعرفها غيره، لو ضيقه أن على مسألة العهد للوراث طريق التزويج بأن يقول: كانت قيمة عهد خمس مائة فى الإبقاء كما أمر الميت، ثم تزدادت قيمته إلا أن الميت سم يعرفه، وإذا كان بهم طريق تنويع المعبر مولهم، أما لى عهده الدين لى بهم طريق التوفيق، فلا يعرفون بهم، ولأن الميراث (١)

(١) عكفا فى الأصل، وظ، وقد بى بنى وم لا يكتفى

قال عبادنا في الزمان أن الدين حسنة وحب قول قوله ، وإن كان ، وصار ميراثا
 للمسلم عمارا دعي ط ولا تقدم عليه العبد ، لأدب من كان كاذبا في
 قوله . فجمعه جمعانه لا يصحح حسنة قوله ، فظير بغير وجهها ، ولو كانت
 الوحيدة بالذات في زوجه جمعاء والمسألة بعدلها كان المو ، نور الوحي له : لما عرف
 غير مره

موجه لولهم. إلى أن يمدح هذه الوصية تقريراً هو مصيبة عندنا، و ليسهل إلى المعاصر الرد دون التفرير. ولأبي حنيفة رحمه الله أن يرد ما، لأحكام على اعتقادهم وأن لا يصرحوا به، يعنون خلافه بالرد والإبطال إلا ما استثنى من غيرهم.

(١٦٨) قال ولو أن دفع الوصية بأن يصرح من مال له، وصى به بأعيانهم، أو أوصى بأن يتصدق بثلاث مائة على الفقراء، أو ساكنين أو أن يسرح به في بيت المقدس، أو يبي ذبه، أو أن يفرى به التوك أو الدين، ولو وصى به من التصاري، فالوصية صحيحة، لأنها حصلت بما هو قربة عندنا وعندهم، فيصح سواء كانت الوصية لقوم معينين أو غير معينين، ما مر في الفصل الأول.

ولو أوصى بثلاث مائة للذوات أو للمعتبات، فإن كانت الوصية لقوم معينين كانت صحيحة، ويعتبر ذلك على ما بينهم، وإن كانت لقوم غير معينين كانت باطلة؛ لأنها حصلت بما هو مصيبة عندنا وعندهم، وفي مثل هذا جواب عن التعصبل الذي بينا في أول هذا الفصل.

ولو أوصى بثلاث مائة بأن يخرج عنه قوم من المسلمين، ويبقى به مسجداً للمسلمين إلى أن يذبح ذلك لقوم، علمهم صاحب الوصية ويعبر فيك منهم، وكذا ما باختيار إذ ما لا يجوز، وبو مسجد وإن شاء لا، وإن كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية بائنة؛ لأن صاحبها ما هي قربة عندنا ومصيبة عندهم، وفي مثل هذا الجواب على التعصبل، ما مر.

ولو أوصى بثلاث مائة ليس به صفة أو كيسة، أو أوصى بأن يجعل دونه يبعة أو كيسة، جعنى بوجهي، الوصية باطلة إلا إذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تمليكاً بينهم، وبعد أي حبه رحمه الله الوصية صحيحة على كل حال، لأن الوصية حصلت بما هو قربة عندنا ومصيبة عندنا، وفي مثل هذا الجواب على اختلاف على ما

قال مشايخنا رحمهم الله هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا أوصى به في القرض، أو إذا أوصى به في الأصول لا يتعد وصيته، لأنهم يسمون من إحتساب

ومن بعد ذلك في معرفة النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 هذه النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها

والنعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها

والنعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها

والنعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها
 النعمان والنعمة في بعض الأقسام التي ينقسم إليها ولا بد من بيانها

وإنما تجوز نفس لا مثله ، ولا نفس أعلاها . وكل من حكم له من ، فما أصبح من
العلم بفتح الله ، إلا ترى له ضررها في الخير ، ولا يرى له صلاح . وبناته
الحمر هبها لا ينس ، فتميز به لأخيه لأختها محلاي الله .

العصر السادس والثلاثون

فی الوصیہ عازرہ علی ثلاث علی من یجوز و علی من لا یجوز

[illegible][illegible]

الأجنبي يقدر الثلث كما ذكرنا ويعطى الثلثة باليراث أربع ما بقي ، وكان الحساب من ستة يعني ثلث تقسم بينهم عبر قدر حصصهم ^{١٧١} وحق الأجنبي كان في ثلثه ، وقد استوفى سهمين يعني حصة في سهم نصف ذلك السهم في محل وصيته ونصفه في محل الإرث ، وهو يستحق الضرب بالكل ، أما عندهما فظاهر ، ولما عنده فلان الإرث عنه إنما يطل الضرب بالنوصية إذا حصلت النوصية بشيء لا يملك الوصي لأبصاره به ، ولا يسلم ذلك للوصي له (لا يجازة الوارث حتى يطل ذلك بره الوارث وفي هذه مسألة الوصية حصلت بالنصف ويجب لا ننقلنا بإحراز الورثة فصار النصف لها كالثلث في سائر الوصايا ، والوصيان إذا اجتمعت في الثلث وجب الضرب بها في كل ما في مواضع التراحمه ، وحق المراء كان في ثلث وقد استوفى سهمًا ، وب استوفى نصفه من محل الإرث ، فلا يعتبر وصيته فيه لكونه مستحقًا لها بالإرث ونصفه من محل وصيته الأجنبي ، ففي حقها وصية في سهم ونصف ، فانكسر لأصحاب ، فيجعل كل نصف سهمًا ، حصار وصية المراء خمسة أسهم ووصية الأجنبي سهمين ، فجعلته مبيعة أسهم ، تقسم الثلاثة الباقي بينهما على مبيعة أسهم وهي لا يستقيم عيها ، فضررت فصل الحساب ، فذلك ستة في مخرج السبع وذلك مبيعة ، فبصير الثمن وأربعين بأحد الأجنبي الثلث أولاً ، وذلك أربعة عشر ، وتأخذ الثلثة باليراث ربع الباقي مبيعة ، يعني هناك واحد وعشرون تقسم بينهم اساقًا خمسة أساعد للمراء ، وهي خمسة عشر ومبيعة للأجنبي ستة ، يحصل للأجنبي مرة أربعة عشر ومرة ستة وذلك عشرون ، وحصل للمرأة مرة مبيعة ومرة خمسة عشر ، فبذلك اثنا وعشرون ، فإذا جمعت بين المجمعتين كان المجموع الثمن وأربعين ، فيستقيم التوزيع .

المعصلي السابع والثلاثون

في الوصية مع الجهالة

٢٠٩٥٦ - ورد أمر من سيد سابق لأحد بني به ، لم يكن لأبيه ، قالوا به بطلونه
وحياة ، بعد حور هذا الوصية مع الجهالة : لأن هذه جهالة مستفركة ، وصية هذه الجهالة
لا تمنح صحة الوصية ، ثم الاستدراك إلى الورثة : لأبهم ، فممن تقدم بيت ، حين اختصوا
في ذلك من أحد بموفا أكثرهم ، وإن استوفوا جميع الأولاد ، فإن كانت الورثة ههنا يوقف
ذلك حتى يندرب لبعض أبيهم ، وإن لم يجدوا القدر ذلك وأمر الوصي أن يعطي أبيهم ،
جاء هذه الجملة مردية عن أبي يوسف ، رحمه الله ، إذ في نوادره

٢٠٩٥٧ - وفي نوادره : إذا أوصى موصيا بموفا ، فلي الوصي بمقتضى وصية
كثير واحد ، منهم يسادهم في أن يعطيهم كصفه ، فإن ادعى به حارثة أن يعطي كيف
يشاء

٢٠٩٥٨ - وفي نوادره : إذا أوصى به ، من العدلين ، ومات قبل
أن يعطيه واحد منهم ، فلي الوصي بمقتضى فضل بعض الورثة ، يدعى هذا وجاز لبعض
يدفع ذلك ، فمن بعد هذه الوقف تلك حتى يحسموا ، إن كانوا أصهارا إلى أن
يتفقوا ، وفي رسالته : بهم مؤنفة فالوصية تصرف إليه ، وإن لم يكن موفا
وغير كانوا أصهارا ، فالوصي يدفع ثمنهم قيمة ، وإن دفع أكثر مما فيه حلا ، وللمفاسي أن
يدفع أربعا شاء

وإن أوصى به العبد لأحد هذين الرجلين ، فهو من هذه الاختلاف ، وقد قيل
أن قال بعض الورثة : يدفع منه إلى هذا ، وقال بعض : لا ، بل يدفع إليه ، وذلك
فلكل واحد منهم ، يدفع نفسه إلى من اختاره

٢٠٩٥٩ - وفي مسند الشافعي : إذا أوصى بثلث ماله لثلاثة أولاد ، ما أمرو
حيته رحمه الله بوجوب طاعة ، عن أبي يوسف ، رحمه الله ، أنه سها بصفاء ، وعنه

روایه دیگری از ابن عباس (رضی اللہ عنہما) نقل می‌کند که از آن حضرت پرسیدند که آیا در روز قیامت، خداوند تعالی فرموده است که هر کس در راه خدا کشته شود، او را ده بار عفو کند؟

٢٠٩٦- روى الشيخ في إسناده ثلث سالي بوعبد يتيق علي من يحتاج من
ولدي واحوتي وبه حسب بن رحمة إخوة، فثلاث بن إخوة، روى في إسناده
فإن احتاج واحد من حو به يتيق عليه من حسب بن رحمة، فإنه روى
يتا علي مرانص الله تعالى سم يتيق بهم، لأن وثقه بوعبد يتيق عليه، قال ذلك للإخوة
عني الرحمة وإن احتاج واحد من إله لم يتيق عليه، ولكن حسب الريد نسج من
ولاد اليك علي الميراث، لأنه ميراثه وحسبه ولا وصية له أب

وإذا قال قلت ما بين عملي وأخوتي، وله عم، قال قلت بينهما، وإذا كان له هم واحد، فقال، ليس به دخل، يدعوك أنت في الورقة، وكذلك إذا كان له عم، ولا أخ له، ولو كان لأخوتي، وله أخ، أحد وهو أعلم، ولا يعلم، فله نصف.

المعيار الثامن والثلاثون

في المتفرقات

٩٩٦ = اسلمى ربه انى يوسع رحمة له و اوسع اذ يستقى
 الماء عند سبيل في موسم ان اوسع يثبتي مسول الله بالوسيلة باصله في حقل ابي
 حبيبه رحمه الله و زوال ربه و حجه الله ان اوسع اذ ادى عنه في موسم و فانه
 يستقى عنه يوم سريره و يوم عرفه يوم النحر و يوم النحر و يوم النحر و يوم النحر
 انما جمع التذلل و قد اثنى ابنى حواء عنه الوضوء و انما اثنى الى المضي و قد اثنى
 عليه و قد اثنى عليه و قد اثنى عليه و قد اثنى عليه و قد اثنى عليه و قد اثنى عليه

[illegible]

١٦٣ ٢- وهي نوادر همام علي محمد رحمه الله من اوهس يان يعق عنه
 حمد علي عبيد الله بن عبد الله بن ربه والرشيد أحمد بن محمد بن
 الكبيسي عملاً قال محمد رحمه الله ليس له ذلك إلا بأمر القاضي ، سواء وافقه وصي
 أو غير من ذلك ، أو لم يوافق ، ولم يقبل الوصي يومئذ من غير من هذا

٢٠٦٤- إذاً وعلى بناءً فروعهم من مائة لإسقاط بعينه، فبق معن حوصي شيتامر
ماتك لبيبه مائة وصالحه هي توب عيمته خليل حرد، وكذب ذو حلك الموصي له
البحر، واحد بعض جار

١٤٦ حکیمانہ ذوق و حال میں لکھی ہوئی عبارتیں

(١) وفي م' روحها عند حبس ثوب ذهاب النقيصة بواسطة حلقه

ولو كانت الوصية للمعسكين بمئة، فصالح الوصي بثلثة منهم على حفرة فزاعم لا يجوز قياساً، وإن لم يسم العشرة؛ لأنه أعطاهم على ما أن يسطر الثاني عن الورثة، وفي الاستحسان يجوز، ولهم اختاره، ويؤيد الوصي نسبي ذهاباً للمعسكين، ولو صدقهم على ثوب قليل القيمة لا يجوز، وإن لم يحد الثوب لأنه ليس بحسب حقهم بخلاف ما تقدم، ولو أوصى بثلث ماله، فأعطى الوصي الأعيان، وهو لا يعلم لا بجزئه، والوصي ضامن في حوائج جميعاً؛ لأنه خاف لا إلى خير

٢٠٩٦- زاد أوصى إلى رجل يصفى عنه أولئها وسحب بدأ الوصي بربط عنه أمه، فإذا كان على ظهره من الصوف، وفي صم عينا من الفيل، وفي الثوب بدي من صرعه من الشعر، وفي ثوبه الذي في يده يرمي موت الوصي، فالوصي بالخوف من هذه الأشياء يوم موت الوصي به سائر، أما الوصي بالولد فالولد لا يحد بحرقه خشكه يحد من الفقد سوى بركة وهو المصحح، فيجوز بحد الوصي

وأما الذين لم يحدوا بالصوف القليل على ظهر الثوب، لزم حرق الوصي بهما، أما عند أبي يوسف رحمه الله فلا يجوز تحريكها بعد سوى الوصي وهو الصلح، حتى إن من ادعى حرقاً في يد إنسان لم يعلقها على الصوف لأنه لم يمس ظهره، أو اصطفاها على اليد الموحود في يدها، فيجوز تحريكها بالوصي بهما، وأما على قول محمد رحمه الله فلا بد من قائم حال اتصاله، وحال اتصاله من الأصل، فلم يمنع جواز الوصي به إلى امتنع لئلا يهلك أو يهلك المظهر، وكل ذلك لا يمنع جواز الوصي به، فأما الوصي بما يحد من هذه الأشياء بعد ثلث وكر أنه لا يجوز

قال وهذا والملة سواء في القياس، ولكن أرى القياس فيه، وسحب ثلث، وذكر القياس والاستحسان، ولم يوجب بحد من ذلك، فيحصل أنه يكون مراد أبي القياس أن يغير الوصي بما يحد من هذه الأشياء لعدم الثوب كحب في البقرة والتمرة. وفي الاستحسان لا يجوز، ويحتدل أنه يكون مراد القياس أن لا يجوز الوصي بما حدث من هذه الأشياء، ويحدث من العلف والتمرة، ولكننا استحساناً، وقدنا به في الفقه

شاه يبيعونها بحسنه، من قال يبيعها للعنقه، شاع كذا مع حسنه، كذا مع حسنها
 كما يحط الناس، يكون نسب من الشك، وإن قال سعد من سعد أم ولد، أو
 يدرها، حتى أحبه، لا استحسان، ثم شرط العرق، وأبعد ما أم ولد لا يكون في نفس
 البيع، ونكر بحسنه من يربد شره، ما أنه سيقتل ذلك ما إنه اسمها، من ثم يحد أحده
 يربدها لذلك، فإنه يبيعها، مع بعض الأحمه من حيثها، ويبيع من يربدها، لا يربدها بها
 ذكرها، والله حسي به إذا وجب، ما تركه غيبا، فإن كان ثلثه في رب من ذلك الذي يبيع

٢٠٩٦٥ - في البيات لا من وصاياها لمصالح، أراد الرجل أن يبيع بعض
 أملاكه لبعض ورثته، أو يربد من أم لآله والورثه صغير، ويريد أن يكون أملاكه للولد
 أو لثلاثة بعد مرنه، وينتفع هو بذلك حال حياته، فالوجه في ذلك أن يثبت ذلك لثلاث
 من هير، مع يوصي ذلك العبد ثلثه أو ثلثه، يسح الانصر بهذا الرجل مدم
 هذا الرجل حقا، كثيرا مع خاصه يثبها للناس

٢٠٩٦٦ - إذا أراد الرجل أن يبيع عده وفده لآخر صلاه الفقه، ولا
 بأمن من الواجب أن يبيع رخصته أو يوصي بذلك، ويرى أوصي يثبت ما فعل بذلك،
 ولو أوصي بذلك، أبيض دهن مفاوي، ألفت، وهو يرى " يكون هذا ولد الثلث،
 فطريقه في ذلك أن يبيع منه من أملاكه في حال حياته ورحمه من ثلثه، ويعتمد عليه،
 ويسلم لبيع إليه، ويربده من الثمن حتى يبيع لثلاثي ذلك المي، مع وفاده، ويصدق
 شدة عده، محذور - ن، والله تعالى - في خلاف لا بعد ذلك الرجل، ويسلك ذلك
 أني، تصه، ولا يبيع، ولا يصره مع إلى الوجه الثاني، فالوجه في ذلك أن يبيع
 ذلك المي من ذلك الرجل نفس، مهور، ويكون المهور معيث مفضل حب، ولا يرى
 المي المهور، ولا يرى من يبيع، ويوصي إلى إيمان يربد ذلك المي المي بعد
 وفاده، ويرده الوصي لمعت إذا ميع عصرى ذلك المي، عن البيع، معود ذلك المي،
 إلى ملك ورده، فما حردا حير ثعبان في هذه المي، لا حير اعيت يعني بعد
 الموت، ولا كلمات عمار الروبه

٢٠٩٦٧ - مثل عشرين من عظيم رحمه الله عن أوصي رحمه من عبد ماله،

سم فقال: أقدموا وصيتي هذه على فلان، فما يرد مني، فهو سرودي، وما أجاز، فهو جاز، فسم يرضى ذلك على الرجاء، أو عرشه، ولم يجر حتى مات، فقال الوصية طاعة حتى يرد مني الذي مرض إليه، فلما فقد الأردن مضى الوصية على ما أمر به، ألا تقرأ ذلك من له، فإما في التبرع إذا مات في هذه الحارة مضى طياراً على وجهه، كذا هو.

٢٠٩٧٢ - وهو الذي من مثل يؤمن رحمه الله، من أوصى إلى غيره، فقال الوصية: أنا أوصي وصيتك في إبدال ثلث مائة، ولا أوصي وصيتك في خصاء ديونك، فأبى الوصية إلى ذلك، قال: إن لم يجعل الثلث خصاء ديونه إلى غيره، فالوصية يكلف جميع أمور اليتيم.

٢٠٩٧٤ - وفي كتابي النسي، مثل تسن حال، حيث مر به كتاب الوصية، قال: من قال، أصبح الوصية، وضعت في قريب من لا يرب مني، أو من قريب لا وصية له، والتقدير في ذلك في خدعة منك، فعلى من مال أوصى، فمما يشاء مما يظن عليه اسم التذكير، لأنه ما لم يكن، فقد جعل التفسير^(١) إلى ما مضى.

٢٠٩٧٥ - دعي إلى رجل أوصى بوجه، وقال: هذه الألف لفلان، فإذا أتاه، فادفعها إليه، فمات يسع لفلان أن يدفعها إلى فلان، وإن لم يفلح، فلو لفلان لا يسع أن يدفعها إليه، إذ مات، لأمره لأن مالوف صار موزعة في عدة الصدقة، فلم يصب خرفة فيه بخلاف الوصية الأولى، لأنه ما قال: فلان لم يصر منكاً لورث.

٢٠٩٧٦ - عن محمد رحمه الله أيضاً من رجل أوصى لرجل بعد، والوصية له، قال: يرضى عن عبد من حال أوصى، فإذا أتاه الوصية، فإن قبل الوصية، يرجع عليه بالعلمه، رجح أوصى لرجل بعد، ومات الوصية، فمما يصح الوصية له قال، هو عرشه، وهذا من قبول الوصية.

٢٠٩٧٧ - في قوله أوصى عن أبي يوسف رحمه الله: رجل أوصى لعبد غيره بشيء، ثم إن المولى دفع ذلك لعبد من رجل، ثم قيل العبد الوصية، قال: الوصية

(١) مذكور في كتابي الأسس وفي يوم طين الميع

(٢) مذكور في يوم وف ذلك من الأصل فتعبر في ذلك إلى ما مضى

للمولى الذى يكون الصواب من عنده ، فإني وهذا بمنزلة أمه بروح من غير أمر المولى ، ثم
أصعها ، فإني لها بان وقع لدخول بعد الوصي ، وللمولى ان وقع بينه ، وقال محمد رحمه
الله ، الوصية هي اجره ، كما نلدى يكون مولى العبد يوم موت الله صلى

٢٠٩٧٨ - وفي رواية من جماعة هي محمد رحمه الله ، إذ شهد ثلث على
عنه أنه قبض من الوصي جميع بركة والده ، وأم بين له من بركة والده بثلث وكثير إلا
وهذا لسوءه ، ثم ادعى بعد ذلك دناؤي بد الوصي ، وقال : هذا من تركه ، والذي تركها
ميراثا ، ولم يوصها مال حر على حصة ، فإني بينه ، وأقصى به له ، قال : رأيت ثلث
قال : هذا وصية جميع ما تركه ، والذي من ثلث على الناس ، وأخذت كله ، وجاء
يرحل عن محمد ان لأبيه عليه دين كذا ، ثم أقبل بيته عليه ، وأقصى به والده عليه ، كذا
هنا

٢٠٩٧٩ - وفي رواية من جماعة هي محمد رحمه الله ، إذ شهد ثلث على
عنه وهو وصي ، فإني أبيع لعمري كلها ، وإن كان الزنك حضور أو كثرها
بينه ، ولا يبيع من العذر إلا البذل

٢٠٩٨٠ - وأقصى عن أبي يوسف رحمه الله الوصي ، إذ حلف مال البيع على نفسه
لا يقضي ، لأن لا حراز عنه في حق الله صلى الله عليه وسلم ، فسطع أعينهم
يرفعهم قال : قلت : محمد رحمه الله ، ما غية الكبر لى يحوز بيع الوصي في أثناء
ال - إذا كان بالكوفة على مسيرة ثلاثة أيام

٢٠٩٨١ - وفي رواية من جماعة هي محمد رحمه الله ، إذ كان ، فإني أبيع
صغيره لمن أرى من الوصي ، وهما أكثر عاتق على الآخر ، ثم حدث ، أن اتبع أخاهما
بعض صاحب بثلث فصل الفقه التي فصل ب ، ولا يشعه بثلث حتى ينوم عنه بينه ، ولا
يعيل قول الوصي في ذلك

٢٠٩٨٢ - وفي رواية من جماعة هي محمد رحمه الله ، فإني وقعت من ساكنين ساجد هارجل
من وصيه وردها ، فإني أوصي إلى هذا الرجل ، ثم يكن ساجد هارجل
دفع آجره تلك الأرض إلى ساكنين ، لأن الله إن دفعها إليهم سجاد ، سجد ، حار ذلك ، ولا
يعيل قوله فيه بغير منه ، وإنما هذا بمنزلة رجل كادله على رجل دين عاتق ، ولو وصي

١. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٢. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٣. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٤. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٥. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٦. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٧. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٨. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٩. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٠. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١١. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٢. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٣. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٤. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٥. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٦. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٧. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٨. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

١٩. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٢٠. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٢١. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٢٢. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٢٣. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٢٤. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٢٥. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

٢٦. ١٩٤١ - كتاب دھاب ١٩٤ - ١٩٤١ - ١٩٤٢

ابنهم التاسع والثلثون

في تصرف غير الوصى والوارث في مال الميت

٢٠٩٩٦ ذكر في فتاوى أهل سمرقند إذا تصرف واحد من أهل السكة في مال الميت من البيع والشراء، ولا وصى للميت، وهو يعلم أنه يرفع الأمر إلى القاضي حتى يصيبه ميت، فالوصى بأحد المال ويقضيه، قضى 'يو بكر أندوسي' رحمه الله أن تصرفه جائز للضرورة، وهذا منه يرفع استحسانه ووجهه.

٢٠٩٩٧- وفي فتاوى أبي الميثم رحمه الله غريب ثمر، في سنة رجل هانت فيه، ويرك دراهم، ولم يوص به أحد، يرفع وبائت الأمر إلى الحاكم حتى يأمره بشراء كعنه من ماله، فإن لم يجد القاضي، كعنه كعنه وسطاً، وهذا كذا لا يعلم معصيته في الرفع إلى القاضي، أما إذا كان يعلم ذلك فلا يرفع الأمر إليه وكعنه كعنه وسطاً.

٢٠٩٩٨- وعن أبي سليمان محمود جلي رحمه الله أنه قال 'مات رجل يقال له، أيب أنروزي، ولم يوص به أحد، فباع محمد بن الحسن حمة الله كنه وماعه في بيع من يريده، ولم يكن محمد رحمه الله يوجه قاضياً

٢٠٩٩٩ وفي لم يفتي قدا محمد رحمه الله، حل مات في سمره ومعه رفقاه فدعوا أمثاله ورواه وجواربه وهم في ما صنع ليس فيهم فاضي قال 'يعلم حاتم وللصوري أن يسمع ع الشري، فإن جاء وأثرته، فوجد متاعه، أنه أن يأخذ، وإن شاء، ليجز البيع قال وهذا بمرارة انقطع يعتقد من القلعة، هذا، جاء صاحب ووجدها، فله أن يأخذها، وإن لم يجد، أنه أن يبيع القدي لأصاب، وإن شاء، أجاز الصفة، فكذا مع الو.'

٢١٠٠٠- وذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في رجل مات في سمر مع قوم

قال أما بعد من بعد نيا به وصايعه، ولا يبيعوا الميراث، ولا يشفقوا على الميراث من ماله
الميت، ولكن إن كان معهم طعامه كان هو الذي يأكل منه يبيع الميراث يفتن من طعام
مولاه من غير أن يدلعوا به. وكذلك الميراث من غير أن يشفقوا عليه.

ج ٢٣. ٤. ٥. ٦. ٧. ٨. ٩. ١٠. ١١. ١٢. ١٣. ١٤. ١٥. ١٦. ١٧. ١٨. ١٩. ٢٠. ٢١. ٢٢. ٢٣. ٢٤. ٢٥. ٢٦. ٢٧. ٢٨. ٢٩. ٣٠. ٣١. ٣٢. ٣٣. ٣٤. ٣٥. ٣٦. ٣٧. ٣٨. ٣٩. ٤٠. ٤١. ٤٢. ٤٣. ٤٤. ٤٥. ٤٦. ٤٧. ٤٨. ٤٩. ٥٠. ٥١. ٥٢. ٥٣. ٥٤. ٥٥. ٥٦. ٥٧. ٥٨. ٥٩. ٦٠. ٦١. ٦٢. ٦٣. ٦٤. ٦٥. ٦٦. ٦٧. ٦٨. ٦٩. ٧٠. ٧١. ٧٢. ٧٣. ٧٤. ٧٥. ٧٦. ٧٧. ٧٨. ٧٩. ٨٠. ٨١. ٨٢. ٨٣. ٨٤. ٨٥. ٨٦. ٨٧. ٨٨. ٨٩. ٩٠. ٩١. ٩٢. ٩٣. ٩٤. ٩٥. ٩٦. ٩٧. ٩٨. ٩٩. ١٠٠.

١٠١. ١٠٢. ١٠٣. ١٠٤. ١٠٥. ١٠٦. ١٠٧. ١٠٨. ١٠٩. ١١٠. ١١١. ١١٢. ١١٣. ١١٤. ١١٥. ١١٦. ١١٧. ١١٨. ١١٩. ١٢٠. ١٢١. ١٢٢. ١٢٣. ١٢٤. ١٢٥. ١٢٦. ١٢٧. ١٢٨. ١٢٩. ١٣٠. ١٣١. ١٣٢. ١٣٣. ١٣٤. ١٣٥. ١٣٦. ١٣٧. ١٣٨. ١٣٩. ١٤٠. ١٤١. ١٤٢. ١٤٣. ١٤٤. ١٤٥. ١٤٦. ١٤٧. ١٤٨. ١٤٩. ١٥٠. ١٥١. ١٥٢. ١٥٣. ١٥٤. ١٥٥. ١٥٦. ١٥٧. ١٥٨. ١٥٩. ١٦٠. ١٦١. ١٦٢. ١٦٣. ١٦٤. ١٦٥. ١٦٦. ١٦٧. ١٦٨. ١٦٩. ١٧٠. ١٧١. ١٧٢. ١٧٣. ١٧٤. ١٧٥. ١٧٦. ١٧٧. ١٧٨. ١٧٩. ١٨٠. ١٨١. ١٨٢. ١٨٣. ١٨٤. ١٨٥. ١٨٦. ١٨٧. ١٨٨. ١٨٩. ١٩٠. ١٩١. ١٩٢. ١٩٣. ١٩٤. ١٩٥. ١٩٦. ١٩٧. ١٩٨. ١٩٩. ٢٠٠.

كتّاب الذايئات

وقضاء الذين غر بعبه أو غر غيره، والأمر هو لفرع ولا مستقراض

هذا الكتاب بنسب على عشرة فصول.

الفصل الأول، حيث جرى بين الدائر والديون

الفصل الثاني، في ذكر الرجل دين غيره بغير أمره من دين نفسه ومن دين ديون

الفصل الثالث، في الرجل ديون يدفع إلى غيره مالا، وأمره أن يقصو به دينه

الفصل الرابع، في المديون إذا دفع ماله إلى رجل بجهد حصه الدين، مع أن يجيز وب
الدين بعبه

الفصل الخامس، في المديون إذا أمر غيره أن يقصو به، ثم إن المديون يقصو بالغير
بنفسه

الفصل السادس، في تأمر مضاء الدين بأقل من حصته وحده الأمر في ذلك،
وكيفية رد الدين

الفصل السابع، في الرجل يأمر غيره أن يدفع لمال إلى غيره، أمر مع الأمر به، ما كان لولا
بجميع

الفصل الثامن، فيما بعدى به رب الدين، وروية لديون

الفصل التاسع، في الإفراش والاستعانة

الفصل العاشر، في المعرفات

عن الطالب وهو الشيخ الأول، ما عها فلا يكر أن يجعل بعد حديثه، لأنه لا يملكه أفراد
على ما قلنا

٢١٠٠٩ - من يوسف رحمه الله من أن في كسر حنطة عبي، وقصها
المعروف واسيلكتها، ثم مضاه كسر حنطة حديد، من كس قال الطالب لي عليك حنطة
حنطة وحديد، المطلوب وفاء، ثم تصادف أن الكر الفرض كان عبي، فلهذا من في أن
يرجع جميعا حديد، ويعطيه كسر عبي الفرض، ويرى لم يكن الطالب قال به كذا حديد
لكن المستحسن لفاء حديد من غير شرط جاز. وليس به أن يرجع، قال نعم ويحتمل
أن يكون جواب الوجه الأول قول أبي يوسف رحمه الله قوله عبي ما قلنا

٢١٠١٠ - من محمد رحمه الله من قال لأحمد بن محمد بن عبد الله درهم، وقال له
أحمد بن محمد بن عبد الله عبي أقرب، إليك فحفظ، فادها ابنه مدعي عليه أن كان فحفظ
على النسخ الذي من ما قلنا، وللحديث أن يرجع من أدى، لأن ذلك الشرط باطل
لأنه على خلاف حكمه السريع، لأن حكم الشيء أن ليس عبي من أنكر دون المدعي

٢١٠١١ - من الزوار، استقر من درهم، ثم أدى، وأما يرى ملحه
منهم بخلافه بحديثي، فالقيام بالذلة لا يتم عبي حتى يصحبه يوجب فذل المسألة
فأما وجوبه، ويستثنى منه لأنه هو عسر فظفره إلى ميسره، ويستثنى منه نظرا
للتطالب

٢١٠١٢ - من عبد الله بن حنطة لأحمد بن أبي الفوارس ليس عبي حنطة، فبعض الحنطة،
فيها منته، وشتراف من عليه، فالبيع فليس، وفيه راد صحت بيعي، وشتراف الفرض
منه بوبانك حنطة، وتخص الفرض، ثم يفسح به ذل الشتراف، لأن الحنطة في
الذمة تصفح ثم، ولا مداح مما إلا نظرين شلح، وبذكره من الجواب في أصل
المسألة على الإطلاق خلاف رواية الجميع، فقد ذكر في الجميع أن من كذله على
المنظر طعنا، في شتراف ذلك، فطعم بلواهم معلوم، ولقد ذكرهم من محل الشتراف،
فإنه يجوز البيع من عبي الذين

٢١٠١٣ - من حمير حنطة، فكلها هي بوبانك، فبذل الدار، فكلها حتى
فقط، ثم هي، ولم جرد، ما بيع، فإن لم يكن حري بوبانك متعنه، فبوصفها

على سبيل منبر بكر لمصر ولا يبع بها عني المديريه وجه إلى الله من عيب احد
 المصومين ثم يري ان يكون له مال مملوك وأول الذين لا يؤخذ منه جني له ذلك
 لأن المديريه حيث لا يدر على الأمان، فله أن يتردى، كذا ذكر عن برهم بن يوسف
 رحمه الله، ذلك لأنه لو لم يدر رحمه الله عني أن المصومين لا يتناولوا عليهم، فله
 أن يبيع من المصومين ٧٠، قال عمار بن أبي العيص المصمري لا يرى أن يبيع من الناس إذا
 سلم في المقاربه، أو موصع لا يدر أن يكون له على أسبعا، فله من ثم يبيع منه سلبه
 تركها العاصب إذا سمع المصومين إلى المالك في موصع، فله من ثم يبيع منه سلبه حتى
 تدر للمالك أو لا قبل، أو باسم يبيع لا يبرأ العاصب عن عيبه، وقال القصب أبو
 نعيم رحمه الله: لا يبيع

٢١٠١٤ في رهن سبيل: رجل له على رجل عشرة دراهم، فبيع من عليه
 إلى من له مئة درهم، ولان أحد مائة عشرة دراهم، فباع من أن يبيعها، فباعها
 من مال المديريه

وهو نصف رجل من عشر رجل دينار، فبيع من عيبه من مائة درهم، فباعها
 حقه آدم وهذا إذا كان له، فباع من قبل لا يحد أحدهم بدينه، فدينه على حائه، وهو
 موعن فيها، وهو قال حديثه، فباع ذلك ثلثه فباع له مائة

افصل الثاني

في قضاء الرجل دين غيره بغير أمره من مال نفسه أو من مال غيره

٢١٠١٥ - أحد الورثة إذا قضى دين الميت عن التركة من مال نفسه، ثم ملك التركة قبل أن يرجع فيها، ثم ورثها من ميت آخر لا يكون للميت نصيب من الميت الأول إن يرجع في تركه الميت الثاني، لأن التقاضي إنما قضى الدين من حاله ماله بصير ذلك ديناً عليه من مال الميت الأول لا من مال الميت الثاني، كنه في شرح السيرة في كتاب السير

٢١٠١٦ - من وصايا خنسي رجل صنف وعنه ديون، ورثه ابنه، وقد كان يشترى عبداً في حياته، ولم يصبه، ولم يشق الثمن، فعضى أنه الدرع الثمن، وقضى العبد فإنه يكون بينه وبين العرماه بالخصم، ورواه عن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال: وهذا أمر له الرهن لا يكون إلا في أحسنه، وصورة مسألة الرهن رجل مات وعليه ديون، وبصره الدين وهو، فعصى بعض الورثة دين الميراث الذي بيده وهو واقف الرهن، فوته يكون بينه وبين الميراث، ولا يكون لأرب الذي قضى الدين أو يئى به من بنية الميراث.

٢١٠١٧ - من قضى دين غيره بغير موافقة ج، الميراث، من ذلك القاضي إلى ملك القاضي به من غير أن يدخل في ملك القاضي عنه، ألا ترى أن قضاء الدين عن الميت صحيح مع أنه ميت ليس من من الملك تمت، ومن قضى دين غيره بسبب، عند ارتفاع السبب يعود للقضى به من ملك القاضي، إن قضاء بغير أمر القاضي عنه، وإن قضاء بأمر القاضي عنه، يعود إلى ملك القاضي عنه لأن الأصل عند ارتفاع السبب أن يعود للقضى به إلى ملك القاضي، لا أن القضاء بأمر القاضي عنه، فانهض السبب أن يعود للقضى فلما إته يعود إلى ملك القاضي عند ارتفاع السبب بجميع البدن، ويبقى في ملك رجل واحد، وأنه لا محور، هذا من مملوك فيما إذا قضى بغير أمره، لأن القاضي في هذه الصورة لا يستعمل المدل على المصير عنه، فيرد الأصل، ومن هذا ما إن من بعض الثمن عن الميراث تطوعاً، ثم انسخ البيع، يعود الثمن إلى ملك القاضي، ولو كان

قصي عن المشتري بامر المشتري ، ثم انفسح البيع ، فعرض الشراء على المشتري

٢١٠١٨ - اذ ساء رجل دعيه ديون كثيرة ، فاجل رجل عند القاضي ، واقر ان للميت عليه كذا ، كذا من ادراهم او اللديور ، فامر القاضي المم باداء ما عليه الى عزم اليك ، صح امره ، زاد دفع ، برى عن دين الميت ، لأن ثلثاها ولا ، فله من يسه ، واذا امره بما هو داخل تحت ولايته ، فصح الأمر ، وصح الدفع به عليه ، ولو أن هذا القدر قضى دين الميت بامر القاضي ، حكى بنو شمس أنه لم يحسن أن القصد صحيح ، وسقط به دين الميت

٢١٠١٩ - وفي خبر كماله الخلفاء من ثم ح شبح الإسلام مديون ، ليت إذا قضى دين الميت إلى عزمه له من الميت بين كان ذلك ممنك بغير الميت الذي له على الميت دين

٢١٠٢٠ - وفي القاموس اذ مات الرجل وعليه دين ألف درهم وله مكتاب مكانته ألف درهم ، فله أن يكتب مكانته إلى عزم القولي فله عزمه على من لاه بغير أمر لوصيه ، جاز استعسان ، فله وهو بمنزلة مالو كان للميت وديته عبد ، سأل ألف درهم وعلى المكتاب لرجل ألف درهم ، مدفع المودع الألف إلى عزم الميت ، وفي هذه الألف مال فلان الميت عبدى الدين الميت فله من ذلك عليه جار

٢١٠٢١ - وفي القاموس أيضاً رجل له عند رجل ألف درهم وديته ، وعلى المودع لرجل ألف درهم دين ، دفع المودع المودعة إلى عزم المودع قصداً ، عن دينه ، وكان ذلك بغير إذن المودع ، فتمودع الخطار بن شاء أجاز القصد ، ولا نسي له من المودع ، وفي شيء ، ضمن المودع ، تباعد به ألف ، وسبق المودع لرجل الدين ، لأن المودع ملك المودعة بأداء الضمان سابق على الدفع ، من العزم ، وثبت أنه قضى دين المور من ماله بغير أمره ، فيكون مشروعاً ، وأمر محمد رحمه الله في كتابة الأصل إلى أن يودع عاصم مدفع المودعة إلى عزم صاحب المودعة ، وصورة ما ذكر في كتاب الكفاية دفع إلى رجل ألف درهم ، وقال له انضرب ما دحب لفلان على من تجدين ولا تدمعها ، لا تحبس من فلان ، فندعها إليه بغير محصر من فلان كان صامناً ، ألا ترى أن محمد رحمه الله ضمن الموكيل الدرهم مع أن الدرهم أمره في يده ، وقد دفعها إلى عزم صاحب الأمانة

المستتر في ذلك من عدد فلان ذلك، لأنه لم يوافق ماله، وبقي الوارثين ذلك
 فاسترد السري عن ذلك ويقع به النقص، فصبه ما تبع، ولا صفة ماله، ثم استرد
 صري النصف لبيع فهو خارج، ويصير ذلك النصف لغير النصف ما عدا ما به النصف، وهو
 ضاع لغير من به النصف نص - بغير مولاة المبيع - فلا حصة له، بل مستحق على المولود -
 لأن الحق عليه كما عمر، والردعة تنقصه، فإنه خارج مولاة النصف من ذلك لم يخرج
 ولا يكون له نص، جميع على النصف، ولا يكون له نص بنفسه

الفصل الخامس

في مديون إذا أمر عبده أن يقضى دينه

ثم إن المديون يقضى الدين بنفسه

٢٨٠٢١ - في كتاب الأنصبة روى ابن سباعة عن محمد بن محمد بن أبي حمزة عن رجل أن امرأته دخلت إلى رجل من بني أمية، ثم قضى الأمر الطائفة مالا، فدفع ثأموه الألف بعد ذلك إلى الطائفة، فإن الدائم يرجع عما دفع على القيد، ولا يرجع به حتى الأمر، فقد أثبت المهرل بدفع ثأموه لا يثبت له حق الرجوع عنه، ولم يثبت له علم المهرل بدفع الأمر، وذكر هذه المسألة في كتاب الوكالة وشرط العلم بدفع الأمر بصيغة المهرل، وهو لا وجه له ذكر في الأنصبة أن هذا عمل حكيم وليس بقصدي، لأنه ما صرح به له إنما نصرت في الأثر، ولا بد من صرف في المهرل، وليس بتصرف في التوكيل إلا في التوكيل بغير ضرورة، فثبت بالأمر به، وهو إسقاط الدين عن نفسه بالدفع، ولا يصح ذلك بعد ما سقط عنه، فهو معنى قولنا إن هذا عمل حكيم، فلا يوجب على العلم، وجه ما ذكر في كتاب الوكالة، أن عمل المأمور لم يثبت بدفع الأمر، لأنه يوجب من طريق الحكم، ولكنه مع أنه عن دفع ماله فيثابته، فإنه إن طريق دفع الدين، أن يصح في المهرل مضموناً على رب الدين ورب الدين على المديون مثله، فيثبتان نصاً، ويصور وجود القيد للمهرل بعد دفع التوكيل، وكان المأمور به وهو جاز المهرل مضموناً على القيد مضموناً، فله يمكن من مبرورته عرته، ولكن به منعه من الدفع؛ لأن الأمر بالدفع يسقط إلى جاز منعه دلالته، وقد مرحت منه من الدين ما دفع، وكان هذا يبرره المهرل القصدي، فيرد على العلم، فإن في الأنصبة وإن نامت على المأمور على أنه كان نصاً بعد الأمر من أمارة الأمر، فالدائم أن يرجع بماله بثأموه، على القيد، وإن شاء على الأمر - والله أعلم -

الفصل السادس

في المأمور بقضاء الدين إذا قال قد قبضت وعنده له لأمر في ذلك
وكذا به رب الدين

٢١٠٢٩ قال محمد رحمه الله في الجامع "إذا أمر الرجل غيره أن يقضي دينه عنه، فقال المأمور بعد ذلك بالأمر قد قبضت، ولو جمع بينك عليه، وعنده المديون، وقال رب الدين ما قبضت، فالمول قول رب الدين مع بيته إنكاره انقبض حتى كان له أن يرجع على المديون بدينه، ولا يرجع المأمور على الأمر بشئ، وإن صدقه من الفشاء؛ لأن القضاء لم يستل له حكمنا برجع رب الدين على منبر بدينه، من جحد الأمر القضاء أبعثاً، وأدم المأمور به على القضاء، ورب الدين عاتب، ليس بيته، ونصى على الأمر مالاً، لأنه يدمى نفسه حقاً على الأمر، فيكون خصماً في أثبات بيته، ويكون الأمر مكر خفه، فيكون خصماً في إنكاره بيته، ويكون ذلك قضاء على المقلب بالقبض حتى لو حصر، ونكر لا ينقب إلى إنكاره؛ لأن الحاضر انصب خصماً، فنسحق القضاء إليه

قال محمد رحمه الله في الجامع عيب ذكر هذه أسأله وكذلك الكفيل من هذا بزيادة إذا كفل رجل من رجل مأمور المكفول عنه، فقال الكفيل عند ذلك قبضت صاحب المال ماله، وصدقه المكفول عنه في ذلك، وكذلك صاحب المال، وحلف، وأخذ ماله من المكفول عنه، ولم يرجع الكفيل على المكفول عنه؛ بل قد، ولو أن الأمر جحد القضاء أبعثاً، فأدب به أنه قضاء صاحب المال، ورجع المأمور على الأمر، لأن الأمر من القضاء بدلية كالتأيت من القضاء عيناً، ونقل هذه البيه على طالب أبعثاً، وإن كان المالك غائراً لو كان الأمر حاضراً، ويذهب أبعثاً خصماً من هذا

وما يتصل بهذا الفصل:

٢١١٢ - ذكر في كتاب الأعضية رجب يدعى عبي من آل به علي ثلاث خلف
 درهم، قال فلا من هذا ان يذهب إلى من هذه الألف الموهبة التي صدره، ووجهه في خروج
 الأمر ذلك، وأقوى يدعى به على الألف الوذبة والأمر بالذبح إليه، وقصص القصاص
 عليه يكون ذلك قضاة عبي العايب، ويتكلم الحنفية خصمه من معاقب

١٠٠٠

في رد حل بأمر غير مدفع المات، في غير
 نهر جمع الأمور على الأمر بذلك أو لا يرجع

[illegible][illegible]

شماره ۱۰، محرم الحرام ۱۳۸۵، روز شنبه ۱۳ شهریور ۱۳۸۵، تهران

كما لو كان شركاً به، أو حليطاً، أو كان في حياته، لأن الحظية يجب استعانة كل واحد منهما بمصاحبه، والبشرى كمنه، فإن الاعتقاد أن كل واحد منهما يسعون في صاحبه في الدين من ماله الشركة حتى يجب في مال الشركة، وكذا إذا كان يسعون كل إنسان في يعوله في قط، ذهب من له، وإذا بصير مستنبأ إذ حمل على المصاحبه، والأخير الطاهر وهو الذي امتزج مشاهره أو مسلمه يبركه من في عياله

ولو كان ادفع إلى خلاف الفهم، ولم يفلح فصح به، والمأثور ليس بحليط له، ولا شبهة به، فمع لا يستأنه لا يرجع على الآخر هو قول أبي حنيفة، رحمه وصحبه ورحمة الله كما في مسألة الأولى، إلا أن الفرق بين المسائل على قولهما أن في المسألة الأولى لا يكون بدفع استمراده ما دفع من المصاحبه، لأن في المسألة الأولى المدفع حصل بطريق المصاحبه، وندفع من حصل بطريق النفس، لا يكون للدفع ولا في الاستدلال وفي مسألة الثانية المدفع ما حصل بطريق المصاحبه، لأن المدفع حصل بحكم الآخر، والأمر يسأل مجرد المدفع، ولذلك قد يكون بحكم المصاحبه، فلا يكون للدفع حتى لا استدلال به يكون حتى الإبداع، والإبداع الذي محصور عنه، فيكون له الاستدلال، وادعى قول أبي يوسف ورحمة الله عليه خلاف المشايخ فيه، بعضهم قالوا يرجع على الأمر، معصهم قالوا لا يرجع على الأمر، وقال بعضهم يرجع على القاضي، ولا يرجع على الأمر

الفصل الثامن

فيما يجري به رب الدين وورثة له يوم

٢١٠٣ - عريم بيت داهم الخدي حوايت عجب ، لانه ذهب من عسبه لمدى
 معى حتى لو دالو ب بهمه كهدقيل يرتد عندلى يوسف رسته به ، وعده مصطف
 وحمه لله لانه ، ومن خلاصه صا إلقاء عسبه لمدى ، كمدى حوايت الخدي
 هذه الصورة يورثه لاجل الله ، واداهم عريم لشد الدين بهمه ورثة بيت ، فانه لهم
 كلفهم ، ثم فرمى أول ، صا ، يحيط إدارته من عسبه الدين ، وساند به صحت
 حاله أن يوحى حال وحمه لاجل الله ، هذا التآخر ، هكذا ذكر ، حثيث في كتاب الخدي
 بعض صلح قانو ، مذكر الحثيث قول صحت رجحه لله ، عفى أول الخدي رجحه ،
 وحمه لله ، يعنى أن يصح التآخر ، وودوا هذه المسألة ، فى صا ، مذكورة فى كتاب
 الأخر ، صررب عريم ، داهم ، أليس عسبه لمدى ، ربه ، ثم فرمى محمد
 ، صحت الله ، لا يصح ، داهم ، لأن الدين ليس عسبه ، وعفى لمدى ، يوسف رجحه لله
 صررب ، لأنه هو الظاهر ، صا ، صا ، عمل رد كوارب عسبه لمدى يوسف رجحه لله ، وحمه
 كانه الدين عليه ، يجب أن يعمل لاجل رب القدي على الوارث ، رجحه ، لأن الدين على
 الوارث ، والصحيح أن ما ذكره المصنف هو ، لكن ، لأن لاجل من حمه يثبت صفة
 الدين ، واداهم على الوارث ، إلا ، لاجل من حمه ، عده ، مذكر ، الأخر
 صررب له بيت لأخر من داهم ، لا وجه فى الأول ، لأن الدين صررب من داهم
 لمدى ، به صحت ، لأن لاجل من حمه لمدى ، صررب ، صررب ،
 الأخر لمدى ، ولا وجه فى التآخر ، لأن مثل صررب ، واداهم لمدى ، صررب

العصل التاسع في الإقراض والاستر من

هذا الفصل ينسب على أنواع

نوع في بيانها بحور استقراضه وما لا يجوز

٢٠٦٤ - من محمد بن حمزة الله : وكل من مكال له بور - نحو اضعه والتعير
والتمسك - استمر والترب حار استقراضه والأصل فيه إذا كان من ذوات الأفعال
و يكون مضموناً على بعض المسالك مثل حار - استقرضه لأن تعين بحكم
القروض مفسوس ذلك من غير احتمال لزيادة والمضار ، لما يكون من ذوات الأفعال
نحو المكالات والذوور - والأصل فيه أنه لا يمكن اعتبار مضارته في القرض
فيه ، ويجوز استقرضه ، ولا يكون من ذوات الأفعال بحور غير ما روي في الجواهر
والإجماع والذوور لا يجوز استقرضه : لأن طريق معرفته الشهادة فيها محرمة ، لا تنسب
المماثلة لنفسه في القرض وفي المماثلة من غير زيادة لا انفصال كذا لا تنسب المماثلة
المستردة في الأمور الزهيدة ، وكلها استقرضه الشباب لا يجوز : لأنها حسنة من تود
الامثال حسنة ، ولا حسنة - من ذوات الأفعال - من باب التمسك على جاز التمسك فيها
يسرط محضه ، وهو الآمن ، والأصل لا يشيب في القرض ، نعم يمكن من ذوات
الأفعال فيها لأجله ولا يدرى

٢٠٦٥ ؟ وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز إقراض الحب واستقراضه عدداً
ووزناً ، وقال أبو يوسف رحمه الله : يصل ما غل أو حبس رحمه الله ، روي عن
أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا بأس به وزناً ، قال بن أبي مالك ، وعدا قوله
العلم به ، مكره من بعض نواقض أن قال محمد رحمه الله يجوز عدداً ولا يجوز

وهي تسمى من محمد رحمه الله أنه خير قهرم خير عدداً، وقد بعد ذلك
من أبي عيسى الحمصي، ف محمد حمدة الله، أبو دمي فرس الحبر من بانيه، والحمد
لأنه ياتي، ويحبر منصراف خير كلاً، لأنه نكال صبه، بعد صبه، وبعد جابر السليم
فه كلاً، ويجوز أنصراف الكفد عدداً لأنه عددي مساوي، وكذا يجوز أنصراف
اليدجيان عدداً لأنه عددي متساوي

٢١٠٢٦ - في بواقي هبم عن محمد بن أبي يوسف رحمه الله أنه لا خير
في درس الخطه من أبي بن العري، وكذا القصر، لأن كلاهما يورث، قال هشام قلب
لحمده رحمه الله، شعر عدد بالترتيب مع ورناء، فستكون بين الفرس بالورث، فكل
لا يصح ذلك؛ لأن الله كين، ومن محمد رحمه الله، لا يجوز الخطه من
قهرم ورناء، لأن الله، رأيه قبل أن يكتله، فاقبول هو أن منير من أنه كذا هير

٢١٠٢٧ - وفي أبي عيسى عن محمد رحمه الله رجل الفرس رجل عشرة أوطان
خب غم، قال هو خير، وبه مسكل لأن اللحم من ذب اللحم على مدهه من ذب
من أكله على أسنان حمداً من فيه، ذكره في بيوع أجمع - ذكره لحن الإسلام في
شرح كتاب المحامح أن المحامح قولت الأمان، قال ذب ذب من ذب محمد رحمه
الله أنه خير من بانيه، قال ذب في موضع لا يوجد له من، فعلى ما ذكره هو
يرتفع الإسكان وذكر بعض متابعيه في شرح جامع الضمير أن اللحم من ذب
الأمان يهضم أكثر ففعال البدوالة، ويجري فيه الفرس، وبه شار طحاوي في كتابه
حب، قال كل ما كان موزوناً بهو منى، وذكر صاحب الإيضاح أنه مصحح
ياثير، وفي غصن النسي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه مصحح، وبه
مسحنا قناراً، إن من قرأ من الأهم على الطلاء، قاله

وإذا أسمى نسباً بلحمه من دمه ذكر في لاجب الله أن اللحم يسلخ أحده،
فصلح نساء، ومن ما ذكر في الإجازة قولهم لا فرق في حبه، حبه الله، ومن
هو قول لكل.

٢١٠٢٨ - قال محمد حمدة الله في أجمع أن كانت المرام منها معه ونشأنا
مصره، فاصبر من رجل مده عدداً وهي جده فيما بين الناس عدد، معي برون، فلا

فأشبهه وإن لم يجر فيما بين الناس إلا ورثاً لم يجر استعراضها إلا ورثاً لأن المصراع من كان غالياً كان أميرة للمصراع، وتكون القصة سابقة لا اعتبار بكون معلوماً، فالمصراع ما ثبت كونه موروثاً بالنسبة، وب لم يثبت كونه ورويه بالنسبة، فالمصراع في ذلك لتعامل في فمته فتأمل الناس بهجه ورثاً كان موروثاً، فلا يجوز استعراضها إلا عندئذ فقد استقط محمد رحمه الله أحسن القصة في الفرض متى كانت مذبذبة، ولم يسلط في حق جوار البيع على قال لا يجوز بيعها، بالنسبة المتأخره إلا على سبيل الاعتبار، وإنما كان كذلك لأن الفرض أسرع جواراً من البيع، لأنه مباذلة صورة تبرع حكماً، لأن رد المال في الفرض قائم مقدم رد العين حكماً، ولهذا جاز استعراض المصراع ولو كان صرفاً كان صرفاً يسبقه، وذلك لا يجوز، فعلم أنه تبرع حكماً، والرب الذي يحصل في البيع لا في التبرع، واعتبر المصراع بمنزلة من البيع حول الفرض نصيب حال البيع وسمة حال التبرع، وتظهر عزة البيع على الدرهم

ما كان كتاب الدراهم للثلاثة مائة، وثلاثمائة مائة، لا يجوز استعراضها إلا ورثاً، وإن تعامل الناس التبرع به عدد، لأن القصة إنما كانت غالباً كانت بمنزلة ما لو كان الكمال فضة، لكنها ريب، وبو كان كذلك لا يجوز استعراضها إلا ورثاً، وب تعامل الناس التبرع بها عدد، كـ، فيها، وإن كانت الدراهم نصفها نصفه مائة، لم يجوز استعراضها إلا ورثاً على كل حال؛ لأنه لم يسلط اعتبار واحد منهما؛ لأن ذلك إنما يكون حال كونه معلوماً، ولم يوجب جواز اعتبارهما وإذا رجب اعتبارهما، لم يجوز الاستعراض في القصة، فيحصل في المصراع ضرورة

موجبه

في بيان ما يكره من الفرض وما لا يكره.

٢١٠٣٩ - ذكر محمد رحمه الله في كتاب الصرف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يكره كل فرض جز متعده، قال الكرخي: هذا إذا كان لشخص محروقة في القصد؛ وذلك لأن فرضه عليه ليرد عليه صحاحاً أو ما أشبه ذلك، وإن لم يكن مشروطاً في القصد، فاعتده المستعمر من حقوقها عليه، فلا يأخذ به، وكذا، أن أمر من الرجل رجلاً

وهو من مذهب من سبوا، ويروى عن هذا المذهب من غير مذهب، بل قد يبعث بعضه وهو القراءات

موقعه

هي هذه المستقر من رتبته

١٠ ٢- في كتابه به مشروحه في الاسماء، وهو ١٠٠٠، ولا يرى
بعض من تروى، وادى من تكن الهمزة مشروحة في الاسماء، وعدم به لغوي إليه لا
لاجل القراءات، فيا يفي، وراى من مشروحة في الاسماء، وهو يعلم أنه لغوي
لاجل الذي لا لاجل القراءات، ذكر شيخ الإسلام ١٠ لا من مشروحة، والله اعلم
أولاً، وهكذا حكى عن بعض النسخ، بعد هذا قال: "وكانت هذه المذاهب تجري مجرى
فيل القراءات من غير القراءات، الصفحة، وكان القراءات من غير القراءات، ١٠، فهذا
هو مقام العلم أنه عطف لا لاجل القراءات، ولا يتروى عنه، وراى من يروى من ذلك،
فالحال، حاله لا حال، فيسرع منه حتى ينص أنه أهدي لا لاجل القراءات، من ذلك
بأنكره في مسألة البيع، بعد من القراءات على البيع، بعد من القراءات، بعد من القراءات،
رحمة الله عليه به من القراءات، غير محصل

١٠٤١- في كتابه به مشروحة، قال محمد، رحمه الله، لا بأس أن يجيب معناه، وراى
له عليه السلام، قال شيخ الإسلام، هذا جواز، الحكم، والادب، والادب، والادب، والادب،
إذا علم أنه لا لاجل القراءات، أو أمكن عليه الخلق، قال شيخ الإسلام، الخلق، الخلق، الخلق،
لا يتروى فيه، القراءات، ١٠، في عهده قبل القراءات، من كل من مشروحة، وهذا
القراءات، من كل من مشروحة، في عهده، في القراءات، في القراءات، في القراءات،
حيث

بوع آخر

في الرجوع إلى بدل الفرض

٢١٠٤٢ - وإذا رجع في بدل الفرض، ولم يكن له جراح مسروط في ذلك، لا بأس به، وروى أبو يوسف أنه يفرق استقراض من وجب له، ثم انقضاء وأرجع، وقال أنا قلت تركه. - في مسأله. - وإن جراح على غيره، كان له، كما في الفروع، ولا بأس به، وإن كان لا بد من نجس الفروج، فهو على ما في إمامنا، إمامنا في الفروع، إن كانت صحيحة لا بأس به، لكن، إن كانت صحيحة بغيرها، المكس، في الفروع، الأول، وإن لا بأس به، لأنه يفرق بينه وبين الفروع، لأنه يكون ربا، بعد اعتباره فيه، لأنها هي الفسخ، فيحصل المكس، وفي الرجوع، إن كان الرجوع، ربه، يمكن تجزئه، فيكون المكس بالذي يوجب دفعه، حقيقة يكون مقداره، زيادة لا ينقص، وإن كان له جراح ربه، لا يمكن مبرر، إلا بالمكس، فيجوز طريق إليه، وذلك من جهة شاع بها لا يحصل المكس.

بوع آخر

في تفسير الاستقراض وطعائه

٢١٠٤٣ - إذا استقرض من غيره، فكسبه، فإن على من له، من حقه ربه الله، به، يجب إن كان له فائده ومثله، وإن كانت هلكة، وثمة على من له، من حقه ربه الله، ربه الله، كما بعد في شرح كتاب الفروع، في الفروع، احتلوا، في قوله، قال بههم، بره، إن كانت فائده، وعليه يجب، إن كانت هلكة، وفي قوله، عليه ربه، إن كان له، وفي المتن، ما يدل على هذا القول، فقد ذكر ثمة إذا استقرض من غيره، يستطع عليه مثله، في قول أبي حنيفة ربه الله، فإن محمد

رحمة الله عليه يوم سبعة ربي وانه ان شيم من محمد رحمة الله عليه
فيها هي من صمد ساعة فله قين ان تكسب واصل ان عصب محمد رحمة
الله له يمشي فيها في يوم ثامن راحة وعصب عني شيم من رحمة الله
فان عصب عني عصب يوم سبعة راحة فقد ذكر القصة من عصب يوم اذا كانت
قصة وبعدها في ذلك هالكي حلي قولهما

والفلسي عصب و كسب في ان كتاب عصب وعصب بالاضاع وان عصب
هالكي عصب الاختلاف في ذكره وهذه اسائه من عصب ارجع في
كتاب عصب ان من عصب من اخر راحة وحلث عصب سببكي ان انقطع يوم
الطلب في ان رحمة الله عليه فيمنه من العصب يوم احصوه و قال ابو يوسف
رحمة الله عليه فيمنه من عصب يوم عصب و من محمد رحمة الله عليه فيمنه من
العصب يوم الاضاع و وجه سببها في حلي ذلك لسال ان لم عني المشعر في
مثل ما في عصب كذلك وقد حصل من سبب من راحة وعصب
رد منها من ذلك العصب راحة وقد عصب عن سببها راحة وان كان
الطلب عصب عن عصب ان طلب من عصب من عصب من راحة وعصب
رحمة

واذا في راحة سأل الله على تلك المسألة في عصب عني قول في رحمة
رحمة الله في عصب العصب يوم احصوه عصب كسب من عصب العصب يوم
العصب من عصب راحة في عصب يوم احصوه لا عصب الا عصب في راحة
وعصب سببها في عصب من كسبها عصبها فاحسب السبب عني في راحة
ولم من عصب العصب في راحة وعصب في راحة فوجه عصب راحة في راحة
الاشجار من راحة من راحة كتاب راحة كتاب عصب من العصب عصب من
سببها عصب كسب في راحة الكلام في ذلك المسألة في عصب عني في راحة
في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة
رحمة الله كسب في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة
من عصب في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة
في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة
في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة

الشهيد يرهان الأسماء، ثم اختبئ بمسكن في اسمراتس بموسى، على طول أنى حبيبه
رحمة الله بهصهم بم بحرور، على قوله وبصهم حورور.

موضع آخر

في المقرض بأخيه المستقرض في بلدة أخرى

٢١٠٤١- وفي مرده من سماعة عن محمد، رحمه الله، أخيه المقرض
المستقرض في بلدة أخرى، فإن ساء أخيه حتى يؤديه في الله صبح الذي استقرضه، وإن
سأه أخذه بغيره دنا صبح ههنا، وإلا أبى المستقرض أن يعصه الفضة، أخر عاه

٢١٠٤٢- في إبراهيم عن محمد، رحمه الله، رجل اسبرض من حر طمانيا
سفرى، فاحقه سفرى بمكة قال أبو يوسف، رحمه الله، فعليه ثوب يوم ترضيه، وقال
محمد، رحمه الله، عليه بيمه بالقرض يوم احتضما، وليس عليه أن يجمع معه على
المرافق. وبأخيه ٢١٠٤٣، وأبو يوسف في شرحه ٢١٠٤٤، وهو في يوم بعاريه،
والنقيا في بلدة لا يسفر على البحاربه، فإن كان ينص في ذلك الفضة، فإن ساء صاحب
الحق أجله حذر أساهه داهار حنا، ويستوفى منه، وإن كان في ساء لا يسفر وحده
القبضه

٢١٠٤٦- بشر عن يونس، رحمه الله، رجل أتم من رجلا طعنا، أو حصه
يأله، أو حمل ومولا، أو ثوب في بلدة أخرى، والتمام بها على، أو حصه، وإن أبا
سبيعه سمع الله فإن يستوفى من المطلوب حتى يوفيه طعنا، سبيته عصبه، أو سبيته
أفوهه، قال أبو يوسف، رحمه الله، إن ترافيا على هذا لحبس، وأبى حلف القبيحة
أجر الآخر عليه وهي البقيعه في اليد الذي عصب، أو مستقرض على حال يوم أقصى،
والقول في ذلك نور المظنوب، وإن كان العصب فائسا بعبه في يده حره على أخذه،
ولا أخيره على القبيحه

٢١٠٤٧- وفي سرح لأمالى، وحسن مستقرض من حر سانس بكسر أو الودى،
فانقطع عن أيدي الناس قال، وجدر فقرض على الشاخير حور، وإن طردت عند أبي
حبيبه رحمه الله، لأن الانقطاع عن أيدي الناس يجزى مجزى الهلال، ومن عدهب أي

حبه رحمه الله ان الحق لا ينقطع على الشيء بل يلكه الشيء على ما عرف من موصفه، وإذا بقي الحق في عين وجوده من غاية معنوية يحجب عن الباطن إلى وجه الإدراك: لبعض الله من حبه، أكثر من في الجاهل في أن يقهر حجب ضرر منقصر إلى أن في أحد غير الحق ضرر المستفرض، وهذا الضرر في ضرر الخير، فكان أولى بالرفع

٢٠٤٩ - في رواية ابن سعد عن أبي يوسف حقه في رجل استفرض من آخر شيئاً من نعمه كيلاً أو ناء، فلم يقبضه المقر من حتى يدفع، فهذا لا يشبه القياس إنما كسدت، لأن هذا ما لا يوجد فقد أحجب صاحب حبه عن تأخره إلى أن يجيء الحديث إلا أن نواصب من سمته، وهذا في هذا الوجه من رجل استفرض من رجل طامعاً في سد الغدوم به، خصص، فاستقامي لم لا نطعم فيه عائل، فأنشد الطائفة بحقه، فيسأل أن يجب، ولم ير المطلوب بأن يوجب حتى يدفع، في السد الذي استفرض فيه

نوع آخر

في الشرط في القرض.

٢١٠٤٩ - إذا كان يعبره ألفاً من عشرة دراهم على أن أعطيل مكسها، فعلى صاحبه عشرة دراهم مثل الدراهم التي قبضها، وإذا كان كذلك لأنه شرط في القرض ما لا يقتضيه القرض، لأنه سره أن يكون القرض مضمون بشرط لا يشبه والقرض يوجب الدل، وهو معنى قوله. في شرط في القرض ما لا يقتضيه القرض، فإن كان له حمل برمزة إلا أن الدرس لا ينال بالشرط لأنه غير صحيح، لا ينال بالشرط المتعلق، فيصح القرض، ويحل الشرط - القرض متى صحح يوجب المثل

٢١٠٥٠ - وإذا فرض بالقرض شرط أن يوفيه بالضرورة، هذا سبب لا يجوز له؛ لأنه فرض حر مفعلة، لأن سفسر من يكفيه شرط المقرض أن لم يكن حمل ومزينة، وإذا كان له حمل، فمئة تكفيه حظر الطريق ومؤنة الحمل، في حلى حد، سد الخائر بما لا يتجاوز، فإنهم يهرعون فيما بينهم، ويكتب المستفرض لشده من مستغنى إلى مكان، فإن كان ذلك صبر، طامع القرض، فهو مكروه، - لأنه فرض جرم مفعلة، فيه يستغنى عن المقرض جرمه

موت آخر

فوائد

[illegible][illegible]

ولقد كان فيها بختها، وباعتها، وعصر الدرامم، وحك في يده، هيك، من
مات القليل، واللم، عداي بخته بها، واللم في يده، وباليه، من كان سابع بخته،
إنايك، كح بعد، - بمأعه، فتيك أربع بظا، ويق عصر الدرامم
للقد، من مائة درهم، ومائة درهم، وأربع بخته، وعاد، وبالمرو، والعه
والبع، من الدرامم، كح عصر الدرامم، ويق عصر له محكم بعد
البحر، من مائة

٢١٠٥٦ - وإذا أقرض مبيته محرماً معجوراً عليه أو معجوراً مالا، ودفعه إليه، فاستهلكه، فلا ضمان عليه، أهدى المسألة في منع أبي حنيفة، أبي سعيد أبي سليمان أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وفي قول أبي يوسف رحمه الله بأنه ضمان، وهو الصحيح، لأن هذا بقرعة الوديعة من حيث إن المال في الوضعي سلك على الاستهلاك.

ولو أقرض جدياً معجوراً، واستهلكه العبد، فلا ضمان عليه ما دام عبداً، وإذا أعتق يوماً أحدته، وذكر المسألة في غير خلاف، ويجب أن تكون على اختلاف أيضاً، على قول أبي يوسف رحمه الله، بزمعة به في الخلاف كما في الوديعة، ألا ترى أنه نفس على الخلاف في العبي، العبي والعبد سواء، كما في الوديعة.

٢١٠٥٧ - وفي أنفق يد، كذا لرجل وديعة هند رجل به عبي مذهب الوديعة قبي، ولم تصر الوديعة مذهباً بالذي قيل أن يجتمعها عليه، وإن اجتمعها عليه لا يصح مذهباً حتى يرجع إلى أهله مباحداً، وإن كانت في يده أو فريسة منه، بحيث يمكن من قبضها لو أراد ذلك، فوجب على جعلها مذهباً لا يحتاج إلى شيء غير ذلك، ومن صارت ديناً، صارت مذهباً، وحكم المذهب إذا كان العبد فاقماً في يد المذهب وحكم الوديعة سر.

وإذا كان الدينان مؤجبتين لا تنقضي المقاصة حتى شفاها، وكذا إذا كان أحدهما معجلاً، والآخر مؤجلاً، أو كان أحدهما وصفاً، والآخر غداً

٢١٠٥٨ - أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله، في رجل يث بكتاب مع رسول إلى رجل أن يثبت من كذا كذا ثم يثبت لك على، فثبت الذي أرسل الكتاب لم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه، ولو أن رجلاً أرسل إلى رجل رسولاً أن يثبت عشرة دراهم قرصاً، فقال، نعم، ويثبت بهما مع رسولك، فلا أمر على من أرسل رسولاً يثبت الدرهم

٢١٠٥٩ - وإذا أمر مبرء أن يبرهن مالا، ولم يبرهن مالا، ولا يبرهن مالا، ولا يبرهن مالا، فلا أمر عليه، فلا أمر على الأمر، لأن التكميل مقتضى الألفاظ، فالأمر إنما يثبت إذا أصبح الأمر، ولم يصح، فلا يثبت التملك، بل لا يثبت حتى الرجوع - والله أعلم -

الفصل العاشر

في المبرقات

٢١٠٦ - في المبرق عن أبي يوسف رحمه الله: "يدين إذا أدى إلى يمينه ما عليه إن كان من جعل يمينه ركة عمل معروف، وإنه يؤجر من ربح، ويؤخذ الأجر، فيقسمه دينه، قال أبو حنيفة رحمه الله: وإذا استقرض امرئ مالا من عرسه، وعلى اليهود، دفع المبرق، قال أبو حنيفة رحمه الله: "أو اشترى ثياباً من عرسه، وعان اليهود، فمصر ليع، أو تزوج امرأة يهر مطلقاً، أو استأجر بيتاً بمعاينة اليهود، وعنه دين الصحة، فإن هذه الديون تكون مساوية لمعقود الصحة، وإن علفت هذه الديون بماله بعد معلن من عرسه، الصحة إذ ليس في بعض هذه المبرقات، يقال: همهم وهو الفرض والنكاح، وفي بعضها إذ كان إبطال حقهم، نكح لحاجه المبرق، وهو ملك الفعل والإبطال لحاجته، وإن قصر المبرق دين هؤلاء، هل لعرسه الصحة أو يشاركوا القاضى لهما مصر؟ ينظر إن قصي الدين، دين المبرق من ودين المبرق، كان لهم حق المشاركة، وإن قصي دين المرأة، ودين الآخر لا يكون لهم حق المشاركة.

والفرق أن المبرق يقضاه دين المبرق، والبيع لم يعط من عرسه الصحة؛ لأن حق عرسه الصحة في معنى لأمره وهو الكفالة لأهليتها، وما وصل إليه من المبرق في الفرض والبيع يصح لنفسه، حق عرسه الصحة، فلا يصير بهذا "الفصل" مطلقاً حقهم، أما ما وصل إليه من المبرق من الإحارة والنكاح لا يصح لنفسه من عرسه الصحة، فيصير بهذا "الفصل" مطلقاً حقهم، وليست له هذه الرواية.

٢١٠٦ - وفي "صاوي السمر" السلطان إذا صادر رجلاً وطالبه بشيء من المال ضامناً، فخطب الرجل من غيره أن يدفع إلى الضمان، مال المطلوب به، ويدفع إلى أخوته شيئاً من مال، ويقال بالعامة: "جعل موكلاً"، فدفع الرجل ذلك كله، ثم أراد أن

(١) وفيه: "لا يصح هذا"

(٢) موكلاً من موكلاً، وكان في الأصل وفيه: "صار"

مروءة نبي الأكرم في دفع بصره وطلبه قال جسيمة قالت: رأيت امرأته تدفع بصره امرأته
ببصره ما كان يراها قال: لا، إنما هي السحر ومنه لا حياء له عيني وأنا ربهما كذلك.
وذلك بعد أن سئل عن ذلك من حسن أن لا يخرج، فقال: حسنة كانت له
البرعة، ثم خرج لمعالجة المرأة وعي القدر، فأتى المأمور، مع عيني الأمر فكيف
أعطاه الحبيب، لا إلا معناه، ثم رآه، فوجدته في البيت، فذكر من واحد من
أهل البيت، رجلان، يسرى به عمر أسير، فكانت، فاستدعى، رجع بأحسن عيني الأعراس
مبهوطة، فوجد في بيتها، وطلب المالك منه، فكيف جهل، وقد نادى

٢٦٠- وفي حديثه، لا يكذب، قال: جسيمة قالت: رأيت امرأته تدفع بصره امرأته
ببصره ما كان يراها قال: لا، إنما هي السحر ومنه لا حياء له عيني وأنا ربهما كذلك.
وذلك بعد أن سئل عن ذلك من حسن أن لا يخرج، فقال: حسنة كانت له
البرعة، ثم خرج لمعالجة المرأة وعي القدر، فأتى المأمور، مع عيني الأمر فكيف
أعطاه الحبيب، لا إلا معناه، ثم رآه، فوجدته في البيت، فذكر من واحد من
أهل البيت، رجلان، يسرى به عمر أسير، فكانت، فاستدعى، رجع بأحسن عيني الأعراس
مبهوطة، فوجد في بيتها، وطلب المالك منه، فكيف جهل، وقد نادى

٢٦١- وفي حديثه، لا يكذب، قال: جسيمة قالت: رأيت امرأته تدفع بصره امرأته
ببصره ما كان يراها قال: لا، إنما هي السحر ومنه لا حياء له عيني وأنا ربهما كذلك.
وذلك بعد أن سئل عن ذلك من حسن أن لا يخرج، فقال: حسنة كانت له
البرعة، ثم خرج لمعالجة المرأة وعي القدر، فأتى المأمور، مع عيني الأمر فكيف
أعطاه الحبيب، لا إلا معناه، ثم رآه، فوجدته في البيت، فذكر من واحد من
أهل البيت، رجلان، يسرى به عمر أسير، فكانت، فاستدعى، رجع بأحسن عيني الأعراس
مبهوطة، فوجد في بيتها، وطلب المالك منه، فكيف جهل، وقد نادى

٢٦٢- وفي حديثه، لا يكذب، قال: جسيمة قالت: رأيت امرأته تدفع بصره امرأته
ببصره ما كان يراها قال: لا، إنما هي السحر ومنه لا حياء له عيني وأنا ربهما كذلك.
وذلك بعد أن سئل عن ذلك من حسن أن لا يخرج، فقال: حسنة كانت له
البرعة، ثم خرج لمعالجة المرأة وعي القدر، فأتى المأمور، مع عيني الأمر فكيف
أعطاه الحبيب، لا إلا معناه، ثم رآه، فوجدته في البيت، فذكر من واحد من
أهل البيت، رجلان، يسرى به عمر أسير، فكانت، فاستدعى، رجع بأحسن عيني الأعراس
مبهوطة، فوجد في بيتها، وطلب المالك منه، فكيف جهل، وقد نادى

٢٦٣- وفي حديثه، لا يكذب، قال: جسيمة قالت: رأيت امرأته تدفع بصره امرأته
ببصره ما كان يراها قال: لا، إنما هي السحر ومنه لا حياء له عيني وأنا ربهما كذلك.
وذلك بعد أن سئل عن ذلك من حسن أن لا يخرج، فقال: حسنة كانت له
البرعة، ثم خرج لمعالجة المرأة وعي القدر، فأتى المأمور، مع عيني الأمر فكيف
أعطاه الحبيب، لا إلا معناه، ثم رآه، فوجدته في البيت، فذكر من واحد من
أهل البيت، رجلان، يسرى به عمر أسير، فكانت، فاستدعى، رجع بأحسن عيني الأعراس
مبهوطة، فوجد في بيتها، وطلب المالك منه، فكيف جهل، وقد نادى

٢٦٤- وفي حديثه، لا يكذب، قال: جسيمة قالت: رأيت امرأته تدفع بصره امرأته
ببصره ما كان يراها قال: لا، إنما هي السحر ومنه لا حياء له عيني وأنا ربهما كذلك.
وذلك بعد أن سئل عن ذلك من حسن أن لا يخرج، فقال: حسنة كانت له
البرعة، ثم خرج لمعالجة المرأة وعي القدر، فأتى المأمور، مع عيني الأمر فكيف
أعطاه الحبيب، لا إلا معناه، ثم رآه، فوجدته في البيت، فذكر من واحد من
أهل البيت، رجلان، يسرى به عمر أسير، فكانت، فاستدعى، رجع بأحسن عيني الأعراس
مبهوطة، فوجد في بيتها، وطلب المالك منه، فكيف جهل، وقد نادى

القول من يحكم الكثرة من مر ، فعمل خدماً لها يحكم أكثر من أحدها لصدقه .

ولو أن القاصر هو الذي حصد النافع ، وقدر أعطى نفسه درهم ، أو قال دفع
إلى نفسه درهم على أن يملأها من ثيابها ، فلا يسمع كلامه ، فقدر مع دفع الألف
على أن يملأها من ثيابها ، فالألف فرس يملأها من الثياب ، فلا يسمع كلامه ، فلا يسمع كلامه

نحو

٢١٠٧٠ - لو أن بين عبد ربه وملك الأمير هو الذي يبيعه عليه ، وكما هو
ساكن ، والفرق أنه مخاطب ، أي كان من القديس ، فقد حزن من القديس ، وحينئذ دفع
ما هو سبب انحصار ، وهو من القديس إليه حتى يبعه ، به بدل أن القاصي لو لم
يشترط صمد غيره ، يدفع إليه كل مضمون عليه كآلة أو غيره ، أي حزن به سبب
القصاص ، فإذا سرقه القاصي فمضاه ، فمن هذا انحصار كماله ، لأنه فساد من أعطى
صمداً ثابت على عبد ، وهذا هو حد التكليف ، فصار بعد ما قال القاصي للقاص
أمر مني ألف درهم على أن يملأها من ثيابها ، وما إذا كان من حبه من الأمر ثم يجرى من
القاصي والدفع سبب انحصار ، فلا يجب انحصار بدليل أنه لو لم يدر الأمر على أي
قصاص لها ، وانقص من الأول ، يدفع إليه الألف كان القاصي أم لا ، كان هذا
من الأمر حسود ، فإن يودعه ألف درهم ، وإذا لم يجر سبب سبب انحصار من أن
يجعل هذا من الأمر صمداً يحكم الكثرة من مر ، فعمل استغناء ما هما
في خلافه

٢١٠٧١ - لو قال رجل لغيره أعط عشرين ألف درهم على أن يملأها من ثيابها
فلا بد من هذا القاصي من ثيابها ، والأمركم عليه ، لأن لو قال مع حبوب ،
والجواب به من إعادة الكلام الأول ، فصار كآلة فلا بد من أعطى ألف درهم
على أن يملأها من ثيابها ، ولو لم يدر هذا ، فقد حزن من القاصي ما هو سبب
انحصار ما قيل أن القاصي أو دى أنه على ثيابها ، وأم جى على أن يملأها من ثيابها كان
الألف مضمون عليه فكان صمداً نظراً على صمدان ثابت من القاصي ، وهذا هو حد
لتكليفه . فكان كماله

٢١٠٧٢ - لو قال رجل لغيره ألف درهم على أن يملأها من ثيابها ، فعمل للأمر

ذلك، وهو المرفوع به من كانت الالهة حادثة، والأمر صانع بدفع، ويكون المرفوع في الحقيقة هو الأمر دون ما هو حتى كان للأمر أن يرجع من الالهة، ولا يكون للمأمور ذلك، لأنه بعد. يصبح هذا الصانع من الأمر يحكم الكمال من نفسه، إلا لا صانع على المرفوع به ومن يتصدق عليه، فحين الأمر صانعاً يحكم المرفوع حادثة للمأمور وكبلاً من نفسه بالهبة وتصدق، وحادثة لنفسه وكبلاً من نفسه من ابتداء قبضه، حتى يتم نفسه، يتم بنفسه ذاتياً لنفسه يحكم الالهة، وصار بعد المسألة كأن الأمر حال نسبته إلى حاله من نفسه كلفه هم، ثم كثر وتبين دليلاً من ذلك، ولو هو على هذا كتاب، حركات، كما قد، فهذه كذلك

٢١٠٧٣- روي في الرجب فمجرد هذا في الله، من أن ذلك من لها وعلان حاصره بعد، نعم يتم ومن الأمر ألقا، فذلك من الصانع، ويكون ذلك هو صانع المرفوع على الله من الألقا، في نفسه من الألقا لا صانعاً عليه لأحد في المرفوع، فلا يمكن أن يجعل قوله على أن فلائاً صانعاً بها الأمر صانعاً يحكم الكماله من ذلك صانعاً يحكم المرفوع، وصار فلائاً قوله من مستقره في الألقا من المرفوع حادثة القانع وكلاً من نفسه بالهبة من المرفوع حادثة لا للمرفوع

والثاني: الإجارة، وإليه على وجهين أيضاً الأول أن حر من أحس، وذلك بطريقين: أحدهما أن يكون الكل له، فإجار النصف، وإنه لا يجوز في قول أبي حنيفة ورفعه رحمهما الله، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله بجوزيه واشتراكه المشايخ على قول أبي حنيفة رحمه الله، قال بعضهم لا تنفذ هذه الإجارة أصلاً حتى لا يثبت شيء لا ينضم، ولا آخر المثل، وقال بعضهم بعينه فاسداً حتى يجب لغير المثل وهو الصحيح.

الطريق الثاني أن يكون المبيعين رجلين مصنفين، فاحر أحدهما مذهب من أحس، وفي هذا توجه اختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة رحمه الله، حكى أبو طاهر الدباس أنه لا يجوز، لأنه حر ما يقدر على تسليمه بطريق التباين، لأن المسأخر يقوم مقام لأحر في مبيعته، والآخر مع تحريكه كذا ينعمان بهار مبيكة، فكيف ما يعود حقيقاً، وذكر الكرخي في حاشيته شيئاً عن أبي حنيفة رحمه الله أن الإجارة فاسدة، وإن كان يقتضي ضمن الأمانة السرخسي والصدور الكبير برهاناً لأنه، قال المكرخي في كتابه ويسمى عند أبي حنيفة رحمه الله ما قسم وما لا يقسم، وقال لا يجوز الإجارة في الوحيين جميعاً هذه، وفي بعض المواضع أن يجب لا يقسم لأجارة جائزة إجماعاً، والوجه الثاني إذا حر مبيعه من سرخه، حاز في ظاهر رواية أبي حنيفة رحمه الله، وروى عنه في السور أنها لا تجوز.

وإذا حر من رجلين، أحدهما، فقال: أجزتك هذه الدار، حاز إجماعاً، ومن فصل بالنصف، فإن قال: أجزتك مبيكة هذه الدار النصف من هذه، والنصف من هذا يجوز إجماعاً أيضاً، وإن فصل بالثلاث على وجه أن يكون في حوزة هذه الإجارة اختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة رحمه الله.

وأما السور الطاري، فلا ينفذ العقد في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله، وزوى خالد بن صبيح عنه أنه ينفذ صورة السور الطاري إذا حر داراً من رجل، ثم تظاها للعداء بنفسه صورة أخرى: إذا أجزأه من رجلين، فبأن يصفها صورة أخرى إذا حر الر حلال داراً من رجل، فسدت أحدها سورة أخرى إذا مات أحد المالكين.

التأثير العام ١٠٠٠ سنة من حياة مصر الشاذ على حال

الفرقة الهمة من كتب ساعدًا لا يحمل النقصه، فهي حرة، وهب في آخر
أمر منكم، ران كتاب تحمل النقصه لا يجوز وهب من جيب من ساعدك،
والله الظري لا يعبر الله بالأجما.

وَلَا وَهَبَ دَارَ مِن رَّحِيلَ، وَأَجْمَلُ، وَفَالِقُ، وَهَبَ لَكَمُ، فَدَا، دَارُ، عَلَى فَوَلِ أَيْ
حِجَّةَ لَا جَوْرَ، وَعَسَى لَوْ هُمَا جَوْرٌ، وَإِنَّهُ قِيلَ أَنَّ مَعْنَ تَنْصِيفَ، أَيْ هَدْمَ
مَنْكُمَا هَذِهِ أَسْرَ صَبْرًا، وَصَبْرًا لَكَ، هُوَ عَلَى هَذِهِ الْأَخْيَالِ عَدَاةً مِّنْ صَبْرِهِ، وَهَمَّ
أَلَهُ لَاجَوْرَ، وَعَدَ أَيْ يَرْسِفُ وَمَحْمَدًا وَحَمِيمًا أَلَهُ جَوْرًا، وَذَكَرَ أَيْ سَمِعَهُ خِلَافَ
عَسَى خِلَافَ لَوْ جَدَى بِأَوَّلِهِ

وَلَمَّا قُتِلَ الْأَخِيذَابُ رَمَتْ يَدُهَا وَأَلْفَتْ عَصَافَهُ بَعَثَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ وَابْنُ كَانِ
الْعَصِيفِينَ بِالْأَثَرِابِ بَارِئًا مِنْهُمْ وَطَلَبَ عَنْهُ لَا يَجُورُ بِالْإِنْفَارِ عَمَّا كَانُوا يَكْفُرُونَ
بَعْضُ الْبَرِيَّةِ هِيَ رَوَاهُ بَعْضُ السَّامِعِينَ أَنَّ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بَجُورٍ وَعَلَى
قَوْلِ أَبِي يَرْصُوفٍ حَمَلَهُ اللَّهُ لَا يَجُورُ

وهي لتبشع باسمه الذي حقه رحمة الله وباب بابه حتى يند ثقاته عند
اتصال العبير به ، مدفوعين باب التمسك به شرح الربوبية ، وهي أجيال
النهضة ، لها باطن ، وهو ذات رجائهم أرجل حرة ، وسعدها إليه ، جازيهم بفرهم

للقائمة العشرة عند باد الشعي الشاعير مطبقه شاعير في جميع ما ذكرنا إلا
في حمله واحدة أنه " بعد ذلك على لسانه عيسى بن عبد الله بن عبد الله
لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله بإيه واحدة، ولو بعد ذلك في حمله، هل يجوز
على قولنا لا ذكر في الأصل به لا يجوز، فإنه ذكر في الأصل في حمله، من رجلين،
وعلق عليه انصدده عن حمله، فقلت وكذا في العشرة من رجلين، وهذا يدل
على أنه إذا صدق في حمله على رجلين، وكذا أنه لا يجوز عدم حمله رحمه الله

وذلك هو جامع الصغیر . فانه یصلق بحشره ویرحمه عنی فلیبرین یحوز . فاول
الحکم الشهد بحمل الی یكون لغز اذی . وانه فی الارض و ٢٣٠ . اضرعته علی
رحلین . وکذلک عن غیر . فیکون ذلک سیرة تنبه . لای البسمة عن انعمی هـ .

أراد القسمة فانوجه في ذلك ان يبيع ما بقي ، ثم يمسك ما لا يملك القسمة ثم جرد بين
 اثنين ، وانما يبيع ، يرد له (أمر من القاضي ليعلم اننا نأخذ منه مع حذر ، لأن القسمة
 حذرت بين اثنين

وإذا كانت لأرض من حذر نصف كل واحد منهم نصفها متساوياً على هذه صفة
 مرفوعة ويسمى كل واحد منهم نصفه على طرفي عور حذر به حجر ، فإن نصف كل
 واحد منهم على حذر صفة مرفوعة ، جعلوا على عور كل واحد من ذلك وحذرت ، وسماها
 إلى حذر حذر ، ولم ينفذوا حذر على الواحد بجميع الدور ، وسماها نصف متساوياً
 مع سلم النصف الثاني ، حذر

٢٢٩ - الأرض بين رجلين نصفها على الصغرى صفة واحدة ، وجعل كل
 واحد منهما راتباً ، فهذا على وجهين ، فإن جعل كل واحد منهم راتباً ، فكل واحد
 ونصف صافيته ، سأل في كل واحد منهما راتباً ، وليست بهن هذه الأرض ، يحدروا
 ويرد على كل واحد منهم راتباً ، ينقص صافيته لا غير لا يحدروا

ذكر المصنف في هذه الطريقة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أرض بين
 رجلين ، وقف أحدهما نصفه على حذر النصف ، فله أن يقتسم شريكه بغير حصة
 الوقف ، لأن ولاية الوقف إليه من كل الوقف بتمامه ، فهو صافيته بغير حصة شريكه
 بغير حصة الوقف ، وإن كان حذر كسب بينهم أرضاً ، فوقف كل واحد منهم حصته
 على قوم معلومين ، فهو حذر ، وهما أن يقتسم هذه الأرض ليعبر كل واحد منهم
 حصته على وقفه ، وإن كان راتباً ، فكل واحد منهم وجوز له هذه ، أم أرادها كلها
 ذلك ، وفرد كل واحد منهم ما وقفه ، ويكون في يده بتر لاه

ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ، ثم سئل نصفه سائل ، ونقص لخاصة
 للمستقر بالنصف على النصف آخر وقفاً على حذر أبي يوسف حصة الله ، وكان
 للوقف أن يملكه المستقر ، ليعبر حصة الوقف ، ولو رتب من ذلك أو أرضه ألف
 دراهم ، جاز عند أبي يوسف رحمه الله ، لأنه يحذر ذلك في البيع على الوقف ، وإن تم
 يدوم للأرض والدار ، فإن كانت ألف دراهم أو أقل ، كان لها وقفاً ، وإن كانت ألف دراهم
 كان الوقف منها النصف ، وإن كانت أكثر وحصة الله ، كان الوقف بينهما ثلاثين

[illegible][illegible]

حتى لو قيل: "لعل" "أب" هذه الألف قرئت بفتح، وكذا "ع" هذا "دفع" انت
بفتح هذه الألف، وفسارته يجوز، فيجوز أن يفتح جمع "بفتح"، وفيه معنى في القاسم
المتصور، أراد هذا: هذا المذهب كذا، لكل واحد حكمه نفسه، ومن حكمه الله في أنه إذا
ثبت بعض المعنى بهت على مسرعه، ومن حكمه المتصور: "من المثل إذا هتكت في
يد المتصارع بهت أصابه"، فإدخال هذه الألف ضم، بفتحها وضمها في علمك أن
تعمل الحذف لأحد معانيه على ألا يربح ثلاثة في، بل، يجوز، ويكره، لأنه قرئ ضم
بفتح، لأن سره مع ضم نفسه عملا في حاله، وفي حال، هذه الألف على أن
بفتحها قرئ في حديث، وبفتحها مقارنه لتعمل به بالضم، أي، حذر، ولا يذكر
أنك الله هو

فمن مضى من ذلك سنة الكعبة فذكر كرمه فيها لا الفرض في
الضمان عليه من الزكاة، وسجد في حال سكوت محمد ربه الله عز وجل لا كراهة
عليه دليل على أن لا إله إلا الله، في محاكاة الفرض لا خلاف في معنى ذكره في عهد سألته
فقد دفع إليه كتاب وهو قال صعبا فرض على كل واحد منكم من الزكاة نصف
منه نصف الفرض من الزكاة، ولم يجعله شرطاً في الفرض، بل هو من الزكاة
من شرطه، كان عليه دفعه من الزكاة من غير شرط من الزكاة، وفي المسألة المتقدمة
جعلت لفرضه شرطاً في فرضه، قد قيل: هل هو أن يضمن بالنصف الآخر مقبلاً،
وكلمة من شرطه، من لفرضه شرطاً في الفرض، فذكره من شرطه
شرطت في الفرض، لا كراهة في لفرضه، بل هو من الزكاة
صحيح من شرطه، فذكره من شرطه، لا كراهة في لفرضه، بل هو من الزكاة
عليه، ويضمن بالنصف الآخر على أن الزكاة للفرض، فذكره من شرطه، لا كراهة في لفرضه، بل هو من الزكاة
من شرطه، لا كراهة في لفرضه، بل هو من الزكاة

التي تدرجها الميراثية و بموجبها بعض الأشخاص من مسابقة الفكر والتحرر تصفهم في السباحة (و قد لا يتفقون على نفس الفكر مالم لا العنصر السعيد حرام للعبيد).
يقدر ذكر محمد رحمه الله في خلاصه في تلك الحركة من على ان هذه هي خناص
الصور. فانه في حلال العبيد من رجل عديم القيمة في ذاته فانه في

أبسطها، فصارت أثنى درهم، ثم عصبه رجل آخر مائة، وصارت في يده الخمسة
اثنى عشر، ثم حضروا جماعة، وهرلوا بالخلوات ففقد العاصي لأبى ألف درهم، وبقي
سواء، فصار النصف ثمانى أثنى درهم، فبينما هم فى ذلك، جاء عيسى بن عيسى بأثنى
درهم، لا سيما منكأ بعد ما، النصف من ذلك النصف، فصار أن اثنى عشر
والنصف، ثم إذا، حده من ألفى درهم يطبق ثلثها حده الألف، ويستدرك لأحد
الأخرى، ولو لى أحد العاصي، وخضع نصفه، ثم ربع من نصفه، ووجب له
نصف النصف، لأنه ربع الثلث من النصف الذى عصبه به، النصف من ذلك النصف
السبق

العامة، أن يثبت في بيع النسخ باع سيده وحده من كذا سهمًا محسودًا

السهم

حكى عن الشيخ الإمام بن الحسن السعدي أنه قال: متابع، بمرقة يقولون
بأنه حجب المبدأ، لا يرمم إلا في الزمان، لأن الضرر يكون له حدود معلومة دون شراح،
قال: شيخ الإسلام قدس سره، في صحيح عيني، لا يجوز حبس ألف دينار، ولا يكره ألفه من جعفر
الطحاوي في سرده، رجس سري عنه النصف من كذا، يكون هذا النصف في رجمة
الله، سمعت الشيخ الإمام الأعرج الأشجاعي يقول: لا يجوز حبس ألف دينار، ولا يكره ألفه من جعفر
الطحاوي، ولا يروى عن أحد من ذلك، وذكره في ما ذكره الطحاوي، وسعه واحد
به، وهذا لا يسي لي ذكر حده ما يبدع على الأفراد، لا يرى أن ذكر السهم لا يبدع
على الأفراد، وذكره في ما ذكره الطحاوي، ولا يكره ألفه من جعفر

كتاب فيه مسائل العرو

هذا الكتاب يسمى على أنواع

نوع في النكاح

٢٠٧٦ قال بعض رحمه الله في الأصح إذا سمي الرجل امرأة غير اسمه، وسمي لها إلى غير ذلك، فصار حبا معها، عيب بدت، هذه المسألة على وجهين، الأول أنه يكون في النكاح قيس مما يظهر به، لا يشترط أنه يكون، فلو هو فريسي ربي، لا يوجب له نكاحها، لا لوليتها، ومن أبي يوسف رحمه الله فيها الخيل، وكذا في العرو، وفي السلي المنع من أبي حنيفة رحمه الله إذا روج امرأة على أنه موسى، فربما هو فريسي، فلهذا الخيل.

الوجه سمي أن يكون النكاح دون ما هو، أنه عمر مسمي إلى مكان مع هذا النكاح، حكم ذلك أنه يزوج بحرية على أنه مسمى، فإذا هو عبيد، وفي هذا القسم لا يبارز، ولا يذهب، لأن حرة الأول، في الكفاءة، حتى لا يفسد بهم من لا يكتسبهم بأحد به، وهذا الحق صا، مؤدى وجه اعتبار عدد الثلاثة، لأن دل الاستمرار من جديد، وهي آثار صيت شخص، مما يدر أن هو قد فيها لا من هو صحتها، فثبت به الخيل، لأنهم غام الرضا، وركم الكفر، فربما أنه لا يجوز له.

القسم الثاني، لم يكن مع هذا القسم الكثير، ذلك أنها ماز روج امرأة فسمي على أنه فريسي، فإذا هو من فريسي، فلو من العرب، وفي هذا القسم بها الخيل، وإذا رخصه، فلا ريب، خبر.

٢٠٧٧ وفي السلي الحسن على من حبه رجلا، أنه إذا روج امرأة على أنه فلا، في فلا، فإذا هو أخوه أو عمه، فلهذا الخيل.

٢٠٧٨ وفي الأصل أنها وإنما سمي اسم زوجها، سميها، وقب

بإلى غيرهم، فلما بروح الرمح، علم ملك، فلا حار له ذلك، سأله من غير ذكر خلاف، وذكر عليه في سواد عيسى بن موسى رحمه الله، وروح امرأه على أنه قرينه، ولا على غيره، فله الحار، وقال أبو حنيفة رحمه الله لا حار به

١٧٩٦- فار محمد رحمه الله في الأصل ، ابنه سالي رجل وأخبرته أنها
محرمة فزوجها عيسى بن حرة فولد له أولاداً ثم جاء مولاه رافعاً به على أنها
أنت حصى الدمي ، بعد به وأولادها للموتى إلا أن يبيع الراعي بيته عيسى أب مروءة على
أن يحرمها لنفسه ، وأولادها لموتى عيسى ، وقد أله لأولاد الأولاد
مع الحاربه وحرمه ، وحرم المملوك مملوك تصاحب اختاره لا يبيعهم سب محرمه
وذلك المروءة عيسى بن رافع ، لا تحت مخرج دهرى الزوج ، بل بشرط إقامة السيد
عليه ، فإذا أنعم الزوج به على ابنه فزوجته على أنها حرة ، فقد سب المروءة بها ، فلا
يقضى بالآولاد للموتى ، بل يبعد أمهراً ألقية ، لأن ولد المروءة حر والله بإجماع
الصحابة ، لأنه عن عيسى بن عيسى بن مسعود ، لأنه لم يرقه ماله ، علق ، بقاى من
المستحق ، لأنه من ولد من مات مرقى ، إلا أن النسب جعله حرّاً بيمينه نظر المجابيل
ومراعاة لطرفين ، وعثر به ابن ولد المروءة علق ، رقيقاً من حق المستحق ، وصار فروع
يأتسأولوه من مسجون ، سب به فيه من آخر ، وهو عثر به ومع الملك هي الملك بعد
الطلب سب به من انصب ، ولهذا جسر همه إليه ، ثم خصومه ، لأن وجوب
الخصم على أسر له ما عسر مع الملك عن ذلك ، وأمعن ، سب به من سبوا عند خصومه ،
فغير الخصم م خصومه ، يده ، ويكون جهة أولاد على المروءة أو ماله ، ومن ماله من
الأولاد قبل الخصومة لا يقضى المستولد سباً من قيمته ، ذكر ابن ولد المروءة على
رقيقاً من حق المستحق حر ، من حق المستولد ، ولو علق رقيقاً من مسجون والمستولد
بأن كان المروءة غائب لا يقضى من جانب من الأولاد بل خصومه ولقب ، إنما يقضى
من جانب من الأولاد بعد الخصومة والطب ، فيها أولى

٢٦٨٠- ومن على صوم حطاً فعضى الحط، وبه، قد لا، وهى، وهى، عاه.

[illegible][illegible]

من المؤلفات في تفسير: التمهيد، دلالة ولا يها، حيث لم يكن بمسندك سلامه
المؤرخون، قالوا: لا يجوز أن يكون له في كتب التاريخ، ولا في غيره، ولا
يصلح لذلك.

هناك ثلاث طرق في بيع الأمان من رجل آخر، وأول هذه الطرق التي هي
استحقاقها رجل غير واحد، وطريقه وفيها الأولاد من الصبي الذي هو جريح المشتري
تنتقل على المشتري الأول بضمه الأولاد، فالمشتري الأول لا يرجع على مانع ضيمه
الأولاد على من أبي ضيمه رحمه الله، ويبرج على غيره، حسب ما إذا كان المانع الأول
ضمن للمشتري الأول سلامة الأولاد، ولم يسلم حين أحد منه ضيمه الأولاد، واكتفى
عليه أو المشتري الأول من هذه الصورة يرجع على مانع ضيمه، ولا يرجع أبدا ضمي له
سلامه الميم، ومن سبب ما رجعت المشتري ثماني عليه ما نحن

ولأبي حنيفة رحمه الله من البائع الأول خمس المئتين لأور سلامة الأول ولا للمصري الثاني لأن مصدر السلامه في نفس لفع - و ١٠٠ - حصل سلامة الأول. المئتي الثاني في نفس البيع بنسي. والبيع الثاني مفطور على بيع البائز أمراً. الا ترى ان تسليم مع إلى مصري الذي هو زوج البائع الثاني، وجب التسليم على البائع الثاني، لا على البائع الأول بحلالي نفسه؟ لأن البيع الأول خمس لمصري الأول سلامة ما يأمه. ولم يسمه ذلك ما رجم الثاني عليه بذلك.

٢٦-٢٥ وعلى هذا، لا اختلاف مسألة قضاء والعرض، وصورت رجل اشترى
من احد زوجا، وتباع من غيره، فهو المشرى ابني ميثا، واشترى رجلا، ورعها من
اخر، وعرض المشرى ان يبيع أسجوا، او ورعها، ثم استقلت الدار من يد المشرى
الثاني في الأرض من يده، ورجع المشرى ابني على اشترى الأول بيمينه البناء والعرض
والزور، فالمشترى الأول من يرجع على يانته بذلك؟ على نون من حبله حمله الله لا
يرجع، وعلى نوبهم يرجع، ومسألة البناء والعرض والزوج مع ورعها هي كسلب
البيع.

١٦٨٥ قار محمد رحمہ اللہ فی جامع القصید فی عبدوجل مصریہ
بالمودیۃ باعہ ہر جن ، وقال بعد الثمیری ، فی ، فی عبدی شرف ، غازیہ حیر

[illegible]

وجه ظاهر برهانه - العبد صير للمسيحي سلامه نفسه ، أو سلامة النفس من
حال نفسه من بعد استيفاء من التلذذ ، وعند تعدد ادعاء السامع عليه لا يلتزم اي هو ؟
يرجع الشك في نفس على العبد بحكم التقصير كما في ادعاء الآخر الشك في
عبدني هذا ليس للذات في التجاره ، فالتجاره وخلق دبر ، ثم اسحق للعبد ، فإن
أصحاب الديون يرحمون على الأولى عليه العبد ، وجميع موسى صديقا لهم سلامة
هو وحدهم في نفسه عند بعد لاحتياج من ماله للعبد بهانه ان الشك في
السلامة على امر العبد بهانه ، وعلى إحداهما عبد ، فبعد العبد سلامه سلامه
السلامة عند عدم سلامة غيره للعبد ، وإذ كل العبد سلامه السلامه العبد
سلامه نفسه ، كما هو . في حال الرجوع على العبد بحكم العبدان فيمكن جعل العبد
ضاماً للسلامه . (١) تسع مدونه يستحق به سلامة العبد . (٢) يجعل الأمر به صامد
للسلامه على العبد ، ولا خلاف في ذلك . (٣) ولا خلاف في ذلك . (٤) لأن من خلق الحرس من
غير عوض وخص به من استعمله ليس حقه من غير عوض ، فلا يمكن أن يجعل الأمر
سلاماً للسلامه

ويعود الشخص بطلب بالبيع، فجارى أن يكون الأمر به صامد، ما يعين فلا يجب
معه الشئ، بل هو واجب أن يملك الشئ فلا يكون الأمر به صامدا للامانة، ومن
شأن الحبس عدم رفعه العمى، وصورته بانقاربه مرده فصب أو حلاله فلو سقت
حريته، وحرره كوسيلة محقق الحدوث في حاله فزمنه وفهدها معشيت في حاله

ديكر كوسعداه حميد بن سب جلاب اول جلاب دولم را گفت كوسعداه بخصاب
فروش كه لو مرد بگوست مروخت جلاب اول كو محمد آن را لو فصاب حريد بخصاب
رو خوش باز جلاب دولم را معلوم شد كه فصاب معصم است حس است كه رجوع
كيد جلاب اول بعكم هر ور كه جلاب دولم برگشت جلاب اون اعتماد كرد كه لن مرد
نيكو است ، فانقلب الاجوبة انه يس له حق الرجوع اسد لا بالمسألة التي ذكرها أبو
يوسف رحمه الله على طريق الاستسناد في مسأله الطامع الصغير " به باع من آخر جارية
غيره وتقاضاه ، ثم اشترى البائع والمشتري ، فقال البائع بمهر امر صاحبها ، وقال
المشتري لا ، بل بمهر بامر صاحبها ، قال قول قول المشتري ، والمسألة معروفة ، قالوا
المشتري اشترى بها ، ثم اشترى إنسان ، قال أبو يوسف رحمه الله بأحد المولى الولد
عبداً له مع اجارية ، لأن المشتري يس بخروجه .

٢١٠٨٦- قال هشام ، سمعت محمداً رحمه الله يقول رجل اشترى من صبي لم
يأذن له أبوه أو وصيه في التجارة حافية ، فأولدها للمشتري ، ثم مسحها بسلان ، بقت
بأحد الحارية والولد رقيقاً ، والسب ثابت ، وكذا لو اشتراها من عبد محبور .

٢١٠٨٧- قال هشام سألت محمداً رحمه الله عن غلام لم يبلغ الحلم باعه
إنسان ، وتخره هو أو بملوك ، وهو بمهر عي حقه ، ثم اشتق بالحرية ، وعلم لا باع لا
بدرى أبي هو ؟ هل يرجع المشتري على الغلام بالخروج ؟ قال لا ، قلت والرجل الذي
اشترى حيفاً قد أكر على نفسه بالرق ، وعلم البائع ، وتبين المشتري العبد ، ولم يتقد
التمس ، والقاضي أعتق العبد ، لأنه كاه حراً الأصل ، هل يشهد القاضي على براءة
المشتري من الثمن ، والبائع غائب ؟ قال نعم

بمع الخمر:

٢١٠٨٨- إذا اشترى الرجل أم ولد أو رجل أو مدبرة أو مكاتبه من أجنبي غير
المولى ، فوضع عيب ، جهات بولده ، فعلى المولى قيمة بولده ، وعقرها بولي المديرة ولم
الولد ، وعليه قيمتها الولد ، وعقرها للمكاتب ، وهذا الجواب ظاهر في حق المديرة : لأن
ولد المديرة في حق المستحق يعتبر مديراً حكماً ضرورة إمكان إيجاب الضمان له كما اعتبر

[illegible]

من هو أم ولد هذا المذنب ظاهر نصاً على مذهب لأن ولد أم أم ولد بعد ولاد
 أم أم ولد من غير محرم ، وإن أم الولد يحرم من طبع والد عبد الله ، فإنه من
 بالعرض أيضاً ، مستحل على ابن أبي حنيفة رحمه الله لا ولد أم ولد ، لا يضمن الجميع
 ولا يضمن عنه شاة الولد ، فكيف يضمن بالمرور ، وفي المكانة هذا خبرنا مشدك على
 حديثه حمداً ، لأن ولد مكانة هي حق المستحق بمسبب مكانة من حيث الأصل إلا أن
 المسمونه قد حصص بمكانة ما هو مقصودها من عقد النكاح من حق الولد ، فإن
 مقصودها من سائر النكاح سبب على ولد هذا ولها ، ثم إن لم يولد من غير ولد النكاح
 لا يضمن للمكانة شيئا ، ثم جيب : يجب أن لا يضمن بالمرور بمكانة جهة الولد ،
 لأنه عند النكاح ما هو مقصودها من عقد النكاح

[illegible]

١٠٩٩- رجل مسرى ساءة معصوية، وهو يندم بكونه معصية. ثم رويح
أب دخلت ألب ح ١٤ هو دوسم بكونها أنه معصية. ثم رويح بأخذه معصية
الخارية لأن د ثوبه بهر معصية، معها حيث علم بحقيقة الخدا. وتو الله لها وهو
يدينم ألب لهير، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨

بالتاريخ المذكور في هذه الوثيقة من أجل أن يحضر مع جميع ملوكه

سوع باختر

في الو كالة

[illegible]

فإن نكح بائع البع من مسرور، فذلك له بغير عيب، وقوله سنة لأبيه في
تأنيلاً مستوراً، هذا، أي به من حد. - حين بائع، وبعد النسي من ماني مسر مشركي
مخر وأخص جهة الباع. - وكان به الرجوع على الباع بانه، وقوله سنة، أي لو كان هو
تفرد على الخصومة مع الباع في ذلك، فإن شهد بهده لسنة من لمسرى، وانه
شهو على أن انفسه من مسرى بذلك، إذ سخط على أن مسرى أن لا يشهد
للمسرى بأمره بهده، على جهين. - قول أن يشهد للمسور، له ذلك بل اشترى أو
به له المسرا، ثم يترتب لفلان، وفي هذا توجه بصير المسرود مسرور من جهة البائع،
فكان له الرجوع بنفسه البوع على البائع. - لا إقرار بالمركب حصص من حال بضع
أو كله، فصح الإقرار. - وقد صدقوا فيه هذا القول أنه نسبة بالامارة فاشابه

نقطة أخرى:

٢١٠٩٢- وإذا كان من ألف درهم في يدي رجل مائة، به بالصف، فاسترى المصارف به حاربه مساوي ألف درهم، فوقع على المصارف مائة، ثم سحفت رجل يكون شوله حراً بالنسيئة، فبأحد المسموحين الخاوية وعصرها، ونسيئة الولد من المصارف، لأن نصف م وطبق على حسان أو زعمها منك، وذلك حصه من الربح، والله حكيم لعنوا من يد حراً الأصل قدره مائة مائة، وكان معروفاً فراجع على المصارف بنسيئة، ثم المصارف يرجع على الباقي بالسي، (وهي ألف) وتكون الألف على المصارف كك كان، لأنها من مائة المصارف، ويرجع نصف على الباقي بربع قيمة الولد، لأنه صار معروفاً من جهة الباقي؛ لأن الشترين الربع منها معه، ويكون ذلك للمضرب خاصة، ولا يكون على المصارف؛ لأنه هو من عبد الذي يئديه الولد، وما لم يكن بمقتضى كان ماله، ولم يكن على المصارف، ولا يرجع المصارف بثلاثة أرباع قيمته، لا على الباقي، ولا على رب مائة

٢١٠٩٣- مائة كان في نسيئة الخاوية على، من مائة المصارف، ثم إذا لم يكن فيها فضل على ذلك، ثم كتب قيمة الخاوية ألف درهم، وبها مائة مائة، فإذا استحق يا أحد الخاوية ولدها، لأن المصارف لم يصححها معروفاً بهذا، لأن والده الخاوية مع حمله أن لا يملك له فيها مائة العروق

٢١٠٩٤- مائة إمويده المصارف، أما إذا استرد رب كان، ثم سحفت الخاوية كان الولد حر القيد، مائة كان في عينا فضل على رأس المال يار كذا قيمته ألفي درهم، أو لم يكن، بأن كذا قيمتها ألف درهم، لا يستوفى، ومنها على تو جميعها ملكه، ثم يكن فيها فضل، وعلى تو ثلاثة مائة، منك أن كان فيها فضل، فصار معروفاً، ثم يرجع على الباقي خمس، ويجمع منه المائة أنه يكن فيها فضل

والمصارف هم الذي يئس حصونه؛ لأن المصارف صار مستحباً من الخاوية لرب المال إذا لم يكن فيها فضل، وهذا الفضل وفضل التوكيد هو، ثم يرجع المصارف على

هو في حق الزوج وحده وليس امر سواه، ولما المورث قد مات لم يكن مشترطاً، فهو نائب عن الميراث، لأن الميراث يؤول إلى الميراث كانه هو من حق الميراث، ألا ترى أنه يرد الميراث، ويرد عليه كسب، وإذا كان نائباً عن الميراث من حق الميراث حكماً كان له الرجوع على مانع إليه كما لو كان نائباً عنه حقيقة، بأن كان وكلاً عنه

من آخر

١٠٩٩ - وإذا لم يرخص في حصة الذي مات فيه من هذه الميراثية لعلان وصية عنه، فوحي، انما مات لأنه بعد موت المورث، وقد علم انوارت بإقرار المورث، فوحدت عنه ثم استحقها وحل، فإنه يصير للميراث ما كان له، لأن الميراث لم يصير صغيراً عنها، لأنه وطني الميراث مع علمه أنها ملك، نعم به، فإن إقرار الميراث يكونها وديعة عنه لعلان، وعلان أجس عنه صحيح، ولو لم يقر بالميراث لعلان، لكن ثلث من لم يقر لم يقر من س، وعنه دين يسيط بماله، فهو عليه الميراث، فوحدت عنه، ولما فتح الميراثية من الدين، وبصير المورث قبضه الميراث، والعنف للميراث، اما باع الميراثية فوحدت بمصرام رد الميراث، لأن الثابت للمورث من ثلث الميراث من ثلث لا حقيقة الملك إذا كان عنه دين مستحق، وصح الملك له لا نصير الميراثية موصيه، ألا ترى أن الميراث إذا ادعى ولد عنه، شكابه وصديقه الميراث حتى صح دعواه لا نصير الميراثية أم ولد له، بل نفي من الميراثية، وإذا لم يصيرام ولد له صار بخلافه لا لعلان وقوله سواه، وحل الاستيلاء باع ميراثه في القبر، كذا هو، وببعض مسؤوله بميراث الميراثية علمه معروف، لأن بين العلماء اختلافاً في ميراث ميراث الميراثية في الميراثية الميراثية بالدين بعضهم قالوا موت حفيضة الملك، وقد هنا ميراث حق الملك، وهذا الملك الميراث استحقاقها لنفسه بالأداء من موهج غير

ولو كان من الميراثية، فهو حيا الميراث لا يصح لأن الملك قد تحقق الميراث وهو ميراث الميراث من مال إلا أنه يعمل عمده من حق ميراث حقيقة الملك الميراث الميراث وهو ميراث، فثبت له حق ميراث، وحق الميراث يجمع استحقاق الميراث، لكن إن

ولم يزل يكرر قوله سر الفصحى سى لوانى، وعنه العفر، ان قول الولد حيا
رقيقة عليه حلا به في حارة حر اقلت على مدحها، هو ايت بكى يحقق
كسورا، الا ترى ان ابا لي يصر صورا في حارة انكس، لا يصير صورا فانه فيها
في حارة انكس، ان يصير في حارة انكس انكس، لا يصير انكس،
شكر لي يحقق عنه في اوده حقيقه ذلك، وحصل في اوده حر انكس ونفس الصورنة،
فكذلك هنا، ان عزم العزم حلا، فان حتى انكس لا يسمع العفر، وان يصير اجد حلا
في آية انكس، ان جاء رجل، وانكس به انكس به حلا، ان يصير ونفسه
اولاد، لان انكس مدور

١١١٠ - وهذا إذا لم يكن ليحيى نفس مستعصم. أم لا ثم يكره عليه من
مستعصم، وإنما محاله المستعصم لا يقضي قيمة الولد، لأن الله لم يكره مستعصماً
لا يبيع ويبيع الميت بعد الرب في الشركة، وقد سميته أمه بـ «لا يبيع قيمة الولد»
وتدعى الحلية حتى أنه إذا لم يكن إلا له حلية الوفاء به، ثم يبيع قيمته
وهو هذا لأني وإن كانت ملكاً لمؤلف إلا أنه قد يعلق بها عن التبرع، حتى إذا كان معه
الرب سميته عليه، ويحرم أن يبيع ذلك مستعصم بعدد من ملكه إذ تعلق به حق
البيع، ألا ترى أن المؤلف بعد اختياره الشريعة ووطئها، فإنه يبيع الشيء والبيع
ولا يضره من ملكه يعلق حق غيره في المبيع، كما عهد، ثم أنه يبيع جميع شيء
لواحد من الذين على حصة أو أكثر، فإذا كان قتل من حصة بده يبيع بقدر قدره لأن
حق غيره من غير الدين، هكذا إذا لم يكن مستعصم.

و طعنوا على دار محمد وحمه انه في انزاله ما في الاصل لسور محمد يعسر
فيها اذا كان الناس على صفتها وسمي ان يعسر بلفظ ما يعني بها من الدين و قد يعسر
الدين بمعنى سهل و يعسر بمعنى يعسر ما و هذا جاء معنى ان كرس دسم لكي يستعصره
المتركة لا يعسر على غيره من احرار الميراث معقولا بالدين الا ترى انه قد استلذذوا به
في الميراث و هو اعسر كل حين من احوال الميراث و لا يالدين ان كان لا يقع للمالك
للاورث في الميراث فبذلوا ان الدين معسر فدا و حجبوا ان يدبر مع انه لا يكون

الصحيح كان معارضة أمال ماخال من الجلبانين، وتظهر أن المدعى في معنى المشتري،
والمتسرى يرجع بقصة الولد على الفاتح؛ لأنه ضمن صفة السلامة في ضمن عقد
المعاملة، كما هو، وكذا إذا لم يتم المدعى بصفة عليا بانه، لكن حلف المدعى
عليه، فكله كان يلزم أب كفاً فكذا إلى المدعى يأخذ الألف من المدعى عليه، ويأخذ
صفة الولد أيضاً، لأن النكول (فرز)، والثالث بالإنزال كالثالث بالينة

٢١١٠٢ - فإن رزقاً أر رجلاً المدعى على رجل دم عمه، فأنكر المدعى عليه، أو
سكت، ثم صالح المدعى من صابره، وأخذها المدعى، واستوفدها، لم استحققت
الحلوة في يد المدعى بالينة، ما سكت يأخذ الحلوة، ويأخذ صهرها، وبصفة الولد من
المدعى، ويرجع المدعى على أصل صهره ولا يرجع بالصهر، ولا بالعقب على المدعى
عليه، لما كان له أنام، انتهى منه على الخصام، يرجع بقصة الولد على المدعى عليه؟
فأقننا في المسألة الأولى، ويرجع بصفة الحلوة أيضاً بحلاف المسألة الأولى، فإن قصة
إنما لحام المدعى بينة على ماخال بعد استحقاق الحلوة، فإنه يرجع بأصل الدين عليه، ولا
يقبضه الحلوة، والفرق أن في المسألة الأولى ظهر أن الصحيح كان معارضة ما بالمال بإقامته
البينة، وفيه يحتمل الانسحاب بغير أساليب كالإقالة والرد، بسبب وجوب الرقبة، فيستغنى
بالاستحقاق أيضاً، فيرجع بأصل الدعوى، أما في مسائلنا ظهر أن الصحيح عن قصاص
بإقامة البينة والصحيح ألوم عن قصاص لا يحتمل النقص بعد الصلح كالكراج، فكان
السبب الوجوب لتسليم الجارية قائماً، وقد صحر عن تسليمه بسبب الاستحقاق، فوجب
جنيه لينة الجارية كمن في الخلع والنكاح، وكذا لو لم يتم المدعى بينة على الخصام،
لكن حلف المدعى عليه فكله، كان الجواب كما قلنا، فقد أجاب في هذه المسألة في
فصل النكول بمثل ما أجاب به في فصل البينة.

قيل: وهذا الجواب لا يستقيم في فصل النكول، أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا
عنه لا يقضى بالنكول في دعوى دم بمعد أصلاً، وأما عندهما فلا عندهما إنما يقضى
بالنكول في دعوى دم لعدم البينة لا بالخصاص، فكأن الصلح واقعاً عن الذي لا عن
القدم، فيجوز أن يرجع المدعى عليه بالدعوى عند الاستحقاق لا بقصة الجارية

وقيل لا، بل هذا الجواب يستقيم في فصل النكول أيضاً، أما عند أبي حنيفة

المدعى عند رجمه، فثبت تجوز هذا المصلح، فحكم بفساده، وهو المدعى بشرط
الخيارية التي احدى حكم عند السيد، وبأنها ملكة فاسدة، فيجب سبه، وقد بعد
هذا ما كان الاستنباط، فيجب رد قيمتها، ولا يرجع المدعى عليه على المدعى فسخه
القول، وإن ضم المدعى إلى المصلح الذي جرى به كذا معاوضة، وإن لم يفسد
الخيارية بشرط، فمردع على من المدعى عليه يموض، ورصد، صاحب له صفة الإسلامية
التي المدعى عليه قد رد، وقد رد ذلك، ورجم أنه كان ظالم، في المدعى، وإن لم يملك
هذه الخيارية، جبره التي دفعها إليه، إن التمدى عليه يامد، وإذا كان المدعى
عليه سكرًا ملك الخيارية، لم يرد من المدعى بالخيارية التي اخذها، مدعى (أنه يرد عنها)
له وإن المدعى أخذها منه فسخ، وقد بعد الرد، فيجب سبها

وإن لم يفسد مصلحها على أحد من الذين ذكرنا، نكر فسخها على المدعى التي
المدعى عليه حارثة، وأحد من المدعى عليه الخيارية التي، مع المدعى عليه، واستولى كل
واحد منهما الخيارية، يرد المدعى، ثم لم يفسد أحد، مرجع يسكن عليه هو
صاحبه بقية الخيارية التي اخذها منه، وفيه قولان، فيسبب بمسحور* لأن هذا
المصلح معاوضة من خيارين، لأن كل واحد منهما قد مضى، لا يفسد أحد، إلا أن
أعطى، وهذا هو حد المدعى، فصار لكل واحد منهما حد صفة استزاد بخاصة، أما
في الفصل الأول، فقد بعد المدعى المصلح معاوضة في حق المدعى عليه، لأنه قد دفع
الخيارية بأخذ مبد، وخيارية بآدم، وقد سألته غير المدعى بمسحور، ما أعطى المدعى
بذلك، لم يرد مصلح، راجع على المدعى، فطلب له الخيارية، وهو معنى قول المدعى
المسحور على المعاوضة في حد المدعى عليه، أنه هو، بعد ذلك

ثم إن صحبت، حصة به استأنس المدعى على المستوفد الرحمن، عليه أن يرد من غير
فصل بينا إذا كان المسحور عليه المدعى أو المدعى عليه، والمدعى لا يكون إلا جوع
للمدعى على المدعى منه فساد، فإن المسحور عليه المدعى، إن من رجم المدعى أنه
استولى ملكه، لأن من رجم أن الخيارية استحققت، على ملك من لأصل، ولم
يملكها من جهة المدعى عنه، نكر كان لأهلك أحد من المدعى عليه، وإن كان ملك

ملكه، وفي مثل هذا لا رجع بقضية الولد، ألا ترى في الفصل الأول لو ورد الاستحقاق على المدعى عنه، لا يرجع هو على المدعى بقضية الولد، وإنما يرجع إلى من رجع المدعى عليه أنه ملك الحادية من جهة المدعى، بل من ملكه في الأصل، وإنما استولد ملك له، كذا ههنا، قلنا نعم إن المدعى عليه رجع هكذا، إلا أنه صار مكنتاً فيما رجع من جهة المحكم ومن جهة نفسه، أما من جهة المحكم فلأن من هذا الصلح لا يتمكن هو من أخذ من يد المدعى عليه لكونها ملك المدعى حسب ظاهره، وبعد الصلح يشكر من أخذها من يده، وأما من جهة من غلبه أعطى عوضاً من من نفسه مما يليها، والإنساق لا يجوز ملكه بملكه، فهو من معنى قولنا أنه صار مكنتاً في روجه أن الجارية ملكه، فيظل حكم ذلك الرجم، ونسب المدوعة بسبب ظاهره لو جرد حق المدوعة في خلاف الوجه الأول؛ لأنه أنه لم يشب مني للمعاوضة في جانب المدعى عليه من الوجه الآخر على ما مر، وبني على أن شار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال: أخذ كل واحد منهما من صاحبه ما لا ههنا لم يكن له مني الحكم، وهو ما نقل عن الشافعي أن الأصل في حسن هذه المسائل أن ما يتصور بصورة المعاوضة، يرجع فيه بحجة الولد على الأصل.

واستوضح محمد رحمه الله في الكتاب مسألة دعوى الحاربة بمسألة دعوى الفلار، فقال: وجب دعوى دار في يد من وجب، واصطلاحاً من أن يدفع المدعى داراً أخرى إلى المدعى عنه، وبأخذ من المدعى من المدعى عنه كان لتجميع النفع في الطرفين جميعاً لوجود مسو، لمعاوضة، فكذا في حق الرجوع بحصة الولد من الاستشهاد ليس بصحيح، لأن النفع من غير، فجاز له لا يصدق المدعى أن البار كانت ملكاً له حين ظهر القاذرة، لمعاوضة من من النفع. أما الرجوع بقضية الولد عند الاستحقاق على المدعى روجه أن حادثة التي وقعت فيها لدعوى منك، فصار أن يدعى روجه في

٢١٦٤- وجب لدعي دار في يدي رجل، وصاحبه لدعي عنه على دار أخرى، وجعلها إلى المدعى من غير الفرق، وبناء كل واحد منهما في الدار التي في يده بناء، ثم

[illegible]

وإن كانت الباء المحذوفة هي التي أخذها اللغويون ، جمع المدعو لم يدعو له لأنه
 لا يجمع على مدعوين ، فصار كأنه بكر ، وإن أقره اللغوي بوجه دعواه في الباء انتهى هو
 هو يدعى المدعو ، أو صاعداً مدعى عليه ، فكأن جمع دعاهم ، بضم الدال ، بضم
 اللغوي عليه بالإنحداق كما في الزيادة ، ويرجع بقية القول إلى وضع اليد المدعى عليه
 المدعى عنه ثم لا ، أي حقيقة واحدة له ، لأنه في قوله عليه اليد المدعى عنه من ضمير
 ويست صيغة مبالغة ليد في معنى المدعى عليه ، ويرجع بقية اليد المدعى عنه من ضمير
 المدعى عليه في قول من حيد ، راجعاً إليه : لأنه شبه المدعى عنه من ضمير ، وظهور أن
 المدعى عليه صيغة مبالغة من يد في معنى ملكاً مبالغة : لأنه ظهر أن ما كان يدعى عنه
 وتجمع رد عينها بسبب البناء ، فمدعى عليه ، صيغة افتداء ، ويرجع يدعى بالوجه ، وعنده
 لم يتم هو رد عين بسبب البناء ، فمدعى عليه ، صيغة افتداء ، ويرجع يدعى بالوجه ، وعنده

۵-۶۶۶-۶۶۷-۶۶۸-۶۶۹-۶۷۰-۶۷۱-۶۷۲-۶۷۳-۶۷۴-۶۷۵-۶۷۶-۶۷۷-۶۷۸-۶۷۹-۶۸۰-۶۸۱-۶۸۲-۶۸۳-۶۸۴-۶۸۵-۶۸۶-۶۸۷-۶۸۸-۶۸۹-۶۹۰-۶۹۱-۶۹۲-۶۹۳-۶۹۴-۶۹۵-۶۹۶-۶۹۷-۶۹۸-۶۹۹-۷۰۰-۷۰۱-۷۰۲-۷۰۳-۷۰۴-۷۰۵-۷۰۶-۷۰۷-۷۰۸-۷۰۹-۷۱۰-۷۱۱-۷۱۲-۷۱۳-۷۱۴-۷۱۵-۷۱۶-۷۱۷-۷۱۸-۷۱۹-۷۲۰-۷۲۱-۷۲۲-۷۲۳-۷۲۴-۷۲۵-۷۲۶-۷۲۷-۷۲۸-۷۲۹-۷۳۰-۷۳۱-۷۳۲-۷۳۳-۷۳۴-۷۳۵-۷۳۶-۷۳۷-۷۳۸-۷۳۹-۷۴۰-۷۴۱-۷۴۲-۷۴۳-۷۴۴-۷۴۵-۷۴۶-۷۴۷-۷۴۸-۷۴۹-۷۵۰-۷۵۱-۷۵۲-۷۵۳-۷۵۴-۷۵۵-۷۵۶-۷۵۷-۷۵۸-۷۵۹-۷۶۰-۷۶۱-۷۶۲-۷۶۳-۷۶۴-۷۶۵-۷۶۶-۷۶۷-۷۶۸-۷۶۹-۷۷۰-۷۷۱-۷۷۲-۷۷۳-۷۷۴-۷۷۵-۷۷۶-۷۷۷-۷۷۸-۷۷۹-۷۸۰-۷۸۱-۷۸۲-۷۸۳-۷۸۴-۷۸۵-۷۸۶-۷۸۷-۷۸۸-۷۸۹-۷۹۰-۷۹۱-۷۹۲-۷۹۳-۷۹۴-۷۹۵-۷۹۶-۷۹۷-۷۹۸-۷۹۹-۸۰۰-۸۰۱-۸۰۲-۸۰۳-۸۰۴-۸۰۵-۸۰۶-۸۰۷-۸۰۸-۸۰۹-۸۱۰-۸۱۱-۸۱۲-۸۱۳-۸۱۴-۸۱۵-۸۱۶-۸۱۷-۸۱۸-۸۱۹-۸۲۰-۸۲۱-۸۲۲-۸۲۳-۸۲۴-۸۲۵-۸۲۶-۸۲۷-۸۲۸-۸۲۹-۸۳۰-۸۳۱-۸۳۲-۸۳۳-۸۳۴-۸۳۵-۸۳۶-۸۳۷-۸۳۸-۸۳۹-۸۴۰-۸۴۱-۸۴۲-۸۴۳-۸۴۴-۸۴۵-۸۴۶-۸۴۷-۸۴۸-۸۴۹-۸۵۰-۸۵۱-۸۵۲-۸۵۳-۸۵۴-۸۵۵-۸۵۶-۸۵۷-۸۵۸-۸۵۹-۸۶۰-۸۶۱-۸۶۲-۸۶۳-۸۶۴-۸۶۵-۸۶۶-۸۶۷-۸۶۸-۸۶۹-۸۷۰-۸۷۱-۸۷۲-۸۷۳-۸۷۴-۸۷۵-۸۷۶-۸۷۷-۸۷۸-۸۷۹-۸۸۰-۸۸۱-۸۸۲-۸۸۳-۸۸۴-۸۸۵-۸۸۶-۸۸۷-۸۸۸-۸۸۹-۸۹۰-۸۹۱-۸۹۲-۸۹۳-۸۹۴-۸۹۵-۸۹۶-۸۹۷-۸۹۸-۸۹۹-۹۰۰-۹۰۱-۹۰۲-۹۰۳-۹۰۴-۹۰۵-۹۰۶-۹۰۷-۹۰۸-۹۰۹-۹۱۰-۹۱۱-۹۱۲-۹۱۳-۹۱۴-۹۱۵-۹۱۶-۹۱۷-۹۱۸-۹۱۹-۹۲۰-۹۲۱-۹۲۲-۹۲۳-۹۲۴-۹۲۵-۹۲۶-۹۲۷-۹۲۸-۹۲۹-۹۳۰-۹۳۱-۹۳۲-۹۳۳-۹۳۴-۹۳۵-۹۳۶-۹۳۷-۹۳۸-۹۳۹-۹۴۰-۹۴۱-۹۴۲-۹۴۳-۹۴۴-۹۴۵-۹۴۶-۹۴۷-۹۴۸-۹۴۹-۹۵۰-۹۵۱-۹۵۲-۹۵۳-۹۵۴-۹۵۵-۹۵۶-۹۵۷-۹۵۸-۹۵۹-۹۶۰-۹۶۱-۹۶۲-۹۶۳-۹۶۴-۹۶۵-۹۶۶-۹۶۷-۹۶۸-۹۶۹-۹۷۰-۹۷۱-۹۷۲-۹۷۳-۹۷۴-۹۷۵-۹۷۶-۹۷۷-۹۷۸-۹۷۹-۹۸۰-۹۸۱-۹۸۲-۹۸۳-۹۸۴-۹۸۵-۹۸۶-۹۸۷-۹۸۸-۹۸۹-۹۹۰-۹۹۱-۹۹۲-۹۹۳-۹۹۴-۹۹۵-۹۹۶-۹۹۷-۹۹۸-۹۹۹-۱۰۰۰-۱۰۰۱-۱۰۰۲-۱۰۰۳-۱۰۰۴-۱۰۰۵-۱۰۰۶-۱۰۰۷-۱۰۰۸-۱۰۰۹-۱۰۱۰-۱۰۱۱-۱۰۱۲-۱۰۱۳-۱۰۱۴-۱۰۱۵-۱۰۱۶-۱۰۱۷-۱۰۱۸-۱۰۱۹-۱۰۲۰-۱۰۲۱-۱۰۲۲-۱۰۲۳-۱۰۲۴-۱۰۲۵-۱۰۲۶-۱۰۲۷-۱۰۲۸-۱۰۲۹-۱۰۳۰-۱۰۳۱-۱۰۳۲-۱۰۳۳-۱۰۳۴-۱۰۳۵-۱۰۳۶-۱۰۳۷-۱۰۳۸-۱۰۳۹-۱۰۴۰-۱۰۴۱-۱۰۴۲-۱۰۴۳-۱۰۴۴-۱۰۴۵-۱۰۴۶-۱۰۴۷-۱۰۴۸-۱۰۴۹-۱۰۵۰-۱۰۵۱-۱۰۵۲-۱۰۵۳-۱۰۵۴-۱۰۵۵-۱۰۵۶-۱۰۵۷-۱۰۵۸-۱۰۵۹-۱۰۶۰-۱۰۶۱-۱۰۶۲-۱۰۶۳-۱۰۶۴-۱۰۶۵-۱۰۶۶-۱۰۶۷-۱۰۶۸-۱۰۶۹-۱۰۷۰-۱۰۷۱-۱۰۷۲-۱۰۷۳-۱۰۷۴-۱۰۷۵-۱۰۷۶-۱۰۷۷-۱۰۷۸-۱۰۷۹-۱۰۸۰-۱۰۸۱-۱۰۸۲-۱۰۸۳-۱۰۸۴-۱۰۸۵-۱۰۸۶-۱۰۸۷-۱۰۸۸-۱۰۸۹-۱۰۹۰-۱۰۹۱-۱۰۹۲-۱۰۹۳-۱۰۹۴-۱۰۹۵-۱۰۹۶-۱۰۹۷-۱۰۹۸-۱۰۹۹-۱۱۰۰-۱۱۰۱-۱۱۰۲-۱۱۰۳-۱۱۰۴-۱۱۰۵-۱۱۰۶-۱۱۰۷-۱۱۰۸-۱۱۰۹-۱۱۱۰-۱۱۱۱-۱۱۱۲-۱۱۱۳-۱۱۱۴-۱۱۱۵-۱۱۱۶-۱۱۱۷-۱۱۱۸-۱۱۱۹-۱۱۲۰-۱۱۲۱-۱۱۲۲-۱۱۲۳-۱۱۲۴-۱۱۲۵-۱۱۲۶-۱۱۲۷-۱۱۲۸-۱۱۲۹-۱۱۳۰-۱۱۳۱-۱۱۳۲-۱۱۳۳-۱۱۳۴-۱۱۳۵-۱۱۳۶-۱۱۳۷-۱۱۳۸-۱۱۳۹-۱۱۴۰-۱۱۴۱-۱۱۴۲-۱۱۴۳-۱۱۴۴-۱۱۴۵-۱۱۴۶-۱۱۴۷-۱۱۴۸-۱۱۴۹-۱۱۵۰-۱۱۵۱-۱۱۵۲-۱۱۵۳-۱۱۵۴-۱۱۵۵-۱۱۵۶-۱۱۵۷-۱۱۵۸-۱۱۵۹-۱۱۶۰-۱۱۶۱-۱۱۶۲-۱۱۶۳-۱۱۶۴-۱۱۶۵-۱۱۶۶-۱۱۶۷-۱۱۶۸-۱۱۶۹-۱۱۷۰-۱۱۷۱-۱۱۷۲-۱۱۷۳-۱۱۷۴-۱۱۷۵-۱۱۷۶-۱۱۷۷-۱۱۷۸-۱۱۷۹-۱۱۸۰-۱۱۸۱-۱۱۸۲-۱۱۸۳-۱۱۸۴-۱۱۸۵-۱۱۸۶-۱۱۸۷-۱۱۸۸-۱۱۸۹-۱۱۹۰-۱۱۹۱-۱۱۹۲-۱۱۹۳-۱۱۹

[illegible]

ذلك حتى لو لم يشر إلى نازيل النسبة أن الزوج آدم منه أو العسرى فأنه اعتقها، أو
كان اعتقها، أو تشرى بمعاين العاصي، فيشت العزور، ورون العزور حر بالعينة.

فرق بين هذا وبين ما إذا لم يعلم الزوج بشراء الزوج له عتقه، وهذا، وبأنه اعتقه
معتقها، فإذا لم يولد يكون رفقاً مطلقاً للمعتق بأخذه، ويستحق، والعقود في الزوج
إذا لم يعلم براءة الزوج وعتقه، وبعد استولاهما مع جمال ابنه، فعد حسداً والمصفاً
برق مائة، وأما من يرضو برونه لا يجعل منه من بالقصة كما إذا تزوج امرأة
واستولاهما، أم إذا علم بشر المشتري واعتقه ثم بصر راتب برونه، وأما العزور
على طوحيه الدن فيه، فلو جرت بقضاء بحرية تولد، بطلت، ولا يرجع هو على الزوج
بقية الولد.

فرق بين هذا وبين ما إذا تشرى من آخر حارية وابنه له، ثم استحقته، وأخذ
العتق بيمينه الولد من العسرى حيث يرجع للمشتري على المانع بمسكه الولد، والعقود أن
المستولد إنما يرجع على المانع بيمينه الولد إذا صار معزراً، وبضمنه العتق له سلامة الولد
والبيع صار حاداً بالمعسرى بسلامة الولد، لأنه ضمن بسلامة منسب، برفقه بالعقد، لأنه
وضع لنسب الربة، من الربة للعسرى بوجوب حرية الولد، فيصير حراً بسلامة
الولد، صرده، أم الزوج قد ضمن للزوج سلامة منسب الربة، فإنه ضمن له سلامة
ملك الله، لأن النكاح وضع لتتميم الفتنة، وليس من ضروره سلامة ملك الله حرية
الولد كما هي مكانه، لأنه حر لو شرط الزوج للزوج من العتق أب حرة، وإما من حاله
يرجع الزوج على المزوج بيمينه الولد، لأن الزوج ثمة عتق بسلامة الولد للزوج،
لأن حرية الحارية توجب حرية الولد.

٢٤٦٠ - من استسرى حارية، واستولاهما، ثم اعتقها، وتزوجها، ثم
اعتقها، ثم استحقته، وبها، فالسحق يعتقه، وبأخذ بيمينه الولد، لأن المستولد
كان معزوراً في الولد الأول معسراً في الولد الثاني، بين لأب أن يسولك الأول بحكم
البراء، واستسرى معزراً، بين الثاني أنه استولد الثاني بعد ما عنه بمرساة تكيل يذل
عليه طاهرًا، ومن تشرى، عتقه أيتها، وهي مثل عتق المستولد بكون معزراً أو تزوجها
من غيره بعد ما اعتقها، وعقله أن زوج براءة وإعتاقه، واستولاه، وولد العزور يولد

اختلفت في الولدين أحدهما حدث في ذلك الحيى، والآخر في ولد المكح، لأن شراء المستولد، وإن عاقبه صحيح في من البائع والمستولد جميعاً، فكانت الحالة مختلفة برعدها، فاعتبرنا رعهما برعم من له الحق في الفصو، كتب

فروع أخرى:

٢١١٧ قال محمد رحمه الله في السير الكبير: إذا أعار قوم من أهل الحرب على قريظة من سرى المسلمين فيها حرارتهم من السدج وأهل الدعة وأمهات الأولاد والمذبحات والمكاتب، وأعرروهم مائة هم، وقسم بينهم ثلث، ووطئ كل رجل امرأة أصابه من ذلك ولد له أولاداً، ثم أسلم أهل الذار، وصاروا دعة، وإذا أعار قوم من المسلمين وأمهات مردونات إلى أهاليهم، لأمن لم يمكن بالأمر وأولادهم أحرار، تغاها لما عرف أن نولد بيع الأم في الرق والحريه، وسب الأولاد ذبث من الآباء، لأنهم وطلوهم معتقدين أنهم مكرهين، فهنا وطء يتأويل، عندك وشبهته، والوطء بنسبة الملك يوجب شات النسب، ولا عداى على أهل الحرب من منى، من ذلك بدل متعة البضع، ولو أكلوا في حال حربهم أنفسهم لم يفسدوا، فكذلك إذا أنصروا مع بعض أمصاعهم، والمذبحات وأمهات الأولاد مردونات على مواليس، لأنهم لم يملكوا بالى أيضاً، وأولادهم بأسر النسب من الآباء، أحراروا على عبي الأمهات، لأنهم وطلوهم بنسبة ألقاك وكانوا كالأولاد المبرورين، وأولادهم تأسوا بمسبهم، فكذلك هؤلاء الأولاد يكونون أحراراً كانت النسب من أمهاتهم، ولا عقر على الآباء، لما قلنا، ولا صبه الأولاد عليهم، وإن صاروا مسبلكين الأولاد على الولي محكم العور، لأنهم عبي وطلوهم كانوا محاربين، وحدث بيع وجوب الضمان عليهم باستهلاك سائر أجزائهم حقيقة، وكذا باستهلاك بعض أجزائهم وهو الأولاد يحكم الحرور.

فإن بين الحرور بعض قبعة الولد يوم الخصومة، ويوم الخصومة مسلمون أو من أهل الفقة، يمكن إيجاب قبعة الولد باستهلاك الولد يحكم الحرور

فلما أعرروا إلى بعض قبعة الولد بالوطء، والإعلان، تقدم وهو في تلك الحالة لم يكن من أهل وسوب اللبسة عليه بالإتلاف بخلاف الحرور إذا كان مسلمة، لأنهم من

أهل وجوب الخدمة عليه، وهم برؤساء، فيجب عليه فدية يوم يقوم خصومه، فالجمل
أنه في حق أهل وجوب الخدمة معروضة بوجوب الرضا، الذي من ملأ، برحب العبرة
لوقت الخصومة، ومن هذا ما نرى، لا تولى لأهلها، إذا حضرته، فيسأله الطعن تم
أمنته ليرى، - وقم في جهدها، من حيث، فأنه في حق أهل الخدمة، -
يكون صلا لوالد من دون، وفي حق معاد، فيجوز له ينظر في حاله بوجوب، كذا
بها

[illegible]

ولم كانو صوف من الخلق في من مائة قرية آه في ارض دارلاند والميراثات، النكليات
والإمام، عايد اميرهم حسن ديب، وقسم ثلثه الأخصر فيه بيده فوطني كل رجل
سهم امراءه اثنى عشر دراهم، اقولاد - ثم ان لكل سهم مائة دراهموا ليه في ا
مشرقوا، حسب الارلاذات سهم لانهم واطنوه من - واثنتي عشر دراهم امير السعي
في ارض قبول من حشر ١٧٠ ثوبلهم كسب على امير اخر - مع نصفه لا حري انه لا

يلزمهم ههنا ما اتفق من انهما انكاح مشؤوب مع ادعاه، والوجه ما لم يوجب ثبوت
النسب، ولا عقر عن واحد منهم، ولا قيمة القول، ولا اصل من ذلك كمن زوى عن
ثمة من ثمة كان وجهه الذي ركنه من قول الله عز وجل، فاستقوا عني انه لا
قود في دم استحلال، بل زوى العرب، ولا احد في حرج استحلال بما زوى العرب، ولا قيمة من
قال استحلال بما زوى العرب، لان يوجب شيئا معه، فيرد على ادعاه، وعن هذا قلنا ان
المسيبة اذا كانت امة يومر المدعي "بالرد على مولاها"، وانما، وعن الخبرين اذا اُستبرأ
وصدق منه لا يومر بخبره رد نفسه اذا كانت امة على مولاها، لان خبره ملك الامة
بالسبي، فلا يومر بأمر بعد الإسلام، أو بعد قبول عقد النكاح، او ما على ذلك النسب
بالإسراء، وان كانت امة، لان ما في مسيبتهم، والمسيبة لا يملك بالدمى، لانه لا يضمنه
بالإتلاف للأصابع، ولا حصر في أن لا يومر بردها، ان كانت امة بعقبه، بل الإحصاء
على الرد عليها، انتهى.

٢٦١٠٨ - ولو اراد قوم من القوم ان يسلطوا على غير ما يؤمن احصوا الله^(١) من
الحرث والاموال، ويمنعوا قيمت يسلم، وولادتهم من أولاد، ثم ماتوا، أو ظهر عليهم
الفساد، فغصب أولادهم لا يثبت عليهم، وكثير من هذا بغير علمهم، وأولاد الإماء
مؤتمية لآدم، فعلى آدم به، وأولاد أمهات الأولاد عمرتهم بعقود من الأمهات، لأن
محرر المملوك لا يزوج ولا يحكم له كذا، حتى لا يزوج ولا يملك له، إلا ترى
ثم يضمنوا ما يلقون من الأموال والأبدان، ويمتنون بصاحبهم، فكان حكمهم حكم
العاصيين، ومن غصب حاد أو وطشاً، فزلفت ولداً، ثم يمسك ولدها معه، وكان
وطشه عاراً يقيم عليه احد بذلك، فكذلك ههنا.

(١) وقوله الثاني

(٢) وقوله الثالث

(٣) وقوله منكم

سوداخر

[illegible]

كتاب فيه مسائل الأسماء

٢١١٠- ذکر فی صبح المیزان فی التخصیص فی حرمہ رحمہ اللہ شجرہ
الرحمۃ الطریقیہ ۱۵۱۱ لا یسر بالطریقۃ فلا تأسیء، وھب لندی غریبا أخذ
ورقھا ورحمۃ اللہ، وإن کانت مدۃ الشجرۃ فی المجد فلا تأسیء بأحد من سوا کلھا، ولا
تجوز أخذ ورقھ

١٩٦٦- وعن عبد الله بن سحر علم أن الأثرين بغير من عبدة المسلمين له
ذلك، ثم لم يجرى في سائر أهل ذلك قهر ولا يهديهم منهم بسبب ولو هم من يؤمر
بالفتح إلا أن يسمع السهر من الأثرين مطلقاً كان على وجه لا يسمع من في حو
أصحاب قهر، فحينئذ لا يسمع منه، وإن كان قد غرس لا يؤمر بالفتح، وإن لم يكن لأهل
السهر في ذلك حصر. إن كان لا يهديهم منهم بسببها، كان به دلت

١١١ - ولى جواد عليه السلام سائب بن محمد رضى الله عنى رجل له ثياب
مخالصة عليها اشجار فزعم أفراد صاحب الغناء قد يمشى ثيابه من عهد النضر - ويحضره
مؤلفه انظر حال ليس به ذلك - لان الاشجار على عصى خدسى - البحر حتى يمتد من
هذا الثياب والردم صاحب الغناء فصاحب اشجار ميم جواد

١٦٦٦ م. حرى بئر المنوم على عفة لأهل الشعة ، فلامس انذيه أن يحدوا على ذلك سائر اء ، ثم بصر ديت بأهل الشعة ، وبن قاب بصر ديت ، أهل الشعة ليس لهم فلك ، يريد متروك ، إذا كان بصر ذلك بأهل الشعة أن لا بصر ، إلى أهل الأسفل ، ثم بصر بلوهم من اء ، نيل لا يكفهم ذلك سمب اتحاد البسانين ، فإن كان الحولة هذه ، لا يكون لهم أن يحدوا الباتي

من أمي العاصم هي وجدي لهما ميراث وعلى صفة أحد جدتي وقلي واحد منها
يذهب إلى الشجر أب له قال أب عمي عوصها قبي له ، وإن لم يرب عوصها فما كان في
(٩) ملكه في ذلك في الإصحاح لاجل العاصم وهو - لا - العاصم

موضع كلوث حائض، فهي مالكة، وما كان في موضع مملوك مسروق، فهو بينهما من الحكم، والأصلي أن الشجر ينسحق بالقبض، أو بملكه البالغة^(١) أو بالأرض، ومثل أيضاً، عمن له أشجار عمن ضفة نهر ملائحة، ونبت من عروقها أشجار من ضلأ الآخر من النهر، ولرجل في هذه الجبال، كوم يته ويبي هذا الجبل، طريق، فادعى كل واحد منهما هذه الأشجار، قال: ب عرف لها بيت من عروق نلت الأشجار، فهي له، وإن لم يعرف ذلك، ولا يعرف عارسها أيضاً، فهي لغيره^(٢) "شجر مملوك لا يسهل لا يستحقها صاحب الكرم ولا صاحب الأشجار، ومثل أبو بكر عن ضفة تحت نهر ماديان على ضفة النهر أشجار، يريد صاحب الضفة أن يبيعها قال: إنه ينبت الأشجار من غير مسبيت وأرباب النهر قوم لا يحضرون، فهي لمن اتخذها وقطعها، ولا أحب أن يبيعها صاحب الضفة قبل أن يبيعها، وإن كانت لها مسبيت، فهي كالقطعة

ومثل عن: سحر عن ضفة نهر لأهوال تجري في سكة غير مادية، وبعض الأشجار في مساحة لهذه السكة، فادعى واحد من أهل السكة أن عرسها فلان، ومن ورثته، قال عليه البيعة، فإن لم يكن له بيت، فما كان من حرم النهر، فهو لأرباب النهر، وما كان في مساحة السكة خارجاً عن حرم النهر، فهو لجميع أهل السكة، ب عارسها فلان، والأصل أن الشجر إذا لم يعرف له عارس، ولا عقلت، فإنه يملكه بالأرض

٢١١١٤ وفي العلوي القصص: بنت شجرة، أو ريح في أرض إسلامي غير أن يروعه أحد، فهو لصاحب الأرض، لأنه متولد من أرضه، فكان حرم من أرضه، وفي فتاوى أبي العيث رحمه الله: شجرة في أرض رجل نسب^(٣) من عروقها في أرض غيره، فإذا كان صاحب الأرض هو الذي سقى وأقيمت، فهي له، وإن كان بنت نهر، فهي لصاحب النهر، إن صدقه صاحب الأرض، ثم من عرق مسخرة، وإن كذب، فالحق هو له صاحب الشجر

٢١١١٥- وفي برادر هشام قال: سألت محمداً رحمه الله عن شجرة في طريق

(١) هكذا في النسخ، كان في الأصل "ملكته اليد"

(٢) وفيه من

(٣) وفيه من قوله

مجلسی علم فقہاء عربیہ دارالحدیث دارالعلوم دیوبند

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

المطالب بالمال، فمطالب أن يسبح بركة المظلوم في شيء، وبركة الكعبة، إن شاء، وإذا
 أحسها جنى، و أحد ماذهب كان أنه اختار، بمطالب أبيهم، فبعد هذا، مسألة على
 وجهين: إما أن لم يكن عمو واحد من الكفيل والمظلوم شيء سوى هذا الدين،
 وبالكلام في مقام، بأحد، بمطالب، فلو أي الترابين، ولا يسبيل به على بركة
 الآخر إذا وصل إليه تمام حقه، وقد سمع يصل إليه تمام حقه يرجع ما بقي من حقه في التركة
 الآخرى، وإذا كان كل واحد منهما دين أحدهما دين المظلوم، فإن كان على كل
 واحد منهم ألف درهم بمطالب مثلاً، وألف درهم حرير، وفي هذه الصورة، المسألة
 على ثلاثة أوجه: إما أن كان في تركة كل واحد منهما وفاء لما عليه من الدين، أو كان
 في بركة أحدهما وفاء ما عليه من الدين، ولا وفاء بما عليه من الدين في تركة الآخر،
 فإن كان في تركة كل واحد منهما وفاء ما عليه من الدين، وقد اختار المذهب اتباع بركة
 المظلوم بأحد، فله حقه من بركة الآخر، ولا يرجع له المظلوم، وإذا عني أحد،
 لأهم دين مودتهم، لأن يرى أن المظلوم لو كان حياً، وأحد مطالب منه درهم، لا يرجع
 المظلوم ما أدى على أحد، لأنه في دين نفسه، وإذا كان المظلوم، فإنه يرجع بركة
 الكفيل وأحد من تركته ألف درهم، فمريم الكفيل ألف درهم، فله حقه من بركة الآخر،
 ويرجع بركة الكفيل على بركة المظلوم، فإذا وافق دينه، وبه سمعهم، الأمر أن
 المظلوم لو كان حياً، وبعد أحد المطالب الفس من بركة الكفيل، فلو أن الكفيل أنه
 يرجع على المطالب ما أدى من دينه، فله ما كان في بركة كل واحد منهما وهذه
 بالدين

الوجه الثاني أن يكون في بركة أحدهما وفاء بالدين ما كان تركته ألف درهم،
 وإذا لا يكون في بركة الآخر وفاء بالدين، فإن كان تركته ألف درهم، وبه عني
 وجهين: فإن كان الزم، في تركة المظلوم، والمطالب الآخر اتباع بركة المظلوم، بأحد
 تمام حقه ألف درهم، لأن المطالب استوفى تمام حقه من تركة المظلوم، فم يبق له في
 تركة الكفيل حق، وإذا كان تركته الكفيل شيء نصي حق غيره، هذا إذا كان وفاء في بركة
 المظلوم، وإذا وفاء في تركة الكفيل، واختار المذهب اتباع بركة المظلوم، ولو أن اختار
 لاتباع اتباع تركة الكفيل، فإنه يسم بركة الكفيل دين المطالب، ويبعير الكفيل خصمان
 لكل واحد خصم للآخر، لأن بهما مراء، لأن دين كل واحد منهما ألف درهم، وبه سمع

تركته يسقط بالسبب بكل واحد منهما خمس مائة، فبقي من مطالب في خمس مائة أيضاً،
فيعد هذا الطالب ورثة الكليين يسقط تركه المطلوب، لباخذ الطالب ما يلي من حقه
بذلك خمس مائة، وأخذ ورثة الكليين خمس مائة، لأنهم قد ذلّ بعد عن المطلوب
مأخوذه، ثم لا يسقط تركه بكون ما بعد ما من تركه المطلوب، لأن هذا من الكليين، وقد
بقي من دين الكليين خمس مائة، فيأخذ ورثة الكليين ذلك، ولا يجوز أن يقتص شيء عما
ذكره من الأعمار، لأنه لا يظهر خطأ في شيء منها، لأن تركه الكليين يصح.
وأما كذا من ١٠ لم يظهر في آخره قهرم ذلك الكليين، وقد بقي الطالب تمام
حده ألف درهم، ودينه ألف درهم، وأخذ الكليين، وعندهما من دينه ألف درهم، فإنه كذا، يعني
أيضاً، فما ذكره أنهم أول ذلك به بأسره، ولم يظهر القهر من شيء مما قبلها، فلا حاجة
عنه إلى بعض شيء من ذلك.

هذا إذا كان موثقاً في تركه المطلوب، ولا وفاء في تركه الكليين، أما إذا كان موثقاً
في تركه الكليين، ولا وفاء في تركه المطلوب، فهو على وجهين: إذا اشتد الطالب بإساع
تركه المطلوب فمسم تركته بين الطالب وبين ورثة الكليين المطلوب، لأن بينهما سواهما،
فيقسم تركته، وفي المد درهم بينهما حصصاً، لكل واحد منهما خمس مائة، يعني حوز
الطالب في خمس مائة، ومن ورثة الكليين في خمس مائة، ثم يرجع الطالب في تركه
الكليين ما يلي من حقه، ودين خمس مائة، وعزم الكليين بأش من تركته تمام حقه ألف
درهم، يعني موثقة في هذا خمس مائة، لأنه ترك قلمي درهم، وقد أخذ الطالب خمس مائة،
وأخذ عزم الكليين ألف درهم، يعني خمس مائة لا حق لأحد بين غير الورثة، فلم يورثه
الخصم تركه المدعي، ثم قال: إن لورثته أن يرجعوا في تركه المدعي، فيقسم المسملة التي
أخذها الطالب من تركه، من تركه ألف درهم، يعني حوزت سهمه في حوزت سهمه وتركته
المطلوب، واليهمولو، ظاهر الحق، في هذا، لأن المدعي تركه التي للمطلوب
قسمت بين ورثة الطالب وعزم المطلوب، وقد ظهر عزم المدعي المطلوب بلا طالب، وعزم
المطلوب ونحوه، لأن دين خمس مائة من مال موثقة مأخوذة، بحيث أن يقضى تلك القسمة
حتى يكون حوزت حصصه على الكل، لأن من حجة المدعي أنه يقول: لم يظهر
خطأ في القسمة، واليهمولو، خطأ في القسمة إذا ظهر، وهذا نفس المدعي، الطالب

كثيرا ثلاثة، ونحن قسمنا بين عريين، ولم يظهر كذا في مسائلنا، لأن حال ما قسمنا
 امركة لم يكن سمعنا إلا عريان، الطالب وعري المطوب، وورثة الكفيل لم يكونوا
 عرياء المطوب في مثل الوقت، وإنما صاروا عرياء المطوب بعد الفسقة، لأن من ورثة
 الكفيل في امركة لا يجب بنفس الكفاية، وإنما يثبت بالأداء، فإن ورثة الكفيل ما يؤدوا
 ذلك، لا يثبت بعد من الرجوع، والأداء وجد بعد الفسقة غير مستلزم إلى وقت
 الكفاية، لأن الأداء لا يحد حكم الكفاية حتى يستلزم إليه، وإنما يوجد بحد الكفاية
 يمكن إضافة الرجوع إليه، فإن الأداء يصلح سأل الرجوع كما أمره القضاء وبه لا غير،
 وإذا أمكن إضافة الرجوع إلى حالة الأداء، فنفس الرجوع على حال وجوب الأداء، لا
 على حال الكفاية، فصار وراث الكفيل عرياء نفس الأداء، لا بنفس الكمال، فلم يظهر
 لخطأ في الفسقة، لأن حين ما قسمنا امركة لمطوب بينهم ما كان يعرف ثلاثة، بل كان
 اثنين، وإنما حدث ثالث بعد الفسقة بأمر حدث بعد الفسقة معصور على ما قد
 قسمه، ويثبت لا ببعض ما مضى من الفسقة

وهو قصر ما قلنا في جن باب، وترك ألف درهم، وعنه ألف درهم لرجل
 ودين ألف درهم لرجل آخر، فبقسم ألف بينهما أثلاثا، ثم بان صاحب الألفي أربا
 ثلث على ألف درهم، فإن ثلث الفسقة لا يقتضيه ومن صاحب ألف لا يحتاج
 ويحول إن أحطنا في تلك الفسقة، لأن قسمنا الثروة اثلاثا على أن حصة ألفي درهم
 وهي ألف درهم، ولأن أربا عن الألف حصة حصة في ألف درهم، يجب أن بنفس تلك
 الفسقة، ويقسم ذلك بينهم، لأن من حصة صاحب الألفي أن يكون ما أحطنا في
 تلك الفسقة، لأن خطأ في يظهر فيها أن ثلث الفسقة اثلاثا، ومن حصة أن تقسم
 بالسوية، ولم يظهر كذا، لأن الأربا لم يظهر أن حتى صاحب الألفي ومن الفسقة
 كان في ألف درهم، بل كان في ألفي درهم، وإنما يظهر حصة في ألف درهم مسبق
 حاد بعد الفسقة، وهو الأربا معصوراً على حال الأربا، إذا الأربا لا يثبت، فكذا
 حكمه، وهو للأربا، من بين الفسقة لم يظهر الخطأ في الفسقة، ثم يجب إعادتها،
 فكذا عينا ولو الكفيل، إن صار عرياء للمطوب بعد الفسقة بسبب معصور على ما
 بعد الفسقة، فلا يظهر خطأ بعد الفسقة، لا يجب تصحيحها

فلان قبل هذا الكلام ما يستقيم أن كان ورثة الكفيل محاربين في أدائه وحصل

إليهم من التركة من بينهم بحكم الكفالة، حتى يقتصر الأداء على وجوده، ولا يبعد إلى
 قول القسمة، وهو عدم الكفالة، لما يرد أجبرهم القسمة على ذلك، حيث كان الأداء
 مستقلاً في نفسه، وهو الكفالة، ولهذا تدرج في رتبة التكبير، ثم في رتبة القسمة، لأن
 وهو الكفالة، فإن في حالة الإحالة، يظهر لنا كما ترى، بطريق من الطريق، في العلم
 ثلاثة، فيظهر اجتماعاً في القسمة، فمضى نصها

والجواب لا يكره عدم رتبة الأداء التي هي قبل القسمة، في حالة الكفالة،
 لأن الأداء، حيث ينفرد به، يستلزم الرجوع إلى رتبة الأداء، فإنه لو دخل بالأداء، ثم
 لا يرجع على الكفالة، فيكون ما أتى به من الأداء، ما كمل به على ذلك، وبمقتضى ذلك، وكما الأداء،
 ونحوه، ليس بسبب الرجوع إلى الكفالة، أو يتوقف ما يلزم من مقتضى وهو الأمر بالأداء،
 ليرجع إليه، فيكون ما أتى به من الأداء، ما كمل به على ذلك، وبمقتضى ذلك، وكما الأداء،
 كليهما والأداء، حيث ينفرد به، يستلزم الرجوع إلى الأداء، لأن ذلك، وبعد القسمة، يقتصر
 الأداء على حال وجوده، وهو حال ما بعد القسمة، فلا يوجد انقضاء القسمة، ولو
 علم أن الأداء، سببه في حالة الكفالة، فالتفت إلى عدمه، لأن الأصل في المسبب
 التيقن، في رتبة، حسب في من بعض الأحكام، فلو اقتضى، لا يرى أنه يرجع من التركة
 حده في علمه أن السبع، حاشاً، لأنه لم يملك، فاعتق أسرى، فحده في رتبة، ثم اجاز
 السبع السبع، فملك لا يصير في حق من المشتري، من رتبة السبع، لا يملك عنه من
 ذلك الوقت، ويظهر في حقه اكتسبه حتى لو اكتسبه، فحده في رتبة، ثم اجاز
 هذا كسب، فمشتري، فحاشاً، لأنه لم يملك، فاعتق أسرى، فحده في رتبة، ثم اجاز
 الأحكام دون القسمة، فحاشاً، لأنه لم يملك، فاعتق أسرى، فحده في رتبة، ثم اجاز

أنسور

٢١١٤٣ هـ، في قوله، في تركته، فحاشاً، لأنه لم يملك، فاعتق أسرى، فحده في رتبة، ثم اجاز
 إخراج رتبة التطوير، في ذلك، فحاشاً، لأنه لم يملك، فاعتق أسرى، فحده في رتبة، ثم اجاز
 حده في رتبة، فحاشاً، لأنه لم يملك، فاعتق أسرى، فحده في رتبة، ثم اجاز
 ورتبة الكفالة في تركته، فحاشاً، لأنه لم يملك، فاعتق أسرى، فحده في رتبة، ثم اجاز

وجدت في جال حرره ، وإن كان الأول وجد في آخره ، فإن كان من جهة لا يحكم
بكتفائه ، وإنما يصح من جهة واحدة الطريق ، من غير دفع اليد عنه ، حتى
وقد كانت حصة من كذا من حصة ، فيه بفضله نفسه ، ولا حصل السلب فهو المأثري
من اجزاء لا حكمها من غير ذلك من جهة غير هذه ، ولا حصل السلب من غير واحد
في حال حيله ، فصار كغير واجب في حال حيله ، فصار كغير واجب في حال حيله
مركب من الأجزاء ، وهي مركبة من الأجزاء ، وهي مركبة من الأجزاء ، وهي مركبة من الأجزاء
المطلوب مني بغير وجه الكفيل في تركه المطلوب بحسب ما فيه ، وثبت ما ثبت في حصيل
بغير الطلاق ، حصة ، ثم إن سلم بوجه الكفيل في تركه المطلوب ، فإن
يكون من الطلاق ، وغيره المطلوب على قسوه حقه ، فإذا كان بغير وجه الكفيل
بغير بوجه الكفيل من الرضخ ، يثبت في تركه المطلوب فلا بد من ذلك ، ثم يظهر
من ليس يقع له في بغير وجه الكفيل ، لأن من جهة الكفيل ، فقد عطف محمد حقه
على وجه الكفيل من جهة ، وترك أصله

والظاهر من النص أن السلب إنما يستعمل في حصة الكفيل ، وهو هذه
مسألة ، لأنهم من جهة ، لأن الكفيل إنما يحتاج إلى وجه من جهة الكفيل ، وقد
ما ثبت حتى أن جميع بوجه الكفيل بغيره ، وهو بغير وجه الكفيل ، لأنه
ثم يظهر حقه ، لأن السلب لا يثبت في حصة الكفيل ، وإنما يثبت في حصة الكفيل
في حقه من الوجه الذي ذكره ، وقد ذكرنا أن بعض السلب من جهة لا يجب ، وإذا
ثم يجب بعضه من جهة الكفيل ، وليس كسألة الآخر ، لأن مالك يثبت وجه حصيل يثبت
ماضي ، وفيه حصيل من حصة لا حكمها كغيره ، إلا أنه قد كان من جهة حصيل من
ماضي ، لأن الكفيل من جهة الكفيل ، وإنما يعلم بذلك ، فحظر من جهة حصيل الكفيل إلى
الحصر ، وإنما أصيب من جهة حصيل من جهة الكفيل ، فصار كغيره ، لأن الكفيل
من جهة حصيل ، وقد ظهر أن وجه الكفيل من جهة حصيل ، لأن الكفيل من جهة حصيل
من جهة الكفيل ، لأن الكفيل من جهة حصيل ، لأن الكفيل من جهة حصيل ، لأن الكفيل
لحصة غير مستند إلى ما فيه ، لأنه من جهة حصيل ، لا حكمه بغيره ، وقد سكتنا
إحالة الأجوب إلى الإداء ، بغير وجه الكفيل من جهة حصيل ، على وجه الإداء ، فلم

كتاب انغر انغر

١١٢٥ هـ كتاب بھل علی خیمہ وارہمہ علی قلمہ

الغزل فی قصیدہ اندر تنہیں

لکھی ہے سن میں پورے سن سے ، وس لا یزود سے

تھمیل فی بیان ما یجر ی بہ لارہ

تھمیل فی بیان مہربانوں کی جہیز سے تفریق

تھمیل فی بیان ما یسعد فی لڑت و پھرہ سے

انحصار فی فتویٰ ، مسند ، انصاف فی بیان انصاف اور ب

انحصار فی سادہ زبان

انحصار فی بیان مہربانوں کی دیرینہ مسندیں ، اے صوفیوں کی اس قسم نصیحت

انحصار فی سادہ نصیحت

لکھی ہے سب دلائل

انحصار فی لڑت

انحصار فی لڑت

انحصار فی لڑت لڑت

انحصار فی لڑت لڑت

انحصار فی لڑت لڑت

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الحاصل فی سرائرہ و قد مضی فی سرائرہ

الفصل الأول

في كيفية تعلم الفرائض

٢١١٦٦ = عدم أن يجب التعلم في اجملة مؤخره ، قد السبب عليه السلام
 علمت العلم وهو احب ، وقال عليه السلام : « صب العلم بريقه على كل مسلم
 ومسلمة لا سيما علم الفرائض » ، قال الشافعي عليه السلام : « لأمر بالتحصيل ، بيعة
 فيما يرى عبير من عبير من رسول الله ﷺ أنه قال : « تعلموا فرائض وعلموها للناس
 فربما أقول ما يسر » ، في حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « تعلموا
 فرائضكم » ، فربما يصف الفهم ، وكنت سمعته رضي الله عنه ، من أبي موسى الأشعري
 أن تعلمكم فرائض ما تعلمون

ويقال : الصمد ، أن رسول الله ﷺ نادى منى الفرائض نصف العلم في حديث عائشة
 رضي الله عنها ، بعضهم قال : « أن لأدنى حد من العلم ، حالة العلم ، حالة العلم ، وحده
 لحياة صمد وحالة المحدث صمد ، ومثل العلوم يحتاج إلى حالة الحياة ، والحياة

(١) حرجه التزم في مسنده (٩٥١٧٥٨) وفيه في نسخة الإجماع ٢ ١٦٣/١٦٣ ، وذكره
 ابن أبي عمير في نسخة التكميل ١ ٥١٢/٥١٢ ، وذكره في نسخة الإجماع ١ ١٥١/١٥١ ، وذكره
 ٣٥٩ وابن حجر في نسخة التكميل ١ ٥١٢/٥١٢ ، وذكره في نسخة الإجماع ١ ١٥١/١٥١ ، وذكره

(٢) أخرجه ابن أبي عمير في نسخة (٤٥٤٤٨) وأخرجه في نسخة (١٤ ١٧٢) وفي نسخة (١٤ ١٧٢)
 الأوسط ١ ١٩٨/١٩٨ ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢) ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢) ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢)
 ٣٤٨ ، أخرجه العسلي في نسخة التكميل (٢٢) ٢٢٨ (١٤ ١٧٢) ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢)
 ٢٨٨ ، وأخرجه في نسخة التكميل (١٤ ١٧٢) ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢) ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢)
 ٢٨٨ ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢) ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢) ، وذكره في نسخة (١٤ ١٧٢)
 عوفي ، والله

(٣) أخرجه حاكم في نسخة (٢٩٤٨) وأخرجه في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨)
 وكذا في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨)
 في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨)
 الفرائض في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨)
 وفي نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨) ، وذكره في نسخة (٢٩٤٨)

يحتاج إليها بعد الموت، فسمى الفرائض مصفاً لهذا، وقيل إنما سمى مصفاً لأن الأسباب التي يقع بها ملك نوحان مكتسب كالهيئة والوصية والبيع، وغير ذلك، وغير مكتسب كالزيت، فالكسب مصعب وغير المكتسب صعب، سمى مصفاً لهذا

بعد هذا الكلام في الفصول. أجمعنا لأصحابنا لما دسسى من الكتاب فرائض. ولم يسمه كتبه الوارث كما هو حقيقة؟ قيل: اقتداء بكتاب الله تعالى فإن الله تعالى قال في آية من باب الوارثين ﴿فَرِيشَةٌ مِنْ اللَّهِ﴾، وقيل اقتداء برسول الله ﷺ فإنه ﷺ سمى فرائض في الأحكام الذي رويها وقيل لأن الفرائض عبارة من التقدير، قال الله تعالى: ﴿فَصَلِّ مَا عَرَفْتُمْ﴾^(١) أي فادروهم، وسهام الوارث كلها

معرفة

(١) سورة النساء الآية ١

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٧

المفصل الرابع

في بيان الوقت الذي يجري فيه الإرث

٢١١٦٩ - عند المصنف اختلاف في اقتراح، قيل مشايخ النعماني للإرث يجري في
 لغير حره من أبير، حيا أو ميتا، الإرث - حال مشايخ بلخ - الإرث يجري بعد موت المورث.
 وجه قوله مشايخ بلخ، إن مورث ملام حيا، فهو مالك - جميع أملاكه من كل وجه، ولو
 ملكه المورث في هذه الحالة الذي إن لم يصير إلى، الواحد موقوف لغيره لكل واحد
 على الكمال من حاله وحده وهذا أمر مدعاه فتكسور، وجه قول مشايخ النعماني، إن
 الإرث انتقل حال مورث إلى المورث، ويموت المورث رالة منك - هذا فاقبل - إلى
 الوارثه، والذين عليه، الإرث يجري في المورث، والوجه به خلاف، قضى
 يجري الإرث بينهم، وهذا مما لا خلاف عما يظهر في محل نزوح بأمر الغير، ثم قال
 فيها: إذا مات مولاك، فب حره، فملك المولى والمورث، والوجه، هل ينفذ قول
 من يقول بأن الإرث يجري في المورث من أجزاء الخلية، لأن النص نصيب إلى
 ما بعد ثبوت ملك المورث، فيصبح وعلى قوله من يقول بأن الإرث يجري بعد الموت
 لا يستحق لأنه ما بعد موت المورث، ثم يشك المورث بعد موت مورثه مضافا إلى
 ذلك ملك المورث، فلا يصح، وذكر هذه نصا في العمودي، وذكر أن على قول أبي
 يوسف ومعه دراهمه، أنه لا يستحق، وعلى قول رافعي

الفصل السابع في بيان أصناف الورثة

٢١٣٦- يعمود أصناف الورثة ثلاثة أصحاب الفرائض، والعصاة، و١٠٠ وور
الأولاد، فأصحاب الفرائض من حيث سهمهم مقسمة بأحد من أصول شريعتهم، إما
الذكور، أو النساء، أو الأجداد ذكر كـ أو أنثى، والعصاة من أسرارهم سهم مقسمة
بمسحوقين جميعاً، إذا لم يكن مع أصحاب الفرائض سهم في مدخل صبيحة
أحد من جهة النسب، وإلا فمردوداً من جهة الأب، أو من يباين ذلك في نفس
العصاة، مردوداً لأرحام من لا يترفع عنهم من الورثة - لا يصيب ربحكم به إلا إذا
نعمت أحد صبيحة من يباين ذلك ذكر أو أنثى، وفي الخصال هم أصناف
وميل إلى بيان ذلك في فصل ذي الأرحام

الفصل الخامس

في بيان ترتيب الزكاة

٢٩١ في بيان ترتيب الزكاة في أموال المسلمين
 الفصل في بيان ترتيب الزكاة في أموال المسلمين
 في بيان ترتيب الزكاة في أموال المسلمين
 في بيان ترتيب الزكاة في أموال المسلمين
 في بيان ترتيب الزكاة في أموال المسلمين

لعقل الحادى عشر

فى ثبات الابن

٢١١٣٦ - بهي حالان سهم ومصيب إذا لم يكن من ولا بنان له عمة ولا ابن
 له، فهي صاحبة سهم وسهم الرحمه النصف، وسهم البنين عمة، سائر ما ترك
 إذا كان في زوجة واحدة، ولا يراد على الثنتين وإن كثر، هذا لو كان عمة الصاحبة وعامة
 اتصفا، وإن كان نصيب من، فلا شيء لثبات الابن، وكذلك إذا كان مصيب تتان، فلا
 شيء لثبات الابن لا يكرى في زوجتها، أو أمها لها ذكر، فهو يخصص، ويقسم ما
 هي من حد مصيب لأستبر سهمه للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كان نصيب من واحدة
 وسائر ابن فللأنه النصف ولأنه الابن السهم تكملة للثنتين، وإن كان نصيب من من
 وليس له، فالحال سهمه يذكر من حظ الأنثيين، وإن كان به سائر من مخصص أسفل من
 مخصص، فإن كان من له حد لا وهم، سائر مخصصاً، ولم يكن بدرجته ذكر، ظهر
 اثبات، وسقط الباقيات إلا إذا كان مع تواحدة من الباقيات ذكر، ولو كان في الزوج
 الأولي واحدة، ولم يكن بدرجتهما ذكر أصحقت على النصف، وأبو فيها سائر
 تكملة للثنتين، وسقط الباقيات إلا إذا كان مع تواحدة من الباقيات ذكر، فحسب
 نصيبه التي معها ذكر، وأبو فوقها عمة، ويقسم الباقي بعد نصيب النسب من الزوج
 الأولي، وبعد نصيب الواحد، السهم من الزوج الأولي، والسهم لهما سهم، ومن
 هو فيها للذكر مثل حظ الأنثيين

٢١١٣٧ - بمان هذا من مسائل إذا هلك الرجل وترك ابني من امرأة غير امر
 وابنه من امرأته، أو ابنة من ابن ابن، فلهما الابن ثلثة المال، وسقط ابناهما إلا إذا كان
 مع تواحدة من النساء ذكر، فحسب نصيب ثلثي عمة ذكر، وإلى زوجها عمة،
 وسقطت الباقيات حتى إذا كان يذكر مع مئة من ابن ابن، وإلى عمة لها وهي
 ابنة الابن عمة بمسما من بعد نصيب ابني الابن سهم يذكر من حظ الأنثيين،
 وسقط ابنة ابن من ابن ابن، وإن كان في الزوجة لأولي أمه وحده بأن ترك أمه ابنه

الفصل الخامس عشر فی الاخت لأب

۲۱۱۴۵ - قد ذکرنا ان لأب حالان ایها - منهم، رخصت بهما إذا لم یکن
 للمیت ولد ولا یتیم، وإن سهر - ولا أب ولا جد أب - ولا أخ لأب وأم
 ولا أخ لأب، ولا اخت لأب وأم، فهي حصة منهم - منهم نواحد النصف، ومنهم
 التتمة فهاهنا الثلثان، وإن كان للمیت یتیم، أو یتیم من واه من
 واه، فلا میراث له، - کذا إذا کان للمیت جد لأب عندی حصة حصة
 وکذلك إذا کان للمیت جدار لأب ولم، فلا میراث به إلا أن یقع فی ذریعتها فکم
 معصیها، وإن کان للمیت أم وأب وأم وأخ لأب، فلا لأب لأب وأم التتمة.
 وللأب لأب سدرس یکفه یتلقى، وإن کان للمیت سدر، أو سدر أو أخ لأب،
 فهي حصة - والله علم -

الفصل السابع عشر في الزوجات

٢١١٤٧ الزوجة مدخلة عرض على كل حال، ولربطه الم حبه لمساعدته إلى
الأومح المرح؛ لم يكن للمب ولد، ولا ولدتين وإن سفل وأنتم لمصبت إذا كان ولداً
أو ولدتين، حد بيان حكم أصحاب المرحض من الباء جت في بيان حكم أصحاب
المرضض من الرجال

الفصل الثامن عشر

في الأب

٢١١٤٨ - للأب أحوال ثلاثة - إذا كان نكحاً من أوليها، فهو صاحب سهم وسهمه المقدس، وإذا كان نكحاً من أوليها، فهو صاحب سهم، وعصبة يأخذ السهم أولاً بحكم العرض، ويأخذ الأخت أو أختها من نصيبه وهو النصف، بعد ذلك يأخذ الباقي بحكم العصبية، وإذا لم يكن للعصبة ولد ولا ولد ابن، فهو نصيبه يأخذ ما يأخذ بحكم النكاح، وإذا كان نكحاً من أوليها، فإن كان جده مشتركاً بين رجلين جاءت مولده فادعى، حتى يثبت النسب عنها، ثم مات هذا الولد، فله سهم برؤا غير مثله، واحده، ويكون ذلك سهماً

الفصل التاسع عشر

فی الجذ

۲۹ ۶۱ و الجذ یورث من صحیح، وفاسد، فالعاصی من حمید ذوی الآحام.
 بالصحیح، حمی ثلاثی من حمی ذکره فی الآب، وحکمہ حال عدم الآب فی حمی
 البعد، کسبہ والقصبة حکم الآب وسبہ له احد السبب ذی کبریه، فتمسک
 بهم بسببه، والقصبة آب عد الصحیح وین الجذ بسبب ان یأخذ فی سببه إلى
 الیاب ام، فهو حمی، وری ثآب، لام وثآب أم ثآب

النصل المشرون

في الآخ لآ

٢٠١٥- الآح دآ صاحب عرس إذا لم يكن ناميب ددآ، لا وندولد وند

سمل، ولا جدآب لآب ول علا، عريسه لآاسه اندس، عريسه نلس عسافآ

الثلاث ون ذروا

الفصل الحادى والعشرون

فى الزوج

١١٥١- الزوج ما يجب فرض على كل حال، ولو بغيره النصف، فإنه يكون للحيث ذلك، ولا بد من أن يكون، والزوج إما كان نسباً أو له من والى حد من الأرواح، وأخيراً إلى الأربع فى حق المستحقين سهم لا زوج على السواء، حتى إن جماعة إلى أربعة لو دعى نكاح امرأة، ولم يكن إقراراً فى بيت واحد منهم، ولا دخل بها واحد منهم، ولا أمر به واحد منهم^(١)، ولا يعرف أبهم أو أمهم، فأنام كل واحد منهم باليه على نكاح، فبالت امرأة على أن ينقض النكاح متى ما، فإن الفاضل ينقض بحرف زوج واحد، ويكون سهم بالسواء، ذكر محمد رحمه الله هذه المسألة فى كتاب النكاح، ووضعها فى ترتيبين

(١) حكاه فى الأصل، وقد مررهم 'ولا أقرب'، وفى 'ولا يمس لواحد منهم

الفصل الثاني والعشرون

هي مسائل جديد

[illegible]

٢١٠٤٢ - بيانه من المسائل الواردة في كتاب راء او لات وحده، فعلى قول أبي سفيان رحمه الله لات قبله للجد وعلى قولهما لاتا سهم عني ثلاثة أسهم سهمان للجد وسهم لأب، وبضم الجدي في هذه الصورة مع آخر لأنه تقاسمه خير له، وإما إذا جعلناه كالج يصبه سهمان من ثلاثة، فيجب كذلك، وإن ترك ثلاث أخوات لأب وأم أو لأب جد، ينقسم المال سهم أحدهما سهمان للجد ولكل أحده سهم، وإن ترك أخوين لأب، وأم أو لأب جد فتقسم السبع وربع بين الجد كأخ أحدهم ينقسم بين الثلاثة، وإن ترك أحالات وأم وأب لأب وأم وحده، ينقسم المال بينهم حصة سهمان للجد وسهمان للأب وسهم لأب، ويجعل أحد كالج أخير لأن المقامه خير من الأخر أعطيناه الثلث من حده مثاله أعطاه سهمين من ستة وسهمان من خمسة خير من سهمين من ستة

ولم يترك أحدهما لأب وأم وحناناً وأماً وحناناً، وهما بعض الحقد من الدليل لأن
 لثقت خبره معها لأن ما في نفسه يحصل له سعاد من سببه، فإن له سبباً في الحقد كالحق
 آخر حسد تغذي مسالته رجس مات، وبمرك ثلاثة أخوة لأب وأم وحناناً وأماً، فتكون
 انقسامه من سببه لكل أح سببان، فإذا أعطاه ثلث أعطاه سبباً من ثلاثة، ولا شك

ان منهم واحد، من ثلاثة خير من ستمائة من سبعة، وكذلك إذا ترك اثنين أو ثلاثة وأخذ
أب واحد، كان خراب كما قلنا

وإن ترك سبعة، أخذ أب وأمه أو الأب، وأخذ من الأب وأم، أو أب، معى هذه
المسألة لا فرق بين المقاسمة وبين الثلث بينهما لأن المقاسمة يصير كأنه باب عن ثلاثة
إحوة لأن جعل الأب أحداً، وإن كان كذلك يسمى بالسم، فيكون للجد الثلث
منه من ثلاثة، وهو عصبه الثلث أيضاً، كان لأب من ثلاثة، للجد منهم من ثلاثة،
فهو معى خراب، إنه لا فرق بين المقاسمة وبين الثلث بينهما، والعوى في هذه المسألة وما
يتصل به على قول أبي حنيفة رحمه الله

٢١٦٤٤ - مسائل ملغية يتصل بعضها بمسائل جند فمن جعلها مسألة آخرها،
صورتها أو واحد أو أب وأم، فصار أمي بكر الصديق رضي الله عنه للأم الثلث،
والباقي للجد، ولا شيء، ولا شيء وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وما سبقت هذه المسألة
فيها الاسم، لأنه حرثها أنوال النصحية رضي الله عنهم لكثرة احتلافهم في ذلك، وعلى
قول علي رضي الله عنه للأم الثلث، والباقي بين الجد والأب سدك، مثل حظ الأنثيين
وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله

٢١٦٥٥ - ومنه مسألة الأكرمية صورتها أو زوج وأخت لأب وأم واحد.
فعل على بكر رضي الله عنه للأم الثلث، والباقي للجد، وقال علي رضي الله عنه للأم
الثلث، وللأخت العصف، وزوج النصف، وللجد السدس، فقال المسألة في ستة
إلى سبعة، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله، وإن سميت هذه المسألة
بالأكرمية، لأن مرء من سى أكرم ما، وبركت من الورثة من سقى، فوقع هذه
المسألة، وقيل إن سميت هذه المسألة بالأكرمية لأنه يكثر بين أموال زيد، لأنه يصح قرب
فيها لقراءة

٢١٦٥٦ - ومنه مسألة الخمارية صورتها زوج وأم والثلاث من ولاد الأم وإحوة
لأب وأم، فعلى علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما للأم السدس، ولزوج النصف،
ولولاد الأم الثلث، ولا شيء، لإحوة للأب وأم، وقال ابن مسعود وابن عمر رضي الله
عنه الإحوة لأب وأم بشاركون في ولاد الأم، وقد حكى أن هذه المسألة وقعت في

ومن عمرو رضي الله عنه، يسئل هر عن ذلك، فلم يحط، إلا حوّه لأب مسأ، فمات الإخوة
 لأب وأنم يا أمهر المؤمن ا هـ إله أبا كان حماراً، ألس حرج مر بطن أم واحدة*
 فقال عمر نعم، هم ير ام واحدة، وسركهم في الثلث، وسميت مسألة حمارية بهذا

٤١١٥٧- ومن حمه ذلك مسألة لشريه، هـ وره أؤ و رست ووجه،
 فلا يرين السند، ويستين الثلث، ولزويته التمر، أصل مسأله من أرمه وهرين،
 فعالت منها إلى مبعه وعشرين، وإجماسيت هذه المسأله منبريه، لأن عاب رضي الله عنه
 كان يخطب على مسر، يسئل عن هذه المسأله، فأجاب عن البدييه، وقال: ' مفر ثعنا
 سها، وعرض في خطبه، فسميت منبرية لهذا

عزائس. وإذ سر من لأب ولده. أي لأب. فأنشأ لأب. لأنه أقرب. وإذ ترك
 من الأخ لأب ودم. أي من الأخ. فأنشأ لأب. لأنه أقرب. وإذ ترك من
 أخ لأب ودم. أي من أخ. فأنشأ لأب. لأنه أقرب. وإذ ترك من
 من ترك من دم. أي من دم. فأنشأ لأب. لأنه أقرب. وإذ ترك من
 عزائس. ١٢. ترك من من دم. أي من دم. فأنشأ لأب. لأنه أقرب. وإذ ترك من
 أقرب. وإذ ترك من دم. أي من دم. فأنشأ لأب. لأنه أقرب. وإذ ترك من
 لأب ودم. أي من دم. فأنشأ لأب. لأنه أقرب. وإذ ترك من

[illegible]

ولما تكلم في العصب مع غيرها وصورها عاكرين، وبيد دنت من استقل إذا
هناك الرجاء، ويرك سادح الأب واهو الأسد، فطابت النصف، واليخى لأخت،
وقد كنت إذا راحة من وأخت لأب وأم، وأب، فطابت النصف، واليخى لأخت،
وإن مركب من سادح لأب وأم وأخت لأب وأم، فطابت النصف، واليخى لأخت،
والأخت أن لا يكون أحد من العصبين مع بعضها عصبية بينهما، ونقصها عصبية غيرها،
فالرجوع في ذلك إلى سادح لا يكونها عصبية بعضها في إلى العصبية مع غيرها إذا
كانت أقرب من العصبية لبعضها، كانت العصبية مع غيرها، في سادح ذلك
الرجوع، ويرك منه وأخت لأب وأم واليخى لأب وأم، فطابت النصف، واليخى لأخت،
ملاحة، ولا شيء لأب، لأخت، فطابت النصف، واليخى لأخت، واليخى لأخت،
أفرف في إلى لأخت، وقد كنت إذا كان هناك من الأب عصب لا شيء، وقد كنت إذا كان

المسألة يدفع بها لا يفرق لإيتاء ولكن لأنها أقرب إلى حيث من حيث الظاهر، ألا يرى أنه كان يستحق المال من كان مكرراً كصفه وبه ليس في زمانه. قال: وإذا كان ذلك في زمن المهرجانه، والى بعض. ولو دفع ذلك إلى سلطان الوقت أو القاضي لا يضره في ذلك. وهكذا كان، متى القاضى الإمام أبو بكر البرقاني والقاضي الإمام صدر الإسلام. وذكر القاضي الإمام عبد الواحد في فرائضه أن العاصم عن سهم الزوج والمزوجة لا يوضع في بيتهم اليوم، لما قلنا، من يدع لبيها، لأنها أقرب إلى البيت من جهة النسب من غيرها، وكان القاضى يبيها أربى، وكذلك ابنه من الرضا، وعصبة بعض يرب، أما عصبة المعتق لا يرب، المعتق، ثم يكن عصبة للمعتق، مثله غير أنه اعتب بمعداً، وحاشته ويؤكد لنا ورده، ثم مات المعتق، فالميراث لأمي المعتقة، لأنه محصيتهم، ثم كان الأمي صاحب، برك أباه وهو روح المعتقة، ثم مات المعتق، لا يرب روح المعتقة، وإن كان الأب عصبة الأمي، لأن عصبة المعتقة لا يرب الأمي ليس عصبة المعتقة.

وكذا المعتق الرجل عبد، لم أعني للمعتق عبداً، ثم أعني عن الثاني عبداً، ثم ماتت المعتق الثالث، وترك عصبه للمعتق الأول لا يرب، يرب به، وإن كان عبداً في صورة عصبة بعض المعتق، لأن المعتق الأول حر ولأهله الميراث، والميراث مولى للمعتق الأول، فرب به عصبه، يعني الأول لعصبه مقدم للمعتق الأول، كما ينسب للمعتق ولا يرب به إلا، فرب به عصبه حتى من اعتق عبداً، ثم إن العبد اعتق أمه، ثم مات العبد، ثم ماتت الأم، لم ير معنى العبد يرب من عصبه لأمه، وكذلك لو مات بعض الأم، وترك أمه، ثم ماتت الأم، هم الذين يعتق العبد يرب من الأم، لأن ولأه الأم بيت للمعتق العبد، فربوا لأقرب الناس عصبه إليه مقدم به.

والى من الولاء، لا ما اعتقني، أو أعني من أعتق، أو جرد ولا يستعمل أو يعتق منعتهم، صوراً من اعتق ظاهراً، صوراً من اعتق من أعتق الميراث إذا اعتق عبداً، ثم إن العبد لم يرب من أمه وأعتقها، ثم مات العبد، ثم ماتت الأم، فرب الميراث من الأم، ولو أن أمه أعتقت قبل حاجتي عصبه لم يرب من الأم، وترك عصبه للمعتق، وبشخصي، كان لئلا يسبها على النسب، بعكس العرض، والثالث الآخر المستتر به بحكم الولاء، وإن كان الأب اعقب عبداً بعد أن اعتق هو، ثم مات الأب، ثم

عانت معقبي الأب، وقيمت السمرية، وحميراب المعقبي في السمرية؛ لأن سوفي معقبي معقبي
السمرية

صورة جبري ولاه الماتقي : امرأة اشترت عبداً ، وتروح العبد بعينه يوم يولد لفرقة ،
وحدث بينهما اولاد فولد ، الاولاد تولى الأم ؛ لأنه تعلم إنياته من جانب الأب ؛ فكونه
الأب عبداً ، فثبت من جانب الأم ، علم أن المرأة أنهكت العبد جبر العمد ولاه أنولته إلى
نفسه وجبر المرأة بث من نفسها ، وهذا لأد الأصل من ولاه الرود لأب ، لأن الولاء
لحمه كالحمة بالنسبة ، وإنما ثبت ولاه فولد في هذه الصورة ، من مومي أم ، لتعلم إنياته
من الأب كما هي حقيقته بالنسبة ، فهو ساء ولد الملاءة يطعم عن الأب ، وإذا كذب
الملاءة في نفسه يثبت النسب من الأب ؛ لأن النفع من الأب ؛ لتعلم إنياته عنه ، وإذا كذب
نفسه ، فقد انزع النعم ، فوجب الإثبات من الأب ، كذا مع

صورة جبريلا معقن لعنث امرأة الفسرت عبداً، وعقته، ثم إن هذا العبد لمعقن
لمشري عبداً، ثم هذا العبد الثاني تزوج بمعققة قوم ياد من ملاها وحلبت معها
تولاد، من تولاد أولاد يدرى الأم، علو أن المعقن أعنت هذا العبد حر عبد العبد ولاد
ولده، ثم حر المعقن أولاد ذلك أبي نفسه، ثم جرب المرأة ذلك إلى نفسها، فألبت يجر
ولاد الولد بلا خلاف، وأما الحمد هل يجر ولاد حادثة نفس هذا الزوج أم أصعب لا
يجر، سواء كان لاب أم بنت أو حر، روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجر
وصورة ذلك عبد تزوج بمعققة قوم، وحدث له حب ولده، وقد اتعد أب حتى، فأعسو
الأب بعد ذلك نفس عبد الأب، وهو أب الولد عبداً على حاله، ثم مات لعبد، ثم مات
ولده ولم يترك وارثاً، يجر ماله، كان ماله ثلثي الأم، ولو حتى قتلت عقده على
موالي الأم، ومن يجر عبداً ساقطه إلى حواشي، وإي كان قبل ذلك لأب معقن يجر
الولاد من الحمد، لما ذكرنا أن الولاد على نكاح خرافة، والب إني يجر من الحمد
نكاح من الأب، إلا يرى أن نسب ولد الزنا إذا لم ينسب من الزاني لا ينسب من الحمد،
وهذا لا يقتضيه، الولد من الأب ليكون عبداً، فلا يجر من الحمد

ولذا ما لبثت أن صرح بفرعي وعن معنى - أن من عبادة الحق، فإنه ينام صاحب الفرع، فعطى برأيه أولاً، ثم يعطى لقاسم الحق وعصمه، وكثير من

الفصل الخامس والعشرون

في توريث المملوك ومن بمصاحبه من المكاتب والمدرسين
وأمهات الأولاد ومعتق البعص

١١١٦٦ - قد ورد في العدد لا يوم من الخيرة وأخر لا ير - من العبد، والمكاتب
والمدبر وأُمّ القيلة عمره بعد لا يرتد أعتقاً لأن في حي حولا، روى عنه؛ والعبد الذي
عتق بعه لا يرث حد ع ربه، صلى الله عليه وآله وسلم، من وهو لو أن حبيبه رحمه
الله، وعبد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يرمي، وهو قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله، عند من، هي أن الإعتاق عتق يرد على الله عنه يسجد، فكذلك
الشخص معتق البعص، بشرط خصه وكان يترك المكاتب فلا يرث، وعند عبد الله الإساءة
لا يجزأ، فكذلك عتق بعه عتق كله، إلا أنه يجب عليه نسبه، فكان يهر به حر عليه دين
فيثبت، يده يده، ماب الرجل، وترك أم بعه حره عهده، يعني ثوباً رداء، الخالة كله
للصبي؛ لأن من المصطفى عبد لا يورث قصار وجوده والعبد عدله، عند عبد الله بن
عباس رضي الله عنهما، كان كنه لهذا الأمر؛ لأن عنده هو يترك حر عليه دين، وفيه
أقرب القصاص، يكون كنهه، وترك أمه بعه كنه، عند أبيه حر، فعلى قول
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، التتلكان لهذا، في الأيام بالمصبة، وعلى ما نريد الخ
كله للمصبة، ولا يحجب عبد العبد المروح والمرة عن المصبة، مع عبد يده، عند عبد
الله، يحجب الزوج وأمه عن المصبة والزوج على أن عبد يده يرث الزوج مع هذا الزوج
المصبة، وترث المرأة الربع، وعبد عبد الله يحجب الزوج وأمه عن المصبة والزوج حتى
أن عبد يده يرث الزوج مع هذا الأب المصبة، وترث المرأة الربع، وعند عبد الله يرث
الزوج مع هذا، ربع ورث المرأة المصبة، والله أعلم.

لعصل السادس والعشرون

من أصول احسان وعيه مسائل الموعود

[illegible]

سم الخليل لا حشر، وما ان يكون سببها للورثة مثل سهم ما، لا يرثه ولا

[illegible][illegible]

وهو اثني عشر فمجرد عو عا هي ثلاثة عشر اربعة في المركب وخامسا
واثني عشر الفصل من اثني عشر المروج ثلث ثلث اثم ولا في ثلثان تسعة
والا في الثلثين سبعة في رت ثلاثة عشر فعلا فيهم صورة فيكون عشرة
مئة اربعة في رت و اربعة في ثلث الفصل من اثني عشر المروج ثلث ثلث
اثم ولا في ثلثين ثلث واحد في ثلثين سبعة في رت اربعة في ثلثين ثلث

ثلاثة عشر صورة مولها إلى خمسة عشر امرأة مائة ، وترك زوجاً وبنتين ،
 أصل المسألة من اثني عشر مزوج أربع ثلاثة ، وثلاثين البنت ثمانية ، وكل واحد من
 الأبوين سهمان ، فجمعة ذلك خمسة عشر ، فذلك ثلاثة ، صورة أخرى امرأة مائة ،
 وترك زوجاً وبنتين ، وأصل المسألة من اثني عشر مزوج أربع ثلاثة ،
 ولكل واحد من الأبوين السدس سهمان ، والبقية نصف ستة أسهم ، ولأبنة الثلث
 السدس سهمان ، فجمعة ذلك خمسة عشر ، صورة أخرى إلى سبعة عشر رجل مائة ،
 وترك أمراً وامراً ولاختين لأب وأم وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم وأختين
 ثلاثة ، ولأختين لأب وأم البنتان مائة ، ولكل واحد من الأختين لأب وأم السدس سهمان
 ولأب وأم السدس سهمان ، فجمعة ذلك ستة عشر فذلك خمسة

وأما الأربعة والعشرون صورة مولها ، رجل مائة ، وترك امرأة وبنتين ،
 أصل المسألة أربعة وعشرون للمرأة ثلثي ثلاثة ، وللأبوين البنت ستة عشر ، ولكل
 واحد من الأبوين السدس أربعة ، فجمعة ذلك ستة عشرون ، فذلك ثلاث

ثم الميراث كما يكون سهم كامل قد يكون سهم ، وقد يكون ثلاثة أرباع
 سهم ، وقد يكون يسهم ونصف ، صورة الميراث نصف سهم امرأة مائة ، وترك
 زوجاً وبنتين ، ولأبوين السدس سهمان من مائة ، ولأبنة نصف ثلاثة من مائة ،
 والمزوج أربع سهم ونصف ، صورة الميراث ثلاثة أرباع سهم رجل مائة ، وترك امرأة
 وبنتين ، ولأبوين السدس سهمان من مائة ، ولأبنة نصف أربعة ، وللمرأة
 الثلث ثلاثة أرباع سهم ، فجمعة ذلك أربعة ، وإذا أودت نصيبها ، فميراث ستة وثلاثة
 أرباع من أربعة ، فيكون سبعة وعشرون ، وصورة الميراث سهم ونصف رجل مائة ،
 وترك أختين لأب وأم وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم
 ونصف ، وكما يقع الميراث نصف الواحد ، يقع الميراث نصف الأنس ، وأكثر من ذلك ،
 بين جماعة ترك أمراً وزوجاً وأماً وأختين لأب وأم وأختين لأب وأم ، فبأن تعرب نصيب الأم
 سهم ونصف الميراث ثلاثة والله اعلم

فصل الحامع والعشرون
في الرد ويتصل به مسألة تتجرح

[illegible][illegible][illegible][illegible]

عاشوا في هذه الدار إلى أن حضر منهم رجل من الأسرى إلى أبي الأستر
عشر خمسة أسهم

[illegible][illegible][illegible]

(۱) عندی اصل ددیرف رت ایا ولسلا، ویس ویرک ژو شوم

دون الفروج. وأصلها من اثني عشر. لأن سهم الزوجين لاثنين حصص لا يستقيم. فأصعب حتى يروى الكسر. فصار أربعة وعشرين كان للفروج ثلاثة حصصاً، فصار له ستة. وكان للابنتين ثمانية حصصاً، فصار لهما ستة عشر. والذي لم يكن يستقيم في الرد سهم واحد فصار سهمين، فحصل للابنتين ثمانية عشر لكل واحد منها تسعة ثمانية بالمصر من سهم بالرد. وإن ثبت قلب ما بقي بعد فرض الزوج. وذلك ثمانية عشر سهماً فصار بكل واحد منهما تسعة تسعة. ولتحريج هذه مسألة ضربت آخر وهو أن الأنصب، ثلث ثلث. لأن للفروج ستة وله ثلث صحيح سهمان ولكل بنت تسعة وله ثلث صحيح وثلث ثلاثة، فاحصر من صعب كل واحد منهم على ثلاثة من صعب الزوج على ثلاثة، وذلك سهمان. وحس نصيب كل ابنة على ثلاثة ثلاثة ثلاثة. فيكون ثمانية. فيكتب أب جعل الأهل من ثمانية فزوج من ذلك سهمان. وتكمل ابنة ثلاثة ثلاثة. ولتحريج هذه المسألة وجه آخر. وهو أن يجعل لأهل من أربعة الفروج ربعه، وحتى تلك بين الأبنتين حصص لا يستقيم، فأصعب أصل الفريضة، فصار ثمانية لفروج سهمان وكل ابنة ثلاثة ثلاثة.

فإن ترك امرأة وأبناً وابنتين، علمت أن النص وللأم السادس وللأبنتين الثلثان وما بقي، مرد على الأم والأبنتين، وحبها من أربعة وعشرين لمعة ثلاثة، وللأم أربعة، وللأبنتين ستة عشر، بقي سهم يرد على الأم، والأبنتين على خمسة، لأن حق الأبنتين في ستة عشر. فاحصل كل أربعة سهماً فيصير أربعة، وحق الأم في أربعة، فكون سهماً. وهذه سهم على خمسة لا يستقيم، فأصعب أصل الفريضة، وذلك أربعة وعشرون في خمسة. فيكون مائة وعشرين فلما جتمع المال كان للمرأة ثلاثة مضرورات في خمسة، فصار لها خمسة عشر وكان للأم أربعة مضرورات في خمسة فصار لها عشرون وكان للأبنتين ستة عشر مضرورات في خمسة، فصار لهما تسعون. والذي لم يكن يستقيم في الرد سهم مضرورات في خمسة، فصار خمسة للأم سهم، وللأبنتين أربعة، فحصل للمرأة خمسة عشر، وحصل للأم أحد وعشرون بالمصر من سهم بالرد. وحصل للأبنتين أربعة، سائون، سائون بالمعزى، والفريضة بالرد، لكن وحده اثنا وأربعون، على هذا يخرج

وهو ربحه احمى ، هو قد تموت ، ان الاخصاء كغيره تملك مثلها وثلاثه اذن
للزوجه خمسة عشر ، وربع بنت صحيح ، وذلك خمسة ، وبلام احد وعشر ولا ، وله ثلث
صحيح ، وثلث سبعة ، وبكى انه اثنان ولو هو ، وله ثلث صحيح ، وذلك ثلثه عشر ،
فاحص من نصيب كل واحد منهم على ثلاثة فاحص من نصيب كل واحد على ثلاثه
خمسة ، من نصيب كل ابنه على اربعة عشر ، فيكون ثمانية عشر من نصيب ابنه على
الزوجه خمسة ، فيصير ثمانية وثلاثين ، ومن نصيب الابن على ثمانية عشر ، فيكون خمسة
ثلاثين من نصيب ابنته نصف بعد الاختصار لربع الزوجه من ثلث خمسة من جميع
الثلثين كذا ، وللام سبعة ، وبما هو لثلاث وحبس ثلثيها كذا ، وكلها اربعة عشر
عشر ربع المال وحبس ربع مال حما كذا ، فاحص من نصيبه ثمانية عشر ، ولله المأثر
تخرج امرء هو ان يجره لأصل من يملكه للزوجه من ثلث النصف سهم ، وثق سعة
بين الام والابن على خمسة لا يسعهم ولا موافقه بينهم في سر ، فاحص من اصل
الفرقة ، وثلث ثمانية من خمسة ، فيصير ثلثيها كذا لغيره سهم مضروب في خمسة ،
فصار لها خمسة عشر صحيح ثمانية ، والفرق لم يكن يستوفيه كان سبعة مضروب في
خمسة ، فصار خمسة وثلاثين بلام من ذلك خمسة ، ومن سبعة ، وثلاثين اربعة
اخصاص ، وذلك ثمانية عشر ، لكن واحد اربعة عشر

موتى ، ان مات امرء ، وبلام سبعة فليفرق النصف ، وبلام لغيره ، وثلاثين
ثلاثين وبقي ، فدهى اوم والبنات ، واحصها من اربعة وعشرين الا ان سهم الزوجه
يسبق على خمسة لا يسعهم ، فيضرب ثلث الفرقة ، وما اربعة عشر من خمسة ،
فصار ثمانية عشر ، فيحصل للزوجه خمسة عشر ، وبلام احد وعشرون ، وثلث ثمانية
ومشور ، كذا ، حد ثمانية خمسة ، ولله المأثر من ربع مائة عشر ، هو ثلث
صحيح لأصل من يملكه لغيره من ثلث سهم ، وثق سعة بين الام والابن على خمسة
لا يسعهم ، ولا موافقه بينهم في شيء ، فاحص من اصل امرئ يرضه وهو اربعة عشر
فصار ثمانية عشر كذا لغيره سهم مضروب في خمسة ، فصار لها خمسة ، والفرق لم يكن
يصفه ثلث سبعة مضروب في خمسة ، فصار خمسة وثلاثين بلام خمسة ، وذلك
سبعة ، وبقي ثمانية وعشرون بين الابن على ثلاثة لا يسعهم ، ولا موافقه بينهما في
شيء ، فاحص من نصيب الفرقة ، وذلك اربعة عشر على ثلاثة ، فيصير ثمانية وعشرون

التركة وهو انسان وبلائون معه وقع الكسر فيه وهو خمسة ، فيصير مائة وسين هذا
جميع المال ، ومعه نخرج المسألة

مسألة المتخارج:

٢١٦٦٥ - إذا أراد الورثة أن يصالحوا مع لثقة من نصيب من الشركة على مال
معلوم ، أو لا بدوا أن يصالحوا مع ورث آخر من نصيبه على مال معلوم ، فهذه المسألة
مذكورة في كتاب الصلح من أوله إلا أنه وقع المسألة ثم من صلح الورثة مع لثقة من
نسبها ، ولحل هذه الصلح مراراً كثيرة ذكرت في كتاب الصلح ، والذي يختص بهذا
مكتتاب بيان كيفية فسخه الباقي بعد تصلح بين باقي الورثة ، وهذا فصل لا رواية فيه عن
محمد رحمه الله ، ولم يغفل عن المصالح لثقة من نسبته ، واحتلف لأشهرها
عائتهم على أنه يسمي الباقي بـ مئة الورثة على السهم التي ظهرت من التخرج ، ولا
يجعل مئة الورثة بـ ، يخرج ؟ أم أم بكر ، مثله إذا هلك الرجل ، وترك امرأة وفتاة
وأخاً لأب ولم ، فصالح الأب والأخ مع المرأة على مال معلوم ، فالباقي كيف يقسم ؟
فقول أصل المسألة من نساء نسوة من ذلك سهم ، وبه النصف أربعة ، والباقي
وذلك ثلاثة للأخ ، سهم الأخ والأخ سبعة ، قيد حرج المرأة من السهم بقسم الباقي
على سبعة بين الأب والأخ عند صاحب المختصر ، ولا يجعل المرأة كأن بكر ولا
جعل كأن لم بكر ينقسم جالي بين الأب والأخ حصان ، كما لو برث من الأختان لثقة
وأخاً لأب وأم ، وإنما نعلم كذا لأن الصلح على م هو مخرج يجوز بدون الحق ،
وترك الباقي عن المصالح معه ، فالصلح كذا مع جميع الورثة ، فتصير المصالح ثارها
حقه على جميعهم ، وإنما يصير الباقي من حق المصالح متركاً على جميع الورثة ، إذا
قسم الباقي على السهم التي كانت لهم قبل الصلح ، أما إذا لم يقسم على تلك السهم
كأن الباقي شيئاً إلى بعض الورثة ، فإنه لا يجوز ، وقد كان على الصمد لشهد حاتم
ثنتين والعاقل لأم ، عماد الخير على الرضا ، والسبح لإمام نجم الدين التميمي ،
ونحن نقضي به أيضاً سواه عليهم -

واختير أربعة صرصار في ثلاثة فصائل التي حضر نصف منهم على ما تنبأ لهم
ثلاثة لكن من مبداء، وبسبب الأجر نصف ذلك قال القديس الإدمان الأخير الشهيد
عبد الواحد أو صرصار صرصار في سلبه. تخرج المسألة من البريوسموني، فأشار إلى أنه
والكل من السهم وبعد البريوسموني موافقة موضوع جميع عدد البريوسموني في فصل
التربية في سلبه.

١٦٩٦- وأما ان وقع كسر على حصيد معين، فلهن على وجه الأول ان لا يكون من السهم والارزوس موصفة، ولله انواع اختلفا ان يكون من اعداد رؤوسهم مماثلة لمحو ثلاثة ثلاثة اربعة، وفي هذا النوع يوجد من اعداد الرؤوس، وضرب على اصل الثرويس، وعملها ان كسب مماثلة لجمع منه تحرج المسألة، مثله إذا هلك برجر، وتكون ثلاث مائة وثلاثة عشر فاصر المسألة من مائة مائة سهم، ولا يستقيم عليهم، بل يجرى مسحة - ولا يستقيم عليهم، واعداد الرؤوس مماثلة ثلاثة ثلاثة، فخذ من عدد الرؤوس، وبلغ ثلاثة، واضرب في اصل المسألة، وذلك ثمانية مائة، فيصير أربعة وعشرين، لتسوية المسألة ثلاثة، لكن إذا خذ سهم سهم، واللبس اربعة وعشرون، يكون اربعة

النوع الثاني أن لا يكون أحد الأوصياء معصية، فيكون ير المبدأ المرفوض
مواصلة ولا بين السهم والوصي واحدة، فإن كان أحد الأوصياء معصية، ومعناه أن
يكون أحد المصنفين مثلاً نصف عدد الآخر، وأقل من نصف عدده لا لأنه يفارقه عليه
نصفه أو ثلثه مع العدد الآخر، وفي هذا النوع عدداً للعدد الأكبر، وأصغر بقى أصلي
المسألة وعولها إن كانت عائده، منه مخرج المسألة، منه إذا هب الجزء، وبقي ثلاثة
مساوية ومساوية، من المسألة من نصيبية للأوصياء سهم، لا يستفيد عليهم، ولشخص
مسألة لا يسبق عليهم بعد لا أن عدد الأوصياء داخل في عدد السهم، فحد عدد اثنين،
وذلك ستة، وأصغر في أصل المربعة، وذلك ثمانية، فخصم ثمانية وبقي السبعة
وسنة، لكل واحد سهمان، ولشخص اثنين وأربعون، لكن في سنة، فيسقط الخرج
الرجوع إلى أن يكون أحد الأوصياء معصية، ومعناه أن يكون أحد المصنفين

في أصل المريضة، وذلك ثمانية، فيصير ستة وسبعين يسويها سبعة عشر كل واحد ثلاثة، وللبن أربعة وثلاثون حصّة كل واحد منهم أربعة عشر، فيستقيم التصريح

الوجه الثالث، إذا وقع الكسر على جليل حصصهم، بن سهام كل مريض وعقد رويهم مرافقة، وفي هذا الوجه لا يطلب التوافقة بين أعدادهم رؤوس، ويؤخذ جزء موافق من رؤوس كل مريض، وينظر إلى الجزئ، فإن كانا سميئين يؤخذ أحداهما ويضرب في أصل المريضة، وإن كان عاتق، ضرب عولها، فباجتماع هذه يخرج المسألة، مثله رجل مات وترك أمًا، وعشرة أحزاب لأب وأم وعشرة أخوات لأب، أصل المسألة من مئة ثلاثين السديس، وذلك منهم، ثلاثون لأب ومائة ثمانون لأم وأربعة للاحزاب، لأن السبع، وذلك سهام، عاتق بن سعة، بعد أصاب الأخوات لأم لا يستقيم عليهم، ولكن بن سهايين، وعقد رويهم موافقة بالثمن أيضًا، فاجتماع رؤوس كل مريض، هو خمسة مائة وستين خمسة خمسة، فحصرنا أحد الخمسين في أصل المريضة مع عولها سعة، فيصير خمسة وثلاثين، ثم تخرج المسألة، كما للأب سهم مئويين في خمسة، فيكون لها ذلك، وكان لآخرات لأب وأم أربعة مئويين في خمسة، لذلك عسرون، فيستقيم عليهم نصيب كل واحد سهام، وكان للأخوات لأم سهام مئويين في خمسة، فذلك عشرة مئويين ينقسم عليهم نصيب كل واحد منهم، فيستقيم التصريح، هذا إذا كان المرحوم سميئين، وإن كان جدًا عاتقًا لأم في الآخر، فبعد هذه الأكثر، وفهرته في أصل المريضة وعولها، إن كان عاتق، فباجتماع قيمه يخرج المسألة

٢١٧٠- إن ملك الرجل، وترك امرأة وست عشر أحزاب لأم وأب وسبعة عشر أخوات لأم، أصل المسألة من مئوي عشر، وعاتق إلى خمسة عشر امرأة أربع ثلثة وللأخوات لأب وأم ثمانين ثمانين، وإنما لا تصفيم عليهم، ولكن سهايين عدد رؤوسهم موافقة بالرعي، فاحدد لهم هذه، وذلك لأن وللاحزاب لأم اثنتان لأم، وأب لا تصفيم عليهم، ولكن بسهايين عدد رويهم موافقة بالثمن، فاجتماع رعي

عدهم، وذلك أربعة، فحصلت الأعداء أربعة واثان واثان فاحتار في الأربعة، فضرنا الأربعة في العريضة مع عولها، وذلك خمسة عشر، تصير ستون كان للمرأة ثلاثة مصروية في أربعة كان أس عشر، هنك للمرأة، وكان بالأحوال لأب وأم ثمانية مصروية في أربعة، عدلت ثمان وثلاثون يقسم عليهن نصف كل واحدة ميس سهران، وكان للأحوال لأب أم مصروية في أربعة، وذلك منه عشر يسمي عشرين نصيب كل واحدة منهم، فيقسم الحريم

وفي كان مسانين بعد حد الجزين. والعريضة في آخر، كما احتج، فاعريضة في أصل العريضة مع عولها إلى كانت هنك. ثم احتج منه خرج المسألة، مستكه إذا هنك رجل، وترك أم وأربع أخوات لأب وأم أصل العريضة في ستة عدلت إلى سبعه، فلام انفسهم، وبالأحوال لأب وأم الثلثة أربعة لا يستقيم عليهم، ولكن بينهم وبين أهله وروسهم موافقه بالنصف وللأخوات لأب الثلث سهران، ولا يستقيم عليهم أيها، وبين أهله وروسهم موافقه بالنصف، فحطنا نصف عدد كل فريق، فحصل الأعداء ثلاثة واثان، والاسان لا يند، عدلت في ثلثة، فضرنا أحدهما في الآخر، فصار ستة، ثم ضرنا ستة في أصل العريضة مع عولها، وذلك ستة، مصر اسين وربعين، منه مخرج المسألة، كان لأم منهم مصروية في ستة، فصار لها منه، وكان بالأحوال لأب وأم أربع مصروية في ستة، عدلت أربعة وعشرون حصه كل واحد منه أربعة، وكان للأحوال لأم سهران مصروية في ستة، وذلك أس عشر حصه كل واحد ميس ثلث، فاسموا فخرج

١١٧١ - وإن كان اجره من مشوا فقير، فبعد الجزين، الموافق من أحمد الجزين، والعريضة في كل آخر، كما احتج، والعريضة في أصل العريضة مع عولها، إلى كانت عائلة، كما احتج منه مخرج مسألة، مثاله إذا هنك الرجل ورك امرأة وتماضي عشر أخوات لأب وأم وثني عشر جنة، فاصل الفريضة من اثني عشر عدلت إلى ثلاثة عشر للمرأة ثلاثة وللأحوال لأب وأم سداسية، وإن لا يستقيم عليهم، ولكن بينهم وبين وروسهم موافقه بالنصف، فاحسنا نصف عددهم وذلك سبعه، وبالحالات سهران

الفصل التاسع والمئود

في الخامسة

[illegible]

صلب امراد مناس امراد، و ترك روحا و مناس، عصبه، مناس الامه قبل
انفسه، و ترك (ج) و عصبه، عاده، هذه الأول من مناس روح برع منه، و ثلاثة
الخصف سهس، و انباقر للعصبه، و قترهه الثانية من نير لم روح النصف، و انباقر
للعصبه، و عصبه من الال من المركب لأول ثان، فيه من مناس على فريصه
و كذلك ينظر إلى عصبه من المركب الثالث من الطب الأول و الثاني، ان كان يستقيم على
فريصه لا يباح فيه من مناس و تصحيح، و ان كان لا يستقيم مناس انباقر على
فريصه، فان كان بين فريصه عصبه من مناس، الا ان مناس فاعرب وهو فريصه من
فريصه الطب الأول، من جسم تصحت عنه المسألة، مناس، ان ترك في الروح و خا و مناس

وعصمه، ثم مات السيد، وترك زوجاً وأربعه، مما عريضاً الأول من أربعة
للزواج أربع سهم، وبسبب سهمان، والباقي لمصعب، وبسبب الميت الباقي من الميت
الأول سهمان لا يستقيم على أربعة إلا أن يكون مصعب ميت الثاني وبسبب موافقة
بالصف فبدرج في أربعة سهم ثلثي وثلث الباقي في أربعة سهم الأول، وذلك
أربعة، فبصبر سانية، لأن زوج الثالث الأول سهم من أربعة، فمضروباً في اثنين،
فيكون اثنين واربعة، وكان الميت سهمان من أربعة، من في اثنين فيكون أربعة،
وبسبب سهم على فمضروب في اثنين، وذلك سهمان، فهو حصته بيت الأول، وإذا
أدت حصة مصعب كل واحد من اثنين، ثلثت الأربعة في التركيب، فمضروباً في واحد
العريض، أن بقا، كان به كذا من أربعة ثلث الأول، وهو مضروب في كذا، كما قلنا
في هذه المسألة، العريض الباقي من نصيب ما أصابه من أربعة سهم الأول من أربعة.
الفرق من أربعة بيت اثنين، بقاء هذه المسألة، إننا أخرجنا حصة مصعب، فزوج أخذنا ما
أصابه من الميت الأول، ومضرباً في الجهره للموافقة من أربعة بيت اثنين، وثلث
سهمان، فيكون أربعة

مثال آخر، إذا مات الرجل عن امرأته، وماتت الأم قبل التسعة عشر سنة
ومررت بسلامت من ابن أربعة سهم الأول من ثلاثة، فمضروباً في اثنين من سهمين من
ثلاثة، وبسبب الأم من سانية، فمضروباً في اثنين سهم، وبسبب الأم، وبسبب الأم، وبسبب الأم
ثلث الثاني ثلاثة، فمضروباً في اثنين، وتكون بين اثنين وبين سهمين موافقة
بالصف فمضروب في أربعة سهم ثلثي، وذلك أربعة، وبسبب الميت الأول،
فمضروب في خمسة، فمضروب في خمسة، وبسبب الميت الثاني، وذلك أربعة، وبسبب الميت الثاني،
المسألة الأولى، فمضروب في اثنين، وبسبب الميت الثاني، وذلك أربعة، وبسبب الميت الثاني،
فمضروب في اثنين، وبسبب الميت الثاني، وذلك أربعة، وبسبب الميت الثاني،
لأنه الصف أربعة، لأن به اثنين سهم، والباقي وثلث ثلاثة من أربع، فمضروباً في اثنين،
وثلث سهم، وكان لأن الميت الأول من أربعة سهم ثلث الأول سهم من ثلاثة، فمضروباً
مضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين

٢٩١١٧: فمضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين

وتكون بين سهمين وبسبب موافقة، فمضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين، فمضروباً في اثنين

ما من الأب، وترك ابنة ورجل وهذا القسم، ويخرج المسألة من ستة عشر، ونحوه في ذلك
أن يقول: بأن نصيب أربعة من الأول من اثنين، فمربعة الميت الثاني من اثنين، يعني
فصار أربعة كان نصيب الثاني من أربعة الميت الأول سهم، وبه لا يستقيم على فريضة
ولا موافقة، فطرد كل فريضة من الثاني، وذلك سهمان في كل فريضة الميت الأول،
وذلك سهمان أيضاً، فصار أربعة كل للميت الثاني من أربعة الميت الأول سهم، وهذا
صار مخروداً في سهمين فذلك سهمان، وأنه يستلزم على ورثة نصيب سهم، وللأخ
سهم، فحصل في يد ابن الميت الأول، وهو أخ الميت الثاني من التركيبين جميعاً ثلاثة،
وفريضة الميت الثالث من أربعة، ربعه سهم، وبه لا يستقيم على فريضة، ولا موافقة
أيضاً، فصار فريضة، وذلك أربعة في الفريضة الثلاثة، وذلك أربعة، فصار سهم
عشر كان نصيب الميت الثاني سهم مخروداً في أربعة، وله يستقيم على ورثتها للزوج
سهم، وللأب سهمان، ولعم سهم، وكذا في يد أخ الميت الثاني، وهو هم الميت الثالث
ثلاثة، فصار مخروداً في أربعة، وذلك اثني عشر، وبه لا يستقيم، وله من الميت الثاني
سهم، فصار ثلاثة عشر، وله نصيب الثالث سهم من أربعة، ونصيب الميت الثالث
النصف سهمان، فاستداه المخرج، وظاهر القياس مخرج "بحسب هذه المسألة"

يعطى مسبقاً مخرج هذه المسألة من أربعة وعشرين، ووجه ذلك أن فريضة
لميت الأول من سهمين، وفي مات أحد الأبوين من سهم، وفريضة من سهمين أيضاً
للأب والنصف، والابن لأب، وقسم سهم على سهمين لا يستقيم، فبهم سهمين من
سهمين، فيصير أربعة، ثم ماتت الأم هي زوجة الأب وهم، فكانت فريضة من ستة
للزوج النصف ثلاثة، ولأم الميت سهمان والثاني، وذلك سهم لعدم، ونصيب الابنة
من الميت الثاني سهم، ربعه سهم على ستة لا يستقيم، ولا موافقة، فصار فريضة
الأب، وذلك ستة في الفريضة ست عشرة، وذلك أربعة، فيكون معه مخروداً، وبه
نصحب المسألة نصيب كل واحد من ابني الميت الأول اثني عشر، فمات أحد ابني الميت
الأول من اثني عشر، وبه يستقيم على فريضة لثلاثة ستة، ولأخت ستة، فحصل في يد
الثاني من ابني الميت الأول من أربعة الميت الأول اثني عشر، ومن أربعة أخيه ستة،
فحصلت ثمانية، وحصل في يد ابنة الميت الثاني من أربعة الميت الثاني من ستة، ولأخت الأم ستة

الفصل الثلاثون

فى ذوى الأرحام

٢١١٨٢- قال عامة أصحاب رسول الله ﷺ ذوى الأرحام يرب بمقتضى
 المقر، وإتهم محزون عن 'صاحب الفرائض والعصبات لا يربون مع أحد منهم إلا مع
 الزوج والزوجة، يربهم بأحدان حصصهما وإتيان ذوى الأرحام، قال ويد من ثلث
 رضى الله عنه لا ميراث لذوى الأرحام، ويوضع المال فى بيت المال، وعندهما أخذوا
 بشوق عامة الصحابة رضى الله عنه وذوى الأرحام من لا فرع له ولا تعصيب له من
 الأرحام، والحكم قسم إذا انفرد واحد منهم يستحق جميع المال، وهذا لأن ذوى الأرحام
 يربون على حصيل التعصيب من وجه؛ لأنهم يربون بالتميز من الميت، وليس لهم سهم
 مفطور، والتعصيب من كل وجه ذكر يدلى إلى الميت بمقتضى ذكر، ولا يكون له سهم مفطور،
 فمضى حق ذوى الأرحام إن لم يوجد المذكور الأول إلى الميت بمقتضى ذكر وجه الله
 الآخر، وهو أنه قريب ليس له سهم مفطور، فكانوا حصبة من وجه، فهو بمنى قولنا إن
 ذوى الأرحام يربون بالتعصيب من وجه، فيخرج من يرب بالتعصيب من كل وجه، ولله
 يستحق جميع المال إذا انفرد، فكذا ههنا.

فهم فى إحصاء أصناف صنف يسمى إلى الميت وهو الساقط من ولد الولد وإخا
 احترنا الساقط، لأن ولد الولد منى حريص، ثلث، وهو من حصة أصحاب الفرائض
 وهو سب الابن أو هو من حصة العصبات، وهو ابن الاس، ساقط وهو دخل فى
 حصة ذوى الأرحام وهو ولد السب ذكر أو أنثى وصنف يسمى إلى أخرى الميت
 كبنات الإخوة لأب وأم أو لأب وأولاد الإخوة لأم، وأولاد الأخوات لغيره، وصنف يسمى
 إلى جد الميت كالأعمام لأم وأولادهم والعصبات وأولادهن والأخوات والأخوات
 وأولادهم وبنات الأعمام لأب وأم أو لأب، وصنف يسمى إلى أبوين جد الميت، وهم
 أعمام الأب والأم وعمات وأخواله وأخواته وأعمام لأم كنهم، وعماتهن وأخوالهن
 وأخواتهن وأولادهم، وأولادهم بنات السب الأول، وإن كان أبعد حتى إنه إذا ترك

۱- «الامام و...»
 ۲- «...»
 ۳- «...»
 ۴- «...»
 ۵- «...»
 ۶- «...»
 ۷- «...»
 ۸- «...»
 ۹- «...»
 ۱۰- «...»

[illegible]

دوسرے ممالک میں بھی ایسی ہیج وڈنگز کی تلاش کی جارہی ہے۔

وذلك أربعة . يصير اثنى عشر . فمما تخرج المسألة . وعلى هذا القياس يخرج جس
 منه المثلث . ومما يجمع بخارى . فلو اقول اني يوسف وحملة الله في جس هذه المسألة .
 وان أعلم .

وكما يتصل بهد العصب

بيان ميراث من له قرابا من أولاد الجباب

٢١١٨٦ - علم بأنه قد يصحح للوالم من أولاد الجباب لربان ، عبودية هذا أن
 يكون لرجل مني (حادي ابنه له ، وللأخرى له ، فزوج من الابنة ابنه لانه صحت
 مسماة له . ثم مات الرجل المرء له بنت ، وترك عدة ، فهذه بنت بنت بنت الرجل ،
 وهي له بنت ابنه ، فكان لها قرابته . وللرجل بنت بنت بنت أخرى لها قرابته
 واحدة ، فكر تباع لاسلام بن شرهه أن على حرك أني به سبع . فله الله القسمة على
 الألف لا على الألف . بهما مني ، فإن كان كل واحد منهما مني ، فيكون المال بينهما
 نصفين ، وكان لأبوت الس بهاء ثلاثة من وجهين ، ولا يرث من وجهين من أخرى

وكان يجمع ليرث من وجهين على الأخرى كما جوس . فلهما أب وأم ، والأخر
 لأب . فلهما كل الألف لا . وم ، لأنه ذو قرابتي من . من . له . وأورث . من
 وجهين له لم يجمع مني له قرابته واحدة . كما قالوا . في أبي عم أحد من أعمام
 يورث الذي له قرابته من وجهين ، الس من القرابي لقرابته الأم . الذي بينهما نصفان
 لقرابته الأب . وهو لم يجمع ذو قرابتي على مني له قرابته واحدة ، ولا ورثا من
 وجهين لقرابتي إلا أن الجواب عن أن يجمع متعدد ، والتورث من وجهين متعدد

أما من يجمع مني مني على مني له قرابته واحدة ، متعدد . وذلك لأن الترحيح إنما
 يقع بالزيادة من جس النعمة إن كانت الزيادة لا يصلح عنه نفسه ، كما هو أحسن لأب
 وأم ، والأخر لأب . فله قرابته الأم من وجهين . لأن أحسن واحد ، من . من قرابته أخوه ،
 وقرابته الأم . فله . لم يصح حسا للتعصب بحار ، ففتر من وجهين المقصود .
 وأما إذا كان من جس المال ، وهو بحيث لو لم يرد . فله علة بنفسه ، فإنه لا يصلح
 لثريه كمنه . فمما كانت من باب التفرع . وكرابته ذلك التعصب في باب النعمة ، وكما

[illegible][illegible][illegible]

الفصل بينهما اثلاثاً ، ثم لم يبق لها قرأتان ، لأن في معنى محصين ، فكانت ترك
 بيت بيت من بيت وبيت بيت أخرى ، وعند محمد رحمه الله ثلثه على
 الأكابر ، فيكون ثلاثة أرباع مال نسى لها أو إيمان ، وربعه نسى لها قرينة ، وإذا جازت له ما لم
 ترك ابن بيت وبيت بيت أخرى

هذه كتاب مع اثني لها قرأتان هي سب سب على قول أبي يوسف رحمه الله على ما أحسنه الإمام رحمه الله بضم افعال بينهما صمدان : لأنه يعتبر لادن ، والتي لها قرأتان بمرله فتيق ، فكون افعال على أربعة ، لكل ذكر صمدان ، ولكن أسي صمدان ، وإن كان مع اثني لها قرأتان سب سب سب وابن صمدان ، فكون أبي يوسف رحمه الله القصة على الألفان ، فكون ما بينهما أحسنًا لثني لها قرأتان صمدان ، ولثلاثة الأخرى صمدان ، وعند محمد رحمه الله القصة على الألفان في الأدباء أحسن لثني لها قرأتان ثلاثة أحسن الفال حمص باعتبار قراءة الأم ، وثمان باعتبار قراءة الأب ، ثم ما أخذت باعتبار قراءة الأب بضم بها ، وما حذف باعتبار قراءة الأم بضمه إلى ما في يد الآخرين ، فيكون بينهم على أهدائهم أربعة لا سواء الألفان صمدان خمسة في أربعة ، فكون عشرين لها باعتبار قراءة الأب لثانيه ، وبغير قراءة الأم أربعين وهو ثلاثة فيكون لها أحد عشر ، وثلاثين منه ولثلاث الأخرى بذكره

ويعد المصنف الأثر على من لم يحن حبيفة رحمه الله لأخيه، كما ذهب إليه أبو حنيفة
لأنه قصر نص أي الأصناف على من، قال أبو حنيفة (الأحاديث والحدائق أرسى) وقال أبو
يوسف ومحمد بن حنيفة قد أولاد الأخوات ومساكن لإخوة أرسى، قال لأن أولاد
الأخوات أولاد صاحب الفرح، وسكن الإخوة أولاد عمة، وجد أب الأم وأندأب
أب الأم ليس بمصنف، ولا صاحب عرس، فحد أب الأم ليس بمصنف، لا صاحب عرس
ولا ولد عمة، أنى دون لأرحم من المسكن الأقرب بمقدم ولد العمة، وولد عوى
المهم على من ليس بولد عمة، ولأن ولد في سهم، ولو رحمه رحمه الله بمسكن، دور
الرحم يوثق على سبيل التعميم من وجه، فبشر من يرب على سبيل التعميم من
أكل وجه، ومن التصيب من كل وجه الجد أب الأب مقدم على أولاد أب عمة أبي حنيفة
رحمه الله حتى إن الإخوة لأب لا يرث مع أب الأب عند أبي حنيفة رحمه الله، فكذلك
دوى الأرحام فجد أب الأم الذي هو في درجة أب الأب؛ لأنه ينسب إلى أبيه بصفة

گزارش: محترم مقرر عالی: زودالاحقره نظر خداوند تعالی قبوله فرماید

[illegible][illegible]

وحيث نرى في الآراء والفتاوى المتعارضة من جهة الفقهاء من جهة الأصوليين، فلهذا
يقتضي أن نبحث في الآراء، ونقسمها على قسمين: أحدهما الذي هو في الآراء العامة
والآخر الذي هو في الآراء الخاصة.

وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانٌ لَهُ يَوْمَ يُنْفَخُ الصُّرُورُ

قرينة بين الزوجين، من حدث سبها من كتب هذه الآية من أجل أنه لا بد من
أخيه لأمه، من سب أبه، من سب مع هذه سب أخ لأب، معنى قول أبي يوسف
رحمة الله الأول، وقد قول محمد بن حمزة رحمه الله بنى الترمذي منهم من سبوا عسلا قرينة
الأم، وأخيه سبها الثلاثة، عسلا قرينة الأب، عسلا بالانثلاث، فيكون النسب من
ثمانية عشر، وقد لأن محمد بن حمزة رحمه الله يعتبر الجدلي به، فكانه ترك أم وأخت لأب
والأخت لأب، وعسى ما رأى يوسف رحمه الله الآخر، أقل كانه لم ير الترمذي، وهذا على
قول أبي يوسف رحمه الله عسى ما أحسنه الترمذي من أهل ما وراء نهر على ما ذكره
في فصل بيان دوى الترمذي من أوله ثابت: لأب في معنى شخصين، فكانه تركه في
تأني معها إليه، أخ لأب، معنى قول أبي يوسف رحمه الله الآخر، قال كذا بنى ترمذي
باعتبار الأم، وإنما في سبها بعدد بمن له أخت لأب وأخت لأب

وقد كانت المسألة من عكس هذا بنى كتب الترمذي، لا بد من أحب لأمه وهي
لأمه أخ الأم، معنى من أبي يوسف رحمه الله الآخر، عسلا ما سبق سواء، وكذا في
كان معها ابنة أخت لأب، وعسى قول الأول، عسى قول محمد بن حمزة رحمه الله، إذ كان معها ابنة
أخت لأب، عليها الثلثان سبها معسلا، عسلا قرينة الأم، وسى بعد سبها عسلا
قرينة لأب، والثاني رد عسلا، فيكون أقل في المحاصل سبها سبها بمن له أم أو ترك
لأخت لأب وأخت لأب، وإن كان معها أمه أخت لأب، عسى بها قرينتان، عسلا
قرينة الأم، ولهما الثلثان بعد قرينة لأب سبها معسلا، والثاني رد عليهما عسلا
أخيه لأب وأخت لأب، فيكون النسبة لخصما لثلاثي لها قرينتان ثلاثة، فإن كان معها ابنة
أخت لأب وأم، فقال بهما بعدد بالانثلاث

وهذا الكلام في الأعمام وأم والعصيات كهنه والأحوال، والحالات كلها يجب أن
يعلم بأنه انهم عدد بمنه العمود وخاتمة عمرة الأم عسى أنه بر برك عمه وخاتمة
الثلثين، وللهالة النكاح بمن برك عمها وأختها، انقلب الصعاب عسى ذلك والعصيات
أخلاف ثلاثة، عمه لأب وأم، وعمه لأب، وعمه لأب، واحكم به أن يصعب الأول
مقدم على الصعب الثاني، والصعب الثالث مقدم على الصعب الرابع عسى ترك عمه
لأب وأم وعمه لأب وعمه لأب كان المال كله للعمه لأب وأم، ولم ترك عمه لأب وعمه
لأم، قلنا للعمه لأب، ولم ترك عمها وعمه، فإن كان لأب وأم أو لأب، فقال للعمه؛

والخالة، وإن أدب بأب وأم، لأن حبسها اختصاراً، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله أنه يقدم من يبنى أباً، وأم على من يبنى أباً، أو أم من أي جهة كانت مثل خال لأب وأم وعمه لأب، فالحال أولى لإدلاء باب وأم، وكذلك، فكانت خالة لأب وعمه لأب وأم، فالعمة أولى، وعلى هذا التفسير منهم

فإذا كانت خالتي لأب وأم وعمه لأب، فالأب بمحاله يقسم بينهما بالسوية، والثالث للعمة، وبترك ثلاث حالات متعريفات، وثلاثة أحوال متعريفات وثلاث عمات متعريفات وثلاثة أعمام لأب، فتصيب الأم للحال ومحاله لأب وأم، وتصيب الأب وهو الظاهر للعمة لأب وأم، يصبح المسألة من تسعة

وأما الكلام من أولاد لأعمام لأب وأولاد العمات وأولاد الأخوال والخالات، فتقول أقربهم إلى أبيك أمي، فإن استويا في الميراث، فقد تجازاهما جهة من كان دور قريش، بن ك لأب وأم، فمهر إني من كان لأب، ومن كان لأب، فهو إني من كان لأب، وعند اختلاف جهة من كان أمي من لا يكون أولاً، وإن اختلفت الطوب عند أبي يوسف رحمه الله بغير الأمدان، وعند محمد رحمه الله بغير أول، بغير مختلف، ويقسم المال عليه على ما ذكر

بينه من تسلسل، وإن ترك ابنة خالة وابنة ابنة خالة أو بنت ابن حالة من ابن حالة، فالأب ليس بخاله؛ لأب أقرب بدرجة، وكذلك إذا ترك ابنة عمه وابنة بنت خاله فإنه العم أولى، وإن كانت من جهتين مختلفتين، لأب أقرب بدرجة، فإن ترك بنت العم مع ابنة خالة واحدة، فبنت العم الشان، وبلاسة الخالة تملك

وإذا كان لبعضهم، من تسلسل، فالكلام عليه على ما ذكر من تسلسل جهة الاختلاف، بيده فيما إذا ترك ثلاث بنات عمات صغر فاب، فمال كله لأمه لعم لأب وأم، وكذلك إذا ترك ثلاث بنات خالات صغر فاب، وإن ترك بنت خاله لأب وأم وابنة عمه لأب وأم، وثلاثة العم البنات وثلاثة الخالات الثلاث، وكذلك فإن ترك ابنة خالة لأب وأم وابنة عم لأب وأم، فبنت العم الثلاث ولادة الخالة الساب، وهذا لأب المسودة في المراجعة بينهما على ما الاتصال بالثبوت بوجود حقيقة، ولكن قد اختلفت الأقوى شيئاً، فبعض اتحاد الجهة بغير الأقوى في معنى الأقرب وذلك بعدم عند اختلاف النسب

والجبهة، ولأن ميراث نون الأرحام باعتبار معنى العصبة وفراجه، وأب في ذلك مقدمه على قرينه الأم، فعلى هذه السب كبريافة القربى عند محاد جبهة، وعبد اختلاف الجبهة بمسقط اعتبار هذا المعنى

وإن كان أحد من ولد عصبة أو ولد صاحب مريض بعد المحاد جبهة يقدم ولد العصبة، وولد صاحب مريض، وعند اختلاف الجبهة لا يقدم، ويعبر المسواتة في الاتصال بالثب وهو وديته من أمه أو من أبيه أو من أبي يوسف وحمه الله، أما في ظاهر الرواية يقدم ولد العصبة وولد صاحب الميراث حتى إنه إذا ترك أبه عم لأب وأم وأبنة عمه، فإنما كله نسب العم، وهذا بخلافه لأن الجبهة هي مسعدة، ولو ترك أمه عم ولادة نكاح، أو حالة فلا يلايه أمه الثالث ولادة الحلال والمخاله الثالث على ربه من يوسف وحمه الله، ولا يقدم سنة بغير كبرياد عصبة لأن الجبهة مختلفة جهدا وفي ظاهر الرواية المال كله لأب العم ويقدم ولد العصبة مع اختلاف الجبهة، وهذا لأن ولد العصبة أقرب اتصالا بولث أبيه، فكان أقرب اتصالا بالث

فإن قيل، معنى هذا يسمى أن يكون العدة أحق بجميع المال من الحالة، لأن العدة وولد العصبة وهو أب الأم، وهي صاحبة مريض، فمن هذا الوجه يحقق مساواة سهم في الاتصال بأب إلا أن اتصال الحقيقة بولث هي أم، فيسحق مريض الأم واتصال العدة بولث هو أب، فيسحق نصيب الأب

وإن كان يوم من هؤلاء من قبل الأم من يلاها الآخر، والحالات وموم من قبل الأب من يلاها العدة والأهم، فإنما كل مقسوم بين الطرفين أثلاثا سواء كان من كل جانب ذو قرينين، أو كان من أحد الجانبين ذو قرينين ومن الجانب الآخر ذو قرينة واحدة، ثم ما أصاب كل طرف يترجح به فدا سهم من كان ذو قرينين على من كان ذو قرينة واحدة، وكذلك يترجح به من كان قرينه لأب على من كان قرينه لأم، لأن من نصيب كل طرف لا يستحقان لهم بجهة واحدة كل واحد منهم إذا انفردا يستحق جميع ذلك، فعند الاجتماع يرادى قوة السند بينهم هي ذلك مفاد

فإن استور من الطرفين، فالقسمة بينهم على الأبدان في قول أبي يوسف رحمه الله الآخر، وفي قوله الأرحام وهو قول محمد رحمه الله القسمة على الأرحام من بقى الخلاف من

الأباء، بيته إدرى من حاله وباب عائلة، فخلل بينهم بدمع من حبل لا يتبين اعتيادهم،
للأبناء، وهذا هو خلافه لأن الآباء قد اتفقوا، وإن ترك ابنه خال وس حواء، معنى
فرد أبي يوسف رحمه الله الآخر، لأن الحقة الثالثة قلت الخيال البنت، فخلل الأبناء،
وعلى قول محمد، رحمه الله، لأن الحقة الثالثة ليست الخيال البنت، فخلل الأبناء، وإن
ترك بنت عمه وابن عمه، فخلل بينهم، فذكر عش حط الأبناء، وهذا لا خلافه لأن
الآباء قد اتفقوا، وإن ترك ابن عمه وابنة عمه فإن كانت بنت عمه أو أم أو أخت، فهي
أولى، لأنها بنت عمه، وإن العم ليس ولد عمه، ولا بنت عمه، وإن
كانت بنت عم الأم، فإن العم الأم، فعلى قول أبي يوسف، رحمه الله، فإن بينهما ثلاث
معايير الأولان ليسا لأن العم والثاني بنت العم، ومعنى قول محمد رحمه الله
الثلاث نشتت العم والثاني لأن العم أعز الأبناء، وهذا إذا كان ابن العم، ابن عمه
الأم، فإذا كان ابن عمه الأب والأم فهو أولى بجميع المال أنه يورثه، وكذلك
كان ابن عمه الأب، لأن ولادة بقرابة الأب، وهي المستحقة معنى العصبية بعدم قرابة
الأب على قرابة الأم

ورأيت في شرح بعض الشيوخ، إقراره بنت بنت عم الأب وأم بنت بنت عمه
لأب وأم، إذ عند أبي يوسف رحمه الله، فخلل عمه، فخلل الأبناء، رحمه محمد
رحمه الله، لأن الأبناء الأحكام، قلن بنت بنت العم والنسب بنت بنت العم، قل
الشيخ الإمام الزاهد، سعيد الصغار، وهذا ليس بصواب، لأن الصواب أن يكون المال
كله لبنت بنت العم، ألا ترى أنه إذا أحصى العم والعمه كان العم أم، فكذلك
الأولاد

وإن ترك ثلاث بنات نحو ابن عمه، وثلاث بنات بنت عمه، وثلاث بنات
عمته، فخلل، فالثلاث بنات عمته، ثم يترجح في شغلها ذلك أنه العمه الأب
وإن عني الأخرى، وهذا هو الصحيح من الخلافات وبيننا الأحرار، ثم يترجح في
ذلك ابن الحقة الأم وأبو ابن عمه الأب، فيكون لنفسه بنت بنت بنت بنت
يوسف رحمه الله، فخر عني الأبناء لأن الحقة الثالثة ولأنه أعز الأبناء، ومعنى قول
محمد رحمه الله، عني عكس هذا وإن كان مع هؤلاء ثلاث بنات عمه، فخلل
فذلك أنه لابنة بنت الأم، ولأنها ولد عمه، فإن لم تكن لابنة الأم، لأنها ولد

صهم لستس، ولا يبين بعد، اثبت، بالذكر والأنثى من ثلث سراء، سواء مات من
أخ وأخت، لأم أو من، جوه لأم أو من أخوات لأم أو من، جوه، ثلث لأم، بالكم صهم
ما ذكرنا.

٩٥، ٩٦- من اهل بيته مات، وترك ابنة وحيد، فمال لأمه فرضاً ورثاً، ولا
شيء للعم، بحسب أن يعلم أن من ميراثه لأمه أو من، جوه لأم، جوه، بالكم
جد صحيح ولا من، ومه لأهله والمطالبة لأم أو من، جوه لأم، جوه، هذا حرج
سأله منصور، لا لا يكره بعم شيء هي هذه نص، لأن عم لأم، وأمه لأم من
دري الأرحام، ودوي الأرحام لا يكون مع ذي سهم، ولو ترك سقاء حالاً، فالثالث
نحوه، والمطالبة بعم، بالكم لأم، خال لأم، صفة فأن وعمة، وأخت، بالكم
لأم وأم، والثاني من العم والعمة للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن ترك برأ، وإن وأخت،
ثلاثة الربع، ولا من، لأم أو من، جوه لأم، جوه، هذه الصورة فالثالث
سهم من، وماله سهم من ستة، فميراث مريضة لأم وأخ ثلاثة، وقسم
انفق بعد الربع بينهما عشر ثلاثة فرض وود، ولو ترك امرأة، وميراثين، فميراث
الربع وللأم السدس والأخوين لأم الثلث، والثاني يرد على الأم، وعلى الأخوين لأم
الثلاثة، الأم سهم والأخوين سهمان، لكل أخ سهم، ولو ترك ابنة، وميراثين، فميراث
شتر فأن، ففقد، الربع، وللأم السدس والمطالبة لأم الثلث، وباني يرد على الأم،
وعلى الأخوين لأم ثلاثة سهم لأم، وسهمان للأخوين لأم، لكل أخ سهم، ولو ترك
امرأة وأخوين وثلاثة، فميراثهم، وللأم السدس وبقي من لأم والأخت،
فالميراث من خمسة، والأنثيين، ولو ترك بنت وبنتين، فميراثهما، وللأم السدس،
والثاني يرد على الأم، وعلى الأم على أربعة، ولو ترك ابنتين وبنتين، فميراثهن
الثلاثة، وللأم السدس وبقي يرد على الأخوين، على لأم على خمسة، فميراثهن
الأخمين، والأنثيين، والمطالبة بلام، ولو ترك ابنة، لأم وأخت، لأم، أو ترك له الأم
وحد، أم لأم، أو ترك ثلاث بنات، فميراثهن، وحد أم لأم، أو ترك ثلاث بنات
إخوة مفترقين، وحد أم لأم، أو ترك ثلاث بنات أخوات مفترقات، فميراثهن، وحد أم لأم،
مفترقين، وحد أم لأم، يعني قول أبي حنيفة وحسبه الله، يدل لحد في المسائل كلها.

المعص الثاني والثلاثون

في ميراث المفقود

٢١٩٧- يجب أن يقدم بان المفقود وهو في محل يجرح في وجهه ينفذه ولا يعرف موضعه، ولا يشتر حياته ولا ماله أو بفسره المفقود فلا يبين موته ولا فله، وحكمه ما قبله من جود رحمه الله، لا يشتر حياة في حق نصيبه حتى لا ينقسم ما بين ورثته، ويجوز ميراثه في حق غيره حتى لا يربط الخصاص كقوله إذا مات رجل منكم فله لا يرث أحد من أهله، فيموت المفقود من الميراث لا يصير ملكاً للمفقود، بل يورث المفقود نصيب من ميراث من دلت من قريته، وهذا لأن حياة المفقود محتملة، والمصلحة يمكن تولده كما في الميراث على ما يأتي به بعد هذا، في شاة فقد عدل - ميراث جبه لهذا، وإذا ظهر أنه كان حياً، ظهر أنه كان مستحقاً، وإن لم يظهر أنه كان حياً، فقد رتب له يرث على ورثته من حيث المال ميراثاً يورثه نصيب إذا انفصل الخلف من

٢١٩٨- قال صاحب مدار مسائل المفقود على حرف واحد أن المفقود يعتبر حياً في ماله، وميت في ما غيره حتى ينقضي من أدائه ثم يقدم أنه ميت إلى ثلث أهله، أو يورث غيره، وبعد ذلك يعتبر ميتاً في ماله يوم ثبت غده أو مات الأقران، في مال الغير يعتبر ميتاً، وبم يوم قلده، حتى إنه إذا ثبت الرجل وله من المال ماله، وهذا الابن أخ لأمه وللمفقود عصبه فحسم أخ الابن عصبه المفقود يظهر أن كان الابن ميتاً قبل أو يموت أقران المفقود، يظهر جميع مال المفقود لعصبه المفقود ولا يكون ماله من ذلك شيء، لأن عصبه ميتاً في حق غيره، ولكن يورث نصيب المفقود من مال الابن إلى أن يظهر حال المفقود، لأن يفعل أن يكون حياً، فيكون الميراث من أمه، واحتمل أن يكون ميتاً، فلا يكون له الميراث من أمه، بل يكون ميراث لابن لأبيه، وإن ميراث المفقود حياً، فقد يورثه بكود له، وإن لم يظهر حاله من مات أمه، فما أقرنا المفقود من مال الابن يكون ميراثاً لأخ الابن، لأن نسب يكون لأخ وراثته ميت الابن، وشككنا في كون المفقود وغرنا، فكان جميعه ميراث من كان ورث له يعني أولي

الثمانية ثلاثة مصروب في ذى نمية عشر وهو سبعة، فكمب سبعة وعشرين، فيعطى له سبعة وعشرين لأنها أقل حصبه، وكان للأخت لأم من ثمانية عشر ثلاثة، مصروب في ذى الثمانية، فيكون النى عشر، ولها من الثمانية سهم، مصروب في ذى ثمانية عشر، فيكون سبعة، فيعطى له تسعة، لأن هذه أقل حصبه، كان للأخت أب وأم مهدون من ثمانية عشر، مصروب في ذى الثمانية، فيكون ثمانية، ولها من الثمانية ثلاثة مصروبة في ذى ثمانية عشر، فيكون خمسة وعشرين، فيعطى أقل حصبها ثمانية؛ لأنه يخرج من اثنين وسبعين دعوت أربعة وأربعين يبقى ثمانية وعشرون تلك فهو موقوف، فينزل جمع خبر من الموقوف على الزوج تمام المصنف معه ليكمل به ستة وثلاثين، ويرد إلى الأخت لأم ثم السبعين لأنه ليكمل بها اثني عشر، يبقى سبعة عشر، فثبت له، فلما علم أنه كان معها ليس ثمة، فللزوج ما أخذه وذلك لانه حصة، والأخت لأم من ثمانية وهو عدم جمع، وبراء للأخت لأب ولم تسعه عشر، وبكمال لها سبعة وعشرون، وهو ثلاثة ثمانين، ودمع إلى الأخت لأب سبعة وهو داء حلبي

الفصل الرابع أن يكون إحدى المائتين غير منى للأخرى ولا يعللها ولا يساويها، فاضرب حدما في جميع الأخرى فلما بلغ ثمة يصح التسمية ثم ضرب سهم كل وارث من حد المائتين في جميع الأخرى، واضرب سهامه من المائتين الثانية في جميع الأولى، ثم ادفع إليه أقل الأخرى، مثاله ثلاثة إخوة مفترقات وأم وأخ لأب وزوج مفترق إن كان الزوج حيا، فبالسأله من ستة، وتكون في عشرة، ويصح فيها، وإن كان الزوج ما فسأله من سبعة، ويصح في، وليس إحدى المائتين جزء من الأخرى، ولا من الثانية، فاضرب إحدى منى في الأخرى، فيكون سبعة، فصح القسمة خمس، من عشرة، مصروب في سبعة ومنه شيء من السبعة، مصروب في جميع العشرة، ويعطى ما هو الأقل، فعول كان لأم سهم من عشرة، مصروب في سبعة، فيكون سبعة، وكان لها من تسعة سهم، مصروب في عشرة، فيكون عشرة، يعطى له سبعة؛ لأنها أقل حصبها، ومنه لأخت دلام وعنده للأخ لأم، وعنده لأخت لأب، والأخت لأب وأم ثلاثة من سبعة، مصروب في سبعة، فيكون ثلاثين، ولها من العشرة ثلاثة مصروب في سبعة، فيكون إحدى وعشرين، فطفا

«ثلاثین سهمه من الثمن : سبب من سهمه من ابدیه - و یصل منه ما یسوی ثلث سهمه لیسر
عن أمه و من دله و عشره و یفرات عن آیه - و فقه العلم -

المجلد الرابع والثلاثون

في ميراث الخشب

٢٩٧٠٧- الخشب هو الذي لا يعمم فيه ذكر أو أنثى لأن مذكور به ذكر، وقيل طريق معرفة حاله أنه ذكر أو أنثى قبل البلوغ بأن يقول: كان قاب يورث من حيث يورثه لعلامته يتحكم بكونه غلاف، ويرث ميراث الغلاف؛ لأن علامة الذكور قائمة بصورته ومفعله، أما صورة الظاهر، وأما مفعله دور مفعلة الأصلية لذلك خروج يورث، وعلامته الأمومة قائمة بصورته لا مفعله، ولا شك أن الغلاف هو قائم بصورته ومفعله أنثى، وإن لم يشير علامة الأمومة صراحة وجوبها والحكم بمكرمة، ولو عدم لاشتبه أنه يحكم بكونه ذكر، وبعض مشايخنا قالوا: إذا بال من حيث يقول الزوجان يجعل المعنى الآخر فيه نقصان أحقية الذكر لإصحاقه، وإن كان يورث من حيث يقول الأنثى يحكم بكونه أنثى، تروث ميراث الأنثى، فإن علامة الأنثى قائمة بصورته ومفعله، وعلامته المذكورة قائمة بصورته لا مفعله، فكانت المعبرة لعلامات الأنثى، وجعل الآخر فيه زيادة خلفه، ولا يورث من تحكم بقول من هذا الباب قوله عليه السلام: الخشب يورث من حيث يورث، وعن من روى عنه أنه حله مثله.

وإن كان الأب يخرج من خاتون حبيبة مملوكة لأبيهما خروجا، لأن الغلافين قائمتين بصورة ومفعله، فخرج سائق، فخلق غيره من كم من أحكام شريعة، فإن كان الأب يخرج من حيث معناه، وهو مشكل عند أبي حنيفة، وإن أبو يوسف ومحمد ينظر إلى أكثره خروجا، وإن سئوبا من مقدار الخارج، فهو مشكل عنهما أيضا، فينظر إلى ما يورث حاله، وما يكون منه في حال بلوغه، لأنه بعد ما يقع لا بد وأن يكون منه حل، أو يورث من، ويورث من حيث أو نزلت اللحية، ويحسم الخشب،

(١) أخرجه في أبي حنيفة في مفعله ٢٧٧/١ (٢١٢٦٨) وأحمد بن حنبل في مفعله ومفعله الرجال ٢٨٠ ٢١١/٢ موقوفاً على سعيد بن أسيد لا يعرفه عائداً، أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً موقوفاً على طاير بن يونس بن عبد الحميد بن المسند

ولو ترك زوجة وابناً وولداً حتى ، فعلى قوله من يقول نصف النصيب ، يقول إن كان الخشب ذكراً فالمسألة من ثمانية ، ويصح من ستة عشر ، لعدم أنه سهمان ، ولكل ميرسعة ، وإذا كان أنثى ، فالمسألة من ثمانية ، والصحيح من أربعة وعشرين ، ولها من ذلك سبعة ، وإذا كان المسائل من ستة عشر ، والأخرى من أربعة وعشرين ، وبسببها موافقة للأئمة ، فاصرب بعد واحد مما هي الأخرى ، فيكون ثمانية وأربعين ، وعليها ينقسم المال ، فليعلم أنه ليس بذلك سه ، فيبقى المال ثمانية وعشرون ، ولما كان ذكراً أحد وعشرون ، وإذا كان أنثى أربعة عشر ، فيجمع ذلك ، فيكون خمسة وثلاثين ، فله الخشب نصف ذلك وهو سبعة عشر ونصف ، والباقي ثلاثين وهو أربعة وعشرون ونصف ، ويقل المسألة إلى ستة وتسعين ليرد الكسر ، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله أصلاً من ثمانية ، ويصح من أربعة وعشرين ، لأنه يجعل للخشب أنثى الخالين ، وذلك حصة الإناث ، فيكون الباقي سبعة عشر ، لا بين والخشب على ثلاثة ويصح من أربعة وعشرين .

وجاءت ، وقرت أسا وأسة وولداً حتى ، فنقول : لو كان الخشب أنثى ، فكانت الفريضة من أربعة ، ولو كان الخشب ذكراً كانت الفريضة من خمسة ، فاصرب حال التثنية في حال التذكير وهو أربعة في خمسة ، فصار عشرين ، ثم في حالين ، فصار أربعين ، منها خرج المسألة صحبة ، فنقول : لو كان الخشب ذكراً لكان لها حصصاً المال ستة عشر ، ولو كان الخشب أنثى لكان لها ربع المال عشرة أسهم ، فمما نصيب الخالين ، وذلك ثلاثة عشر ، وبقي سبعة وعشرين من الأربعين ، فذكر مثل حظ الأنثيين

ولو ترك أبين وبنتين وولداً حتى ، فنقول : لو كان الخشب أنثى لكان الفريضة من سبعة ، ولو كان الخشب ذكراً لكان الفريضة من ثمانية ، فاصرب حال التثنية في حال التذكير ، وذلك سبعة في ثمانية ، فصار ستة وخمسين ، ثم في حالين ، فصار مائة وأثنى عشر ، فمما نصيب ذكراً لكان له ثمانية سهمان وهو أربعين ، وذلك ثمانية وعشرون ، ولو كان الخشب أنثى لكان لها سبع المال سبعة عشر ، فصار لخمسة في حالين أربعة والربعون ، فمما نصيب حالين ، وذلك اثنين وعشرون ، وبقي تسعون سهماً بين الأنثيين والأبوين فذكر من حظ الأنثيين لكل ابنة خمسة عشر ولكن من ثلاثين .

ولو ترك ثلاث بنين وثلاث بنات وولداً حتى فكانت الفريضة من عشرة أسهم ،

[illegible]

٢٦٤١- رجل مائة، وبنته وأبنته وعصبة، فمروا. ولو كان اختي أنثى
فكانت الميراث من سهمي، ولو كان لي مائة ذكر، لكانت ميراثي من سهمي فاختار
حال الثلثين في حق، ثابت، وهو أن لا يورث واحد، فيكون الميراث من سهميه في حق،
فصل أربعة، ولو كان مائة ذكر، لكانت جميع المائة أربعة، ولو كان اختي أنثى، لكانت
بميراثي المثل، فصار للميراث في حق أربعة، وهي حصة سهمي، فبميراثي المثل
ثلاثة أسهم، وميراث سهمي، فهو للعصبة

فلما تركه وبقي عتي وععبه - فاحرقه ليرحمه ذكرى كان حال بينهما نصيباً .
وكتب للبريد من مهنين . ووزلنا اثنين لكاتبه العربية من لثامه . ولم كلف الأول
مكرماً والأحرأ أمي . فو كان الأول ثني . والأخر ذكرى . فكانت المريضة من ثلاثة .

[illegible]

۱۶۱۶ * جن مہر، و برک قسٹالاب۔ ام حبشی و حث لام حبشی و عصبہ
 متحول ہو گا۔ لایع لا۔ و مائی کائنات لغزبہ من سبہ، و برکت ذکر اکات
 لغزبہ من سبہ، لکھ پھری عن سبہ فیصرو سئلوا، « یٰ اہل اہل مہر
 لاجب من الامم سبہ سبہ ذکر کائنات و مائی من مہر مغرہ، ہم و ہم لاج
 من الایہ الامم کائنات و کائنات کائنات کائنات کائنات کائنات کائنات
 علی الایہ الامم مہر، « یٰ اہل مہر، علی مہر مہر مہر مہر مہر مہر مہر
 سبہ مہر، و ہم لکھ

فمن كان حبالاً ولم يمسس وأحبالاً غس، وهو، وكذا، شيء محبباً
 فذلك الغرض من سنة أسهم، ونحو ما ذكره في كتاب الغرض من سهم، ونحو كتب
 الأخ من الأب، والأم، والابن من الأب، وذكر الكتاب، الغرض من سهم، ونحو
 كتاب الأخ من الأب، والأم، والابن من الأب، والابن من الأب، الغرض من سهم،
 فصار في حال من، أو حال من سهم، وفي حال من سهم، فصار في حال من
 هؤلاء، فصار في حال من، أو حال من سهم، أو حال من سهم، فصار في حال من

الأم ، وإن كان أحدهما من الأب أنثى وهو لا ، وكذا أبوك - لأنك - حلايت من الأب ،
 وإن كان الأب من الأب ذكر ، وهو لا - إنما يكون لأب من الأب بنت لأن بنته لهم ،
 وحصل لها من جميع الأجزاء التي عسر سهمها فلهذا ربع الثلث - ثم وعى سهمه -
 وهو الخمسة - و لا يتم -

وعصبة من البيت الأول خمسة، فمربعة لا تدخل في نصيبه، ولا من البيت الثاني فمربعة
 وبين نصيبه، فمربع حدي فمربعة في الآخر، فمربع في ستة، فمربع مائة عشرين
 كان لأب خمسة وأربعين من ستة ممرور في ثلاثة، فمربع مائة، وكان ثلاثين من مائة
 البيت الأول خمسة ممرور في ثلاثة، فمربع خمسة عشر يسلم على أربعة الأبن
 وهو البيت الثاني ثلاثة، ثلث أربعة خمسة وثلثها مائة، وذلك عشرة، فمربع كان صحيح
 هذه المسألة من ستة إن كانت المسئلة هي الآية ومن ثمانية عشر إن كان المسئل هو
 الآخر، فتكون بدو ستة ثم مائة عشر، لأن ستة أثنى بعدد من، لا تدخل أقل
 المتعدد في أكثر بعدد من نص في الشرح، فيكتب بالأكبر، وهو ثمانية عشر، ويحذف
 المال عاشر ثمانية عشر، فيكتب الأخ ثمة عشر إن كانت المسئلة هي الآية ستة من
 مربعة البيت الأول وسبعة من مربعة البيت الثاني، وعصبة الأخ عشرة، كل المسئل
 هو الآخر، فيعطى بها عشرة، لأنها أقل، ولأنها ثلث ثلثي ثلاثة من ثمانية عشر إن كان
 المسألة هي الآية، وإن كان المسئل هو الآخر، ففيها خمسة، فيعطى لها ثلاثة، لأنها أقل،
 ولأن البيت الأول ثلاثة فيعطى بها ثلثي ثمانية عشر، فهو ثلث حتى يعطى عم البيت
 الثاني مع ثمة

ومما يصل هذا الفصل

٢٩٢- إن مات الرجل عن امرأة حيلة، ومهر، ومهر - ربيعة يور في
 رواه ابن المديني عن أبي حنيفة رحمه الله، وعن محمد بن حماد بن زهير عن
 يوسف بن عمار بن أبي حنيفة بن يوسف بن عمار بن يوسف بن عمار بن يوسف بن
 عن أبي يوسف، أنه قال، عن أبي يوسف، رواية المصنف أنه يورف بمهر المهر
 واحد، وعليه المهر، فتعوز إذا مات الرجل، وذلك ما رواه ابن، فعلى رواية
 ابن المديني، أي بعض الناس يورف لثلاث، ويورف لثلاث خمس، وعلى رواية
 عمار، يدفع الأس ثلث ما، ويورف ثلث ثلثها، عن أبي المصنف دفع
 إلى الأبن نصف ما، ثم صار مائة مع الحمل لا يورف لهم، إنما يكون المهر مع
 الحمل عن لا يورف فمربعة ما عمل ومن يورف فمربعة ما عمل ولا يورف ما كان يكون عن

يسقط في بعض الاحوال، ويحذف لا يسقط، فإن كان من الأخصر مريضه، فإنه يعطى مرضته حتى إذا برك امرأة حاملًا واحدة، ففجدة النسب، لأنه لا يعطى مرضتها بالحمل، وكذلك إذا برك نازلاً من جملة، فإنه يعطى مرضته، لأن الأخصر مرضتها بهذا الفعل، ولو ترك امرأه حاملًا وأخار عنها لا يعطى لأخ وصم شيت، لأنه من اجتناب أن يكون أحدهم، فسقط من الأخ والعم، ولا من يرمي مع الحمل إلا القادر للحمل، لأنه لا يجوز من موضع السك لا يجرى، وإذا كان من يعبر مرضته بالحمل، فلتيقن له أقل لتصيب، فلا يعطى لأبنته، وإذا كان من يسقط بحال، ومن الاستحقاق له شكوك، فهذا لا يعطى ش

فإن كان الأب مصيب سائر الورثة من بعض الخلفاء ذكرنا، فجعل ذكرنا، وإن كان الأب لمصيب سائر الورثة أن يجعل للحمل شيء يعطى نسبه، وإنما يوجب للحمل في مرضه النصيب، ولا يعطى سائر الورثة إلا الأقل احتياطاً، بهيمة امرأة مسلمة، وتترك زوجها وأما ما في حاشي من أبيه، أن الحمل يعطى أمه على الزوجات كلها، لأنما جعلها الحمل ذكرنا كان لدرج النصيب ثلاثة من ستة، وللأم الثلث سهمان والباقي، وهو سهم للأخ، وإذا جاءه حمل من أمه، فعلى زوجها أن يسلك الحمل كزبيح حروف، وعلى زوجة هذا حمل من أمه، فيكون له سهمان، ويصير سهماناً يسهمون للزوج ثلاثة وبنام سهمين والأختين أربعة، ولا شك أن ثلاثة من ثمانية دون ثلاثة من ستة، وكذلك على زوجة الخصاص، لأن إذا حلف أحد نسبه، فالعصبة من تمامه تزوج ثلاثة وبنام سهمان، وفي الأخ الواحد لا تحجب إلا من الثلث إلى النصف، وللأخت ثلاثة، فيكون النسب من ثمانية، فلهذا جعده حمل من أمه، يوجب له ثلاثة من ثمانية، فإن وددت الأم به، فتلقوفه يكون له سهمان، ويصير سهماناً، وإذا وددت أختين، فقد أصبحت النسبة الأولى، ويسره من الأم أحد سهمين، فيكون للأختين، وإن وددت أمه، فقد بطلت النسبة الأولى، وإذا جعدهم مال من ستة للزوج لتصرف ثلاثة، وللأم الثلث سهمان، والباقي وهو سهم ثلاث مائة مائة

٢١٦١٧ إن الشيخ لإمام الحليل أبو بكر محمد بن أحمد إذا مات الرجل عن امرأة ولستين، وأدعى راءه حامل بمرض على امرأة أو امرأتين حتى يمس عليهما حسباً فإن لم يوقف على من علامات الحمل ينقسم الميراث، وإن وقف على

الفصل السابع والثلاثون

في ميراث نعي الكمر

٢٦٦٩ - فهم بأن الخلفاء يورثون فيها جميع الأوصاف التي يورثون عنها
 المسلمون فيها سواها ، ولا يشعرون فيها جميع ههنا الأوصاف التي لا يورثون
 فيها ، أو سواها ، بل كل واحد لا يورث إلا ما كان له لا يورث سواها
 المسلمون بذلك نحو بيع المزارع أو مزارع وشراؤه لا يورثه إلا من كان له
 ويشعرون بالثبوت بحكم الكسح في القعدة والشراؤه غير موجود ، وقالوا :
 فيه ، وقال أبو حنيفة : يورثون فيها ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يورثون
 بالكسح غير سهم ، ولا يورثون بالكسح في القعدة ، وقد ساء عن أصحابهم في
 تقريرهم على هذا ، لا يورثون سهم ، وقد بينا ذلك في كتاب الكسح ، بل لا خلاف أن
 الكسح لا يورث المسلم حصرا ، وكذلك السهم لا يورث الكافر في قولنا : وهو
 سهم القعدة ، ورأى عن معاذ بن عمار رحمهما الله قال : لا يورث سهم الكافر لقوله
 عليه السلام : « لا سلام بعد ولا سلامي » ، وفي الإيز : « لا يورث على المورث »
 فاعلموا حال الإسلام لا يورث شيئا إلا بالاجتماع للكسح غير سهم ، وسواء كان سهم
 الكافر ، ولا خلاف أن سهم الكافر لا يورث إلا بالاجتماع ، قال أبو حنيفة : لا يورث سهم الكافر في
 المزارع ، وفي غيره .

[illegible]

١٩٩١: أخرجته القذافي في صحفها ٤٩: ٤٥٩ مبدئي في رحمة الله - إذا لم يكن الله
 - وقد أقر الاستبداد بالخلاف ٨: ٩١٢٤ والخلاف هو المبدأ الثاني
 ٩٣٧٩ والذات في سنة ١٣٩٢/٣ وأبقي في لدى ١٩٩٣٥٠٠٦٠٦، الرواية
 من سنة ١٩٩٢/٢٧

دار الفريث لا يرث ، وبعض الصحابة جعلوا الكفر كله عيبا ، فمجموع اليهودي والنصراني
 ملوك ، وبأهل الكفر عدة حرى ، دعى شريح وأبو أيمن بنى وحسن وشريف والخمس بن
 صالح والنورى وعطى : « الكفر ملث ملث » فاليهود والنصارى ملثاء ، والنصارى
 : الصابئون ملثاء ، وبأهل الكفر من المحسوس وغيرهم ملثاء ، ومن جمعهم مثل لم يرث منه
 من ملثاء ، وكان أبو حنيفة وأصحابه يورثون أهل الحرب بعضهم من بعض إذا كانوا من
 أهل دار واحدة ، وإذا عذبت الدار لم يرث ، ونسبهم بعمليات الدارين إلى يكون ملكهم
 من موحدين ، ويرى بعضهم نزل بعض ، وإذا تقطعت أمة ، وهذا خلاف لمسلمين ، فإن
 أهل الملث مع كل أمة ينزلون فيما بينهم ، لأن دار الإسلام دار الحكم ، فاختلاف
 الملك والبيعة لا يبين الدار فيما بين المسلمين ، لأن الحكم للإسلام بجمعهم ، ولما دار
 الحرب ليس دار الأحكام ، بل هي دار قهر ، فاختلاف أمة وقت يختلف الدين بينهم ،
 واختلاف الدارين يقطع التوارف ، وكذلك إذا خرب دار ألبنا بأمر بعض أهل الدارين
 للمسلمين ، لأنهم من أهل دار حرب ، وإن كانوا مسلمين يجعل كل واحد مسلم في
 الحكم كقائه في منعه منكم ، انتهى حرج قيسا بينهم بعد ذلك كما هو استمر ، فإنه يجزى
 التورث بينهم ، وإن اختلف منهم في دار الكفر

جنا إلى المسائل

٢١٢٢- في مات ، رحلت ورثة من أهل الحرب فمات في ، سواء كانت
 الورثة في دار الحرب أو في دار الإسلام متعدين ، ولو مات يهودي ، وترك أبنا يهوديا في
 دار الحرب ، فإذن كذا يلاسن اليهودي الذي حر في دار الإسلام ، ولو مات يهودي من
 أهل الحرب وهو مسلم في دار الإسلام ، وترك شاذب واب صغيرا ، وأب حراميا في دار
 الإسلام ، فإلّا في لو ، أهل العراق بين الأمان لشاهد وأخرى نصين ، لأن المأخذ بمنزلة
 الحرب عن طريق وهي هو ملكه وهو المأخذ ، ولو مات يهوديا من أهل
 الذمة ، وحلف أب يهوديا وأبنا نصرانيا ، فعلى قول من يورث من الذمة بعضهم من
 بعض ، وإن اختلفت صورة مدتهم الملك يسبها نصيبان ، وعلى قول ثالث
 اليهودي كله والنصارى منه ، فالملك للابن اليهودي

المصاحفة، ليس ربك يسبح بك، ولا كبر لا يتو رثون بدلت انكسح.
 وانتالبت ان كل من دس به اليك سبيح، فونلاخه فانه رت بجميع ذلك إلا إذا كان
 أحد المسمى، بحجب عر، فليست يوت بتدجب، وقد نزل عا به الصلابة، وهو نزل
 اصحاحا، وارب من مسعود رهي لادعه يقول لا يوت الردعه بالقرصون، ولما يوت
 بالاقرب منها، وبه أعد بعض العلماء

وروجه نون به باللس يزدى إلى أن يسبحو سحفي ر حد ر صي محتفين،
 وذلك لا يجوز، إلا من أن لأخت لأب وأم مع الأب لأب وأم ر صي بالأخيه
 لأب وبالأخت لأب أم، ابن العم إذا كان رجلاً، لأخت، ما يقع جميع بين أخويصة
 والعصوبة، وذلك خاتر، إلا يرى أن لأب مع الأم صاحب دم ص، وحصة، وإنما الملقى
 لا يجوز الجمع بين الفريقين، ولحق في ذلك أنه الجاهل، بين الفريقين يردى إلى أن يصير
 الشخص حاحبه بفسه، وذلك صحيح، بانه أن للمجوسى إذا تزوج بانه، فولدت ولداً،
 وللمجوسى ابنة أخرى، لعاب لمجوسى، ثم مات هذا الولد، فاعلم ما عى أم من أنه
 لأبيه، وعى، يجب أخرى لأب، فلم اعسرتا السبي من عى شخص ر جد، لأن للأب
 اللس ملقب بالمرضا، يصير حاحبه نفسهما من الثلث إلى العدر، وأنه لا يجوز،
 وإذا عذر قومه بالسبي، رجعت الأقرب منها، لأن الإرث يسى على القرب، فيقدم
 قربة الأمتاب عى العدد

حجب من ذلك قول الله تعالى ﴿وَمَنْ كَانَتْ مِنْهُ إِفْرَةٌ﴾، وقيل، أنه
 تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَخْتَكَ﴾، ولجيدية ما لفس، الله تعالى جعل سب
 الاستعانة الوصف رى رى عى من نفسه والأخت، ولقد نكض اجتماع هذين
 الوصفين من شخص واحد حقيقة وحكمة، فثبت الاستعانة به به ما أو تفرى ذلك
 من شخصين الا ترى أن الم يرا كان رجلاً يوت بالسبي بحلال الأب لأب وأم
 مع الأخت لأب، لأن مال ما متع سيان، أن يجب لأختة وبقرابة الأم يكون حفا
 لنفسه، ولا يعتمد، كذا خدة من جهة لا به عى الإرث، يظهر أن الاستعانة

(١) سورة النساء ١١٩

(٢) سورة النساء ١١٩

الفصل الثامن والثلاثون
في الغرضي والحرقبي ومن بمصاهم

۱۶۴۱ ہجری میں اس کے اہل بیت و عیال کے ساتھ مدینہ منورہ پہنچے۔

[illegible]

وَجَعَلْنَا لَكَ خَلْقًا مِمَّنْ يَتُوبُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَيُؤْتِي مِمَّا رَزَقْنَاهُ يُسِرًّا ۚ وَسَخَّرْنَا لَكَ رِيحًا غَافِقًا ذُكًى يَنْفُثُ فِيهَا غُلَامًا مُّؤْتَمَرًا ۚ وَجَعَلْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ الْكُرْسِيَّ الْوَهَّابَ ۚ

ثالث في حب الأرت في حق كل واحد، وذلك أنه كما لو حبس أو يكون هو بما
حبيباً عندها يحسن أو يكون مع، فإن حبسها معاً مبصراً، فلا بد من اعتبار هذه الحجة
أيضاً، واعتبر هذه محل ذلك واحد معها هي خاصة في كون يرت باعترافه
الأخرى، فمع الحب في حب الأرت، والأثر لا يستحق ما كنت، ما في مسألة الغلاق
والاعتاق، فمع توفيق الغلاق والاعتاق، الحب في حب الأرت، ومع عبادة نور، أما هذه، فشككت
في حب الأرت عن نحو ما حب

وإنه لم يزل ينادي قدام الكعبة العتيقة: يا ذا الجلال والإكرام، اللهم شدد يدي، وتوكل على الله
الاحد الا انه لا يصرى من الأخرى، فإن هذه إلا من شئب ملتقى بهما بقية، ولكن وقع
الشتت في الزمان، به استأثر به جسد العبد الآخر.

فانظر ما أن في هذه القصص والمؤثر في أحدهما ثابت عهد. ويجب أن الأحكام ثابتة
عينا: لأن المؤثر محل العيون، وكذلك أحياء محل العيون، وهي كل موضع كان الحق ثابتا
في العيون، ومنه العيون لا يفسد الأحوال للتوزيع كبو عيني إحدى، وبه عينا.
وبه عينا عا دلت. وبذلك لا يفسد الأحوال لتعدد العيون، كان ثابتا بمعنى. فانموزع
عشر الأحوال بكونه فضلا لعين عن عيني، إلى عين آخر، والعين بعد ما ثبت في محل لا
يعد في العين إلى محل آخر بخلاف العين البصيرة، لأن غير وبع من العيون، وإن يقع في
العيون لغيره، وبه عينا، لإدراكه باليد، ونحن نرى في التوزيع به غير لأحوال لا يكون بغيره
لعتق عن محل من محل آخر، أما عينا وحالاته، فمسألة نظير مسألة عيني العيون
واليد بعد ذلك لا يفسد منه العين التهم

محنتا الجمل الحسان

٢٣٢. ١. ادب عرف، وحلف اجتماعهما مع عدم دان، وحلف الآخر لما وعشرة ذراهه سلا، وحلف عبد، جعلى قول عامة فليصده وعدمه المصداق للآية بحلفه التخيير حسب، والمصداق ما بين يديه، وعنى لحدى ثورين مع غير وابن مسعود ومن تأمهما يتركه وحده سيما فصل باب حله، ولا يرتكبه وحده سيما على صاحبه

ما ورد في نسخة ما ورد في نسخة - حتى أحمد الأخير محمد، والآخر محمد، محمد
 كان محمدًا، ما، ولا، وبك به، والأح الذي غرق معه، وهو أحمد وعبد، وترك غيره
 دينار، فبطلت بالثبوت نصف الدينار خمسة، والآخر لا حجة محمد، وبسقط
 القدر، ثم يحسم هذه الدينار الخمسة إلى أصاب أحمد بن ورثة الأجداد، وهو لم وعمه.
 فاللام ثلث هذه خمسة وذلك دينار، والآخر جمع، وذلك ثلاثة دنانير وبسقط دينار، ثم
 يجعل ذلك محمد ما، ولا، برك، وما وأما وهو محمد الذي غرق معه وعبد، وترك
 عشرة دنانير، فيجعل باللام الثلث لعمه لعمه، وذلك ثلاثة دنانير، وبسقط دينار،
 وذلك ستة دنانير لعمه الذي غرق معه وهو محمد، ثم يحسم ما أصاب محمد، وذلك
 ستة دنانير وذلك فيهم بين ورثة الأجداد وهم ست وعشر دينار، بسقط ثلاثة دنانير
 لعمه، فيوزع ما محمد ما، برك أحمد بقا، عمه ترك محمد برك، لا لا خلاف، أما
 على ترك من (بورك) بعض من ثمنه برك، ما من برك، من بورك، قلان
 محمدًا برك، وأما، والأح محسوب باللام، فيكون جميع ما محمد لعمه لا لا خلاف
 من هذا الوجه، وما برك أحمد يحسم من ابنه وبني أخيه محمد برك، ما أصاب محمدًا
 من تركه أخيه أحمد مع أصل ما محمد يحسم من ورثة محمد وهو ما، وبني أخيه

٢١٢٢٣- مضاف عرف، وعلمه "جده مولى هاشم"، ابن، وخلفه الأخير مولى فرشتا آخر، لام، ابنى قول علامة طاحله والمقدم مال معنى الهاشمى قسم بن جته ومولا، لابنه الثالث، وشمى لمولى، وعمل معنى الفرسي يسميه بن أخويه لام وبن مولا، النسا، والباقي مولا، وعلى إحدى الرزبين عن عبي بعمل كذا معنى الهاشمى ذات ولا يكون، ورثة اثنين وثمنا وهو أحمد وموسى، ويسمى القولى مالا، ويسمى لم بنى اسمه بن محمد لايشيه الثالث، والباقي لأخيه أحمد، سمى أصناف أحمد، ويسمى بن رزبه لأخيه، وهم أخوان لام ومولى، لأخوين الثالث والثالث لمولى، به بعمل كان معنى الفرسي مولا، يكون، به جوان لاه والأخ لاهى عرت معه وموسى، يكون مولى ماقط، يكون لأخويه لام النسب، به انتهى لأخ لاهى عرق معه، تم ما أصاب لأخ لاهى عرق يسميه ورثة الأحيا، هم اسان ومولى

٢١٧٣٤ سید محمد علی مصطفیٰ صاحبزادہ و اسم الآخر احمد، و ترک محمد زاده

دعوت السدس، و سبانی ثلاثين، و يهيج مسائل من مسائلنا انما يحتاج الى حساب اذا
 رخصات اربع، يسهل على أسفاسنا، و الخلل ثلاث نصابه، ثم يجعل كأد الأبر عام
 أولاً، فيكون وركه انه التي رجاءه، و يوجد به، و يكون لأمة السدس، و لأبيه
 السدس، و التي من لابه، ان السدس الذي ورثه الأم يكون ورثتها الأجداد، و هم ورج
 و التي من، ثم ورج من ذلك الربع، و لما في لاس الأمر، و يصبح مسألة الأمر من أربعة
 و عشرين، فيقسم مال لاس عم أربعة و عشرين، لأمة أربعة مائة و عشرين، و لاس أيضاً
 أربعة مائة و عشرين، و هم بالزوجيه، بما و رب الأم مائة، و لانه مائة مائة، و لهذا الأمر
 من جهة وهو ام ابنة، فيحصل له من مال لابه مائة، عشر سهم من أربعة و عشرين،
 و على هذا الغير، يخرج حسب انه المستقل مواضع أعلم -

الفصل التاسع والثلاثون في ميراث المطلقة في المرض

١١٧٣٩- هذا الفصل مذكور في طلاق الأصيل هذه نسخة، والله يأتينا إن
المعرفة إذا وقعت سبب ما سببها ابن الميراث، فإن قبلها سبورة، أو جامعها وهي مكرهه،
ثم صارت الروح وهي في العدة، فبذلك قرئت، لأن الميت إذا صلبها ميراثها ورثتها،
وجعلنا النكاح ثابتاً في حق المرأة كأن الزوج قصد إبطاء عقده في ميراث، فغيره عليه
قصد، وهذا نفس في حق الأبي أظهر، لأنه بما صلب، وقصد ما صلب في الميراث
معه في ميراث الأب ويرث عنه فصلة إذا صارت الزوج قبل انقضاء العدة، وإذا مات بعد
انقضاء العدة أو كان ذلك بين الأب والأولياء، فلا ميراث له، كما هو مطلق الزوج منه
والخاتمة هذه، وفي القدرى هو جامعها ابن الميراث مكرهه أو مضارعة له ورثته، لأنها في
كلت منطوقه، فالمعرفة بددت من قبلها، فلم يوجب ذلك سقوط عقده في ميراث، وإذا
كتب مكرهه، فالمعرفة وقعت حكمة لثبوت الحرمة من غير أن يكون مصافاً إلى الزوج،
ورقاً لإثبات عدم معرفة سبب الميراث عند إضافة الميراث إلى الزوج، فلو لم يوجد لا
يتمى ميراث، وفي شرح بعض الشايخ، إذا جامعها ابن الميراث مكرهه ثم قرئت قال
ثم، وقال في الأصل إلا أنه يكون الأب أمراً لابن بنت، فبذلك جعل الأب إلى
الأب في حق الميراث كأنه بشر نفسه، فبذلك

وقال في هذا الكتاب ولو كان للأب امرأة أخرى، وانسأله بحالها ثم برئت هذه
الطاعة، لأنه لا يفتق عنها قصد من جهة الابن، فإن ميراث الأب يسرى في استحقاقه
الواحدة والثلاث، فبذلك جميع ذلك مستحقاً عليه للمرأة الأخرى، وإن انتقلت
النسبة ثم يجمع العدة فائتية معام النكاح في ميراث ميراثه كما هو من ذلك في مائة
الأب

وفو كان الابن من امرأتين جمعتا عن شهرة معا وميراثهما، فلهذا الميراث إذا
مات الأب قبل انقضاء عدهما، لأن نسبة القصد هنا من حودة، وبذلك يولي أحدهما، ثم

نوع آخر.

٢١٢٤٣ - رجل مات، وترك ثلاث بنات، فوُثِّقَ حدهنَّ نسي خال وأخوتى
ثلاث نساء، والثلاث يدرن شيئاً كيف كان هذه؟ فإنه كان من الأهل ثلاث أخوات
شرب إحداهن ماء، وأخرى فلت أرحاء، فلما حل الأب نرى بين سوى الثلاثة
فلاسيق الثلاث، وماضي، نسي شرب أياها، فصار لأحدهن ثلث المال، وللأخرى
ثلث المال، والثالث لا شيء، وهذا هو الفتنه.

٢١٢٤٤ - رجل مات، وترك ثلاثة بنات فوُثِّقَ حدهنَّ أربعة نساء لثلاث
والأخر خمسة نساء، والثلاث يدرن شيئاً كيف كان هذه؟ فإن كان من الأهل ثلاث
أخوات اشترى ثمن من مائة مائة الفنت والتغير، ثم فلت ثلثتهن ماء، فترك
بين سوى الفتنه، فلاسيق الثلاث، وماضي بين المولدين على ثلاثة، أصلها من ثلاثة
للثلاث اثنتان مائة، وفي سهم من المولدين على ثلاثة لا يسقيه، وهذا ثلاث من
ثلاثة، فصار سبعة لثلاث النساء من فلت منه أسهم لكل واحد ثلاثة أسهم، وفي
ثلاثة سهم على ثلاثة من أسهم من الأب ثلث مائة، وفي أسهم من الأب ثلث
سهم، فصار لأحدهن أربعة أسهم المال، وللأخرى خمسة الأسهم، ولا شيء، فثلاثة
لأب ثلثه.

٢١٢٤٥ - رجل مات، وترك ابناً وأماً وأختاً، فوُثِّقَ حدهنَّ ثلث مائة
فوق أخيه لأبيه وأب كيف كان هذه؟ فإنه كان من الأهل من زوج أم امرأة،
فوُثِّقَ له ولداً، ثم مات الزوج، ثم مات لغيره بعد ذلك، وترك ابناً وأماً، وهذا
الموؤدة من وجهه من يده من واحد أخواته، فثلث لابن الأم، فوُثِّقَ له المال أخو
مرثته فوُثِّقَ له وأب وأم.

٢١٢٤٦ - رجل مات، وترك ابناً وأماً، فوُثِّقَ حدهنَّ ثلث مائة
فوقه كان من الأهل من أخو الأم وأختها، فوُثِّقَ له وأب وأم، فوُثِّقَ له
فوُثِّقَ له، ثم مات الزوج، ثم مات أخوه بعد ذلك، وترك أم، وهذا الموؤدة من
وجهه من أخيه لأبيه من وجهه خاله لأبيه، فثلث لابن الأم، فوُثِّقَ له المال فوُثِّقَ له.

من أجل هذه الأسباب الثلاثة، قد نحتاجهم زوجنا، نيكول، لروح لطيف، والباقي
يهمهم الآن، سيكون لي واحد منهم على سبيل ولد أصغر - المفضل لزوجتي
يكون في الثلاثين

٦١٦١-رحيل زوجته روثا لال، فصار لرحيل حبيبة بعد لال ولاحته التي.
 فهذا الرجل مروح ابراهيم، فولدت له ثلاث، ثم مات لرحيل، ثم مات ليو، فصار
 لامرأة التي تسمى، فبعلاء وهو صديق ليو، لأنه ليس ابن، وهو ج المرأة لاهيا
 ٦١٦٢-رحيل ولد لورث المال بعض عهد امرأة لرحيل، ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
 حم، ثم مات هي.

رجل وامرأة وارتب المال بينهما، ففقدته المرأة فمرد حسابها عندها، فوجدت فيه ٩٠ م
عشرة شراة، فمرد حسابها الرج، ولاسيما الحبيب، وأيقظت مروج لأية عصة
٢٠٢٢٢ - رجل ربا، ورجل المال ألتا، ففقدته المرأة، فمرد حسابها عندها، فوجدت فيه
بتي، ثم علفت، فمرد مروج رج، ولاسيما الحبيب، فمرد حسابها عندها، فوجدت فيه ٩٠ م
عشرة شراة، ورجل واحد من لاسيما الحبيب

[illegible][illegible]

یہاں پہلے اصل لایا غرض سی، جس میں غیر ہما، جس قصد بہت فرج ہا یہ ہما
 میں لایا حکام و پرورد غیر ہما، قائل کجائے انصاف قصد ہما، یا دار و پادشاه علی
 سب آخر سب تو جنہاں ہما پر ہما میں حقوت، و ہما پر ہما ہما، کہ ہما

[illegible][illegible]

ولقد اخرجني من لاسي على و لود-الاح وتعلم من نفسه، انه لا يصير القدر
له ان ياتي الا بعد موت المسيح في آية، هكذا حيا من السيد في بيته، ثم خرج منه

[illegible][illegible]

ولو لقد ظنوا انهم امنوا من تحت يدهم فوالله انهم كانوا من الكاذبين
عاشوا بين يديه امنوا واحب علي سبعة من الفروع راعى رافى به خمسة عشر
- ثم ولده لار رافى والامام محمد بنى لاله لم يظهر محمد بنى لاله - فكتبوا
على الدماء واخرجوا من ذلك ولده وعلم محمد بنى لاله فوالله انهم من الكاذبين
مخرجوا والامام محمد بنى لاله - فوالله انهم من الكاذبين
لانه وهو من يرمي من بني لاله من الاصح على احمد بن موسى لانه من بني لاله

الفصل الثاني والأربعون

في إقرار الورثة بوارث

٢١٢٦٧ - قال سعيد بن جبير رحمه الله في الجامع الصغير: إقرار الأب بولد عدل، فلا تزوج ما يسجد من ولد الزوج مستحب، وصحة قول الزوج بامد له، وقد يشهد على الولاد أحد، وهو أنه في ماله ويرث، وفي ذلك ما كان من حكم القودنة بنت، يشركهم في ميراث إقراره، لأنه إقرار على أنفسهم ولا يسهل في الإقرار على غيره، وكذلك إذا قرره بعض الورثة، وهم جماعة كقولهم نحن في الأحكام إن كنت أنكرت، أو إن كان يملك بصلته لولد في حق الكل، ويشركهم في الميراث، وهذا اعتصام بالعدس، لا يصح إقراره

وجه العباس بن علي، إقرار على الميت بالوصف، والإقرار عن غيره لا يصح إلا بمصدق به، أو بحجة، وبمجرد وجه الاستصحاب، في التصديق من استصحب به الموت استحقاق الثمن، وهو بمنزلة من على القودنة، فإن شركهم في الظاهر، فكان هذا إقرار عن أنفسهم، أي صح

وكذلك إذا أقر بعض واحد منهم حجة، لأن السبب بنت حجة يستحق على الغير، واستحقاق الثمن كالميراث، ويصح ذكرنا من الولاد رهن، لا بعد، لأنه لو إقراره يسجد من عدم المصالح بالنسبة، فيقتضي به عقد ميراث العدان في شأنه الخفية ثمانية نسب، وهو بمنزلة عدد في المسألة الثبات لسبب، وم يصرط لفظة الشهادة، وذكر هذا مسألة في الجامع الكبير، ولم يصرح بعد في المسألة، ولا لفظة الشهادة، فلما صدق في جملة محمول على ما دائم بخبره، من سائر، وما ذكره محمول على ما إذا كان مخرج وحالة له، يصرط العدد، وذكر هذه المسألة في المعجم، وذكر بن، وشرحه بعد ونقط لعمدة، وم يصرط عدان، وإذا ذهب لرد، لا أنكره، ولقد ثبت القودنة أن له في الورثة ليس بشرط، وأن لفظة الشهادة على رد هذا الكتاب، وكتاب الإقرار ليس شرط، وعلى رواية

كتاب الفري وإلحاقه ، يعرف بعض شرط ، وكذلك اختلفت أساليب في شرطه فطقتا فتشاهده ،
 وأصحح أنه لا بشرط ، لأن هذا إقرار على نفسه بعض مثال ، وسهاده على الشا
 حمله لنفسه عنه ، فكان الإقرار من جهة شهادة من وجه ، فمن حيث أب سهاده شرط
 العدد ، ومن حيث به الإقرار رسم بشرط لعط الشهادة في بعض الإقرار ، ولم يشترط
 العلانية في الإقرار ، ولم يشرط العدالة في الإقرار ، عجل ، بل في ، وكذلك أدلت
 الفايخ في أسرار القضاء ، مجلس حكم ، وتصحيح أنه لا بشرط ، لأن مجلس الحكم
 واقتصاد إنما شرط له ، لا حق بالشهادة المطلقة ، وهذه ليست شهادة مطلقة ، بل هي
 شهادة من وجه إقرار من وجه ، فلا بشرط لهذا ، وإن به يصدنها العدلية ، ودرجة لم يصب
 به إلا سهاد ، جدي ، مريض ، لا أن يكون حيا ظاهرا ، ويكون الروح أقر ما لمحل ،
 حشيل فيه شهادة عدله على الولادة إن كان عدله ، وقد كنه مذهب أبي حنيفة ،
 فأنه ذهب عنه أن الولادة لا تثب بشهادة القابلة إلا برحى من ثلاثة ، لأن ما ذكره ،
 والثالث يكون المراسن دائما ، دائما ، مع ما في الأصول كلها تشمل شهادة القابلة ، وثب
 التثب بشهادة القابلة

٢١٢٦٨ - وأدوات ، وبركة ، فأقر أحدهم بأخيه ، ويكر لأخيه لا يصح
 إقراره في حق الآخر ، وأدوات المقر له المقر ضا في يد من يد ، وكيفية المشاركة في
 يصحح القرينة ، ولا تثبهم مع وجود ، ثم يطرح نصيب ذكر ، ويجمع بين نصيب المقر
 والمقر له ، ونفسه من يد يعرف عن ذلك حتى إن في مسائل المقر له أن يأخذ نصيب ما
 في المقر له لأنهم كانوا مع بعض ههنا خلاف القرينة من ثلاثة ، أحدهم مع ، وطرح
 نصيبه ، ويجمع بين نصيب المقر والمقر له ، وذلك سهام ، فبعض ما في يد المقر على
 سهام ، وإن كان مقر بها ، والله في حاله أخذ المقر له ثبت ما في يد المقر ، لأنهم
 قالوا معروفون ههنا كان القرينة من حصة نصيب كل ح سهام ، ونصيب الأخت
 سهم ، فطرح نصيب الأخ الحاص ، وذلك سهام ، ويجمع نصيب الأخ المقر ومن على
 نصيب الأخت ، وذلك ثلاثة ، وكذا هو مقر ، ثم وأما في حصة قسم ما في يد الأخت المقر
 على سبعة أسهم ، لأنهم يكونون معروفين ، كانت القرينة من اثني عشر ، لأنهم سهام ،
 ولكل من خمس ، فطرح نصيب الحاص ، وذلك خمسة ، ويجمع بين نصيب المقر له

وذلك سعة، فيقسم ما في يد الأم على سعة

٢١٢٦٩ ولو أدا امرأ ماتت، وتركته ابنتين، فأدركت إحداهما ماتت، فإين
ماتت في يد المرأة يعصم عن سهمين، لأنهم كانوا معروفين كانت القرصة من ثلاثة،
لأن كل بنت منهم، يعطى نصيب واحد، وذلك سهم، ويجمع بين نصيب الأم والقرآن،
وذلك سهمان، فيقسم بينهم سهمان.

٢١٢٧٠ ولو ترك ابن، وأقر أحد بوجه نصيب لعمه في يد المقر عنه وبين
لغيرها على خمسة، لأنهم لو كانوا معروفين كانت القرصة من ستة عشر نسمة سهمان،
ولكل ير، سهمه، فيطرح نصيب الخادم، ويجمع نصيب الأم والقرآن، فيقسم ما في يد
لغيره على أربعة، فكل بنت أو بر غير سهم بوارث يجمع ما في يد القرين، فيقسم بينهم
وبين المقر عنه على قدر سهمهم، بيانه فيما إذا ترك ابنتين وبنتين، فأقر أحد الابنتين وأقر
الابنتين بأحد، فإنه يفسد ما في يد المقر بينهما وبين المقر، عن سهمه للأخ غير سهمان،
وقلأخت الأم سهم، وبالأخ المقر منه سهمان، لأنهم لو كانوا معروفين كانت القرصة من
ثمانية لكل من سهمين، ولكل - سهم يعطى أحد - واحد، ويجمع بين نصيب
المقرين وبين نصيب المقر عنه ويقسم ذلك بينهم على خمسة، وله سهم

فيكون نفسه من أربعة وعشر بر سره ثلاثة ولكل من سبعة، والأصل في جميع هذه
المساثل أن يعرفها، ولا يحصل منبراً على القسامة مع المقر به إسرائيل، والمقر به إسرائيل لا يسير
في القسامة مع المقر به أولاً، لأنه حين فقرنا الثاني حتى المقر به لأول، ثبت بتقديم الإقرار
له، فيكون ذلك كالإثبات به، وحين فقرنا الأول لم يكن حق المقر به الثاني ناجياً، فلا
يكون هو معتبراً في القسامة مع الأول

ولو تركه له وحده، لكانت الامة يامر الله عليه يعطى خمس ما في يديه . لانها
وعصب أو غيرها من ماله بها سهم، ولانها أمة . كل واحد منها ميراث فماله
الامة حقها . فلهذا حدث خمس ما في يدها، فإن أعطاه ذلك عبداً الفقى، ثم
أقرب بقرعة أخرى اعطى سبع الفقى، لأنهم وعصبه من عشرة لميراثين
أشخص سهمان لكل واحد سهم، ولانها نصاية، حيث تطرى يعطى سبع ما في يدها
يدها، وإن أعطى ذلك عبداً فلهي، ثم أقرب بقرعة أخرى أعطى سهماً من ثلاثة عشر
ما بقي في يدها، لأن ربعاً من ثلثه سبعة، والقسمة من ربعه وعشرى .
للسبعة ثلاثة لكل واحد سهم، وإنها ثلثي عشر، فبعطى سهماً من ثلاثة عشر جهداً
للميراثين، فإن أعطى ذلك عبداً، ثم ثمرت بقرعة أخرى أعطى سهماً من سبعة عشر
سهماً ما بقي في يدها، لأن ربعاً من الثلث ربع سبعة، والقسمة من ثلثين وثلاثين .
للسبعة النصف أربعة لكل واحد سهم، ولها النصف من عشر بقرعة فيما بقي في يدها
سبعة عشر، وأما السهم فلهذا أعطى سهماً من ستة عشر سهماً

«ثو ترك أحد، فأقر لأخ مائة للصبي أعطاهما صبي ما في يده، لأنه برعم أن اليد
صليبتة وأخذ، فكان لثا يسما يصفون، فإن أعطاهم ذنب بعصاه، ثم أقر بيته أخرى
أعطاهما صبي ما في يده، لأنه برعم أن قلب صبي اسر وأخذ، فكان للاستبر التثنية،
والأخ ما بقي، بحق الثنية برعمه مثل حقه، وعطاه، صبي ما في يده، فإن أعطاهما
فلتت عضاه، ثم أقر مائة أخرى أعطاهما خمس ما في يده، لأن صبي برعمه ثلاث
مئات وأخ، فيكون المسموعة من سبعة، فليست التثنية معه يمين بكل واحد سبعة
القسم وهو ثلاثة للأخ، ويصير للأخ فيما أخى، هو يده بثلاثة ومن سبعة، فلهما
بخطيبا خمس ما في يده، لأن أعطاهما ذلك بقضاء، ثم أقر يابه الأخرى عضاهما ثلاث ما
في يده، لأن للصبي برعمه أربع مئات وثم، فليست التثنية أقره من ستة لكل واحدة

سهمه و البانی بالا، فهو بعد من البانی سهم : لا ح سهم . فهذا يعطيان ثلث
 من ثلثه .

[illegible][illegible]

فصل الرابع والاربعون

في إقرار بعض الورثة بوارثين وأكبر

ونصفه بن النوارث لأخيه ياء في بعض الفروع

٢٦٦٧٣ - إن بعض الورثة بوارثين حصصه واحدة من الوارثين في أحد حصصه دون
 أن يرسموه هذه الآية بالبر في نصيبه في أحصاء حصة من نصيبه لم يمسها ولو كانا
 نورا منها فحق في ذلك في الفروع نصيبه في ذلك في الفروع نصيبه
 ونصيبه على حصصه في الفروع نصيبه في ذلك في الفروع نصيبه
 على حصصه في الفروع نصيبه في ذلك في الفروع نصيبه
 في حصة حصصه في الفروع نصيبه في ذلك في الفروع نصيبه
 في حصة حصصه في الفروع نصيبه في ذلك في الفروع نصيبه

وبان هذا الأصل من مسائل

٢٦٦٧٤ - إن بعض الورثتين، فأنظر أحدهما من الورثتين، وصلة
 الآخر في حصة واحدة من نصيبه عليه واحد من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه
 صدق عليه بكذا بعد ما رجع في حصة واحدة من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه
 في حصة واحدة من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه
 ويصنف بعض من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه
 بعضها

فإن عند محمد رحمه الله في نصيبه عليه واحد من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه
 صدق أن أحد من نصيبه عليه واحد من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه
 صدقك فقد عمل على نصيبه في حصة واحدة من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه
 في حصة واحدة من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه في حصة واحدة من نصيبه

يما ذكره في كتاب الميراث، وهي صنفه في ثلث، للبعد لا لخدم من ماله في يد الابن شيئا بخلاف الارث، لأن الميراثه هناك كدم به، فلا يضمن اليها شيئا عما في يد الميراثه، علائذا يدخل مع ميراثها في يده؛ لأن ما في يده ميراث من الزوجة وحدها من ميراثه، وما في يده ميراث من ميراثه، ثم ميراث الابن ميراثا وحدها الميراثه، فبها واحد نصف ما في الميراثه، ولا سبيل لها على ما في يد الابن

٢١٢٧٩- ميراث النساء وامراتهن، فميراثهن لاسن ما ميراثهن، وحصة الميراثه في احد ثلث، كدمه، في الميراثه يعاسم به اثرب ما في يدها نصف، لأن ميراث النساء في يدها، وقد صنف هذه، ورعيه ان نصفها سواء، ويعاسم الام به الميراثه في يدها على ثلاثة وعشرين لأن النصفه برعم من ميراثه واربعين يكي ميراثه سهمان ولكل من احد وعشرين، وهو ميراث من اثني واحد وعشرين، وهي سهمان، فيكون بينهما على ثلاثة وعشرين سهمان، من ذلك سهمان في كل واحد وعشرين

٢١٢٨٠ ميراث النساء، فميراثهن لاسن، فميراثهن في ذلك لاسن الميراثه، فإن الميراثه يعاسم الميراثه في يدها، نصف، لأن ميراث النساء في يدها، والاسن في يدها ميراثهن لاسن، ولا احد يضمن في ذلك، فإن ميراثهن لاسن، فميراثهن في الميراثه يعاسمها، فإن النصفه عليه لا يدخل في ميراثهن، لأن ميراثهن لاسن، فميراثهن في الميراثه يعاسمها، لأن النصفه برعمه من ميراثه وعشرين به ثلاثة، ويكمل ان سهم

٢١٢٨١- ميراث النساء وامراتهن، فميراثهن لاسن، فميراثهن في ذلك لاسن الميراثه، فإن الميراثه يعاسم الميراثه في يدها، نصف، لأن ميراثهن لاسن، فميراثهن في الميراثه يعاسمها، فإن النصفه عليه لا يدخل في ميراثهن، لأن ميراثهن لاسن، فميراثهن في الميراثه يعاسمها، لأن النصفه برعمه من ميراثه وعشرين به ثلاثة، ويكمل ان سهم

صلى الله الاثني عشر سنة ما في يده عصي، وتقسيم ما من المرأة على ثمانية عشر، لها
 ثلثه، ولكل من سبعة، لأن النصف من ثلثها من الثلث، وثلاثة، ومن سبعة حاشا أربعة
 سبعة لو امرأة، فيكون ثلثها = الثلث ثلثها لكل من سبعة ما في يده ثلثها سبعة وربع
 الاثني عشر سنة من ثلثها ثلثها، ولو صلتها الاثني عشر سنة، فمهم خمسة دخلوا معه في
 ثلثها، فمهم ثلثها ثلثها، ولم يأخذوا من المرأة ثلثها، لأن ثلثها الأولاد في ثلثها
 الاثني عشر سنة، وقد عدى بهم، فمهم ثلثها الأولاد ثلثها، في ثلثها

اللبنة ومنها بها ، وانكرت الالبنة ذلك ، فليكن يعطيه في يده تسعة عشر سهماً من خمسة وسبعين ، لأن مرضية الميت الأول برعيه من مائة عشر ، للمهرأة سهمان ، وتكمل بين سبعة ، ثم مات أحد الابن ، وورث لها وأختها ، فنكون هذا الفرضه من مائة وعشرين من التركة الأولى سبعة ، ولستم سبعة على ستة لا يسلمهم ، يعطى ستة عشر من ستة ، فيكون سبعة وتسعون ، كان للألم من التركة الأولى سهمان ، يعطى سبعة من ستة ، فذلك اثني عشر ولكن ابنه مات ولم ير ، وحصل لابن الباقي من مائة من التركة الأولى المستأجرة عشر ، فجمعه ما حصل لابن الباقي من التركة ستة وثمانون ، يعطى الأم من التركة الأولى اثني عشر ، ومن التركة الثانية سبعة ، فجمعه ذلك تسعة عشر سبعة ، ولكن إلى نصيب الابن الباقي ، فصار خمسة وسبعين ، فلهذا يعطى في يده ستة عشر سهماً من خمسة وسبعين

٢١٦٨٤ ربح مات ، وورث ابني وألقى درهم ، واحد كل واحد سبعة ألقا ، ثم إن أحدهما مات ، وترث مائة درهم ، والأخ وورثه ، وهما أخوان لأب وأم ، ثم إن الباقي تفر بالأخ لأب ، فلهذا ينقسم هذه الألف وسبعة دراهم حصصين ، لأن رعيه أن حقه للميت الثاني كان من ثلثي الألف ، ورعيه ما أحده زيادة على حقه ، كان مستحق الرد عليه ، فإما استوفى ذلك من تركته ، فصار له ما كان مستحقاً هذه ، فيكون ذلك كله تركته الميت الأول ، ودرهم لأن هذا الميراث ورد من تركته ، فلهذا ينقسم ما في يده حصصين ، وكل ذلك لو كان ترك أكثر من مائة درهم إلى ثلث الألف ، فإن كان ترك أكثر من ثلث الألف ، أحق من ذلك ثلث الألف ، وأخذ من الميراث ثلث الألف إلى كذا في يده ، لا حق له فيما بقي ، لأن للميراثهم أن من الميراث به من ثلث المال ، كان الألف مائة ذلك في عين الميت الثاني ، فأنخذ ذلك الميراث من يده ، ثم ما بقي ميراث من الميت الثاني ، ودرهه أيضاً لأب وأم وأختاً لأب ، فيكون ميراث كله للأخ لأب وأم

٢١٦٨٥ ربح أن رجلاً في يده ألف درهم ، ورث من يده وهو مجهول الميت ، فأنخذ ما في يده ، فقال الميراث عند الرد أن هذه الألف ميراث أبي ، ولت رعيه ثلث أبي ، ولست أبي ، فأنقسم إلى ، فالميراث قول الذي في يده ثلث درهم ، والميراث

الاب ترك أحد لأب وأخوين لأب، وابن القصة من التي عسر ملاح لأب سهمان، ولكل
أخ من الأب حملاً يشترط القرابة فيما هي به بمسما وشر يسهمين، فيكون ذلك
سهماً مساماً

٢١٦٨، ولو ادعى رجلاً أنه أحد الأب لأبيه، أو أنه، فقال الأخ لأب
لأحدهما أنت أخي لأبي رأسي، وكذب الأخ الآخر، وقال الأخ لأب الآخر أنت أخي
لأبي وأمي، وكذب نفر تهما سماً يسهماً فالتقى آخر به الأخ لأب بأحد من نصف ما هي
بده لإقراره أنه ما هو، في التركة، والتقى آخر به الأخ لأب بأحد من نصف ما هي بده
لأقراره أنه ما هو في التركة، ولا يرجع أحدهما على الآخر بشيء، لأن كل واحد منهما
مكذوب، والمصاحبة لأن يتصدقوا المتوربين، فحينئذ يسمان ما جاور بينهما بصفتين ماهيات
نصفاً بينهما

ولو دعى الأخ لأب لأحدهما أنت أمي لأبي وأمه كما مضى، وكذب نفر
بينهما فيما بينهما، فالتقى آخر به الأخ من الأب بأحد من جميع ما هي بده لإقراره أنه مقسم
عليه قد هو مستحق بالتصوية، ويناسم الذي آخر به الأخ من الأم في يد الأخ من الأم
على سكة لإقراره أنه حملة أسد في التركة وتنفق السدس، وفي يده جزء من التركة
فيقاسمه في يده أسد سماً، وإن صادف المقر بينهما بعضهم بعض، فداد أحد الذي آخر به
الأب لأب من جميع ما هي بده فاقسم ذلك الآخر حصصين، ولا يرجع في نصيب الأخ لأب
شيء؛ لأنه قد أسد في جميع حصته من الميراث برحمته، ألا ترى أنه لو فاقم لهما يبه
بذلك أحد ما هي في يد الأخ لأب، لم يكن لهما سبيل على ما هو، يد الأخ لأب

ولو قال الأخ لأب لأحدهما أنت أخي لأبي رأسي، وقال الآخر الذي صدقه
الأخ من الأم. صدق خذوك حين تقر بك أنت أخ لأب، وخرج الكلام معاً، فالتقى آخر
للأخ من الأم بأحد من الأخ لأب السدس من جميع المال، لأن يرغم أن الملب خصف
أخوين لأب وأخوين لأب، يكون للأخوين لأب ثلث كل أسد منهما السدس، وقد
أخذ العرف منهما السدس، فبأحد هذا المقر من سدس جزء منه، ولا يدخل في نصيب
الأخ من الأم شيء، ثم ما هي في يد الأخ لأب، يقسم بينه وبين الآخر لثقتي أنقر له
بالأخوة لأب بصغير، ولو كان الأخ لأب آخر ما هو أب، ودفع إليه نصف ما هي بده

يرعها من الميراث ثلاثة ، ثمقر بها مائة ، وللأخ خمسة ، فيقسم ما في يدها على هذا ما عدا ريعها ، ولو مقر لولاهها ، ولكن الأخ أقر بها ، فإنه يقسم ما في يد الأخ على ثلاثة عشر سهماً لأن برعم الأخ ثمانية ، وله خمسة

ودونك انت ، وأمر الابن بأخ له ، ودفع إليه نصف ما في يده ، ثم إن المقر له أقر بأخ ، وكذا الابن المعروف في ذلك ، فإن المقر يأخذ نصف ما في يد المقر به الأول : لأنه صار أحق بما وصل إليه بأمر الابن المعروف ، وقد رعم أن المقر به الثاني مسأله في ذلك ، فإذا دفع إليه بمصداق أو بغير قصاصه ثم أقر بأخ له ، وصداق الابن المعروف ، وكتبه المقر بهما نصفهم بعض ، فإن كان لأخ المقر دفع نصف ما في يده إلى الأول بقصاص أخيه المقر له الآخر منه خمس ما بقي في يده ، لأنه لا ضمان عليه في مسأله ما دفعه إلى الأول بمصداق الثاني ، يبقى ما في يده ، وهو برعم أن حقه في سهم من أربعة نصف ذلك في يده وخمسة في يد أخيه ، وهو مقر له بطلت الثاني ، هو ثلاثة ، ما من المقر به الأول بصديق ، لكل واحد سهمين ونصف ، وإذا حضر هو فبما في يده يسهم من أربعة والمقر بهم ونصف ، فإن كسر الأوصاف فأنصفه ، يكون خمسة ، فهذا واحد خمس ما على ما في يده ، ويقسمه إلى ما في يد الابن المعروف ، فيقسمان ذلك نصفين لتصادقهما على أن حصة في التركة سواء ، وإن كان دفع بغير قصاص أحد من المقر به الآخر ريع ما كان في يده ، لأنه أقر أنه الربع في كل جزء من التركة ، فإن الميراث خضع برعمه أربعة بين ، وما دفع إليه بغير قصاص محسوب عليه ، فيجعل كالقسم في يده ، فإذا دفع إلى المقر به الآخر جميع حقه ، وهو ربع ما كان في يده ، فبمصره إلى ما في يد الابن المعروف ، فيقسمان ذلك نصفين ، وإن صدق المقر بهما أحد بينهما أحد المقر به الآخر ثلث ما بقي في يد الابن المعروف ، لأنه برعم أن الميراث خضع ثلاثة بين ، وإن حل من المقر به الآخر في ثلث التركة ، وما في يده جزء ، فيدفع إليه ثلث ذلك ، ويقسمه إلى ما في يد المقر به الأول ، فيقسمونه أثلاثاً لتصادقهم على أن حظهم في التركة سوا ،

الفصل السادس والأربعون في الإقرار بالوفاة بعد القسمة

٢٤١٨٩ - إن مات الرجل ، وترك تيرين وخطين وعهدا و ١ - فاقسمه ، وأخذ كل واحد منها حصته ، في آخر عهده ، ثم ، بعده الآخر ، فإنه يعطيه بنت ما في يده ، ثم يعطيه ما في يده ، لأجل أن له تيرين غير تاليف حلف بالله وبس ، أن حد التيرين في بنت التيرين ، في يده ، حرة من يده ، يعطى ثلث ذلك ، ما بعده حرة ، كذلك في الأهل في عهده ، ثم يده ، لا ، فلا يصح أن يقر حيا من ذلك لغيره ، ويعطيه في يده سلمه إليه ، حرة ، يستقر به حصة من ثلث ، وحده ، وحده ، لأنه يستقر به في التركة بعهده ، لله ، بقرم ، أربع قيمة ما حده لأبيه

لو أقر حده ، حب ، كغلة الآخر ، عطاء خمس ، في يده ، رهنس فيها ما حده ، حده ، لا ، يقرم برحمته له ، له ، فعقله في خمس الرقة ، يعطيه خمس ما في يده ، القصد الذي ، بعد أبي أخيه لم كان في حده ، حده ، في ثلث ذلك ، لأن حده أقر حده ، من يده ، وإنما يعرف بها ثلثه ، أعده ، واد ، عده ، تكا

ثم أقر حده ، حب ، بعده الآخر ، فبما ، تركه ، يسد ، فإنه يعطى الآخر سبع ما في يده ، وعسى يسد ما صار لها حده ، لأن يسد ، عده ثلاث سوزات ، يكون نصف ، لا ، يسد من يسده ، يعطيه سبع ما في يده ، وعسى تسد ما صار لها حده ، لأن النصف الذي ، بعد أبي أخيه من ذلك تركه في يده ، كذا ، يعطيه خمس ذلك النصف ، فإن ذلك نصف يسد من القدر والآخر ، لا ، في لأجل ذلك ، مثال حده الأسير ، يكون حده في خمس ذلك ، خمس أسير ، ما ، ويسد الآخر ما في ذلك ، لأن النصف بالآخر ، رقه ، بهما من سبعة ، يعطيه سبع ما في يده ، وعسى تسد ما صار لها حده ، لأن عده برحمته في خمس نصف ، ذلك

ولو كان تركه من يده ، فإنه يعطى كل واحد منهن سدين ما في يده ، لأن نصبت برحمته بسدين ، فإن ، فبغير تكا ، وأخذ من الأسير سدين من التركة ، يعطى كل

للأخوة، لأنه كان في يده عزيمة الأصل خمسة ما في يدي، واحد من الأخوة، وجر
عن ذلك في يده، فكان خمسة ما بينه وبين أخيه، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها
نفسه الأصلي، وثلث جزء من خمسة عشر جزء.

وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي خمسة ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها
نفسه الأصلي، وثلث جزء من خمسة عشر جزء. وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي
خمس ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها، وثلث جزء من خمسة عشر جزء.
وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي خمسة ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها
نفسه الأصلي، وثلث جزء من خمسة عشر جزء. وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي
خمس ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها، وثلث جزء من خمسة عشر جزء.

وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي خمسة ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها
نفسه الأصلي، وثلث جزء من خمسة عشر جزء. وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي
خمس ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها، وثلث جزء من خمسة عشر جزء.
وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي خمسة ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها
نفسه الأصلي، وثلث جزء من خمسة عشر جزء. وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي
خمس ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها، وثلث جزء من خمسة عشر جزء.

وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي خمسة ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها
نفسه الأصلي، وثلث جزء من خمسة عشر جزء. وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي
خمس ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها، وثلث جزء من خمسة عشر جزء.
وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي خمسة ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها
نفسه الأصلي، وثلث جزء من خمسة عشر جزء. وإذا كان في يدي عزيمة واحدة، فإلى يدي
خمس ما في يدي، فكانت له ثلث، فإلى يدهم يكن واحد منها، وثلث جزء من خمسة عشر جزء.

وأن كان آخره حويين وأخيه معاً أعطى لكل فرع خمس ما في يده لأن الميت يرثه
ثلاثة من ورثته بنات، فيكون النصف من عشرة لكل من سهران، وسهران من عشرة
الخمس، فلها يعطى لأخ خمس ما في يده، وبس ما صار للأختين، لأن ما في يده باعتد
الأصل نصف ذمت، وهو ما في يده، فكان مضموناً بينه وبين الميراثهم على ثمانية
لكل أخ سهران، وبكل أخ سهم، وإنما يحرم للأخ ربع النصف ما صار لكل أخت،
وزرع النصف ثمن الجميع، فلها قال يترجم للأخ خمس ما صار للأختين، ثم يعطى لكل
أخ مثل نصيب الأخ، وبس ما في يده جميع هذه الموصوفات وقيل به - والله أعلم -

كتاب الحشر

هذا الكتاب - فصل في فضائل

الفصل الأول في فضائل ودرجوات الاسكاف في هذه

الغصن الثاني في أحكامه - من كل - زينة على عشرين اسم بهتان - حال حزنه -

وخصه من هذه الزينة - القسم الذي يفتن جدار حبات نواح - حرمه -

برحم إلى المعصية وتخرج في زينة جكا - رد لا يترك - حرمه - حرمه -

مسائل النكاح - زرع في الحشوة والخصائص - حرمه - حرمه - حرمه -

حشر من الحشر الحشر - حرمه - حرمه - حرمه - حرمه - حرمه -

حشر من الاحتمال - حرمه - حرمه - حرمه - حرمه - حرمه -

الاسم - حرمه - حرمه - حرمه - حرمه - حرمه -

وإن دخل بوه ذورحم محرم منه لضعفه حب أحب إلى لأنه إن كان أنثى قد دخل
 إلى حبس فبره، يعضمه به حبك ٥٥ ودخول المحرم لا بأس به، وإن كان ذكراً لا يقصره
 دخول المحرم، لكن الاحتياط فيما فتناء وقد كفى عن كشف النساء خمسة أثواب، فهو
 أحب إلى؛ لأن إن كان رجلاً، فالزيادة على ثلاثة لا يفسره كتب من حالة الخيانة، وإن
 لم يرجل أو يلبس في حال حياته الزيادة على الثلاثة، وإن كان أنثى كان في الاختصار على
 اثلاث مائة السنة، فإن السنة في كفى لركة أن يكون خمسة أثواب، فكان فحوط
 الوجهين ما ذكره

٢١٦٩١- وإن جممع جنازة الخنثى وحنازه الرجل وحذاه المرأة، فإنه يوضع
 الرجل المعروف في بين الإمام، والخنثى خلفه الرجل ولم أضع الخنثى، فما يوضع
 الرجل المعروف في بين الإمام، فأنه رجل من كل وجه، والخنثى يجوز أن يكون رجلاً
 ويجوز أن يكون امرأة، ولأنك أن من يكون رجلاً يعمى، فهو أفضل من يجوز أن يكون
 رجلاً، وقد يكون امرأة، وإن كان الرجل المعروف أفضل كان أولى أن يكون عما يلي
 الإمام الأفضل للأفضل، قال عليه السلام: «يلبس عكم ذوي الأرحام والنسب»^١، ثم
 يضل الخنثى حتى مرأة مسروقة، فبوضع خلف الرجل، لأن الخنثى يجوز أن يكون
 رجلاً، ومن جاز أن يكون رجلاً، فهو أفضل من هي امرأة، ثم توضع امرأة، وفي
 الحقيقة هذا ما اعتبره الولد ليعال الحياة، فإن في حالة الخيانة لم يصور جماعة من الفقهاء
 خلف الإمام هكذا، الرجل ما يلي الإمام والخنثى بعد الرجال والنسب بعد الخنثى،
 فكذلك بعد الزكاة

٢١٦٩٢- وإن دخل في قصر واحد مع رجل الخنثى لاجدة أو غير يقدم الرجل،
 ويجعل الخنثى بعده جوار أنه مرفقه والركة تجعل خلف الرجل في المعد إمامة في مو

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٥٤٦/٦ (٢١٦٧٩) وطائفة من المستدرک ٣٢٤/١ (٧٧٧)
 وأبو حنبل في المسند لم يخرج على صحيح مسلم ٤ ٥٥ ١٠٠ ٩٦١ ٩٦٦ ٩٧٥
 والهيثم في الأحاديث المختارة ٢٩/٢ (١٩٢٤) والترمذي في سننه ٢٢٠١ تطبيقاً
 ترحيمه له، وأبو عروبة في مسنده ٤٦/٢، والذري في مسنده ٣٢٤/١ (١٩٦٦) وابن
 ماجه في سننه ٣١٩/١ (١٩٧٤) وفي أبي ٢ في مسنده ٣٠٨/١ (٢٥٢٧) وغيره من رواي
 قصاصي مسنده ٢٥١/٢ (٢٤٣) والبيهقي في التكميل ٩٩/٣ (٤٩٤١) والامدني مسنده
 ١٢٢/١ (١٧١٤٧) والبرز في مسنده ٢٤٧/٤ (١٥٤٤)

واحد، ويجعل بينهما حاشر من الصبيحة، وحرقه ما عهد، وإد دهن حش مع امرته هي
 من واحدة بعدم الخنثى، ويجعل المهر ثلثه خمرًا أو خنثى ذكر، ويجعل سهمه خاشر
 من الصبيحة لأخت، وحكمه ميراثه مع ثمنه يمت فكرته في كتاب الفرائض

وأما القسم الذي يملأ بهن، حياته فلتويع نوعه، يرجع إلى العبادات

٢١٦٩٢ من محمد، حقه لله قلب، جعل يصلي بضاع أو يعبر بضاع، قال أحب
 أن يصلي بضاع بدينه من أسرع، لأن الخنثى من البالغ صبي أو صبية، فإنه كان صبي
 عبور الصلاة بغير فسخ، ولا مومر بالعادة لا حسابًا ولا محاسبًا، وسائر، وإن
 كانت صبيته وهي موهبة مجزئها الصلاة مكتوبة الر من لا يسير إلا من بعضه بعد
 ثروته قبل الطوع، يستند بعدر انصباؤه أيضًا إلا أن لا تمتنع بها من الرأى تختلف
 واعتبارًا، فإن كان مشكلاً حاله كان له أن يصلي بضاع

٢١٦٩٤ - حد، إذا كان الخنثى من لفظ غير بالغ، وإن كان بالغ كان بدينه بدينه وحسب
 يظهر فيه بدينه من علاماته الر حد، والنساء لا يجوزنه الصلاة بغير فسخ، إذا كان الخنثى
 حر؛ لأنه يجوز له بغير ذكر، فجوزته الصلاة، ويجوز له بغير أن لا يجوزها الصلاة
 بغير فسخ، لأن الر من من عمر، البالغة عمره، ولهذا قال عنه السلام لا يجوز صلاة
 خنثى بغير فسخ، والصلاة بغير فسخ هو وعده، وقصدت من وجهه يحكم بالفساد
 احتياطًا، فإنما حارث من وجهه، فسدت من وجهه أو من

قلب، فلو لم يكن فيه بدينه الر جلال لم يكن فيه صف النساء، فإن يقوم له في النساء وخلف
 الر جلال، لأنه يجوز أن يكون خنثى قبي، فمنى فسد في صف الر جلال، فإنما انفسد
 صلاة الر جلال، ويجوز أن يكون ذكرًا، فمنى فسد في صف النساء، فإنه يفسده، لأنه بدينه
 صلاته، فبقينا بأنه يقوم قد مالبسه وحقق الر جلال، حتى كان بدينه، لا بعد
 صلاة الر جلال والنساء، وإن كان رجلاً لا بعد صلاته حتى دم في صف النساء

٢١٦٩٥ قال من دم في صف النساء، فطهر، قال أحب إلى أن يجهله؛ لأنه

(١) قوله بدينه بدينه صحيحه ككتاب ٢٨٠/١ طبعه د. د. د. في ١/١٢٣، حيث
 «يرأى فيه من مصنفه ١٢ حديثًا، وهذا في الأصل في مصنفه ٢٦/٣ (٥٠٠)»
 «ذكره في العمود ٢ ٢١٣»

حصى أو حصى، فإن كتب حصى بغيرها صلاتها، ويجوز أن يكون حصى، فيكتب صلاته. ويجوز بالإنشاء استحباب مطلق، وعده، وإن لم يحد، فلا شيء عليه إن كان مطلقاً، وإن كان بالغاً، وإن كان مشكلاً حاله. يلزم الإعادة متى يوجب لأنه ذكره في شيء، وإن كان شيئاً، لا يبرمه إلا بمادة، وإن كان ذكره، فكان حصى الإعادة، يجب الإعادة احتياطاً.

قلت: قد قام من صلب الفرج، قال: صلاته ثمانية، وبعد مدى عمره وعين يساره الذي حلقه بعده، أب صلاته ثمانية؛ لأنهما بعده، صلاته لأنه لا يحل، إما أن يكون ذكره أو أنثى، وأى ذلك كان، فضاء من صلبه، جلت لا يوجب صلاته ويعيده، كان عن يمينه وعن يساره، ومن حلقه بعده، لأنه يجوز أن يكون أنثى، فيحصى صلاته من كل من يمينه وعن يساره، ومن كان حلقه بعده، وإليه الإعادة، بلع كبر الحصى، م مرتين، استحباباً، وإن كان ذكر، لا يحد صلاته، ولا يبرمه إلا بمادة، إلا أن الفضلاء من وجبت إحداهما من وجه، ثم يثبت من وجه وجب الإعادة احتياطاً، وإذا وجب من وجه، ثم يثبت من وجه، يبي أن يجب الإعادة.

٢٢٩٦- قال: ومجلس في صلاته كحلوس المرأة أن يخرج وحده من حلقه، ويحصى بالنسبة حتى لأمره؛ لأن ذلك أقرب إلى سبر، ولأن الرجل يجوز له أن يصعد كذا حاله العذر، وسداه الحد في الأعداد، وهو أحرم منه الحصى، وقد روي أنه لم يسمع، ولم يسمع أمره قال أبو يوسف: رحمه الله لا علم لي بنسبه، لأن الرجل في إحرامه بحر، عنه ليس محيط، وأما في إحرامها يبرمها جس محيط، ويجرم غايها الاكتفاء ليس لأمره والرد، بهذا السوى لئلا لا يمكن أن جميع لأحد الجاني، بل يرد به، لا علم له بنسبه، وقت محمد، رحمه الله إن ليس المحيط، كان أحب إلى منوارب أنثى، فلا يحل لها كشف الفورة، ولأن ليس المحيط للرجال جاز عن العذر، والفتاء مرة من أبع لأعداد، ولا شيء عليه في ذلك؛ لأن لم ينجح، وكفارة الإحرام، يتركب استغوار لا يجب على غير البالغ عند الأعداد، لا يبرمه، الحصى على رجل، ولا على امرأة، إن كان مطلقاً، لهم حظر الحصى إلى خلاف الحصى مائة أعظم.

عنه إذا كان قد راهن، اضماع الرجل، فإنه قبل الطلوع صبر أو صبى، وإن كان صبية لا يحل له رجل أن ينظر إليه ما سوى وجهها وكسها، لأن لمادة من حيث إنها تنشى كالبالغة ليد لا ينظر إليها من الناحية، فيكون لا ينظر من وراءه، ولا يحل للرجل الأجانب النظر إلى الناحية ما سوى وجهها وكسها، لكن من وراءه، وإن كان صبية لا يحل له النظر إلى ما تحت سرونها إلى ركبتيها فكيف ما كان قد عاينه لا يمسى أن يكشفه قدم الرجل، وأما لا يكشفه قدم النساء، لأنه ما كان صبية لا ينظر إليه ثم ينظر إلى ما بين سرونها إلى ركبته، فإن كان صبية، فكذلك لا ينظر إلى الناحية إلى ما بين سرونها إلى ركبته، وهذا ما لا يكشفه قدم النساء

قال الشيخ الإمام سمي الأئمة السرخسي من ثم حله هذه المسألة يدل على أن نظر المرأة إلى امرأة كظفر الرجل إلى دونه محرم لا كظفر رجل إلى الرجل، لأنه لو كان كظفر الرجل إلى الرجل، خاف الخنثى التكشف بعد هذا النساء، لأنه ليس للمرأة التكشف المذكور، بل هو توسع العورة، لأن ذلك لا يجوز لعبر الخنثى نفس، لكن المردون يكون في اليد واحدة، وإن رجعت له، وفي هذا الفصل رويان، بهما في كتاب الاستحسان

٢٠٢٩٩ - قال، قلت، وهل يكفر من يخلو به رجل حتى ليس بمحرم منه، أو يحرم هو بمرأه أحد لم يحرم منه، قال، نعم، لأن الخنثى إن كان صبية كان خلوته بامرأة غير محرم به حنوة لأحسب بالأحبيبة، وإن كان صبية كان خلوة الرجل، لأحسب به خلوة لأحسب بالأحبيبة، وفتح عن خلوة لأحسب بالنفس صوف العفة، وإليه هو والمادة من حيث هذا، فحرف عن النساء، مخالفة النبي به مذكورة، أو الأئمة إذا كان المنع ثابتاً بعين آيات الكراهة، حال الإنكار لا يحطاط به حال الإشكال عن حاله الشك، ولا يقس أنه يخلو بأحسب رجل هو محرم من الخنثى أو بخلو الخنثى بامرأة هي محرم منه، أما إذا سلا بخنثى رجل محرم منه فلا بأس به، لأن الخنثى ذكر أو أنثى، فإذا كان ذكراً، فهذا خلوة رجل محرم برجل محرم، وإيه لا بأس به، وإن كان الخنثى امرأة كان خلوة رجل محرم بمرأة محرمه، فكيف ما كان إذا خلو بخنثى محرم لا يكره به رأس، وكذلك الخنثى بمرأة وهي محرمه منها، لأن الخنثى رجل أو امرأة، فإن كان رجلاً، فهذا محرم حتى بامرأة محرمه، وإن كانت أنثى، فهذا خلوة امرأة بمرأة محرمه

٢٦٠ - قلت، أرأيت هذا الخشيء هل يكره له أن يسلم مع امرأة هي محرمة؟
 يجوز أن يكون حراماً، وعبر كتاب امرأة جهاش أن ابن عمر لما سافرنا، فإنه لا
 يعمل به، كانت امرأتين يمشين، فزنا كثيراً مسكوك الخلل كره، ولا بأس من الطهارة للمرأة هي غير
 محرمة منه، لأنه يجوز أن يكون طهراً وحلاً، فيكون من هذا مسافة جديدة، وإنه لا
 يعمل بها كانت مفرقة، فزنا كثيراً مسكوك الخلل كره، ولا بأس من طهارة المرأة هي غير
 محرمة من الرجال ثلاثة أيام وبياضها، وهذا قد مر.

٢٦١ - قلت، أرأيت هذا الخشيء هل يصح له وحلاً ومراة، فهذا معنى وجهي.
 إذا كان يكون مراة أو غير مراة، فإن كان غير مراة، فإنه لا بأس من يحنه رجل أو
 امرأة؟ لأن الخشيء هي أو صبيته، فإذا كان صبيته، فلا بأس من رجل أو صبيته، وإن كان
 مراة أو صبيته، فإذا كان غير مراة، ولا يشترط أن يكون، وإن كانت صبيته، فلا بأس
 من رجل أو صبيته، وإذا كان غير مراة، لأنه لا يشترط، وحسب السوء يحرم النظر
 إلى الفرج، ولا بأس للمرأة أن تحتها، لأنه هي وصبيته، فإن كانت صبيته، فلا بأس
 للمرأة أن تحتها، إذا كانت مراة، فإذا كانت غير مراة، وهي لا تسمى نكاحاً،
 وإن كان حسب فذلك، لأنه لا يشترط، وحسب السوء يحرم المرأة، فخر إلى الفرج
 الأجنبي.

وإن كان مراة، فإنه لا يحنه رجل ولا امرأة، ولا يحنه رجل غير أن يكون
 حراً، فلا بأس من رجل أو صبيته، وينظر إلى فرجه، لا بأس من المرأة، والأزواج من
 شربها، فكأنها قالها ولا يحنها، فكذلك هذا، وإن كانت امرأة جواش، فيكون صبيته
 مراة، فلا يعمل للمرأة لأحبيه أن يحنه، وينظر إلى وجهه كالبالغة، ولكن الحيلة هي
 ذلك ما ذكره محمد بن حماد، أن الخشيء إذا كان مع امرأة، فإنها لا يسنرى له حاربه
 حلة أو رجل حتر حنه، فإن استتته، رعاها ألوي بعد ذلك، وإن كان مع امرأة أخرى
 الأنثى جارية من ماله، حتى يحنه، لأنه هي أخرى ألوي جارية لحمي، فزنا بملكها
 فحسب، وإن كان ماله، فإن كان الخشيء كراهة، فلا بأس من ماله، وإن كان
 أنثى، فهذا هو الخشيء، وإن كان ماله، فإنه صاح حله الشهد، وإن كان امرأة مسورة أيضاً،
 وإن كان ماله، فإنه جارية من ماله، لأن حله ماله، وللأس، وبينه من
 المصلح لمراتب المسلمين، فهذا حسب الجارية ما عفا لأماء، ورأسه إلى حاله.

من آخر

في مسائل النكاح

٢١٣٠٦ نوراج الاب هذا الحنفي امرته قبل سبعة نو وحده من رجل فبس
ملوغة، والنكاح موقوف، لا منه، ولا ملوغة، ولا نور، ان حتى سبع من اخصى، انما
وج الحنفي له، فانه ان كان يصح النكاح، فإن كانت صبيته لا يصح، لأنها صبيته،
فرد وجه من، فانه الحنفي ان كانت صبيته صح سناح، ان دون ذكر الا يصح،
لانه ذكر روح من ذكر، فلو كان مكمل الجدل لم يكن صبيته، ولا سلطانة، من ذلك
بالتوقف، ولا بد من ذلك، لان المهر حرك النكاح التام لا حكمه النكاح موقوف

فإن روحه لا بد من ودية وظهر علامات الرجاء وحكم بغير النكاح إلا أنه
كم حالي انما، به، (رجل سبعة ما يزوج غيره لا يصل إلى امراته، فلو أن أباً ما
الحنفي المتكفل لفرده، وحسن منه متكفل، وج احدهما صاحبه من ان احدهما رجل،
والآخر امرأة، قال به انه ان في واحد منهما مشكل، فإن النكاح حرم، ودية إلى ان
من حالهما هذا، فهما موقوفان، فيكون هذا ذكر فزوج بغيره، فمقرر النكاح باطلا،
وكذلك يجوز ان يكون، انقضى، فيكون النكاح باطلا، ويعبر بكون احدهما ذكراً،
والآخر أنثى، فيكون النكاح حراماً، فإذا نشأ مشكلاً لا يدري حالهما فيكون النكاح
موقفاً إلى ان يبين حالهما، فرب تبين فهما موقوفان لو اشبهت من النكاح ماحلاً، وإذا جاز
احدهما، فذكر، والأخر أنثى، كان النكاح جازاً، لأنه ذكر روح من، فإن صح
احدهما، له ما قبل ان يرون الإسكان لم يمولوا، لأنه ليس ليس النكاح موقوف،
ونكاح الموقوف لا يستعاد لأرب

قلت أرأيت ان مات بعد الأوبى - وانما قل زجه من ورثته البية له خير
الروح، وان الآخر، هو الزوجه، فان لا تخص نسي، من دية ٦٠ الف عمل بهما
أحدهما بعد، لأنه لا حصار لأحدهما عن الآخر في الإمساك، فيبطلان جميعاً، كما
من مسألة مكة، فزوه، وإن جاز، في نسي من الآخر، نصف بهما، ثم جاءت

يد الساري، لأن رجل أم امرأة، وأي ملك ما كان، فمن على الساري مع القطع

٢١٢٥ قلت. أرايت هذا الخنثى إن قطع رجل و امرأة به فسل أن يقطع، فو
تستبرأ أمره إن كان رجلاً، فلا قصاص عليه؛ لأنه يجوز أن يكون المقطوع به وهو
الخنثى امرأة، ويد الرجل لا تقطع بيد المرأة، ويجوز أن يكون رجلاً، فيقطع به، فلا
تقطع بالسك، وإن كسب القاطعة بيد الخنثى امرأة، فلا يجوز أن يكون الخنثى رجلاً،
فهذه امرأة قطعت به الرجل، ويد المرأة لا تقطع بيد الرجل، فيبطل الشك في وجوب
القصاص على قاطعه، فلا قصاص عليه، وهذا خلاف ما لو قتل هذا الخنثى رجلاً أو
امرأة عمدًا، كان عليه القصاص؛ لأننا بقينا بوجوب القصاص على لانه؛ لأن الخنثى
ذكر أو أنثى، وأي ذلك ما كان، فإنه يقتضى قاتله، فقد ثبت وجوب القصاص على
قتله في البعض مأوجبًا، فأما فيما دون النفس يقع الخنثى في حريمه، فلا يوجب
بالشك

٢١٢٦ قلت أرايت إن قطع هذا الخنثى يد رجل أو امرأة قال على عاقبه
أرض ذلك، ولا قصاص عليه صغيراً كان أو بالغاً بالغ بالسك، وس يبرأ أمره بعد، إن
كان صغيراً فهو جريح أحدهما أنه صغير، والصغير لا يجرى عليه العثم، فلا يوجب
عليه القصاص، والثاني أنه وقع الشك في وجوب القصاص عليه، أم إذا كان المقطوع
يده رجلاً؛ لأنه يجوز أن يكون الخنثى رجلاً، فيقطع به ويجوز أن يكون امرأة، فلا
يقطع، فلا يقع الشك في القصاص، وأما إذا كسب المقطوع به امرأة، فكذلك أيضاً
يقع الشك في وجوب القصاص على الخنثى؛ لأنه يجوز أن يكون هو امرأة فتقطع، وأن
يكون رجلاً، فلا تقطع، يرفع الشك في حريمه، فلا يقطع به بالسك، فخصى كان
الخنثى صغيراً لا قصاص منه لعلي، وإذا كان بالغ، فبعضه و حريمه، وهو الشك في
وجوب القصاص، ويجب الدية على عاقله، إذا كان الخنثى م يدركه بعد؛ لأنه صبي
أو صبية، والعبي والعبيبة إذا نفع واحد منهما يدين وجب على عاقبه ذلك؛
لأن عاقبه وحطاه سواء، فلو يقتل بوجوب الأرض على عاقله صبي كان أو صبية، وبعد
السلوع إذا قطع به يدين إن يقتل أمره عمدًا، فإنه يجب لأرضه في ماله؛ لأننا بقينا
بوجوب الأرض في ماله رجلاً كان أو امرأة إن كانت احصية عمدًا، والأصل في ذلك ما

نوع آخر

في الطلاق.

٢١٣١٠ - أرباب رجل جلب طلاق امرأته، فقال لامرأته، إن كان أول ولد تلديه علاناً، مات طلق، أو قال لأمة، إن كان الولد لبدته مملكتاً، مات حرراً، فوالت هذا الحسنى بشكل، فإن لا يطلق امرأته، ولا تعتق أب من مولد أبي حبيبة رحمه الله حتى يميز مره، لأنه ولع الشك في وقوع الطلاق والعنف لأن الحسنى يجوز أن يكون علاناً، ويجوز أن يكون بغيره، فيقع السب في وقوع بطلاق والعنف، فلا يقع واحد مسد بالشد، وإن ظهر بعد ذلك أنه علام طمعت به أرعن سعيدة لأزواجه بشرط وقوع الطلاق والعنف، فإن ظهر أنها جارية لا يعتق ولا تنظر لأن نيل الحسنى بشرط الطلاق والعنف لم يرحم

٢١٣١١ - نسب أرباب رجل قال كل عبد لربى، وأنه حسنى بشكل أخرجه، فكذلك لا يعتق مع عبداً، لأنه لا يدعى أنه عبد لربيه، فلا يعتق بالعتق، وكذلك إن قال، كل أمة لرب حرره، فإنه لا يعتق هذا الحسنى ولو لم يكن عبداً لأنه، وإن قال هو حسنى، يعتق، لأن قيل، يكون واحداً تحت التمييز لا حاله، فحسنى، قلت أرباب رجل قال، إن ملكك عبد، فامسكه طالق، فاشتري هذا الحسنى لا تعتق امرأته ولو لم يكن يكون أمة، فلا يعتق، ثم وقوع الطلاق، وإن قال، كذا المولى، لا يشتري مثل هذا الحسنى طلق امرأته، لأنه يلب بشرط وقوع الطلاق لا محالة فإنه عبد أو أمة

نوع آخر

في إقرار الحسنى أنه ذكر أو أنثى وهي إقرار أبيه ووصيه بذلك.

٢١٣١٢ - قال أرباب إن قبل هذا الحسنى بشكل، ذكره، ومن أنثى، قال لا تقبل قوله، بل يفس قوله، وقيل إن معظم أنه بشكل إذ قال إنه ذكر أو أنثى، فلو قيل قوله، وهذا لأن إمام ابن في حق عبده والمفرد من الأميين ما لم

يعرف خلاف ما قال، ألا ترى أن المصنف قد قال: انقصت عدي، وأنكر الوجود كان القول قولها ما لم يعرف خلاف قولها بأن قال: ذلك في مدة لا يعصى في مثلها المصلحة، ومن لم يعرف أنه مشكلا لا يعرف خلاف ما قال، يصديق فيها قال، ومن عرف كونه مسكلا، لم عرف خلاف ما قال، وعرف أنه مجاز في مثله، فإنه لم يعرف من نفسه إذا كان مشكلا إلا ما يعرفه نفسي

٢١٣١٢ - ذى أ رأيت هذا الحسي إن كان ثوبه حر، فقال هو حلام ولا يعرف ذلك إلا بصوله، فانقول قوله، وخففت لو قال هو حاربه، والمقول قوله ما لم يعرف أنه مشكل الحال، لأن الأب أمير في حر ولقد كالحق في حر عصبه، واحس إذا فتن أنا ذكر كان الصواب، فونه ما لم يعرف خلافه ذلك، ما لم يعرف كونه مسكلا، هكذا الأب، وكان مجزوله بمنه إذا قالت انقصت عصى كان المقول قولها ما لم يعرف خلاف ذلك، هكذا إذا، فأما إذا عرف كونه مشكلا الحال، فإنه لا يصديق الأب مما يقول، إنه ذكر أو أنشأ لأنه عرف خلاف ما قال، وأنه بمنزلة المصنف إذا قال انقصت عدي في مدة لا يخصر في مثله المصلحة

٢١٣١٣ - قال قد رأيت إن كان هذا الحسي قد راعى، وحيث أنه لم يعرف ذلك إلا بصوله، فانقول قوله، وخففت لو قال هو حاربه، والمقول قوله ما لم يعرف أنه مشكل الحال، لأن الأب أمير في حر ولقد كالحق في حر عصبه، واحس إذا فتن أنا ذكر كان الصواب، فونه ما لم يعرف خلافه ذلك، ما لم يعرف كونه مسكلا، هكذا الأب، وكان مجزوله بمنه إذا قالت انقصت عصى كان المقول قولها ما لم يعرف خلاف ذلك، هكذا إذا، فأما إذا عرف كونه مشكلا الحال، فإنه لا يصديق الأب مما يقول، إنه ذكر أو أنشأ لأنه عرف خلاف ما قال، وأنه بمنزلة المصنف إذا قال انقصت عدي في مدة لا يخصر في مثله المصلحة

نوع آخر

في الاختلاف الواقع في حال الحسي والدعوى في ذلك وقامة للبيعة عليه

٢١٣١٤ - قال من رأيت إن مثل الحسي حطاً، قل أن بسير، اسره، قال المقول في ذلك قول القائل إنه ذكر أو أنشأ، إنه كانت البيعة لمحب عصى القائل ما لم يكن له حلفه، وإن كان له عصبه، فالمقول قول القائل، وإن قالوا إنه ذكر ماقول قولهم

ميراث الأب بعد أسس، وسلام قلب ذلك من بعد إدعاء بعد ذلك، فكذلك هذا
وكذا كالحارج إذ انشرد به ما إليه، فإنه يقضى له؛ لأنه ألب ما أدى بالبيئة

فإن أهم الأمر وهو أخو الحشى بيته فإن الحشى كان موافقاً من إمام أسسه، ولا يقول
من حيال روحه، وبها ويرب النفس من الأب بعد النص، وسلام الحشى بعد ذلك الثالث
له صاب الحشى ذكر الله أمه أولى، وذلك لأن العمل بالبيئة مستعذر لما فيه من
الانشقاق، فإن شحخص الواحد لا يكون ذكراً وأنثى، متى بعد العمل بالبيئة يجب
العمل بأكثرهما إسماً فما في الحارج وذو أحد من أعمام نسبه على ذلك مطلقاً، قلنا
سنة الحارج، لأنه أكثر إنساناً، فكانت أولى مطلقاً

قلب أوبى إن عام من ألب قلب الحشى كذا روحه منه من ألف درهم.
مطلب ميراث وصيه لأن وصيه الأم وميراث الأم به على ما ادعت عليه فقبل
في الزوج، وفيه من عده مهر، ومهر من الحشى من ربه الروح، ويرب الأم الحشى
وأمي الحشى من الصداق لدى تصينا على الزوج، ويترك الحشى وذلك لأن الزوج
أدعى أمراً منه أصلاً، لأنه ما أدى إليه، وأم أمه من نسبه به عرق، فوجب
انقضاء بيته، فإن أهم الأم به على ما أدى له ذلك موافقاً من ميراث الرضا، ويقول من
هنا نسبه، وإنهم يروح أنب كذا أنثى، ومولود من سال سنة ٧ من سال الرجال ذكر
أن نسبه بيته الزوج وذلك لأن العمل بالبيئة مستعذر، فلا بد من العمل بأحدهما ورو
الأخر، فكان بيته الأم أولى بالرد لأنها أكثرهما، وبسنة الأم تنفي ميراث الزوج
أصلاً، وبه يروح لأن من ميراث الأم أصلاً، بل ينسب الحشى وبها تنسب من أبيه
بعد انشعاب، ثم صاب ميراث الأم من الحشى ثلث ذلك، وبها تنسب الحشى كان
ذكراً، أو إن استباح به بصبغ، بسنة الأم معنى التكاثر، ميراث الروح أصلاً، وبه الزوج
لأن ميراث الأم أصلاً، وكانت سنة الأب أكثرهما، وكان أبوي مارد، وكذا ذلك لو كان
الحشى النسبه أنه كان موافقاً من ميراث الرضا، ولم يكن موافقاً من ميراث النسبه، فأقام
الزوج البيته أنه كان يقول من حيال النسبه لا من حيال حال كان نسبه دح أبوي بالرد.
لأن بيته الأخ أكثر نسب من به الزوج، فكان بيته الأخ أولى بالرد

قلب وأبى هذا الحشى لشككاً في ذلك وهو صعب إذ أنصاف من أهله لا

نہا ہر وجہ سے حیاتی و امیر ہا اُنک درہم، تاہ کلان علامہ پور سے بہت بڑا عالم،
وہم بکری بیول سے بہت بڑا عالم و صفحہ الام، وکرمہ الاغ اس افسانہ کا کہ خط
بہ المرقعہ و اجملہ علامہ، و حسن صفاتہ فی حیرتہ، و اوربہ منہ الريح، و اورت اسہ
منہ اللثثہ و اجملہ مبرائہ من بہ میراث علامہ، و نہت لہا لست مکلفا و میراثا
و صدقاً فی برکتہ و حب، و انسب بالبینۃ و لم یعدہ منہ اُخری، و حسب القصد
استی

قلت: فإن أقدم الأحبار حيث المينة أنه كلام حطبه بنون من حيث نول الجارية،
والأول يس على ذلك، وأقصى بينة البرقة، وذلك لأن به مرة أكثر إبتناء، فإنها
تثبت ذكورة أختي ومبررات المراء من الحش والمكاح والعقد، ويدل على بينة الأحبار،
فكل به المراء أكثر إبتناء، وبينه أخ أكثر حباً، فكذا قوس بالرد

قلت: أريد أن أقيم الروح الذي ذكرنا في المسألة التي قبلها البيئة على ما ذكرنا في
 هذه روحها هذه، وكان من مبادئ الأسماء، وثلاثية المرأة البيئة على ما ذكرناه، قال
 أختية المرأة، لأن خمس مائة مائة في الحقيقة هي السامي، فإن السامي أو حذلا
 يكون ذكرًا أو أنثى، فبعد العمل أكثرهم، إن شاء الله، ذكرًا أو أنثى، والذكر
 والنساء في ماله وإيراثه، وفيه خروج ثوب المرأة، حتى والذكر، وإيراثه، فأما
 الصداق للحسن ثابت بإقراره لا بالبيعة، فكذلك المرأة أكثر إثنًا، فكان من يثقون

٢٦٦٧-وهذا هو، حاداً، وأما في الخدم، الرعي، بيتاً، أيلاً، ونمسي الغاصي
يتذك، ثم فقام، الرأ، البية، فيه لا نقل، سها، ويترجح الأولى، الغصاء، كما هي، مائة
كوفه، ومكة، إذ، حاد، مف لا، بل، لأن أحدهما، كلمة لا، محال، ولا، أخرى، صادق، ولا
يفري، الكاد، من، الصادقة، واستمر، في، الإناء، قتل، حصيداً، وبو، كان، نمسي، الغاصي
مأججها، لا، عمل، ب، لأخرى، بعد، فذلك، ويترجح الأولى، بالغصاء، لأن، غصاء، الغاصي
بالأولى، قد، من، حيث، الظاهر، ومع، الشك، في، قصه، إن، كان، الناس، صادقه، يجب، يقضي
الغصاء، وإن، كان، كاد، لا، يجب، الغصاء، فلا، يقضي، بالشك، هي، لأنداء، مني، جاء
مما، يقع، الشك، هي، جواب، الغصاء، بكل، واحد، صحت، فلو، أن، صادق، أو، كاد، فلا، يجب
الغصاء، ثالث، يكذب، بها

[illegible][illegible][illegible]

لأنه يميز جامعاً بين الآخرى نكاحاً، والمصحح يميز نكاحاً مستنداً، ولا وجه لى أن يقتضى نكاحاً واحداً لا يميزه، لأن النكاح لا يكون مجهولاً ولا نكاح واحد يميزه، لأن إحداهما يميزها يستدل بولم يميز الأخرى، ولما يميز القف، يميزها، وبأحدهما جميعاً، فكذلك مسائل القف، يكتسبها، وبأحدهما مقدار حاله، لا يقتضى، لأن الشك لا يقع استرخ به، فلهذا هو مخرجاً، فلهذا بعد التوجه إلى هذا، يرجع، فأمكن العمل بأحدهما دون، وكذلك هذا، بهذا الوجه الاستدلال.

أما نسب الأب حصر، فبأن بعد أبيه وهو من أبه، وأن من أبه، فلهذا وجه، ولما عني هذا الوصف، وأمره بصفه إليه، وأنه كذا، ول من حيث يكون النساء، ولا يولد من حيث يولد الم جال، ول من خلفها من حيث قبل أن يدخل بها، لو يجب لها نصف هذا القصد، وبما أن امرأة بنت أبيه، وجهها إليه من حيث قبل أن يدخل بها، وأنه كان يولد من حيث يولد العلوة، ولم يكن يولد من حيث يولد السدة، فهذا على وجهين، إما أن يكون من حيث يولد، أو من حيث يولد، فلا يخفى، بل لم يولد، أو ولد، ووقتها على السدة، بما أن يولد، فلهذا وجه، لأنه تعدد القف، بهما جميعاً، فلهذا من النسب، فإن الشخص يوحده لا يكون رجلاً وامرأة، ويمر القف، بأحد هاتين لأتبعهما استثنائي الإتيان، لأن جعاً لأحد هاتين الأخرى من الإناث، فإن به الزحف ثبت كونه الحنى جديده، ونكاح ونصف القصد، وبه المرأة ثبت مثل ذلك، فلهذا ثبت كونه الحنى رجلاً ونكاحاً، والقصد، ولما استثنائي الإناث، لم يكن إحداهما لا يعمل أوس من الأخرى، وبعد العمل بهما جميعاً، وكان يجوز له مسألة مكة، كونه إناجراً معاً، مما قرأ، فكذلك هذا، وهذا بخلاف ما قرأه روح نصف بعد أن يطلق على إناجراً، وإناجراً من النكاح على الأخرى، وبما أن نسأله محله، فلهذا وجه، لأنه أوس، وإن كان معاً، لأنه ممكن القصد، وبه المرأة ثبت، لأن أكثر إثباتاً من بيتة الزحف، فلهذا ثبت النكاح والميراث، وكونه الحنى، فلهذا لا خير، فكان من بيتة المرأة زيادة ونسب، ولم يكن يعمل بهما بعد تعدد العمل بهما جميعاً، فأما في مسائلنا هذه تعدد العمل بهما، ويوحدهما، فلهذا لأن كل واحد منهما على الإناث من صاحبها

... یقیناً که این عقد از جهت اتمش منوط است به جاری شدن این امر که در صورتیکه
 آنکه در آن وقت که عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 بگونه جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 بعضی تفاسیر را در این باره که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 باید دانست که این امر که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود

و در صورتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 قائلانند که در صورتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 انحصاری و الاثری که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 بعد از آنکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 عقد انحصاری و الاثری که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 ظاهر است که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 تأیید می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 الاثری که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 باشد و الاثری که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود

فصل در بیان این که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 اینست که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 باشد و الاثری که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 و الاثری که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود

فصل در بیان این که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 اینست که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 باشد و الاثری که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود
 و الاثری که در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود و یا در وقتیکه عقد جاری می شود

السواء فإنه يسائر اليمين جميعاً ؟ لأنه تعالى أقسم بهما ، وبأحداهما عليه كفى كل واحدة منهما من الإثم ، من لأخرى ؟ لا تعدو القليل بهما ، وبأحدهما عليه تهتم تأكداً في مسألة مكة وكوفة

فإن قيل ، كان يسم أن تكون من المرأة الأولى ؛ لأنها تنبأ التصديق كما ذكر فيهم تقدم ، وهذا إذا لم يكن مع الدعوتين من الرجل والمرأة دعوى الولادة ، جعل بين المرأة وأولى ، قال ، نسب إليهم ، والتصديق جميعاً ، وبه الرجل تنبأ خبرات ، فكانت بين المرأة وأولى

واخواته ، أن في مسألة المتقدمة إما مرجع به ، وإنه سبب لصدائق ، لأنها ادعت الصدائق ، وأثبت اليه على ذلك ، فعلى سببها سبب الصدائق أكثر أملاً من سنة الرجل ، فصارت أولى بصدور ، فأما في مسألة الولادة فمهم بذكر دعوى الصديق من جهة المرأة كآب اسود ، وأثبت زوجها ادعت الشكاح والولادة ، والرجل أثبت مثل ذلك ، فكانت تنبأ في لأبواب على بينة الزوج ، وأما سواد في لأبواب بعدد الفقهاء بهما وبأحدهما معه ، سادرت أئبتك جميعاً ، فإن أمم إحدى هاتين أئبتين ، وقضى القاضى سعادتهما ، ثم جاءت البينة الأخرى بعد ذلك قال ، لأن البينة ثلثية ؟ لأن قضاء القاضى بالأولى بعد من حيث الظاهر ، فلا يقر البينة على ما يقتضيه بعد ذلك ، كما في مسألة مكة وكوفة

قلت ، وأب لو جاء هذان اليمينتان على ما وصفت لك ، وحسن في ذلك ولد وحملت اليمين أحداهما من الأخرى إلى قضى القاضى بالأولى لأن البينة كما بناه في مسألة مكة وكوفة ، وإن لم يسم بعض الأولي حتى جاءت البينة ، فإن بناه وقت أحدهما أسبق ، فإنه يسم بالناسين ، وإن كان وحيتهما واحداً ، اطلب ذلك منه ، وكان يجب أن تكون من المرأة أولى سبب صدائق ، كما في المسألة المتقدمة منه ، وبذلك سواه إذا لم يكن ميسراً دعوى الولادة إلا أن الجواب بأن في المسألة المتقدمة وضع لبنة أن المرأة ادعت الصدائق ، وهما لم يذكر دعوى الصدائق ، ومن لم يسم جد ميسراً دعوى الصدائق لا يمكن ترجيح ميسراً هذه الأسباب على من الرجل ، لأنهم اسودوا في الإنابة ، فعند القاضى ميسراً بأحداهما ، فبطلان جميعاً كما في مسألة مكة وكوفة ، ولا فرق بين

مالتزجيج، فلما هب العمل بالبري معتبر للتضاد والنافع كمن مسألة الامتصاص،
ووجب العمل بأحدهما، فكان شهادة المسلمين، وإنه حجة على الشريفين أولى من
العمل بشهادة أهل الكتاب، وإنه حجة على أحد الشريفين دون الآخر

١٢١٩- قلت أرأيت إذا ماتت هذه الخصى، فادعى أنه ميراث غلام، وأقرب
الوصى بذلك، وحشد بقية الورثة، وقالوا هي جارية، قال إذا حشدت الأموال
واللهوى لم يصدق الوصى، ولا الأم على ما ادعى، أما الأم فلا تصدق، لأنها تدعى
زيادة الميراث للعلام بسبب غير ظاهر وهو ذكورة الخصى حتى ينادي ميراثها من جهة
اختفى، ويتكبر بقية الورثة بذلك، فلا تصدق الأم فيما ادعت من زياد الميراث لثبوت إلا
حين ثبت ما ادعت، ولا يصدق الوصى وإن لم يكن الوصى مدعى بذلك نفسه شيئاً،
لأنه إذا لم يكن مدعياً لنفسه شيئاً، يكون الوصى شاهداً إلا أنه شاهد نرد والحكم لا يقطع
بشهادة الفرد

قلت فإن كان هذا الخصى حياً لم يموت، فقال أنا غلام، وطلب ميراث غلام من
أبيه، وهذا الوصى في ذلك، وتكبر بقية الورثة ذلك، وقال هو جارية، قال لا
أعطيه ميراث غلام، ولا أصدق على ذلك إلا بسببه، وذلك لأن الخصى بما ادعى أنه غلام
يدعى زيادة ميراث لنفسه بسبب غير ظاهر يتكبر بقية الورثة، فلا يثبت ما ادعاه إلا بيمين
إذا جمعت بقية الورثة كما لو لم يصدق الأم إذا ادعت أنه غلام إذا جمعت بقية الورثة ذلك،
ولا يثبت ما ادعاه الخصى بقول الوصى، وإن لم يكن مدعياً، فيكون شاهداً، لأنه شاهد
فرد، والحكم لا يقطع بشهادة الفرد.

قلت أرأيت إن كان وصيه لغيره، هو وجه امرأة ثم مات الخصى، طلبت المرأة
ميراثها، وقال الوصى هو غلام، وقد جاز الكساح، وروى المرأة، وقال بقية
الورثة هي جارية، قال لا يلزم الورثة الذين أنكروا ميراث الغلام في حقهم، ويلزم
الوصى الميراث ميراث غلام في نصيبه، وورث المرأة من الخصى ما أصاب الخصى من القصر،
وبنكلا الأخ؛ لأن الأخ الوصى أقر بزيادة ميراث الغلام في حقهم، ويلزم الوصى القصر
ميراث غلام من نصيبه، وورث المرأة من الخصى ما أصاب الخصى من القصر، وذلك لأن
الوصى أقر بزيادة ميراث الخصى من جميع القترعة، فيكون مراً على بقية الورثة، فيصح

هذه أكبر أبحاثنا فيه بدعي زيادة ميراثه بغيره لا حرق، وإن كان لا يظلم. ميراثا
 كغيره حلالا على أنه أمر الله، فلا يفتنى بكونها حرة، وبعضى بكونها حرة، ونظلم
 الجهة الآخرين، لأن البهية لأولى أكث كونه جارية بالنكاح عتق والبيهة لأخرى أفت
 كونه غلاما لا يغير فكاتبه الروا أكثر ملأه فكاتب أولى بالقبول

قلت فاد كتاب امرأه بدعي أنه زوجي، وفيه غلام مملوك، فله الأمر حنى
 بغيره لأن سبب اسوة في إتيان ومي اسوة في لسانه، بعد الفصاة بمرأه
 ونحوه بأحد بعد. فمصلحة جميعا، وهذا بخلافه تدع مرأة الصداق، فمصلحة واحدة
 الصداق، فببب امرأه أو على ما عرفت، قلت وإن كان حنى على هذه الحالة لا يظلم
 شيئا ولا يفتنى به شيء، لا أسمع من البهية فيه على شيء، لأن البهية من ثوب الحنى
 ذكر أو أنى إلى ثوبه، إن كان بهن بذلك حق من المحض، فأم إن كان لا يظلم به حق
 من المحض، فله حق في ذكره وانوته لا يصح، والبيهة في حقوق العباد، لا ينقل من
 غير دعوى صاحبها، أو بغير لقب أمرة حنى بسبب أنه غلام أو جارية، كما قيل، فأمرة
 البهية

بوعجر

في المتفرقات

١١٢٢١ - ١١٢٢٢ يجوز شهادته حتى يزوج، لأنه ليس بزوجيه. وبعد ما أفتك إنك
 بغير امرأه بغير امرأه من السهارة حنى يبين أنه ذك، لأن هذا بغير من سببه
 متغير فيه، وزيادة مشكوك فيه، قلت أفت رجلا أو سى لأم من امرأته ما أفت
 فروعهم إن كان غلاما أو بغيره أو بغيره أو بغيره، فقلت هذا الحنى مكلف، فقلت
 يظلم له حصة، وبغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره، فقلت هذا الحنى مكلف، فقلت
 لأن حصة ما بهن منبج فيه، حنى به كان، فحنى ثم غلاما، وزيادة على ذلك مشكوك فيه
 إن كان غلاما، فله ذلك، وإن كان حرة لا يكون له ذلك، فلا يعطى له الزيادة على
 الحصة ما بهن، من بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره، فقلت هذا الحنى مكلف، فقلت
 فقلت فزيادة إليه، وإن بين أنه حرة دفع إلى وثقة فلو حنى، لأنه يمكنه بكونه حنى حتى

ما ت قيل النسي حتى لا يستعج ريادة المال بالنسي ، و قد نوب محمد بن رحمهم الله ، لأن الوصية أحب إلهام ، في غير هذه حكما يصل . فكانت في وصية

قال الشافعي رحمه الله : إذا جعل في وصية وصية الزمان فمستدانة وصية وصية الحاضر ما تان وخمسون ، لأنه يجعل الخش المكمل كأنه وصية رجل وصية امرأة ، ألا ترى أنه في حق خير ماء ، وصية ، جعل وصية ، أمرك ، أو أعطاه وصية ، وراثت ، الملام وصية ميراث ، رية ، في حق الوصية : هكذا يعبر عن معنى ، لأن الوصية أمك الإرث ، وبعضه ، مسعد نعمه وصم ، ويؤلفه مائتا وخمسون إلى أن يضيح حاشه ، هذا يعني ، وإن تبي ثلثي بوحه من مائتان وخمسون ، واثقة أعظم -

كتاب معرفة المسمى

٢١٣٢٢ - إذا مال أو صب لفلان شيء من مالى، أو مال مقبل من مالى، أو قال يسير من مالى، فإنه لا يبيع به النصف، بل ينقص من النصف قليلاً لأنه وضع للوصى به بالاستعانة به من ماله قليل، ومعنى من ماله شيء، يسير؛ أى الشيء، واليسير فى عرف الاستعمال استعمال استعمال الكثرة والقلة يعرف بالقليله، ولو أعطيه نصف ماله، لا يكون للوصى به شيئاً بمعاينة المسمى، لأن أياقنى منه، وليس بأكره، حتى أعطاه دون النصف كان موصى به قليلاً بقليله الباقى لأن أياقنى أكثر منه، وكذلك إذا أقر، فقال: لفلان شيء من مالى قبل من مالى يسير من مالى إلا أن من الإقرار الطهر بمفرده، وفى الوصية كونه موصى، وإن لم يكن له وارث، فالخيار إلى السطاح يعطى ماله من غير أن يبلغ النصف

٢١٣٢٣ - ولو مال من الوصية أو فى الإقرار لفلان حراً من مالى، فإنه لا يتردد على النصف، ويجوز أن يبيع النصف، لأن اسم المخرى من عرف الاستعمال لا يغلط على ما زاد من النصف، لا يمان لثقتى لفلان حراً من ماله، وما مضى، جبراً من ثلاثة، فأنقص ما يبيع عنه هذا، لأن اسم النصف، ولا عنه لأقل ما يبيع عنه هذا الاسم، يعطى المخرى، وورثته، موصى ما سؤوا إلى النصف

٢١٣٢٤ - ولو أقر بطائفة من ماله، وموصى بطائفة من ماله، ما علم بأن الطائفة اسم للعشر من خمسة، وإذا لم يخل، وقد يكثر، قال الله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ وَطَائِفَةٌ لَّدُنْهُمْ أَنُفُسُهُمْ﴾، ومعلوم أن أحد الفريقين كان أكثر من الآخر، وقد سماها الله تعالى حمية طائفة، فعلم أن اسم الطائفة قد يقع على اللؤلؤ، وقد يقع على الكثرة، فيرجع فى الباب إلى المخرى والوصى، وإذا مات، فالبدن إلى ورثتها، وإن لم يكن لها وارث فالبدن إلى السطاح، ولو أقر ببعض ماله، والبعض والطائفة سواء، لأنهما يستعملان فى عرف الاستعمال استعمالاً على السواء

الاسم الذي له الابدان، فصار له اربعة اقسام محاسن له حسن، فليس له ذنب فكنا نذكره،
 والاعتناء به، وما يقع من طرح افسانة على بعضهم كما به من هذه الاسماء تحب
 التمثل، لذلك لا يستطاع ان يستثنى الاوّل في اصل تسليح حيث كان من اصاب
 عقاباً دون الأربعة الى هذا، ان حاكم التوحيد حيث عطل، وقال لا اله الا الله، وقد
 استثنى الاربعة من سائر، فهذا دليل على انه قد عدم الاسماء من الاوّل عن
 التمثل، وبلى هذا من اسبغ الامام الأجل صلوات الله عليه، وهذه الأربعة
 سموا باسم، قال في معنى (فمن عاقل القلوب) سمى البار صانعاً للسموات
 والارضين، والسموات والارضين، والإنسان يستعمل الاوّل في كل شيء من العلوم
 والسياسة، وهذا القائل يقول لو لم يذكر الاسماء في النسخ لم يكن منه إنشاء تحب
 التمثل، لا راسم، وهذا راسم الأربعة، وكان بعضهم يمدح هذه الأربعة تحب
 التمثل لا يمكن لا يسمون، لا يسمون لانها عادة بقية على الاوّل، بهذا التمثل يقول
 فيهم يذكر الاسماء الى النسخ لا يدخل الاوّل في شئ من هذه حال تفصيل
 الإلهام مركب الإسلام على الحق والواجب مع الإمام شيخ الإسلام المعظم، وهذا هو الذي
 ما في انقوبه جميعاً، ذكر في مسألة عن اجداد الامتداد، والشيء ان
 اسم الله لا يسمون الاوّل، وهذا على ما ذكره في التوفيق بين الايمان والاوّل
 يدخل تحت اسم الله، فصار له كونه من التمثل ان هذا مستثنى الاوّل من الخلق
 لا يدخل الاوّل في التوفيق، وهذا عدم الامتداد يكون فيه اعتناء بطلب

٢١٣٢٨، هذا هو الذي يمدح به على عبد الوصي المنين، وهذا لان
 هذه الأربعة كانت بعد غيره، ولا يمتنع تحب توصية لغيره بخصوص وهذا معناه
 في هذا على ما ذكره في الالهام على اسم من فيهم ذنب، وكل ما من
 على من الأربعة يظهر، حيث هذه الاسماء، فوجه الاستحسان ان اسمه الملقب في حرف
 لا يعمل بطلب على الأربعة، فصار هذا النوع من التمثل، فصار هذا النوع من
 الاسم يحكم الاستحسان، الا ترى ان هذا الاسم لا يمتنع على الايمان مع هذه على
 وجه الآخر، لا يرى في هذا الاسم في حرف الالهام، الا على هذا النوع

[illegible][illegible]

١٣٥٠ هـ. في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ هـ. في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ هـ. في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ هـ.

٢١٣٤١ من الحساب بين علي بن الحديك والامام لأنه من جنس واحد والاسم المشترك

بی لامر

لذا در این مورد نیز باید گفت که این کتاب علی بن ابی طالب و
 حمزه و علی و حسن و علی و آن امام علی و ائمه بعد از ایشان و در آن کتاب
 آمده است که این کتاب در آن کتاب آمده است که این کتاب در آن کتاب
 آمده است که این کتاب در آن کتاب آمده است که این کتاب در آن کتاب

لم يسر إلى الولد ، فكذلك حق الوهاب في الحق من نفسه ، كان خلقاً لا يفر له لم يعبر
في حق سيرته إلى الأرض والولد.

ولما حق النافع في استرداد المبيع محكم فساد المبيع ، فمن رتب في المبيع ، وربه
مستقر لو اراد المشتري ، لا يخل حقه إلى غير آخر حال فيه المبيع لا يقدح عنه ، ولو أزاله
المسري عن ملكه ، أو هب في يده لا يخل حقه في الاسترداد أصلاً ، فإن المشتري يعبر
بهبه في الأحوال كلها ، و استرداد القيمة كاسترداد المبيع ، وبهذا سميت فيه ثبوتها مع
الدين

و قد كان حقه في الدين خلقاً مستقراً كالحق في النفع المولى من حق الوهاب ، فبسر
حق النافع إلى الولد ، وإلى الأرض ، ولما يسر حق الوهاب في الولد ، لا يشترط لظاهر مزية
حق النافع على حق الوهاب ، بل هو شرطية حق الوهاب من حق النافع بين ما سنده وأما
حق مولى المأثور في المأثور فهو حق الوهاب في نفسه دور حق النافع في المبيع بينما
فاسد ، أما حق من الوهاب ، فإن حق المأثور منه في المأثور لا يخل مني زوال المملك
من جهة المأثور عن ملكه عبه في شيع وألوه حس كان له أن يحد المأثور من
المشتري الثاني ومن المأثور له ، ويخل مني زوال المأثور عن ملكه ، و أنما
و حق الوهاب يخل بر ، و المأثور عن ملك الوهاب به من كل حال ، فكذلك حق
المأثور به فرق حق الوهاب من حد الوهاب ، وأما دور حق النافع في الاسترداد لأن
حق النافع في الاسترداد لا يخل برهان المبيع عن ملك المشتري سواء كان يضمنه أو يعبر
ببسته ، وحق المأثور به يخل مني المأثور عن ملكه في غير بسته واستحقاقه فهو
معنى قوله : إذ حق المأثور به في المأثور دور حق النافع في حق الوهاب

خلقاً لو كان حق المأثور به عام حق النافع في المبيع ، فحق النافع في المبيع حق في الولد
كحق الوهاب ، فإذا سبقت أحدهما حق النافع في حق المأثور ، أحدهما بحق الوهاب في
حق الأرض وهذا سر ، في الولد دون الأرض عملاً بالنسبة بعد الزيادة ، وإنما
عملنا على هذا ، و قد لم يعمل على العكس : لأننا لم عملنا بشبهة حق الوهاب في حق
الولد ولما لا ، حق يسر ، في لا يسري إلى الولد مع ، الولد حر ، عن المأثور يلزمنا
أن نعمل بهذا السببه في حق الأرض وانه ليس بجزء من المأثور حقيقة ، بل هو
درهم أو دينار من نظرية الأرض ، فحقه يخل في المأثور ، أما عماسه
حق الوهاب في حق الأرض ، وفيها ، فإن حق المأثور به لا يخل في الأرض وليس

بصره من آخره، فاسير حبيبة، فحينئذ يعمل العبد - تنبيه - فلا من هذا المتن
 ههنا - تنبيه على اوجه اندي ذكرنا، وسائر اوجه من الناس، فليطير الجواب في
 استوك إذا حتى يجده موجد سائر، فإذ حووي اجزاء سرور الى بلد، ولا سرور
 الى الاشياء، وما بعد ذلك، فليطير الى كمال حريته، ورويت وثق، واحد - ثلوي دعه
 مع ولدها، وبو تصدق، واحد - ثلوي ثلويها، ثم اخرج الشاه، ما بها يكون الأرس
 كما ذكر شيخ الإسلام، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير

٢١٣٢٥ وكنت في هذا الكتاب والحق الأمل - حبيب خط، ثم ولدت ولدت
 بعد ذلك، ثم ح. اسبق، فله بعد ذلك، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 هذا ويه اياه - فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 مني الذين الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 الحق، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 حيث، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 لاء الأمله الحبيب، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 الجليلي الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 القليل الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 الشمر فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 هي حرة أو حرة، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 في روسيا، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 او سخط، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 نحو من الشمر، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 مستقر، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 غير مستقر، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 في الوقت المراد من ما، فليطير الى كمال حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير
 لأمة متبوعة حتى صار لهم شوقا الى حريته، فليطير الى كمال حريته، فليطير

فصل من كتاب العقائد

يشتمل على بيان ما يتوقف من الاعتقاد وما لا يتوقف وسنحل فيه مقتضى ذلك
محلّا تعليل به من الغير

٢١٣٣٧- وإن كان انترجى بعينه من كثر جفوة فلحقه به نسب ، ثم قد المولى باع
عده بغير امر من العربا فأعنته المشركي قبل أن يبعثه ، فإنه يفتن غفلة من سائر الجفوة
اليوم - أو نفس ذوي دين العرباء ، أو قرا العرباء فليد عن الذين فإنه يفتن الجفوة من
المشركي ، فإنه من العرباء أن يبيعوا والبيع ، أو ليس لغوي أن يفتن دينه ، فإنه يفتن
عنه ويبيع عد العرباء منهم ، فكذلك في الأصل معتذر ، وعد الخوف لا
سكن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، ذلك لأن المشركي من غير المال
لو اعتق يفتن عنه عندهما كمشركي من الصاب ، لأن بيع غير المشركي بها وإشراكه
يقتل من المال ، ويعرفه من قولهم ، وأما عن ذوي محبة الله بعد اختلاف
الشيخ رحمهم الله ، منهم من قال بأنه لا يقف على امتن على ذو ، محمد رحمه
الله ، وهذا لأن الخمر ، موقوف على إحالة الفرملة ، واعتقوني في ، أو يوقف من
يعني ، فإنه لا يفتن العنس عنه كالمشركي من العاصب ، فكذلك فهو ، على قول
هذا القتل ما ذكر من أخبار فرقة ، ومنهم من قال ما ذكر قولهم جماعة وهذه المسألة
تصير حجة لأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، على قول محمد بن مسلمة أخرى
المشركي من العاصب ، أو الصاب ، معنى قول هذا القتل محمد رحمه ، به يحتاج إلى
الفرق بين هذا وبين المشركي من العاصب .

٢١٣٣٨- بوجه الفرق وهو أن العنق من حديد ، ثم نسب للملك يفتن ،
ألا ترى أن الزوارب ، أو من عد من الشركه وهي الشركه دين مسروق ، فإنه يفتن عبقه ،
لأنه اعتق بعد عدم ملكه ، والمشركي على أن البارح ، الحبار ، أو من لا يفتن لأنه

حصل قيل لِمَ سبب ذلك، جواب شرط الخيار عما يجمع لِمَ السبب، لأن القياس أن يوجد
مساده، وإن لم يشب المسد الحاجة التامر إليه يشب التقصا، وكذلك المشتري من المكون
إذا أعتى لا يفتق؛ لأنه محصر قبل تمام سبب ذلك، وإن البيع لم يتم برضا الماندين،
وكذلك المشتري شر - مسد، إذ أعتى قيل لِمَ لا يفتق عنه لأنه محصر قبل تمام
المس، وإذا ثبت ذلك لأمن، نقول في المشتري من العاصب العن حصول قيل تمام
سبب ذلك؛ لأن عدم رتب من المالك عما يجمع تمام السبب كما في بيع المكون فلا يفتق،
والعتق من المشتري ولو لم يفتق في مسكننا حصل بعد تمام سبب

ومدرى من أبي يوسف رحمه الله في الأمالي أن المشتري متى عتق قبل
القبض عد عنه ولم يفتق، ولم يباعه، يتوقف بيعه، نعم في ذلك من أن المشتري
سلط على التصرف في مس، أي من جهة البيع، فيحصر بعده بهصرف المبيع، والبيع
للمنفذ وهو أنولى من أصغر عتقه المديون، بعد عتقه وم يفتق، ولو باع موفد، فكتبه
الشيء عام مفاعه، وبغير هذا، بدلى إذا تفر هذا المصدح به فاعتق المفق، بعد عتقه قبل
القبض وبعده، لأنه سلط على التصرف من جهة المفق، وكان له ما كان لمفق، فكذلك
هذا، ولكن الفرق على ظاهر الرواية بين هذا وبين الإقرار، وهو أن الإقرار ليس بمليك
في نفسه، وإن هو حصر على مكيث، كان قبل الإقرار سبب وجد قبل الإقرار، ونهه
قالوا بأنه يجوز الإقرار بالبيع، وجعل إحصاء عن مكيث سابق على الإقرار، وكذلك
يصح الإقرار بالحمز، وطريقه م قنا، فكذلك هذا يجوز إقراره، جاز عن مكيث سابق
على الإقرار، في ذلك يصح التناك منه في ذلك الوقت، وبسبب ذلك، لا ما قبل لمق
الدين، فمما البيع في إحصاء مكيث مبتدأ للمالك، ولم يفتق مبتدأ لمالك لا يصح من المولى
على سبب السبب للعداء، فله من الحق، وإنما يصح على سبب التوفد، ومليط
المشتري على التصرف من جهة البيع، إنما يفتق بحكم المليك لا بحكم الإذن، وإن لم
يؤد له بالتصرف، وإنما مكنه في إثبات ذلك المشتري على سبب التوفد والتسليط
على العتق بسبب مثل ذلك

وأما المشتري من المهر بعد إذن المورثين إذا أعتى قبل القبض من بعد؟ حكى عن
الفتية أبي بكر السبي أنه سئل عن هذا فقيل، لا أحصه في ربه عن أصحاب، ولقائل

أَنْ يَسْويَ سَدًّا فِي مِثْلَانَا ، يَهْوِي بِوَهْفٍ عَنِّي الضَّرْبُ فِي مِثَالِ الرَّمِي كَمَا يَوْفُ
هَمَّتْ ، وَتَلَّتْ لَأَنْ حَرَّ لِرَمِي فِي مِثْلِ هَوْدٍ يَخْلُبُ حَيْفُهُ عَنِّي بِنَائِي ، بَادَ يَهْلِكُ الرَّمِي
قِي يَدَ ، وَحَيَّ الْعَرَبُ فِي بَعْدِ لَا يَهْلُبُ حَيْفُهُ حَلَّتْ يَهْلِكُ بَعْدَ ، لَأَنَّهُ يَصِيرُ مَسْتَوْفَا
لِصَدِّ وَتَهْلِكُ هَدِيرًا بَالُ الرَّمِي إِذَا عَنِّي وَهُوَ مَعْرُوبٌ عَنِّي لَا يَصِلُ ، وَحَقُّوا الرَّمِي فِي
هَذَا الصَّدْعِ سَرَبٌ مَرَّ كَانُ مَعْرُوبًا ، وَلَمْ يَجْعَلُوا عَرَبِيَّ عَرَبٍ بَدَلًا فَلَمْ يُولَوْا فِي
هَذَا الصَّدْعِ ، حَتَّى نَالُوا ، إِذَا عَنِّي الْوَلِيُّ عِنْدَ الْقُبُورِ نَفْسُ قِسْمَةِ سَحَرَاءَ مَرَّ كَانُ
مَعْرُوبًا ، وَكَذَلِكَ سَحَرَاءَ يَدُ عَنِّي الْوَلِيُّ ، وَلَا يَدُ لِعَرَبٍ عَنِّي الْعَمْدُ لَدِي ، وَكَذَلِكَ
حَتَّى لِعَرَبٍ فِي الْعَمْدِ كَيْفَ يَنَالُ عَمْلُهُ ، وَكَذَلِكَ عَنِّي عَمَلِي ، فَهَلَا يَوْجِدُ حَتَّى
لِرَمِي يَوْفُ عَنِّي الْمُسْتَوِي ، وَهَمَّتْ هَذِهِ كَيْفَ أُولَى

ولنفعل أن يكون بأن علق المصري من الزواجر منه ولا يفت ، وعقل المستوي من
 لتولي عبده ليعود ، لأ ، حق العريم في العبد اقل من حق ابيه ، ذلك لأن حق
 ابيه من الزواجر انما بسبب نسبته اليه ودين ابيه من الزواجر ، لأ على الزواجر
 حتى لو أراد ابيه ان يبيع ليرى حقه من أهله الزواجر ، وكان الزواجر مورا ، لم يكن له
 ذلك ، وإذا كان مورا سعى العبد نفسه ليعتد لا يبيع منه ، به العبد برحم يملك على
 لتولي ودين العريم من بعد حله كذا لتعريف تدبير العبد بجميع دينه متى علقه
 والى ليلي عليه أن الزواجر لا يملك مع الزواجر إلا مورا ، ورمي من جهة الزواجر ، والعريم
 العبد من مع العبد منه رمي نولي بذلك أم سقط ، بأن يرفع الأمر إلى العبد ، قد
 على أن حتى لم يبيع مع ربه وتقدمه إذا مع غرض العبد ، محو موشى ، وإيه قوه
 يحد أن لا يبيع حله حتى يصير الحفظ ربة حتى لم يبيع من حق العريم ، وريادة قوة
 حق العريم على حق ابيه

١٩٣٩ هـ : إذ اعتزل بقصر من لؤلؤ قبل العيص ، وأما إذ قبض العبد ، تم
أخذه ، فإليه عتقه ، لا ذكره . مع المولى عبد الله ، بعد أمر أمر مائة مائة
والعبد بعد لهيت بطنه . بعد أخفى كما في مائة الميرم العبد

فإن قيل إن كان هذا جميعاً فاعلمنا، يجب أن لا يجد في الشيء شيئاً من القيمة كما هي غير هامة في الموضع العائد، وعلو قيمة عنه ما ذكرناه في ذلك، لا سيما في الاقتصاد دون سائر

المنفرد الفاسدة ، وذلك بأن يوجب هذا العقد على القصاص ملكاً موقوفاً لا يوجب غيرها
من المنفرد الفاسدة - والله أعلم

الحاققة من ناسخ نسخة ط'

أحمد بن أبيه ، والصلاة على نبيه ، أحمد بن أبيه ،
والصلاة على من لا نبي بعده بغير الكتاب بحمد الله
وعونه وحسن توقيعه في يوم الأربعاء المبارك لأربع
وعشرين ليلة حلت من شهر ذي القعدة الحرام سنة
١١٣٣ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

نهر من الوصية ملك

- الفصل الخامس والعشرون فيه يكون حصتها من حصة الوصية والعروة
 ٢ . والوارث وما لا يكون حصتها
 الفصل السادس والعشرون في الوصية والآب ووكيل الآب والوصي
 ٢٠ والعاقبة وأخته في ماله العبيد
 الفصل السابع والعشرون في سبب الفلأه الآب في التركة وفي تصرف الوارث
 في التركة وما يورثه سببا من التركة قبل الفسقة وبعدها ثم من بعده
 ٢٣ على الوصية الجسدية
 الفصل الثامن والعشرون في الوصية . تكفي ولو لم يكن له العروة على الفلأه
 ٢٩ وما يفسد بذلك . به وصية على الكلب
 الفصل التاسع والعشرون في الوصية بدينين والمعين والقياس والشرع والسلاج
 ٣٢ والذهب والفضة والحديد وما أشبه ذلك
 الفصل العاشر والثلاثون في الوصية
 النوع الثاني من تصرف الوصية في حال التيمم مع الأحداث
 ٤٩ النوع الثالث من تصرف الوصية في حال التيمم مع حبس
 وفي تصرف التيمم مع الوصية
 ٤٩ مما يخص هذا النوع
 ٦٣ النوع الرابع في مقاسمة الوصية
 ٦٦ النوع الخامس في لأعطاء الوصية بها (الوصية) وفي ذلك (الوصية)
 وفي مقاييس الخراج عنه إلى الوصية في مطلقه .
 ٧١ النوع السادس في بيان الوصية من قبل الآب لا قبل الوصية
 ٧٣ النوع السابع في الوصية إلى رجلين

السبع الثامن من الوصع من جهة الأيمن وهي تصرف الأبرار

ومعهم: ص ١٨٨

النوع التاسع من الوصع من جهة الأيسر وهي

النوع العاشر من بيان من يجوز الإحصاء إليه ومن لا يجوز

النوع الحادي عشر من بيان من يجوز الإحصاء إليه ومن لا يجوز

النوع الثاني عشر من الوصع من مال البيت أو يسلكه وما يعمل به

النوع الثالث عشر من الوصع من مال البيت أو يسلكه وما يعمل به

وما يتصل به من أرباب الخراج وغير ذلك وما يصدق فيه وما لا يصدق

وما يتصل به من أرباب الخراج وغير ذلك وما يصدق فيه وما لا يصدق

النوع الرابع عشر من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

وما يلزمه من العراة بسبب عمل عمله للموت

النوع الخامس عشر من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع السادس عشر من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع السابع عشر من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الثامن عشر من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع التاسع عشر من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع العشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الحادي والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الثاني والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الثالث والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الرابع والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الخامس والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع السادس والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع السابع والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الثامن والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع التاسع والعشرون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الحادي والثلاثون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الثاني والثلاثون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

النوع الثالث والثلاثون من الوصع من بيت من التركة ثم سعى بيع من يد المشتري

- ١١٤ النوع الثاني والعشرون
- الفصل الثاني والثلاثون في توصية سبب من لو كان أو من حيث حسب ابن
- ١١٥ صبيح النوبة ولا يجم أو يجمع معصية
- الفصل الثالث والثلاثون في الوصية التي يجب فيها التمسك بها حتى لا
- ١١٦ - التي لا يجب
- الفصل الرابع والثلاثون في الوصية كما يلي من الثالث أو الثالث
- ١١٨ وقد سمعنا رحمه الله
- ١١٧ الفصل الخامس والثلاثون في وصية من وهو الذي في
- الفصل السادس والثلاثون في وصية تارة على الثالث من من
- ١١٦ وعلى ما لا يحد
- ١١٤ الفصل السابع والثلاثون في الوصية مع الجهالة
- ١١٦ الفصل الثامن والثلاثون في الوصية
- ١١٥ الفصل التاسع والثلاثون في وصية غير الوصية في مال ميت
- ١١٧ الفصل العاشر في وصية من وصية امرأة للميت
- كتاب الوصايا وصية من من غير والامر به
- ١١٩ والاعتراف
- ١٩٠ الفصل الأول فيما جرى بين المدعي والمضيق
- ١٩٤ الفصل الثاني في فصل الوعد في غيره من مال غيره أو من من مدعيون
- ١٩٦ الفصل الثالث في الرجل مدعي في غيره من مال غيره أو من من مدعيون
- الفصل الرابع في المدعي دفع ماله إلى رجل بوجهه خفية الدين
- ١٩٨ أن يعثر من الدين
- الفصل الخامس في المدعي في أمر غيره من قضى عنه من المدعيون
- ٢٠٠ يقضي لأمره
- الفصل السادس في ما من غيره من الدين إذا كانت من حيث وصية
- ٢٠١ في كتمان الدين
- ٢٠٢ من يصاب بهذا الفصل
- الفصل السابع في الوعد من أمر غيره مدعي المال في غيره

٢٠٢	يرجع المأمور على الأمر بذلك أو لا يرجع
٢٠٣	التمثيل للمفسر فيما يجزى بين وبين الذين وروثة المليون
٢٠٤	القصل للظلم على الإقراض والاسترقاق ..
٢٠٥	موقع في بلد ما يجوز استقراره وما لا يجوز ..
٢٠٦	نوع منه في بلاد ما يكره من العرض وما لا يكره ..
٢٠٧	نوع منه في مدينة المستقرض ودعوتها
٢٠٨	نوع آخر في الترحيل من بلد القرص
٢٠٩	نوع آخر في تسليم المستقرض وانقضائه
٢١٠	نوع آخر في المراض بالخذ المستقرض في بلدة أخرى ..
٢١١	نوع آخر في الشروط في القرص:
٢١٢	نوع آخر في المنعقات
٢١٣	الفصل العاشر في المنعقات
٢١٤	كتاب فيه مسائل الفروع
٢١٥	كتاب فيه مسائل المروء
٢١٦	نوع في النكاح
٢١٧	نوع آخر في المروء في الملك:
٢١٨	نوع آخر:
٢١٩	نوع آخر في الركالة:
٢٢٠	نوع آخر:
٢٢١	نوع آخر:
٢٢٢	نوع آخر:
٢٢٣	نوع آخر:
٢٢٤	نوع آخر:
٢٢٥	نوع آخر:
٢٢٦	نوع آخر:
٢٢٧	نوع آخر:
٢٢٨	نوع آخر:
٢٢٩	نوع آخر:
٢٣٠	نوع آخر:
٢٣١	نوع آخر:
٢٣٢	نوع آخر:
٢٣٣	نوع آخر:
٢٣٤	نوع آخر:
٢٣٥	نوع آخر:
٢٣٦	نوع آخر:
٢٣٧	نوع آخر:
٢٣٨	نوع آخر:
٢٣٩	نوع آخر:
٢٤٠	نوع آخر:
٢٤١	نوع آخر:
٢٤٢	نوع آخر:
٢٤٣	نوع آخر:
٢٤٤	نوع آخر:
٢٤٥	نوع آخر:
٢٤٦	نوع آخر:
٢٤٧	نوع آخر:
٢٤٨	نوع آخر:
٢٤٩	نوع آخر:
٢٥٠	نوع آخر:
٢٥١	نوع آخر:
٢٥٢	نوع آخر:
٢٥٣	نوع آخر:
٢٥٤	نوع آخر:
٢٥٥	نوع آخر:
٢٥٦	نوع آخر:
٢٥٧	نوع آخر:
٢٥٨	نوع آخر:
٢٥٩	نوع آخر:
٢٦٠	نوع آخر:
٢٦١	نوع آخر:
٢٦٢	نوع آخر:
٢٦٣	نوع آخر:
٢٦٤	نوع آخر:
٢٦٥	نوع آخر:
٢٦٦	نوع آخر:
٢٦٧	نوع آخر:
٢٦٨	نوع آخر:
٢٦٩	نوع آخر:
٢٧٠	نوع آخر:
٢٧١	نوع آخر:
٢٧٢	نوع آخر:
٢٧٣	نوع آخر:
٢٧٤	نوع آخر:
٢٧٥	نوع آخر:
٢٧٦	نوع آخر:
٢٧٧	نوع آخر:
٢٧٨	نوع آخر:
٢٧٩	نوع آخر:
٢٨٠	نوع آخر:
٢٨١	نوع آخر:
٢٨٢	نوع آخر:
٢٨٣	نوع آخر:
٢٨٤	نوع آخر:
٢٨٥	نوع آخر:
٢٨٦	نوع آخر:
٢٨٧	نوع آخر:
٢٨٨	نوع آخر:
٢٨٩	نوع آخر:
٢٩٠	نوع آخر:
٢٩١	نوع آخر:
٢٩٢	نوع آخر:
٢٩٣	نوع آخر:
٢٩٤	نوع آخر:
٢٩٥	نوع آخر:
٢٩٦	نوع آخر:
٢٩٧	نوع آخر:
٢٩٨	نوع آخر:
٢٩٩	نوع آخر:
٣٠٠	نوع آخر:
٣٠١	نوع آخر:
٣٠٢	نوع آخر:
٣٠٣	نوع آخر:
٣٠٤	نوع آخر:
٣٠٥	نوع آخر:
٣٠٦	نوع آخر:
٣٠٧	نوع آخر:
٣٠٨	نوع آخر:
٣٠٩	نوع آخر:
٣١٠	نوع آخر:
٣١١	نوع آخر:
٣١٢	نوع آخر:
٣١٣	نوع آخر:
٣١٤	نوع آخر:
٣١٥	نوع آخر:
٣١٦	نوع آخر:
٣١٧	نوع آخر:
٣١٨	نوع آخر:
٣١٩	نوع آخر:
٣٢٠	نوع آخر:
٣٢١	نوع آخر:
٣٢٢	نوع آخر:
٣٢٣	نوع آخر:
٣٢٤	نوع آخر:
٣٢٥	نوع آخر:
٣٢٦	نوع آخر:
٣٢٧	نوع آخر:
٣٢٨	نوع آخر:
٣٢٩	نوع آخر:
٣٣٠	نوع آخر:
٣٣١	نوع آخر:
٣٣٢	نوع آخر:
٣٣٣	نوع آخر:
٣٣٤	نوع آخر:
٣٣٥	نوع آخر:
٣٣٦	نوع آخر:
٣٣٧	نوع آخر:
٣٣٨	نوع آخر:
٣٣٩	نوع آخر:
٣٤٠	نوع آخر:
٣٤١	نوع آخر:
٣٤٢	نوع آخر:
٣٤٣	نوع آخر:
٣٤٤	نوع آخر:
٣٤٥	نوع آخر:
٣٤٦	نوع آخر:
٣٤٧	نوع آخر:
٣٤٨	نوع آخر:
٣٤٩	نوع آخر:
٣٥٠	نوع آخر:
٣٥١	نوع آخر:
٣٥٢	نوع آخر:
٣٥٣	نوع آخر:
٣٥٤	نوع آخر:
٣٥٥	نوع آخر:
٣٥٦	نوع آخر:
٣٥٧	نوع آخر:
٣٥٨	نوع آخر:
٣٥٩	نوع آخر:
٣٦٠	نوع آخر:
٣٦١	نوع آخر:
٣٦٢	نوع آخر:
٣٦٣	نوع آخر:
٣٦٤	نوع آخر:
٣٦٥	نوع آخر:
٣٦٦	نوع آخر:
٣٦٧	نوع آخر:
٣٦٨	نوع آخر:
٣٦٩	نوع آخر:
٣٧٠	نوع آخر:
٣٧١	نوع آخر:
٣٧٢	نوع آخر:
٣٧٣	نوع آخر:
٣٧٤	نوع آخر:
٣٧٥	نوع آخر:
٣٧٦	نوع آخر:
٣٧٧	نوع آخر:
٣٧٨	نوع آخر:
٣٧٩	نوع آخر:
٣٨٠	نوع آخر:
٣٨١	نوع آخر:
٣٨٢	نوع آخر:
٣٨٣	نوع آخر:
٣٨٤	نوع آخر:
٣٨٥	نوع آخر:
٣٨٦	نوع آخر:
٣٨٧	نوع آخر:
٣٨٨	نوع آخر:
٣٨٩	نوع آخر:
٣٩٠	نوع آخر:
٣٩١	نوع آخر:
٣٩٢	نوع آخر:
٣٩٣	نوع آخر:
٣٩٤	نوع آخر:
٣٩٥	نوع آخر:
٣٩٦	نوع آخر:
٣٩٧	نوع آخر:
٣٩٨	نوع آخر:
٣٩٩	نوع آخر:
٤٠٠	نوع آخر:

٢٦٣	كتاب فيه مسائل الأشجار
٢٦٦	المسألة السادسة من كتاب الزكوة
٢٦٩	كتاب منقوش
٢٧٨	الفصل الأول في فضيلة تعلم القرآن
٢٨٠	الفصل الثاني في بيان من يورث عنه ويسر لا يورث عنه
٢٨١	الفصل الثالث في بيان ما يورث في الإرث
٢٨٢	الفصل الرابع في بيان الوقت الذي يجري فيه الإرث
٢٨٣	فصل خامس في بيان ما يحق بالإرث ويحرم منه
٢٨٤	الفصل السادس في معرفة إذا جئتم من ثمة أبيها
٢٨٥	الفصل السابع في بيان أحكام الإرث
٢٨٦	الفصل الثامن في بيان إرث الزوجات
٢٨٧	الفصل التاسع في بيان إرث الميراث
٢٨٨	الفصل العاشر في بيان إرث الميراث
٢٨٩	الفصل الحادي عشر في بيان إرث الميراث
٢٩٠	الفصل الثاني عشر في بيان إرث الميراث
٢٩١	الفصل الثالث عشر في بيان إرث الميراث
٢٩٢	الفصل الرابع عشر في بيان إرث الميراث
٢٩٣	الفصل الخامس عشر في بيان إرث الميراث
٢٩٤	الفصل السادس عشر في بيان إرث الميراث
٢٩٥	الفصل السابع عشر في بيان إرث الميراث
٢٩٦	الفصل الثامن عشر في بيان إرث الميراث
٢٩٧	الفصل التاسع عشر في بيان إرث الميراث
٢٩٨	الفصل العشرون في بيان إرث الميراث
٢٩٩	الفصل الحادي والعشرون في بيان إرث الميراث
٣٠٠	الفصل الثاني والعشرون في بيان إرث الميراث
٣٠١	الفصل الثالث والعشرون في بيان إرث الميراث
٣٠٢	الفصل الرابع والعشرون في بيان إرث الميراث
٣٠٣	الفصل الخامس والعشرون في بيان إرث الميراث
٣٠٤	الفصل السادس والعشرون في بيان إرث الميراث
٣٠٥	الفصل السابع والعشرون في بيان إرث الميراث
٣٠٦	الفصل الثامن والعشرون في بيان إرث الميراث
٣٠٧	الفصل التاسع والعشرون في بيان إرث الميراث

- ٢٩٢ حتى إلى المسائل
- ٢٩٧ فرع من هذا الفصل في ميراث المرتبة
- ٢٩٩ فرع من هذا الفصل في ميراث العجوز
- ٣٠١ حتى إلى المسائل
- ٣٠٦ الفصل الثاني والثلاثون في الميراث والتبرع ومن بعدهم
- ٣٠٧ جنة إلى المسائل
- ٣١١ الفصل التاسع والثلاثون في ميراث المطلقة في الرق
- ٣١٣ الفصل الأربعون في متفاهة النسب
- ٣١٥ فرع آخر
- ٣١٧ فرع آخر
- ٣١٠ الفصل الحادي والأربعون في إقرار الزوج بالنسب مما يصح من ذلك وما لا يصح
- ٣٢١ الفصل الثاني والأربعون في إقرار الزوج بالزوجة الميتة
- ٣٢٧ الفصل الثالث والأربعون في إقرار الزوج بغيره الميتة
- الفصل الرابع والأربعون في إقرار بعض الورثة بغيره وتكثير
- ٣٣٣ وتحسين الوارث الآخر به من بعض ما تقدم
- ٣٣٥ بيان هذا الفصل من المسائل
- الفصل الخامس والأربعون في إقرار أحد الزوجين بولاء أم إنكاره وإنه
- ٣٤٠ وإقراره بولاء آخر
- ٣٤٠ بيان هذا الفصل
- الفصل السادس والأربعون في الإقرار بالزوجة بعد نفقة
- ٣٥٥ كتاب المقتضى
- الفصل الأول في تفسيره ونوع الإشكال في ذلك
- ٣٥٦ تفصيل انتهى في أحكام احتج المسكين
- ٣٥٩ فرع آخر في بيان ما حكم وما لا حكم
- ٣٦٣ فرع آخر في مسائل المسكين
- ٣٦٤ فرع آخر في الحدود والنكاح
- ٣٦٧ فرع آخر في الطلاق

- نوع فخر في إقرار المحتسب أنه ذكر أو أنثى وهي بغير فقيه ووجه بذلك : ٤٦٧
- نوع آخر في الاختلاف النواع في حاشي المحتسب والدعاوى في ذلك
- واقعة البيعة عليها : ٤٦٨
- نوع آخر في المفرقات : ٤٨١
- كتاب معرفة النفس : ٤٨٢
- كتاب فيه بيان ما يسرى من الحق الثالث ثم الأصل إلى النول
- وج لا يسرى ، وما يسرى إلى أمدهما دون الآخر : ٤٨٩
- مصل من كتب المتأني : ٤٩٣